

اور طردارن و الحاجی
عجائب افند و اوس سده ساکن
یوسف افند

ی
صالح افند
حاجه راده

صاحب محمود افندی

۱۶۹۱
محل حاج یوسف افندی مستعار در
۶۴

al-Isfarā'ini, Isām al-Dīn Ibrāhīm
ibn Muḥammad

Isām 'alā al-Jānī



* * بسم الله الرحمن الرحيم * *

يا هادي السالك مسالك محامدك * وباسامع المجامع مسائل حامدك * اهدنا الصراط
المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا * صراط الذين انعمت
عليهم لتبديل كالاتنا بضلالتنا * وصل على محمد افضلهم صلوات وافية
لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا * وعلى آله الفضلين علينا بكفاية
اسباب السعادة لتحصيل كالاتنا * وصحبه المجلدين البنا بمفصل اثار النبوة
ليحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا (و بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني عن
العالمين * ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني عصام الدين * هذه
حواش * كالشمس تجوم دراز برغواش شافية للفوائد الضيائية واش *
لا يوجد عن مدحه من حاش * ولا يتوهم في حقه ذام او واش * لا يرده ناظر كابر
غير مكابر لكثرة ما فيه من الابتداع * ولا يؤده شاعر فاخر بالاطلاع *
على خوافيه الابعاس من الاختراع * من لم يفارق ربة التقليد فليتغوه
بمشاء قلبه مع الزراع * ومن لبس له غاية التحديد لنظره السديد فليتزعه
عنه فلا يزيد منه الا الوداع * اتفع بها اهل السعادة بانفاع * وارفع اصحاب
الشقاوة عن الانتفاع * انت حسبتنا في الترفي الى ايفاع العلم الذي هو

الواش الاول بمعنى النقاش
والواش الثاني بمعنى الذمام
والنمام *

في غايه

(RECAP)

(2271)

2271

40883

742

في غاية الارتفاع (قوله الحمد) هو الوصف بالجميل على الجميل الاختباري من انعام
 او غيره وما وقع على غير الاختباري كحمد الله تعالى على صفاته فلتزيله
 منزلة الاختباري اما الاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادئ
 الافعال اختبارية فهو ليس بمحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز ولان
 المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود
 عليه حقيقة امر آخر (قوله لوليه) في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي
 امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل
 حمد لمحمد كل حمد وهو الله تعالى لانه يجب كل حمد لجوهره اليه واما غيره
 فلا يجب الا حده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي
 امر كل حمد من خلق ما يحمده عليه وبه وخلق استعدادا الحمد واسبابه
 في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي
 كل حامدية متعلق بوليّه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به
 تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى
 فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه
 لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنييه الحمد له تعالى دون غيره فيرتقى
 الحمد درجة الكمال ولك ان يجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره
 بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وترى بالحمد بقرينة المقام حده تعالى فيكون
 المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لانتفاء من غيره تعالى فيكون حده تعالى
 باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
 ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله
 عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبى في تقديم
 الولي على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة الى الماثور المشهور من ان
 الولاية افضل من النبوة (قوله والصلوة على نبيه) النبي انسان بعثه الله تعالى
 الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له
 كتاب وشرعية والاصل في الاضافة العهد في هذا الاصل ينصرف الى نبينا
 صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة
 على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فلرعاية

2271

40883

742

الشيخ واما بحسب المعنى فعلى الثانى ظاهر لانه اشتمل وعلى الاول فللدلالة على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة و يعلم منه ان استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الاول (قوله) وعلى الله واصحابه المتأدين بأدابه التزم اهل النسبة ادخال على على الاكراد على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي واله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وحياله وآله ايضا تابعه هذا ولو جعل على الثانى يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم والفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب المدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متأدبون باداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براءة الاستهلال لان التكمون قسم الادب (قوله) فهذه اى هذه الامور الحاضرة في العقل استحضرت المعاني التي سيدكرها في كتابه على وجه الاجال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة بما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرئى المخاطب لكن لا بد من نكتة ونكتة هنا اما الاشارة الى اتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانت مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطنة الطالب الى ان يبلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشاره الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني (قوله) فوايد جمع فائدة وهو ما استفدت من علم او مال وجاء فاوله المال يفيد اى ثبت له المال فلك ان تزيد بالفوائد الثواب يعنى هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان (قوله) وافية اى كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفياعلى فعول اى كثرت ففعله بحمل متعلق بوافية على تضمن معنى التعلق ولك ان يجعل الوافية من وفي بعنده اى لم يقدر ففعله بحمل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم كتاب في المعاني والوافية اسم للتوسط والمشارك كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلاشوائية تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ (قوله) بحمل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشرق والمغرب ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعى بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكاشفة للعلامة صفة للكافية ويستدعى بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كاشفة للعلامة حالا منها

وأكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت
هنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لابد ان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية
مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول المحل بحسب المعنى وليس بفاعل
ولامفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول
اذا صح حذف المضاف والاكتفى بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى * واتبع ملة
ابراهيم حنيفا * فانه يصح اتباع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح
ان يقول هذه فوائد وافيه بحمل الكافية الثاني الظاهر ان يقول للعلامة المستهرة
فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تأنيث المسند الا انه اعتبر جانب
المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار في رعاية التذكير والتأنيث
اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب
بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء بمن جمع جميع اقسام
العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم
النقلية ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين المشير ابي بالعلامة حيث
سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه او حدي وما
من مقصد الا وهو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد
بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشهر اغناؤه عن الوصف
بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتدرا عن اعراضه عن الاطراء في المدحة
الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقةهما حتى يخفى
تعدد هما الذي يستدعي دصيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغرب فيصح
جمعهما بلامرية (قوله) الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون
من استنبات فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى
الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتجديد ومنه
يقال شيخ الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتجديد وهو المراد
ههنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا (قوله) نغمده الله بغفرانه
في الصحاح نغمده الله برجته عمره بها هذا او الكلمة مأخوذة من غمدت السيف
جعلته في غلافه والغمدة غلاف السيف في الجملة اشعار بتشبيه الشيخ
بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات (قوله) واسكنه بحبوة جناته

اى وسط جناحه بكسر الجيم جمع جنة وبالقح القلب والجنة الحديقة
 ذات الشجر والتخل (قوله نظمتها) يقال نظمت اللؤلؤ اى جنته فى السلك
 والسلك الخيط والتقرير جعل الشئ فى قراره والمجل على الاقرار والمجل
 على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب والسمط السلك مادام فيه الخرز والافهو
 سلك والتحرير التقويم وفى اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره
 لا يشارك الفوائد التى كاللآلى (قوله للؤلؤ العزى) العزة عند اهل الزكاء
 والفضل بازكاء والفضل فوصفه بالعزة فى قوة وصفه بازكاء والفضل
 (قوله التلief) هو كالتأسف وهو اظهار الحزن وجمع الالفاظ المترادفة
 فى الخطيب مستفيض لاوصمة له عند البلغاء (قوله وسميتها بالقوائد الضيائية)
 فان قلت قد تقرر فى محله ان النسبة الى ابن الزبير يبرى فكيف جعل
 النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة فى التركيب الاضافى للجزء الثانى
 ان كان مقصودا فى التركيب الاضافى وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى
 الجزء الاول والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء للدين
 والمقصود فى ابن الزبير ان يبراز بربلير ترفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد
 مناف فان المقصود اظهار كاله فى العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه
 باسم العبد كانه العبد فان قلت لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية بعد من
 تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان فى اللقب ما يمدحه
 ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب
 اصل المعنى فشعر بانه يضى القلوب ويزيل عنها ظلمة الوب (قوله لانه لهذا
 الجمع والتأليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقيرتين عن المساواة
 (قوله كالعلة الغائية) العلة الغائية ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وضياء
 الدين يوسف متقدم فى التصور لكن لم يتأخر فى الوجود والعلة الغائية
 تعلمه هذا الشرح ولو قال لان تعلم العلة الغائية لصح وانضح وكفى فى النسبة
 (قوله وسائر) مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي فى الكشف
 ان العربى هو السائر بمعنى الباقي واستعماله فى كلام المصنفين بمعنى الجمع غير
 ثبت وقد استعمله الكشف فى هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب نقه
 عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدح لانه يتكرر الدعاء فى حقه (قوله)

من اصحاب التحصيل تقييد للبتي لانه ربما يكون من اصحاب الصنايع
 (قوله وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقبل
 لابد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع
 اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استبغ اهل
 اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الالة فلا يحسن ضربى بزيدي
 والضارب زيد وانما يقال ضربى من زيد فالعربى وما توفيقى الامن الله
 وتوجيهه على ما يستفاد من الكشف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف
 حيث قال اى وما كونى موقفا لا بمعونه وتوفيقه (قوله وهو حسبي ونعم الوكيل)
 فيه بحث تجده في حواشى المطول (قوله: تخييل ان كآبه) يعنى تخييل نفسه
 نقصان كآبه بهذا الترك والتخيل ما يفيد في النفس قبضا وبسطا وبناء
 الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخييل
 كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان
 يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تأثير القول كما نحن فيه وهضم النفس من
 اتى بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم
 المهمات ويعلم منه وجه ترك كآبة الصلوة ايضا (قوله ولا يلزم من ذلك
 عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشى المدقق
 الفاضل الهندى لكنه اورد على وجه يتوجه عليه اعتراض قوى فالشارح
 حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه
 قال الفاضل الهندى لم يبدأ بالحمد هضمًا للنفس بتخييل ان كآبه هذا
 من حيث انه كآبه لبس لكاتب السلف حتى يكون على ستمهم ولا ذابال حتى
 يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف
 وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الامثل ان يترك الصلوة
 والصوم هضمًا للنفس بتخييل انه لبس في عداد العقلاء المكلفين فاصح
 الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزأ
 من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن
 ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال
 الذى هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار الذى هو المطلوب في هذا التأليف

(قوله) وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها
كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة
والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة
في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنه ما يرد عليه من مسائل
الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه
بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب
في تحصيله ولا يتفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف ذكر
الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليتمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخيرين
لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسرياً فلا ينفعه في التحصيل
البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ ما
في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه (قوله) فني لم يعرف
هو في التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما
على وجه يستدعيهما معرفة الاحوال فتوقف على تعريفهما فان تمت تم
والافلا (قوله) وقدم الكلمة لكون افرادها هذمه وجوه اربعة للتقديم
توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتحقق معرفة المفهوم على معرفة
المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد
على معرفة الفرد فتدبر (قوله) قيل هي والكلام مشتقان من التكلم الاشتقاق
رد كلمة الى الاخرى لتأسيهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية
ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق
ان يكون معنى المشتق منه لازماً للمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح
الرسالة العضدية (قوله) وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه ولها الجرح
بضم الجيم فهو اسم الجراحة (قوله) لتأثير معا بينهما في النفوس كالجرح انا كتنى
بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جارياً في الالفاظ باعتبار تأثيراتها
الحسنة والسبئية لكن قوله وقد عبراً يدل على انه ازاد التأثير باحداث الالم
في تفسير البضاوي (في قوله) تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات (اصل الكلمة
الكلم وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة
(قوله) بعض الشعراء قال الشارح الكارزوني قائله لغير المؤمنين على ابن

ابى طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشأن ولو بلغة لم يرض بان يصر عنه ببعض
 الشعراء (قوله) لا يخرج اللسان اللسان يكون بمعنى اللغة او الجارحة فهذا العبارة
 تحملها (قوله) والكلم بكسر اللام هذا التحقيق للفظ الكلمة لالا نطق الكلم باوق
 مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ به
 يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد والفرق بين الجنس والواحد (قوله)
 جنس لاجع كتمر وتمر والفرق يتشبه وبين التميزانه لم يطلق الاعلى الثالث
 بخلاف التمر نشأ من الاشتغال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمزيق
 على وضعه (قوله) والكلم الطيب اول به من الكلم هذا التأويل بعد عن مظان
 الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم
 الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض انوا
 لان الطيب من الكلم بعض الكلم فيكافئه لمذا رجح القول الاول ويمكن
 رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل شيئا مثل هذا التأويل يقال قد
 صرح علماء التفسير والاصول والخوبان لام التعريف يطل معنى الجمع فلما بطل
 هنا معنى الجمعية لم يثبت نعمته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت
 باقية لزم ان لا يعضد الكلمة الطيبة الواحدة ملتم تضر بجاعته من الكلم
 (قوله) واللام فيها الجنس لام التعريف مناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب
 فلما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت خطية فهي لام الجنس فاما
 ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان عدوان ناطق فهي لام
 الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد
 الغهي كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي لام
 الاستمرار كما في قوله تعالى * ان الانسان لقي خسر الا الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات * الا بقوله ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود ذلك وبين
 مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجى نحو *
 كما ارسلنا الى فرعون رسولا فرفض فرعون الرسول * ثم الجنس لا محالة تحته كثر
 وهذا الاعتبار يؤوله الثاني في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فإشار
 الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اى بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة
 ولا يفتى ان لوهم المتنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضبط المعطوف وان وقع

ذلك الى الآن لجم غفير من ذوى الفطن لان المناقاة بين صيغة المتكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المناقاة يمنع المناقاة بين الجنس والوحدة جواب جدلى الرمى لا لتحقيقى اذا تحقيقى ان التاء ليست لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افراد له حتى لا يصح جعل كلمتين معافر هذا المفهوم وهذا لا يتنافى الكثرة التى يستند عليها الجنس (قوله) ويمكن جعلها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بآراء الامكان الى ضعفه اما الاول فلان كون اللام الداخلى فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة تأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة التحويلية بضمائه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تأمل (قوله) اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها انما صرح بقوله اى رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميها من الغم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمى من الغم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لامن الغم بل اخرجت من التمر قبل ان يدخل فى الغم فان قلت قد جاء فى اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبه بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى بلباء نال فى القاموس لفظ به اى نطق فالتناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ الشئ لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة ح صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمى هذا وبعد فيه نظر لانه يكفى للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الشئ اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ فى عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى التحوى اهم من المعنى العرفى فى اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يصهد فيما بين آراء اصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العبادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمى (قوله) ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جملة بمعنى المفعول

ليكون

ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبتة العام الى الخاص اشد
 من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ
 قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يلفظ به الانسان قلت فرق
 بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جملة بمعنى ما يلفظ به فلن الاول نقل
 للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم
 من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى ويتفقد هنا وجه آخر وهو
 ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من اللفظ ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى
 الخاص ثم يجعل لما يلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص
 (قوله) مهملا كان او موضوعا فلهذا في كلام النحاة مهملا كان او مستعلا
 وانما عدل لان المهمل مالم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم
 قصدوا بالاستعمال ما يمكن استعماله بالمهمل مالم يمكن استعماله بعدما ذكره
 اولى لان المتبادر من المستعمل الاستعمال بالفعل (قوله) اللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا
 وضع اللفظ لما يلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستمكن في ضرب ايضا اللفظ
 الحقيقي فانصوب والمطلق به الحقيقي (قوله) ولم يوضع له لفظ فليس في ضرب
 الانفعال المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه من غير
 لفظ عن اختيار لفظ فاقم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا
 كجمله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا
 وتارة يمكنها جسا او غير ضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير
 الى الصوت فقولهم ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي
 بما حفظه فانه لم يخفى على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا يدري من اي مقولة فهو
 قلت قولهم بلغة (قوله) والديوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب التفارعة الدلالة
 على تركيب السلطان والنصب جع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق
 (قوله) لانه لم يقصد الوحدة لانه قصد الوحدة غير صحيح والالم يصح قصدها
 في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها الصديق ما يدون الياء على الكلمة
 الواحدة بخلاف الكلم يمكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المن
 لما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل
 فانه جعل مناط الوحدة ان لا يجمع اللفظ بهما مرتين جبا من الاحيان

فعباد الله عنده ليس بكلمة لا يمكن التلظيه به هرتين باعتبار المعنى الإضافي
 (قوله) والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يتحمل التأنيث والثني
 والتجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشف في تفسير قوله تعالى
 حتى تكون حرصا وتكون من للمهاجرين وانما قل غير لازمة كقفا بادني ما يكفي
 (قوله) مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظة
 تدبر وليكون المفرد محتملا لاجتماعين فيذهب نفس السمع كل مذهب ممكن
 (قوله) الوضع تخصيص شئ بشئ الاول تعيين شئ بشئ يظهر تعلق معنى بقوله
 وضع ولئلا يتجه ان اريد بتخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع
 يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج
 وضع الاشتراك (قوله) بحيث متى اطلق كافي الالفاظ او احسن كافي الدوال الاربع
 والمراد بانخص ابصر ليخصن مقابلته مع اطلاق لاهم يقال احسبت الشئ
 اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس والاولى متى سمع ليريد حسن مقابلته
 مع احسن اذا السماع كالا حساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد
 الا انه اراد ان يتصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع فاعرفه
 (قوله) بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة (قوله) واجب
 عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكنف بلخص وكذا الحال
 في الوجه الثاني لقوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر الجيب الاول
 ايضا قيد ازا تدل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به وورد على الوجهين
 تعيين الجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلعه ارباب اللسان
 الى اللغتين محاولين فهم هذه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين
 لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افعال الوضع بهذا المعنى الذي
 هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افعال الوضع بالمعنى الاخص وهو تعيين اللفظ
 للمعنى مطلقا سواء كان تنقيته او اعتباره للقرينة والصواب ان يقال المراد بفهم
 المعنى عند اطلاق الموضوع او اعلمه سماع من الفهم اجالا او تفصيلا وعند
 اجتماع الطرفين في فهم شيئا اجالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة
 على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا إشكال اصلا
 ولما نزل آخر فجهل انما وسمت الحشر مع الزعزعة الوضعية وكنت من الزجال

اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن الله التبحر وعليه
 التكلان وغنه نسال معرفة حقيقة الحال وصدق المقال (قوله المعنى ما يقصد بشئ
 اى اصطلاحا وقد يكتفى فيه ببعضه) اقصد (قوله فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى
 المصدر اى لغة ويرد عليه ان كان الحدث يبين مفعوله قلبس ما يقصد باللفظ عند
 جاتحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف
 مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار
 على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه (قوله او مصدر مسمى بمعنى
 المفعول اى لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر المسمى بمعنى المفعول لان
 المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشئ او لا والمصطلح هو المقصود
 بالشئ فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى
 المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق
 بين اللفظ والمعنى مما لا يدعوا اليه معنى (قوله) او مخفف بمعنى اسم مفعول خفف
 بخذف احدى البائتين وتبديل الكسرة بالفتحة التى هى اخف وقلب الياء
 الاخرى الفا وهذا اقرب الوجود معنى وابعدها لفظا مع انه لا يوجد له ينظر في
 كلام العرف (قوله ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى مأخوذ
 في الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الشئ الاول فلا بد من تجريد الوضع
 عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتضاره على بيان
 التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل
 ناظر فاضل واقاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر يذيع تفريده بعد اجاع
 الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا يسانا للواقع والتجريد
 عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت اى فائدة في تجريد الوضع عن المعنى
 واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف
 ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه
 بهذا تعين كونه المفرد قيد المعنى (قوله) فخرج به المهملات والافاض الدالة
 بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدالة عقلية كدلالة لفظ
 ديز على وجود اللفظ فان العقل يحكم بكونه دالا لا يحطه حال اللفظ في نفسه
 والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاجداث الدال عند وجود المعنى

فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق
 حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث
 اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجتماع طائفة على كون الدال
 علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا
 قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا المهملات والدوال بانطبع والدوال بالوضع
 والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقى انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع
 لانها اخذت في المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها
 لان فيها مزيد الالتباس بالكلمة لدلالاتها والمراد بقوله خرجت المهملات
 المهملة لا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا
 مهملات والهجاء تقطع اللفظ بحروفها بحروف الهجاء حروف تقطع اللفظ
 بها الى حروف تركيبها اللفظ بقى انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل
 جسيق وديزلانه عين للتلفظ به (قوله) وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها لغرض
 ان تركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة
 الاستفهام ولام الجروخواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك
 ولا يخرج بقوله المعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا
 ان يقال قوله الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقيد حروف الهجاء
 وابست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم بالاخراج قوله لمعنى بعض
 حروف الهجاء لا يقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء
 لم بوضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول
 نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل
 من الالفاظ الموضوع لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل
 خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحثية في التعريف (قوله) فان قلت
 قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات
 بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه (قوله) فكيف
 يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف وضع لمعنى لكان التعريف
 اخصر واسلم الا انه اذ رج المعنى لفائدة شعر فيها فان قلت بعد تعريف
 المعنى بها يقصد بشئ كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل

مقدمة وهيمية هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى
 خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات
 سنة مؤكدة (قوله) قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد مفهوم
 المعنى ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشئ وهو
 اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به على المعنى صدق الاعم
 على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان
 صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه
 ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للمعهد الخارجي فيؤول الى القصد
 بشئ نعم لو قال ما يقصد بشئ لكان اخصر واوضح (قوله) وهو اعم من
 ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنجح في كبرى
 الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلمة
 الانتاج اذ المعبر عند الميراثيين الامور السكبية والانتاج في هذا المصطلح بين كما في قولنا
 الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي (قوله) بعض الكلمات المفردة
 لا فائدة في الوصف (قوله) فكيف يكون موضوع المفرد لم يقل المعنى مفرد لثلاث
 توهم ان الاشياء باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا
 السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه
 (قوله) قلنا هذه الالفاظ وان كانت القياس الى معانيها مركبة الحاصل انها معان
 مفردة والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي
 ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى
 مركبا فاحفظ الفائدة الموجودة (قوله) وقد اجيب عن الاشكالين لانه
 ليس ههنا اى فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقبل
 في مقام نقض تعريف الكلمة (قوله) ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
 لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اى لا من وجود مادة
 نقض التعريف في لغة العرب في شئ من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة
 الدعوى مبسطة في وروده بمقابلة بالنقض خارجة عن قانون المناظرة
 وانما الابق اثبات القديمة المنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا ان يقال
 المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم

اى وسط جناحه بكسر الجيم جمع جنة وبالقح القلب والجنة الحديدية
 ذات الشجر والتمل (قوله نظمها) يقال نظمت اللؤلؤ اى جنته فى السلك
 والسلك الحيط والتقرير جعل الشئ فى قراره والمجل على الاقرار والمجل
 على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب والسمط السلك ما دام فيه الخرز والافهوه
 سلك والتحرير التقويم وفى اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره
 لا يفارق الفوائد التى كاللآلى (قوله للوكلاء العزيز) العزة عند اهل الزكاه
 والفضل بالزكاه والفضل فوصفه بالعزة فى قوة وصفه بالزكاه والفضل
 (قوله التلمف) هو كالتأسف وهو اظهار الحزن وجمع اللفاظ المترادفة
 فى الخطيب مستفيض لا وصمة له عند البلغاء (قوله وسميتها بالقوائد الضيائية)
 فان قلت قد تقرر فى محله ان النسبة الى ابن الزبير يبرى فكيف جعل
 النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة فى التركيب الاضافى الجزء الثانى
 ان كان مقصودا فى التركيب الاضافى وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى
 الجزء الاول والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول ليحمل الشخص ضياء الدين
 والمقصود فى ابن الزبير ان يبرليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد
 مناف فان المقصود اظهار كماله فى العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه
 باسم العبد كانه العبد فان قلت لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية بعد من
 تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان فى اللقب ما يمدحه
 ويجعله حقيقا بان يحمل علة غائية للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب
 اصل المعنى فبشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الزوب (قوله لانه لهذا
 الجمع والتأليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقيرتين عن المساواة
 (قوله كالعلة الغائية) العلة الغائية ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وضياء
 الدين يوسف متقدم فى التصور لكن لم يتأخر فى الوجود والعلة الغائية
 تعلم هذا الشرح ولو قال لان تعلم العلة الغائية لصح وانضح وكفى فى النسبة
 (قوله وسائر) مشتق من السور بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي فى الكشف
 ان العربى هو السائر بمعنى الباقي واستعماله فى كلام المصنفين بمعنى الجمع غير
 ثبت وقد استعمله الكشف فى هذا المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب نفعه
 عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدح لانه يتكرر الدعاء فى حقه (قوله

من اصحاب التحصيل تقييد للبندی لانه ربما يكون من اصحاب الصنائع
 (قوله وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل
 لابد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق في جميع
 اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استبقي اهل
 اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الالة فلا يحسن ضربى يزيد
 والضارب زيد وانما يقال ضربى من زيد فالعربى وما توفيقى الامن الله
 وتوجيهه على ما يستفاد من الكشف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف
 حيث قال اى وما كوفى موقفا لا بمعونته وتوفيقه (قوله وهو حسبي ونعم الوكيل)
 فيه بحث نجد في حواشى المطول (قوله بتخييل ان كياه) يعنى بتخييل نفسه
 نقصان كياه بهذا الترك والتخيل ما يفيد في النفس قبضا وبسطا وبناء
 الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعريه والتخيل
 كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان
 يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تأثير القول كما نحن فيه وهضم النفس ممن
 اتى بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم
 المهمات ويعلم منه وجه ترك كاية الصلوة ايضا (قوله ولا يلزم من ذلك
 عدم الابتدأ به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشى المدقق
 الفاضل الهندى لكنه اورد على وجه يتوجه عليه اعتراض قوى فالشارح
 حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه
 قال الفاضل الهندى لم يبدأ بالحمد هضمًا للنفس بتخييل ان كياه هذا
 من حيث انه كياه لبس ككتب السلف حتى يكون على ستمهم ولا ذابال حتى
 يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف
 وترك ما ورده السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الامثل ان يترك الصلوة
 والصوم هضمًا للنفس بتخييل انه لبس في عداد العقلاء المكلفين فاصح
 الشارح ترك الاقتداء بالسلف بمحملة على ترك كتابة الحمد وجعله جزأ
 من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن
 ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال
 الذى هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار الذى هو المطلوب في هذا التأليف

(قوله) وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها
 كان دأب المصنفين ان يذكرها قبل الشروع في المقصود من الخواكلمة
 والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف الخواكلمة الطالب على بصيرة
 في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنه ما يرد عليه من مسائل
 الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه
 بالاشتغال به وان يذكرها الغرض من تحصيل الخواكلمة ليرداد رغبة الطالب
 في تحصيله ولا يتفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف ذكر
 الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليكن الشروع في الفن واعرض عن الاخيرين
 لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسرياً فلا ينفعه في التحصيل
 البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يفسره المعلم على حفظ ما
 في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه (قوله) فني لم يعرف
 هو في التعريف او المعرفة وعلى التقديرين مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما
 على وجه يستدعيها معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما فان تمت ثم
 والا فلا (قوله) وقدم الكلمة لكون افرادها هذموجوه اربعة للتقديم
 توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتحقق معرفة المفهوم على معرفة
 المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد
 على معرفة الفرد فتدبر (قوله) قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق
 رد كلمة الى الاخرى لتأسيهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية
 ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يمكن في الاشتقاق
 ان يكون معنى المشتق منه لازماً للمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح
 الرسالة العضدية (قوله) وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه ولما الجرح
 بلضم فهو اسم الجراحة (قوله) لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح انا كتنفي
 بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جارياً في الالفاظ باعتبار تأثيراتها
 الحسنة والسبئية لكن قوله وقد عبراً يدل على انه ازيد التأثير باحداث الالم
 في تفسير البضاوي (في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات) اصل الكلمة
 الكلم وهو التأثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالللام والجراحة
 (قوله) بعض الشعراء قال الشارح الكارزوني قائله لعبر المؤمنين على ابن

ابى طالب رضى الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو ببله لم يرض بان يصبر عنه ببعض
 الشرح (قوله ما خرج اللسان الله ان يكون بمعنى اللفظة والجراحة فهذه العبارة
 تحتملها) (قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا لفظ الكلم باوق
 مناسبة له بهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ به
 يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد والفرق بين الجنس والواحد (قوله)
 بجنس لاجع كمر وتمر والفرق بين التمر يانه لم يطلق الاعلى الثالث
 بخلاف التمر نشأ من الاشتغال حيث عرّض للكلم هذا التخصيص والترقيق
 على وضعه (قوله والكلم الطيب ما اول به من الكلم هذا التأويل بعيد عن مظان
 الاستعمال جدا اذ ليس من دأب اللفظة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم
 الطيب بعض الكلم الطيب فيفيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لغوا
 لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكأنه لم يدرج القول الاول ويمكن
 رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل سيما مثل هذا التأويل يقال قد
 صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يطل معنى الجمع فلما بطل
 هنا معنى الجمعية لم يثبت نفعه وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت
 باقية لزم ان لا يقطع الكلمة الطيبة الواحدة فلم تنصر جماعة من الكلم
 (قوله واللام فيها للجنس لام التعريف منفاة الاشارة الى ما يعرفه المخاطب
 فلما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما
 ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام
 الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد
 الذي كافي ادخل الشوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام
 الاستمرار كما في قوله تعالى *ان الانسان لقي خسر الا الذين امنوا وعملوا
 الصالحات* الاية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ فهو ذلك وبين
 مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخاص بى نحو*
 كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول* ثم الجنس لامحالة تحته كثر
 وهذا الاعتبار يتوهم الثاني في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشارة
 الى دفعه بقوله ولا مناقاة بينهما اى بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة
 ولا يخفى ان لوهم المناقاة بعد دخول اللام لا قبله من ضبط للعطف وان وقع

ذلك الى الآن لم يغير من ذوى الفطن لان المناقاة بين صفة المتكلم والتاء
لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المناقاة يمنع المناقاة
بين الجنس والوحدة جواب جدلى الرمى لا لتحقيق اذا لتحقيق ان التاء ليست
لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة
في كونها افراد له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا الان في
الكثرة التي يستدعيها الجنس (قوله) ويمكن جعلها على العهد الخارجى
بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بآراء الاكابر الى ضعفه اما اولا
فلان كون اللام الداخلة في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف
واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة
الخارجية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها
وجعل الكلمة بتأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية
بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكليف تأمل (قوله) اللفظ في اللغة الرمى يقال
اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها انما صرح بقوله اى رميتها دفعا لان يتوهم
ان المقصود رميها من الغم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا فان قلت من
اين علم انه لم يقصد الرمى من الغم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لامن الغم
بل اخرجت من التمر قيل ان نه دخل في الغم فان قلت قد جاء في اللفظ بمعنى النطق
ولا يخفى ان مناسبه بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحي
قلت لانه لا بد وان يتعلق بالياء نال في القاموس لفظ به اى نطق فالتناسب
للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة ح صفة
المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمى هذا وبعد فيه نظر لانه يكفى
للتعلق بالتعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان
اقرب لانه صفة اللفظ لكن الشاغل اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ في عرف
اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا
لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوى اهم من المعنى العرفى في اللغة
لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يصهد فيما بين آراء اصطلاح النقل من المعنى
الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل احصى الاصطلاح
ما هو بمعنى الرمى (قوله) ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول

ليكون

ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبه العام الى الخاص اشد
 من المناسبه المعبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ
 قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يلفظ به الانسان قلت فرق
 بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يلفظ به فلن الاول نقل
 للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم
 من اقسام مفعوله ومناسبه الاول اتم كما لا يخفى ويقتلح هنالك وجه آخر وهو
 ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من اللفظ ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى
 الخاص ثم يحصل لما يلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص
 (قوله) مهملا كان او موضوعا فمشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا
 وانما عدل لان المهمل عالم بوضع وهو يقابل الموضوع للاستعمال وكانهم
 قصدوا بالاستعمال ما يمكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره
 اول لان المتبادر من المستعمل الاستعمال بالفعل (قوله) اللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا
 وضع لللفظ ما يلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستمكن في ضرب ايضا اللفظ
 حقيقي فانصوب والمثقف به الحقيقي (قوله) ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب
 الانصاع للمفعول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفهمه من غير
 لفظ عن اعتبار لفظ فاقم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا
 كجمله جزء الكلام المفعول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا
 وتارة يمكنها جسم او غير ما وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير
 الى الصوت فقولهم ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي
 فاحفظه فانه ملحق على غيرى حتى قال بعض الفضلاء لا يدري من اى مقوله فهو
 غلب قول بلغة (قوله) والديوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب التفارة الدلالة
 على تركيبة السلطان والنصب جمع نصة وهي ما وضع ليعرفه الطريق
 (قوله) لانه لم يقصد الوحدة لان قصد الوحدة غير صحيح والى يصح قصد ما
 في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصد ما فيها الصديقين الياء على الكلمة
 الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظ الواحد عند المن
 ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل
 فانه جعل مناط الوحدة ان لا يجمع التلظى بهما مرتين جبا من الاجبا

فعبد الله عنده لیس بکلمة لا يمكن التلظ به فرتين باعتبار المعنى الإضافي
 (قوله) والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يتحمل التأنيث والثني
 والتجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به في الكشف في تفسير قوله تعالى
 حتى تكون حرصا وتكون من المهاجرين وانما قل غير لازمة اكتفاء بادي ما يكفي
 (قوله) مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظة
 تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
 (قوله) الوضع تخصيص شيء بشي الاولي تعين شيء بشي ليعتبر تعلق معنى بقوله
 وضع وثلاثا بجماعه ان اريد تخصيص شيء بشي جعل المعنى مخصوصا بالموضوع
 يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج
 وضع المشترك (قوله) بحيث متى اطلق كافي اللفظ او احسن كافي الدوال الاربع
 والمراد بالاحسن ابصر ليخصن مقابلته مع اطلاق لافهم يقال احسست الشيء
 اذا ابصرته او علمته على ما في القاموس والاولى متى سمع ليريد حسن مقابلته
 مع احسن اذا السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد
 الا انه اذا ان تصحرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع فاعرفه
 (قوله) بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة (قوله) واجب
 عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف ببلحسن وكذا الحال
 في الوجه الثاني (قوله) ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر الجيب الاول
 ايضا قيد اذ ابل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفى به ورد على الوجهين
 تعين الجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان
 اي اللغاة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين
 لا يكون بدون القرينة مع ان تعين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي
 هو المعنى الاندضي للوضع وان كان من افراده الوضع بالمعنى الاصم وهو تعين اللفظ
 للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع القرينة والصواب ان يقال المراد بفهم
 المعنى عند اطلاق الموضوع او احسن مستلعم من الفهم اجالا او تفصيلا وعند
 اجتماع آخر في فهم معناه اجالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة
 على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا عن غير ضميمة فلا اشكال اصلا
 ولما نزل آخر مجله انما ويسمى المنسوخ الرسالة الوضعية وكف من ار جال

اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن الله التمع و عليه
 انتكلان وعنه نسأل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال (قوله المعنى ما يقصد بشئ
 اى اصطلاحا وقد يكتفى فيه ببعضه) اقصد (قوله فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى
 المقصد اى لغة ورد عليه ان كان الحدث يبين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ عند
 جائز تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف
 مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار
 على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه (قوله او مصدر مسمى بمعنى
 المفعول اى لغة واما اصطلاحا فهو واخص من المصدر المسمى بمعنى المفعول لان
 المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشئ او لا والمصطلح هو المقصود
 بالشئ فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى
 المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق
 بين اللفظ والمعنى مما لا يدعوا اليه معنى (قوله) او مخفف معنى اسم مفعول خفف
 يحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة بالقحطة التي هي اخف وقلب الياء
 الاخرى الفاء وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا مع انه لا يوجد له ينظر في
 كلام العرف (قوله ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى مأخوذ
 في الوضع كذلك الدال مأخوذ فيه وهو الشئ الاول فلا بد من تجريد الوضع
 عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتضاره على بيان
 التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل
 ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر يدعي تفريده بعد اجماع
 الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيد يخرجنا لا يسانا للواقع والتجريد
 عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت اى فائدة في تجريد الوضع عن المعنى
 واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف
 ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الا انه
 بهذا تعين كونه المفرد قيد المعنى (قوله) فيخرج به المهملات والاضايف الدالة
 بالطبع الدال ان دل للعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ
 دير على وجود الالفاظ فان العقل يحكم بكونه دالا على حقيقة حال اللفظ في نفسه
 والا فان كان العلاقة كون الطبيعية مقتضية لاجداث الدال عند وجود المعنى

فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق
 حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها معتضية لاحداث
 اللفظ حال حدوث المعنى والافان كان الدلالة لاجتماع طائفة على كون الدال
 علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم يذكر الالفاظ الدالة بالنعقل ايضا
 قلت لان الدلالة بالنعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع
 والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقى انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع
 لانها اخذت في المهملات الا ان يقال صرح بها لمن يدا الاهتمام بيان خروجها
 لان فيها من يدا الالتباس بالكلمة لدالاتها والمراد بقوله خرجت المهملات
 المهمة لا الكلية بقرينة قوله وبقية حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا
 مهملات والهجاء تقطع اللفظ بحروفها بحروف الهجاء حروف تقطع اللفظ
 بها اي حروف مركب منها اللفظ بقى انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل
 جسق وديز لانه عين للتلفظ به (قوله) وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
 التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة
 الاستفهام ولام الجر و جواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك
 ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا
 ان يقال قوله الموضوع لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقيد حروف الهجاء
 وابست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم بالاخراج قوله لمعنى بعض
 حروف الهجاء لا يقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء
 لموضع لمعنى فبني ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول
 نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالنعقل
 من الالفاظ الموضوع لمعنى من حيث انها دوال بالنعقل بقيد وضع بل
 خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحقيقة في التعريف (قوله) فان قلت
 قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات
 بازاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه (قوله) فكيف
 يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف وضع لفرد لكان التعريف
 اخصر واسلم الا انه اذ رج المعنى لقائده شعر فيها فان قلت بعد تعريف
 المعنى بها يقصد بشئ كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل

مقدمة وهيمية هي ان المعنى لا يكون لفظا كثر استعمال اللفظ في مقابلة المعنى
 خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات
 سنة مؤكدة (قوله) قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد مفهوم
 المعنى ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشئ وهو
 اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق به على المعنى صدق الاعم
 على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان
 صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه
 ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد للمهد الخارجي فيؤول الى القصد
 بشئ نعم لو قال ما يقصد بشئ لكان اخصر واوضح (قوله) وهو اعم من
 ان يكون لفظا او غيره لا ينبغي ان هذه القضية طبيعية والطبيعة لا تنجح في كبرى
 الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية
 الانتاج اذ المعبر عند الميراثيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كافي قولنا
 الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي (قوله) بعض الكلمات المفردة
 لا فائدة في الوصف (قوله) فكيف يكون موضوع المفرد لم يقل لمعنى مفرد لثلاث
 يتوهم ان الاشياء باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا ينبغي ان هذا
 السؤال انما ينبغي على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم ينتج
 (قوله) قلنا هذه الالفاظ وان كانت القياس الى معانيها مركبة الحاصلي انها معان
 مفردة والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي
 ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى
 مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة (قوله) وقد اجيب عن الاشكالين لانه
 ليس بهنبا اى فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقبل
 في مقام نقض تعريف الكلمة (قوله) ولا ينبغي عليك ان هذا الحكم منقوض
 لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالنعم اى لان وجود مادة
 نقض التعريف في لغة العرب في شئ من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة
 الدعوى مباعدة في وروده بمقابلة بالنقض خارجة عن قانون المناطرة
 وانما الابق اثبات المقدمة المتنوعة بامثال الضماير الراجعة الا ان يقال
 المزايا هذا الحكم الحكمي بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم

كلّي ذكره من المتع ان يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي
 استدلال المتع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلّي ولا يجب الجزم به فلو حل
 الكلّي على الاحتمال لم يشوّه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون
 مجرد الاحتمال مجرى على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر
 يصير ما ذكره من النقض مثبتا للمقدمة المتنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع
 مادة الشبهة فلا يقع نفع اعتدائه والمراد بامثال الضمائر الاسم الموصول
 الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد
 قائم واسماء حروف التهجّي واسماء السور والكتب ولبس اسم الاشارة
 المشار به الى الخط مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة
 للبصائر فباستعماله الخايزي في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض
 (قوله) فان الوضع فيها وان كان عاما فاما قال وان كان عاما اشارة الى ما لبس
 الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجّي والتسوي
 والكتب (قوله) وليس هناك مفهوم كلّي اى في مقام وضع امثال الضمائر وقيل
 في مقام رجوع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير
 فافهم (قوله) هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة
 لانه هناك مفهوم كلّي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب
 موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا
 والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم (قوله) وهو اما مجرور على انه
 صفة لمعنى لا يقال الاولى حيث لا يقتصر على مفرد لما مر (قوله) ومعناه ما لا يدل
 جزء اقل على جزئه هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للدلول بالدوال
 الاربع والظان كذا لك اذ لم يؤنس بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا
 معانيها بالافراد وان تركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعات
 اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع والعقل بشيء منهما فاطلاق التعريف
 مبنى على الاهمال ومبنى عن الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء
 لفظه الموضوع على جزئه (قوله) وفيه انه يوهّم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
 بالافراد بناء على انه اذا خلق فعل او ما يشبهه بصفة يستفاد منه على ما هو
 حقيقة التركيب ان ما يعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة

قبل تعلق هذا المعاني ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز
 وانما سمي الاضافة الحقيقية ايهاا لضعف المغدلا لضعف الدلالة فانه كما
 استفاض بالمعنى الثاني جله بالمعنى الاول. وقيل كنى به عن ضعف الدلالة
 لظهور ارادة التجوز بحسب المقلم ولا يخفى عليك ان مثل هذا الابهام لازم
 من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية
 بشئ مع المقصودية بعد الوضع بالمعنى بل بعد الاستعمال فيه وكأنه لم يتعرض له
 لانه بصدد ترتيب جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما لياتى له ان يقطع
 عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما ما قال الشيخ
 الرضى ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة وانما هو صفة للفظ عند المنطقيين
 ولا يدخل لتوجه ما توجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك القرض (قوله
 كما يرتكب في مثل قتل قتيل في قوله عليه السلام من قتل قتيلافه سلبه
 (قوله) ولا يد حيثنمن يان نكتة في اراد احد الوصفين جله فعليه لان المتكلم
 به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة (قوله
 والاخر مفرد لا يخفى هذا البيان (قوله) وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم
 الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضى في تقدم الوضع على الافراد
 بالترتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال
 ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار
 فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما للمعمول متعدد
 الافراد وانما قسم الصفة الاولى لانه لو قسم الثانية لاهمب تقدم الافراد على
 الوضع كما يوهم جعله صفة للمعنى ولا تماراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون
 صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ لينهت نفس الناظر في تعريفه كل مذهب
 ممكن ولانه لو قسم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من
 غير عكس ومن قال بتقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد وقع في مقلم
 للثروة بما لا يقتضيه الاقديم القدرة (قوله) او من المعنى ولم يتقدم عليه مع
 انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجزور (قوله) وهذا القدر
 صكاف لصحة الحالية لادخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يتساوت بها
 الحال كما يوهم قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية (قوله) مثل الرجل قبل

وكذا رجل لان التوين كاللام كلمة فـرجـل كلمتان عهدا كلمة واحدة لشدة
الامتزاج وهذه فريية بلامرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التوين
فلا وجه لجمعها كلمة واحدة (قوله) واعرب باعراب واحدا لا نسب
ان يجعل واحدا مضافا اليه لا عراب لاصفة وان يدخو اليه ما يقابله من قوله
مع انه معرب بالهرايين فيكون المعنى انه اعرب بمجموع اللفظين باعراب لفظ
واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان الحق قائمة مثلا ان
يعرب باعرابين الا انه لامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذا التا نيت مبنى
الاصل ويجنب بان المراد باعراب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع
ان كونها كلمتين يستدعي كونهما كلمتين بكفتين قبل ان يذكروا انما يظهر
في قائمة وبصري وحلي وجرء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والتون
فان المربى في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الاخيرين الجزء الاول فان علامة
الثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا يجعل
الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا اعرابا فصيح فيهما لان المجموع اعرب
باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل المربى فيه المرفى دون
المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا لجرم
قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذائفة
لناظر فيه الاطلاع (قوله) ولا يخفى على الفطن العارف باللفظ في القاموس
عرفه علمه وحرف يذنبه اقرب (قوله) فخل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له
لفظة واحدة ووجه ذلك بان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارها
ويصح ان يتكلم به الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ما ذكره
للعلماء انشائي المحقق التفتازاني في شرح الشرح المختصر الاصول للمص ان
عبد الله اسم بالتصاق التهمة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نطق ان اخراج
عبد الله من تعريفه المفصل فريية بلامرية كيف وقد قال في الفصل
بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحت ثلثة انواع الاسم والمفعول
والحرف ثم قال ومن اضاف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول
ما اشبهه وينقسم الى مقترن ومركب ومنقول وهو جميل فالمقترن محموز بدو محموز
والمركب املجلة واما غير جملة اسمان جعل اسمها واحدا فهو معدى كـرب

في جعلك الوصف مضافاً ومضافاً اليه كعبد متضاف وأمرى القيس والكنى ثم انه
 يخرج حينئذ من تعريف الكلمة بعلمك علمك انه يناسب ان يدخل في تعريف
 الكلمة. ويكون تعريفها عراب واحد على ان غرض التعريف ليس بيان حال آخر الكلمة
 حلقاً بل على وجه يتميز بها هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل
 وعلى وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار
 كونها كلمة حكمية وذلك يقتضي كون عبد الله داخلاً في حد الكلمة لينين ان
 الاعراب في الـس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون يصري خارجاً عنه
 لينين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجراية مجرى الكلمة (قوله) ولولم
 يخرج به بتركه لكان نسب ولك ان تقول المراد بالمفردا عم من المفرد حقيقة
 او حكماً (قوله) كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ تلك
 الحقيقة جمل الشيء الاول بلزواشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون
 الشيء الاول مقتضى الطبع عنده ووض الشيء الثاني فطبيعية والافعية
 (قوله) فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه
 انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث ينال حروف الهجاء العارية
 عن الدلالة لا يصح ان تذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال
 ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لغوي ولا يخفى
 ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف (قوله) ومثل
 دبر المسموع من وزنه الجدار اذ اختار لفظاً مهيلاً للتمثيل وقبده بالسماع من وراء
 الجدار ليتمحض فهم الالفاظ بسماع دبر ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي
 فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيلوح للفظ
 دلالة ان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان الالفاظ مرئياً
 لم يظهر ان فهم المعنى للشاهدة اولدلالة اللفظ (قوله) فبعد ذكر الدلالة
 لا بد الى آخره فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع
 فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف الفصل فان تقييد المعنى بالمفرد
 يستلزم الوضع لان الافراد فرعها فلا حاجة الى ذكر الوضع (قوله) كما
 في الفصل فيه لطافة لان تعريف الفصل مفصل لهذا التعريف (قوله)
 في مقسمة اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصده بيان حكم الكلمة بل قصد به

تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها يحصل اقسامها لها
 كما حقق ان لاحكم في التقسيم وانه من تمت التعريف ويظهر ذلك ضم قيود
 بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة ذات على معنى
 في نفسها ولم تقرر باحدا لازمة الثلاثة وكلمة دلت واقرنت كذلك
 وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا بضم قيود اليه ويحصل بعدد القيود
 مقهورات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقسامها ويسمى هذا الشيء
 بالنسبة اليها مقهورا ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر مقهورا والغالبا
 في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يدكر من الاقسام وقد يحلو عنه قل هذا
 قال مقصورة فيها والحصر المقصود به ان حكمه بنفس مفهوم التقسيم
 من غير ضيقة التعلق الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والافلاستقراني هذا هو
 المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكف مفهوم التقسيم ولا تعلق له
 بالاستقراء بل يستعان فيه بنسبه او برهان عقلي فيقال هناك قسم ثالث تحقيقا بان
 يسمى حصر اقسامها والحصر المراد هنا تقييد على ونحن على انه استقراني فدينناه
 في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المص لانها متعلق بما يفهم
 من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القيد للطرف عند بعض النحاة
 من غير حاجة الى اختيار لفظه في نظم الكلام وبه يستعسر سوق كلام الشارح
 وبعض النحاة يقتضون عامل الطرف هكذا انحصرت لانها (قوله) اي
 الكلمة لما كانت لما نظر في معنى اذ ويلزم بعد ها لما ضي لفظا او معنى وجوابه
 ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال الله تعالى (فلما كتب
 عليهم القتال اذ اقرب اليهم) لومع الغاء واما كان ماضيا مع انفاء وقد يكون
 مضارعا هذا كلام الرضي فقوله فهي الخ جملة اسمية مع الغاء جواب لما
 بلا اشكال بل لا يدخل الغاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال
 الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفرغ وفيه بعد لا يخفى
 (قوله) اما من صحتها عدل عن التقدير لثبوتها من حذف المضاف من اسم
 ان اي لان حالها مع ان في تقليل حذف ولعلنا حسن لانه يجوز الى صرف قوله
 المشتق الحرف واخويه عن اللفظ المنسادر لكن فيه ان اللفظ امسقط كلمة
 من المستغنى عنه لثبوتها متعلق مع ان في تقدير الجرح صحتها على ان يكون مستند

خير ان تدل غنى عنه ومنهم من قال ادرج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة
 وعدمها باطل لوجود صفات لا تخصي للكلمة وسمي لان حصر بعض الصفة
 ايضا قبيها باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تخصي يصدق عليها
 انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم
 خارجا عن ما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه ليس لغامى آخر وراء ما ذكر
 في التقسيم الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان
 الانسان لا يخرج عنهما لانه لا يكون له غيرهما اظهر وان له صفات لا تخصي
 وهناك تقدير آخر اخف اي ذات ان تدل ثم تاويل اخف وهو حمل ان تدل
 بمعنى الدالة تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكنتي بالتنبيه على
 ما قصد ذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين
 وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل
 الماويل به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط
 بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني ان يرتبط به من غير حاجة الى شيء
 منهما (قوله) حيث يقعان عدة في الكلام الاول حيث لا تدل على معنى
 في نفسه بخلافهما (قوله) في الفهم عنهما لا في التحقيق حتى يكون المصادر
 متلا فاعلا (قوله) اعني الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه في زمان
 التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما اخرج عنه (قوله)
 لما جرد من السهو هذا ما جرى عليه الصريون والاخذ من الوسم سمة
 الكوفيين وشوا عدل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر
 من كلامهم هنا ان الجوين اخذوا الاسم لهذا القسم من السموات والوسم
 والفظ انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ
 الدال على الشيء كما في قوله تعالى (وعلم آدم الاسماء) في القاموس اسم
 الشيء بالضم والكسر وسمه وسمنا مثلثين علامته واللفظ الموضوع على
 نايلوهر والعرض للتميز نعم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن
 بعيدا تأمل (قوله) لتخصيه الفعل ولك ان تقول المشابهة الفعل في ان له
 مضمرا كاللفعل (قوله) وذلك لانه قد جعل به اي بوجه الحصر الاول لانه
 قد جعل بوجه الحصر (قوله) والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه

الأولى ترك الـ (قوله) فالـ مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده من أنه
 قد علم به لكل واحدة خد بمعنى المعرفة الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان
 يكون في المعرفة قدر مشترك بل يتحقق بمجرد الميراث انه اراد تحقيق المعرفة
 لكل وقوضه ايضا (قوله) وليس المراد بالحد ههنا الا المعرفة الجامع المانع
 يعني عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع
 ان ما علم حد له وازان يكون الميراث والمشاركة خارجا عن حقيقة هذه الاقسام
 ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية اعتبارية جبر
 ما اعتبر المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكره نادا في مفهوم هذه الاقسام
 فيكون ما علم من المعارف حدودها (قوله) والله در المص جملة بمدح بها
 بكثرة الخير وتحقيقه سيبي في بحث التميز والمراد هنا لله در المصنف
 شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الزكي والغني والمتوسط
 بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الخ (قوله الكلام في اللغة
 ما يشككم به قليلا كان او كثيرا لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي
 للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان
 الكلمة انبب بمعناها الاصطلاحية من الكلام لشمول الكلام الكثير دون
 الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحية للكلام فتخصيص كل
 من اللفظين بما يخص به اصطلاحا ليس بمجرد التميز بينهما في الاسم ومن المعاني
 اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى
 انه اشد مناسبة بما اصطلاح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه (قوله
 فالتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا
 ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة
 الانجاس فنبغي ان يرى ولا يقره فاحفظه ولا تغفل عنه في نظاره وعلمه
 من هدايانا واجعه مع عشاره (قوله فلا يلزم اتحادهما الى اتحاد التضمن
 والتضمن في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما
 في الكلام انشائي فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيئة جزء
 للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق
 لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تجميع كون الهيئة التي ليست بلفظة

جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى الاخرى فقد سهى لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مداول له اوصفه لاجزائه تأمل (قوله) اى تضمنا حاصل بسبب اسناد الخ سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعتبار الجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب (قوله) خرجت المهملات اى الصرفة لكنه بقى زيد قائم جسيق فان المجموع يصديق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مستقلا على حشوا وان ايت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان يبحث التحوى عن الالفاظ الموضوعية (قوله) وينهما اسناد يفهم المخاطب الاولى نسبة تفيد الخ (قوله) دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم ومثل تسمي بالمعدي خبر من ان تراه (قوله) فان الاخبار فيها مع انها مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم قائم ومفعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك انها الامثلة المذكورة داخله في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما (قوله) فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب بأعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يأتى ذلك الا في اسمين الخ فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي او الحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين بحمل قوله بالاسناد على ما حله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتاج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسيق (قوله) اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان محو ضربت زيد قائما بمجموعه كلام انما قال ظاهرا لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قبل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف الفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ في قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ هنا جملة فالكلام

الذي هو مراد في الجملة عند صاحب المفضل يجب ان يكون مجموع ما جعل
 خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جلتين فينبغي ان يجعل عدول
 المصنف عدولا عن عبارة تعريفه لاعدولاً عن مذهبه (قوله على الجملة الخبرية
 الاولى على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكأنه قيدها بها لان الانشائية
 هذه لا يقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه في تأويل زيد مقول
 في حقه اضربه وبعد يتجه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر
 على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق اضربه في زيد
 اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا او وصفا يزداد عليه
 او احوالا او جلا قسمية او شروطا فان الحكم في الجزاء عند المصنف
 والا لم يصح قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جائعا
 (قوله وفي بعض الحواشي اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لانه
 مثله لا يرتكب من غير ادع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف مادل على المذهب
 عنده وهذا ونحن نقول بما يدل على ان الكلام عنده كالجملة وبكذب ما في الحواشي
 انه قال المص في بحث حرق الاستفهام والنقي ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي
 كون قلم ابوه في زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولهما مصدر الكلام
 (قوله ولا يتأتى ذلك اى الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحله على التضمن
 او الاسناد بعيد عن المرام (قوله الا في ضمن اسمين اى لا يتحقق هذا المقام الا
 في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم انحصار الظرف والمطروف والاظهر الا
 نسب بفهم المتعلم ان يجعل في معنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتأتى من كل
 اسمين لانه لا يتأتى من اسمي للفعل ولا من فعل واسم اى اسم كان لانه لا يتأتى
 من فعل واسم فعل نعم يتأتى من اسم وفعل اى فعل كان على ما ذهب اليه المص
 من جعل اسماء الافعال انا قصة فواعل اهل الحسب التحقيق انه لا يتأتى
 من فعل واسم اى فعل كان (قوله لان التركيب الثنائي العقلي فيه ان حصر
 التركيب الثنائي في ستة ولبطال ما عدا اثنين لا يجوز احصر الكلام
 الثنائي في اثنين والمدعى حصره مطلقا لا محال فالاول ان يقتصر على
 ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه والمسند اليه
 لا يكون الا اسما ومسند لا يكون (الاسما او فعلا) قوله ونحو ازيد يتقيد اذ عوز يدا

فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه الميردولذا صرح المص بالحصر
 في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة. وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام
 ستة في بادى الرأى بخلاف تعريف الكلمة (قوله) على معنى كائى في نفسه جعل
 في نفسه صفة لمعنى لا متعلقا بدل اى دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اى دل كائى
 في نفسه اى معتبرا في حد ذاته ثلاثا يفصل بين معنى وصفته اعنى غير معتبر بمالبس
 صفة لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب (قوله)
 اى نفس مادل لانفس الاسم والاتوقف معرفة المعرفة على معرفة المعرفة
 ويلزم الدور (قوله) فتذكر الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة
 عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة لبس لذاته
 كتأنيث معنى هند بدل لوانث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظة
 الكلمة فتذكر الضمير الراجع الى مادل لبس بمجرد ادعى اللفظ بل لدعى اللفظ
 والمعنى (قوله) ولذلك قيل الحرف اى لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها
 لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشئ يقال هذا المعنى في
 هذا اللفظ يعنى يستفاد منه قبل الحرف مادل على معنى في غيره فلا يتجه ان مادل
 على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى ليكون المعنى في الشئ الا كونه
 مدلوله ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو نعم التركيب
 العربى مادل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في
 غيرها كذا الا ان التهمة اجمعا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه
 وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا ضرورة في التعريف به (قوله) ومحصوله
 ما ذكره بعض المحققين يعنى السيد الشريف قدس سره كانه اراد الشارح
 التنبيه على ان هذا التحقيق لبس من السيد الشريف قدس سره كماله والمشهور
 بل اخذه من كلام المص ولبس كما ظنه لان الناظر في كلامه لا يوضح يعرف ان
 المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارة الجملة المنقولة وقعت اتفاقا
 بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة
 الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم
 يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون
 دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع

في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب
 هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المصحح ايضا يستحق ان يقال
 في حقه ما قاله السيد المحقق في حقه نجم الأئمة حيث قال في حواشي شرحه
 على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة وبعد عنه بما حل تارة
 اخرى (قوله) كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لوقيل كما ان
 في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود
 في غيره لكان غاية في ايضا ح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال في
 في الحدود الثلاثة فان في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز
 بل بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد ليس بالاعتبار المحل كما ان
 معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا النصح
 ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار لافي نفسها من واحد فن قال يظهر
 من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه المشابه المعنى الحرف في التابع
 الامر العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير في كما ينسب للمعرض
 الى محله نبي والمعنى المستقل للمشابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه
 بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فالتدبير
 فتدبر (قوله) كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم ولا يذهب عليك التفات
 بين المشبه والمشبّه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما
 بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير
 مدركا قصدا وبالعكس (قوله) يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح
 لان يكون مسندا اليه ومسندا اليكون وجهها التخصيص الاسناد بالاسم والفعل
 ولا يخفى انه كما لا يصلح المحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا
 للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة توصيفية كانت او اضافية وتعلقية
 فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء
 مضافا ومضافا اليه وكون الشيء مفعولا ومحلقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد
 من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف
 محكوما عليه ومحكوما به لكونه معناه غير معقول الاتباع آلة بملاحظة
 غيره وان المحوظ تبعا لا يصلح لشيء منها وان الغير الذي يذكر المحوظ بتبعيته

ويجعل آلة للملاحظة لا بد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم المحوظ تبعاً من لفظة
وكلا الامر بن باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدأ تبعاً للملاحظة افراد
الرجل وآلة تترفعها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم
ذكر الغير الذي هو آلة للملاحظة معه نفهم معناه فالتحقيق ان المحوظ تبعاً لا يصلح
ان يكون محكوما عليه اذ لم يكن آلة للملاحظة ما حكمكم عليه ووسيلة الى
احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظة على ذكر متعلقه اذ الم يحضر المتعلق
بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع للمعنى هو آلة للملاحظة غير ايداً فكيف
يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه
وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظاً
بالتبع والة للملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ماسبق ان المحوظ تبعاً لا يصلح
ان يكون طرفاً للنسبة قلت لا يصح ان يكون طرفاً للنسبة مقصوداً بالاحداث وبعد
احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظاً بالتبع فلا يصلح ان يكون مدلوله
ملحوظاً قصد الا يصلح ان يصير طرفاً لنسبة ما وانما اجلنا الكلام اولا على ما طبق
اجالهم في المحكوم عليه وبه (قوله) فالابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل فان قلت
يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الابداء بملاحظة
الاول قصد الثاني تبعاً كيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظ العقل من حيث
هو حالة الخ فعمل الضمير ارجعاً الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء
كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى
السير والبصرة وليس افراد الابتداء الاحصاء او ليس له افراد حقيقة (قوله)

كانه مني مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من
غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا
الاعتبار ان يكون مدلول لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظاً تبعاً
كان نقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه
ومن حله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه
بقوله من دله على كذا (قوله) لكن عبارة الفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع
الضمير الى المعنى لعدم مسبقيتها الخ اشر الى ان اللفظ من نفس العبارة المعنى
الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الالداع وكأن وجهه قرب مرجع الضمير
وشبوح المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضميرين الاقرب والابعد

فهو للا قرب (قوله) ولما كان الفعل دأ على معنى في نفسه باعتبار معناه
التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن
ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد جمل
المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابق على خلاف المتبادر اذا المتبادر من
المعنى عند الاطلاق المعنى المطابق صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة
الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف
لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة
وضعه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان تمام معنى الفعل اذ لا يوصف
الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال زيد اقترن بيده ولو لان المراد بالمعنى
ما هو اعم من المطابق لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل
يقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابق بنفسه بناء على
ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فالمراد
الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى
المطابق بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل
بنفسه ليس الاعلى الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد
عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقة على الضمنية لا معنى للدلالة التضمنية
بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول
كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقعة
على الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث
معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضمنية بواسطة عدم استقلال
ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابق بقي انه لا شك في انه يفهم عند
سماع لفظ ضرب بالحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابق فكيف يتم
ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا مما يحير فيه العقلاء
قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدا بلطف من الله تعالى وعون في شرح الرسالة
الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة
باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرنا نراها لى الالكساد
العطشي وان كنا من طعن الحاسد لعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نحشى

فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع
وفهم المعنى من اللفظ ودلته عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم
بالوضع لفظ زيد مثلاً تذكر لوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر
الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فلبس العلم بالمعنى
عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك
الدلالة متأخرة عنه بل لا بد لدلالة من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو الالتفات
النفس اليه من حيث انه امر اذ الالفاظ والذي دعاه الى الالتفات فهو قول الماسمع
العالم بوضع ضرب على الوجه العام لمفظة تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر
عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع ولبس هذا من دلالة اللفظ
ولا توجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد مالم يعلم خصوص
المعنى الموضوع له بالضمة فاذا حضر عنده بالضمة التفت اليه من اللفظ
من حيث انه امر اذ شاهد الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة
التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بشي من فهم معناه المطابق ومن
هذاتين سر ما اشتهر من رئيس القلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة شرط
الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق ولبس مما يتجسس من وقوعه من مثله كما
زعم كل من بلغه الى الان ان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث
انه امر اذ قلوا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم توجه السامع من اللفظ الى المعنى
فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذاتين ان دلالة
المشترك يتوقف على القرينة وليس ماسمى تحقيقاً من ان الارادة متوقفة دون
الدلالة حقيقة بان يمدح بآله ويظن فكره عميقاً فحان ان تنبيهك على ان القرينة
لبس بشرط دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضاً فاحتاج الى القرينة
احتياج المشترك اذا صار جزءاً للفظ آخر فصك كل من لفظ عبد ولفظ الله
في حيد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن
ارادة معناه العلمي واسئلك ان لا تسأم من افاضة رداً التحقيق لتعلقك
بما عودت نفسك بقبوله من غير توثيق ونصفي الى تمة ما اداني اليه من موافقة
رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما
اجموا عليه لبس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاءهم فتحجج سر ذلك

الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الغا حل
ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصرة فقول لك انما الهمني ربي ان
الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهئية التركيبية كما
في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة
وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل
انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا يكون
تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع
الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان
ينسب الى شئ فلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا (قوله
المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب
الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسجمة عن الزمان
الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال ولغير الزماني في الافعال المنسجمة
عن الزمان والانكار مكابرة لتحقيق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة
ولشهادة صريح تعريف المص لهما بالوضع وامانع التقييد بالوضع الاول
فباعتبار ان ثل زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع
الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الفعلي واسماء
الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان
الوضع الاول لهما لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول
غير مقترن والافعال المنسجمة دوال على معان مستقلة مقترنة في الوضع السابق
وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث والزمان
هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الخالي للمعنى وعدم
اقترانه باعتبار الوضع الاصلى وذلك بعيد عن الاعتبار اذ لا لائق ان يكون
مدارا لاسمية على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبر الاعتبار شئ وفي اسماء
الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغوا في اعتبار اسميتها
والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضع الثاني
معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغوا لانه باعتباره لا يكون غير مقترن (قوله على وزن
قوفاة كتب في الحاشية الدجاجة تفوق اي تصبح قوفاة وبقاء على وزن فعلل

فعلمة وفعلا لا (قوله) او عن المصادر التي الح يعني او عن معلق المصادر التي كانت
 تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي
 نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما يتقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى
 لفظ آخر فكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء
 اصواتا تأمل (قوله) او عن الظروف يعني او عن معنى الظروف والجار والمجرور
 (قوله) فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذا الاقوال فيه ثلاثة ثانيا كونه
 مجازا في الاستقبال وثالثا كونه مجازا في الحال (قوله) فانه يدل على زمانين معينين
 من الازمنة الثلاثة: فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها قد عرفت ان اللفظ
 المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد (قوله) لما فرغ من بيان حد
 الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة اوليقيه معرفة الاسم في الجملة
 وامتياز معنى اخويه لمن لا يرجي منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف
 معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين
 بهذا الكتاب ولك ان تقول بهذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على
 التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لشر كنهه مع ما ذكر في الاختصاص (قوله)
 فقال ومن خواصه منها اي منها من اول الامر ولذا قدمه على المتبدل وليس
 التقديم للحصر والالغاء بما ذكرنا لم يجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر
 من الحصول من مشاهدة ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصير ربط صيغة الجمع الدال
 على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجاوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني
 على ان ملاحظة الاربطة متأخرة عن ملاحظة العطف والالام يفد كلفة من الا ان كل
 واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا
 وان كان تقدم ملاحظة الاربطة اشيع لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من
 الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فاعاقل
 يحمل العبارة على ما تنفذه لا يرضى (قوله) خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
 في غيره فسر الاختصاص بنى الوجود في الغير على ان النقي راجع الى القيد كما
 هو الاعرف عند ارباب الادب واعرق في استعمال بلغاء العرب فيكون ما له انه
 يوجد فيه ولا يوجد في غيره فن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى
 الاختصاص فلم يتدبرا وتدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة ههنا الامر المختص

محمولاً كان اولاً ومن جملة عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجب في كلام
 المص تكلفات لا تخص وتعمقات لا تخفى (قوله) دخول اللام اي لام التعريف
 شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث تنصرف اليه من غير حاجة الى التعريف
 وجعل اللام فيها عوضاً عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قراينها ولولم تأب
 عن ادنى تكلف لاولته بلام التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصول
 فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الاعلى اسم الفاعل او اسم المفعول كما تعرفه
 في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التي هي جزء
 الكلمة كما في النجم ولوقبل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد (قوله) لو
 قال دخول حرف التعريف لكان شاملاً للميم في مثل قوله عليه السلام في لغة جبر
 لبس من امير اصحاب في امسقر في جواب سائل من جبر حين قال امن امير اصحاب
 في امسقر (قوله) لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصه الامور المذكورة
 بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يبدأ منه لاما يتبادر
 من اللام ويكون تطويلاً بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان
 شاملاً للميم وحروف النداء كلها او بعضها فتأمل وانما تعرض بعدم تعرض
 لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص التعرض
 باللام ابهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص
 الجرمين بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسامه (قوله) وفي
 اختيار اللام على الالف والالف واللام ويستفاد منه اختياره على حرف التعريف
 ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم
 المعرف درجاً وابتداء بخلاف النمرة وال فهو احق لجعله علامة يعرف بها
 الاسم (قوله) اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سببويه لان الحق في هذه
 المسئلة مع وان كان الخليل اعلى كعباً منه صرح به المحقق الشريف قدس سره
 في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من
 علماء النحوي ولم يخلف احد مثله (قوله) لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت
 ما فائدة وضع اللفظ ساكناً او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل
 في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في انشاء التركيب بحذف الهمزة مع
 سهولة الاعداد ونصر مذهب سببويه بان التعريف نقبض التكثير ودليه حرف

ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله
منصفا بغير ما انصف به دليل نقيضه (قوله) واما الخليل فقد ذهب الى انها ال
وكان همزة في الاصل للقطع جعلت للوصول طلبا للحقة المدعوة لكمال
كثرة استعمالها (قوله) والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وهان حذفها مع كونها
علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها (قوله) لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة تبع الشيخ الرضي في ذلك وهو ضعيف جدا لانتقاضه
بمثل عندى الاسد الراعى لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزا ما وبمثل الحسن
والصعب لانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعبر في مفهوم الحسن
ولا شرب للصفة والنسبة المعبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى
ان يقال التعريف والتذكير تبعا قبان على اللفظ وكذلك علامتهما فلما لم يكن
في الفعل علامة التذكير لم يدخل عليه اللام (قوله) كالموصولات قد حقق
في موضعه ان الذي في الاصل لذى زيد عليه اداة التعريف (قوله) ومنها دخول
الجر الحرك كالنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام
الا ان فهم الحركة والنون الساكنة منهما سبق فاختره الشارح الباق (قوله)
وفي المجزوءة تقدير الاولى وتقديرا (قوله) واما الاضافة اللفظية فهي فرع
المعنوية هذا الاولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها
الافاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعوى الى
ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم (قوله) والمراد به كون
الشيء مسندا اليه انما يفسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو
لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسر بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اراد ذلك
لفا الحكم بالاختصاص واما لما نقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه
علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم (قوله) اختصاص لوازمها
من التعريف والتخصيص والتخفيف به في عدم جريان التعريف في مفهوم
الفعل وكذا التخصيص نظرنم التخفيف في غير مسألة الحسن الوجه لا يجري
فيه بلا خفاء لانه يحذف النوين او نوني التثنية والجمع وشئ منها لا يوجد في الفعل
واما تخفيف الحسن الوجه وان كان يمكن في العقل لكنه لم يضاف باعتباره
طرد الباب ولك ان نقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول

الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبتة الى الفاعل او المفعول ابدا على وجه
 لانجام النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فخرج
 المحذورة (قوله) وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر على
 الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويوجب الى
 اعتبار قيد بتقدير حرف الجر (قوله) لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه
 اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع ان الاتفاق في ان
 المضاف اليه هو الجملة الاسمية تمامها اذا اضيف اليها (قوله) وقد يقال
 هذا اي احدا الامر من الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا
 لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت
 كان الش ايضا لا ينازع في ترجيح التأويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف
 ما يبنى على هذه الدعوى من حل قول المص على المعنى الشامل لكون الشيء
 مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم استبقاء
 الخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا فيريه بقوله لان الفعل او الجملة
 قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يمكن في ترجيح ما اختاره
 في تفسير عبارة (قوله) فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد
 بالاضافة ههنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة
 بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفه لا يكون الاسما (قوله)
 معرب قال المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد
 وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالباس او من اعربت الكلمة
 اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب
 يتحقق فيه لان القياس معرب يكسر الراء هذا كلامه وكأنه يريد بالاعراب
 العرفي ما هو مذهب الفصل اي اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو
 ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر
 ان من قال وفيه انه لوجاز اخذ صيغة منه لجواز ان يكون اسم مكان لاصفة
 حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب يختلف الآخر
 لا محل الاختلاف اذ لا يجعل المفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان
 كما لا يخفى (قوله) فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب
 والمبنى قدين للقسم لانفس الاسم لانهما يشعلان الاسم والفعل والحرف

وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا لانه يلزم تخصيص تعريف الاعراب
والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري لانه لم يثبت
في الفعل المرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اى تقدير
يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم (قوله) اى الاسم الذى اندفع
بهذا الاعتبار ورود مبنى الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل
مشابهة موجبة للبناء والالكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا
القيد ايضا لخرج بتقيد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى
ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد فى كمال البعد ولا يهدى
لليه قرينة (قوله) ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون المرب اسما فاقبل
حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقا بل المفرد فلزم صدق
التعريف على بعلبك ضعيفا (قوله) لم يشبه اى لم يناسب قسرا المشابهة
التي هي المشاركة فى الكيف بالنسبة التي هي اعم اذ تفارق المشابهة
فى الاضافة الى المبنى ثلاثا بل فى تعريف المرب المناسب الغير المشابه
نحو يومئذ (قوله) مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب ضبطها صاحب الفصل
ينضمن معنى مبنى الاصل ومشابهته له فى الاحتياج الى الضميمة كما فى المبهات
ووقوعه موقعه كالبناء الافعال ومشابهته الواقع موقعه كفجار وحضار
وفساق ووقوعه موقع ما شبهه كالنادى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ
فالمناسبة المؤثرة انما تعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار
التقديم على المرب فلذا قدمها صاحب الباب (قوله) فالاضافة بيانية لبس
الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى بل اخص مطلقا وضافة الاعم الى
الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية
الى هذا الفن فالوجه فى الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل
فى البناء بل يطلق فيشمل المرب لان الاسم هو الاصل لكن فى الاعراب
ويكون بيانه بالاصل لانه فى الواقع اصل فى البناء ولتوجيه الكلام الشارح
بحال لمن له فى فهم المعاني استقلال (قوله) وهو الماضى قال المحقق الشريف
فى حواشى المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما زائعا وقوله
الامر بغير اللام لاحاجة له الى قوله بغير اللام لان التحوى لا يسمى ما هو باللام امرا

بل مضار بما يجوز وما والا امر باصطلاحه ما هو بغير اللام (قوله) فاعتبر العلامة مجرد
الصلاحية لا استحقاق الاعراب الى آخره لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية
للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة لان المصنف
ايضا لم يعتبر الا لصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق
بالفعل عند المصنف واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وعبارة
اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصنف
الاعراب بالقوة القريبة من الفعل (قوله) ولذا يقال لم يعرب الكلمة
وهي معرفة لم يوجد على طريقة المصنف معرب اصطلاحى لم يعرب لانه
لا يخ عن اعراب محقق او مقدرو كما انه اريد بسلب الاعراب بحسب الدليلان ذلك
الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد بسلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه
على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفى لا يناسب النجاة
(قوله) لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال واخر الكلم اعلم ان
الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل الغرض منه معرفة
الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير مثلا وجوب
تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاول
ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ (قوله) فان العارف باحكامها كذلك
مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف
الاواخر بالتبع لان العارف بالتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا
فتعين ان يكون معرفته اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن
يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لم توقف معرفته المعرب على
معرفة وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف
على نفسه وهذا من الخش معايب التعريف المعنى بالدور وهو الذى صرح المص
بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم
الى معرفة معنى الدور قبل او انها والمجرب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة
المعرب الخ الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان المقصود
منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاسئساج نتيجة
يوحى يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف

آخره به يتج ان هذا يختلف اخره وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب
فقد صرف الكلام الى نحول بقصد به في المقام واخرجه عن الوضوح
والانتظام فاشكل على نفسه يمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجال
والتفصيل واجاب بما لا يهتدى به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة
مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتمرئين على ملازمة مجلسه الجليل الا انه
افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم مفيض نعمة البيان على العرب
والعجم نضر الله امره اسمع مقالتي فوعاها فادها كما سمعها فرب حامل فقه الى
من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي ومن هو جدي انه جدي واعتمادى
حسام الملة والدين داود الخوافي استاذ ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله
عليه شآيب غفرانه الوافي انه يمنع قول المص انه لبس الكلام مع المتبع لانه
يجوز ان يكون الكلام مع المتبع العارف باختلاف وآخر الكلام من غير ان يكون
مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه
لا يعرف من التحوه هذا الحكم بل يعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجور
الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للعربان في التراكيب اسأل الله الحق هداية
الطريق انه قريب مجيب (قوله) فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف آخره انما قال مثلا لان هذا الحكم متى جله احكامه كما اشار اليه فيما
بعد (قوله) وحكمه اى من جله احكامه واثاره اشار الى ان المراد بالحكم الاثر
المترب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للمخس لا للاستغراق
فيؤل الى انه بعض حكمه وكأنه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد
من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامله ابتداء
وتفسير الحكم بالاثري هذا المقام مما اتى به اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على مأخذ
في افانين الكلام ولا يبعد ان ياد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى
انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به (قوله)
باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الاسماء قلت
فليكن جمع عامله لان العامل فلما يكون غير كلمة وقيل العامل صار اسما
في عرف النحاة (قوله) اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما
قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخ عن اختلاف العوامل في وقت ما
ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه

وهذا اول نما قبل خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار
العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيد او من زيد اذا قيل
جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخله عليه يخرج
عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما الحقوق بالاخر والاوول وذال لا يتصور
في الامور المعنوية كما مر (قوله) وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لثلا
ينتقض الخ وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو (قوله)
او على المصدر بقاء يتخلف اختلاف لفظ واما ان تفرق بين هذا التوجيه
والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف
العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في المفوظ والمقدر على انهما
سيان (قوله) فان اصله في وقتنا وفي ذكر الباء لثلا يسوي المبتدئ بينهما في
الاتحاد هما خطأ (قوله) والاختلاف اللفظي والتعديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لثلا ينتقض آه قلت لا ابتقاض وان لا يجعل اختلاف
العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها
اثرا ما ينال الاخر في الآخر فقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير
المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف (قوله) لثلا ينتقض بمثل قولنا رأيت
احد وحررت بلحد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثني كان او مجموعا
قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لثلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين فقوله مثني او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا
يصح الا ان يكون مثني او مجموعا وما يقضي من العجب ما قبل المراد مدلول هاتين
الصورتين فاذا ظهر شموله للمثني والمجموع فنحذف ما آتيتك وكن من الساكنين
(قوله) فان قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب ولا في العوامل سواء كان يد
بالعوامل الجامعة او ما فوق الواحد (قوله) اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة لثلا لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب ولا في العوامل سواء كان يد
مع ليس ظرفا للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل
لا يكون الا اذا كان لفظيا فيحوز ان يكون للتركيب مع العامل ابتداء ويتحقق
اختلاف العوامل لنسب عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب
وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف

العوامل اذا اختلف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه
 الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الش
 ليس فيه اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر والثالث
 ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي ليس
 معنى الفعل وللعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف
 والمفعول معه فصلناها في الفريد وشرجه والاربع انه لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل
 كذا ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء عليه لا نقول اذا سبق علم التركيب مع العامل
 عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لا نقول التركيب للاسم
 المعدود ولكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذ لم
 يسبق عليه تركيب للاسم المعدود مع العامل وان سبق تركيبه عليه لامع العامل
 ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى فاعرفه
 (قوله) غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى
 ان هذا حكم بعض العرب لم ينفع المبتدى المتعلم ببيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه
 معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن المراد اختلاف
 آخره باختلاف العوامل وقتما ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه محتمل
 ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتما ما لان الاحتمال الصريف لا يكفي
 لنقص الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجع جواب الشارح
 عليهما بانه اوفق بالعبارة اذا المنبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما
 وليس بمرجح لما عرفت ان الظن ببيان الحكم السكلي ليتفع به المتعلم (قوله) وحين
 يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يزداد العامل والمقتضى فان قلت قد فسر
 كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين
 يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كليا وقع هكذا محتمل الامرين فيه
 على الامر الاول والاو على الامر الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة
 الحركية او الحرف فعرف الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة وانما
 قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب
 الش في حاشية الكتاب لكنه يشك بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
 والاولى ان تنسب اخراجهما الى النسبية القريبة المفهومة من الباء الجارة

وإبقاء ما الموصولة على عمومها انتهى ولا يخفى أن المفهوم من قوله لا يرد العامل
 والمقتضى أنه لا يرد عامل ولا مقتضى على السلب الكلّي والذي تقتضيه الحاشية
 أن المراد أنه لا يرد كل عامل وشئ من المقتضى ولا يذهب على احداً تبعه من الفهم
 جداً وإنما قال والاولى إشارة الى صحة التوجيه الاول أيضاً لأن ما لا يخرج
 بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من البناء الجارية لكن
 الاول أن يخرج الجميع بالسببية القريبة المفهومة ولا يرتكب مزيد تصكّيف
 ولا يذهب عليك أن قوله ولو اقيمت بدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لا شعاع كلمة
 لو على امتناع الإبقاء فإذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاول أن يقال فإذا
 اقيمت لدلالة إذا على التحقيق فتأمل ولك أن تقول يمكن أن يراد بكلمة ما حرف
 آخر أو حركة فلا يرد ما لورد من أمثال البناء الجارة ولو اراد بحرف حرف المباني
 وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يجهه عامل على حرف واحد وكما لا بد من
 اخراج العامل واخراج المقتضى لابد من اخراج مجموع العامل والمقتضى
 أو من اخراج مجموع العامل والمقتضى ومن اخراج مجموع العامل والمقتضى
 والاعراب فإن السببية وهو التعليل بالذات كما يتحقق بين اختلاف آخر المغرب
 وكل من تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد
 السببية بالقرين لأن تقدم المجموع على الاختلاف ليس بما يدخل بينه وبين
 الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل أو المقتضى أو المجموع ومن قال ليس
 للمجموع سببية السببية اجزائها المترتبة من القرينة والبعيدة لم يأت بكلمة
 واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بمنزلة اخراج المجموع كما يختص باخراج
 المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف الآخر فتخرج بل تعين في
 الاعتبار فاحتملوا والاولى الايضاح (قوله) خرج حركة نحو غلامى اراد نحو غلامى
 حالى ونظائره ومن قال اراد به جر الجوار (في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم
 وارجلكم بحراجلكم) فلم يخرج تدقيق نظره الى خلاف ما اجمع عليه من كون
 جر الجوار والجوار لا يرد من الاعراب هذا ولو قال الشخرج نحو حركة غلامى
 لكان ارجح في الجواز لشموله بما قبل ماء المتكلم في نحو مسلمى في حالة الرفع في
 جاءنى مسلمى وقوله لأنه مغرب على اختيار المصنف إشارة الى ما ذهب اليه بعض
 النحاة أنه مبنى ولا يخفى أنه لو قيل في تعريف الاعراب أنه ما فى آخر المغرب أعني

من حيث انه معرب لم التعريف ولا يتجه عليه الشيء فتأمل (قوله ان ينتبه على
 فائدة اختلاف وضع الاعراب وترجع الاثبات به على تركه او اراد التنبيه على فائدة
 وضع الاعراب في الاسماء دون الافعال والحروف) (قوله) ليدل على المعاني
 المعنوية جمع معنى وهو ما يقصد بشئ ووجهه على القائم بالشئ المقابل للمعنى
 بعيد عن الفهم ولا يقود اليه فائد وكذا فيما يأتي في تعريف العامل (قوله)
 حيث قال اى في شرحه على هذا الكتاب والوجه ان المصنف ومن قال هو
 علة وضع الاعراب ارادوا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فعوى
 الكلام واللام ينطبق الفرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه
 باختلاف ان اختلاف الآخر لفرض الدلالة على المعاني وهذا الفرض
 لا يستدعي اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا (قوله) ليدل الاختلاف
 او ما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية
 في دلالة ما به الاختلاف على ما استفاضه والا فالوضع للمعاني عند المصنف
 ما به الاختلاف على الاختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو
 الاختلاف وخالفهم المصنف لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اول لانه
 امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباطي ولانه لازم
 لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فنقول الاول بالوضع للمعاني ما به الاختلاف
 والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء
 عدم الاختلاف (قوله) على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ
 كل من المعاني المعرب واما المعنوية على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل
 معرب يأخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على ثبوت المعاني في المعرب وعدم
 استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذ المعاني اقرب من اعتبار العكس
 فلهذا قال المفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استحسن
 ترك ما هو المشهور الدائر على السنة الكافة بمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم
 بانه على صيغة اسم الفاعل فلا ينبغي ان يتوهم ان اختوار المعرب المعاني
 لا يقتضي ثبات المعرب فلهذا اعترض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح
 (قوله) وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اى الاعراب بالحرصكة الذي
 هو الاصل او الاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع

بعد أكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد السكّن لأن الأكثر في حكم السكّن
 وكون الحركة بعد الكلمة يذهب بها شأبها (قوله) لأن نفس الاسم يدل
 على السمي والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية ونظائرهما صفات
 لمندلولات الالفاظ لالفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات الالفاظ
 فقال في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى
 ان الظن من قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخير تأخر المندلول والاوجه
 ان تأخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف
 والا قرب ان يقال جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلاما من حروف الكلمة
 مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغييرها مهما أمكن لتلايخس دلالة الكلمة
 على معناها بخلاف الحرف الآخر لانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل
 تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه (قوله) اى انواع اعراب
 الاسم ثلاثة تنبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكّل الجمل على الاتواع
 ووجه تقديم العطف على الربط (قوله) ولا يطلق على الحركات
 البناء ولا غيرها من حركات غير الاخير (قوله) فانها مستعملة في الحركات
 البناء غالباً وفي غيرها من غير الاعرابية ايضاً (قوله) كون الشيء فاعلاً حقيقة
 او حكماً في كونه عمدة من كل وجه (قوله) كون الشيء مفعولاً حقيقة او حكماً
 في كونه فضله او مشبهاً بها كما في اسم ان (قوله) علم الاضافة اى علم كون
 الشيء مضافاً اليه فهو بتقدير الاضافة اليه وانما حذف اعتماداً على فهم
 المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافاً اليه مقابل
 لهما لا كون الشيء مضافاً ولم يقل كون الشيء مضافاً اليه حقيقة او حكماً
 بشمل كون الشيء مضافاً اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك يدلان كل
 ذلك مما ادخله المصنف تحت المضاف اليه حيث قل الجروحات هو ما اشتمل
 على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظاً
 او تقديراً اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف
 الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقى المرفوعات وكذا المفعول (قوله) لم يخرج
 الىاء المصدرية الاولى لم يصح الباء المصدرية (قوله) وانما اخنص
 الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه

الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمول ما هو الاصل في العمل
 (قوله) فاعطى الثقل للقليل الظا للقليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول اللام
 للتقوية في الم معمول المتأخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع
 تضمنين معنى الجعل فصار مأل المعنى فاعطى الثقل مجعولا للقليل ولا يخفى
 ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمنين معنى العروض لان الاعطاء
 للقليل بان يجعل عارضه فاللأ فاعطى عارضه للقليل ولك ان يجعل للقليل
 تعليل والمفعول الثانى محذوف اى اعطى الثقل لما اعطى من المرفوعات
 لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتأمل (قوله) ولما لم يبق
 للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطرارا
 ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد
 في يوم الجمعة تأديبه لكن كثرة دون كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة
 المتوسط في الثقل (قوله) والعامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة العرب
 اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكروه في حكم العرب وتأخير
 عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقضى للاعراب
 ومن قلده آخر عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه
 سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب المتبغى من الفج العميق
 (قوله) ما به يقوم اى به يحصل دون غيره فبه صلى ان سببته للثقل ليس
 كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل
 لا يقول ينتقض بالاسناد وما يقوم به المعنى المقضى للاعراب والمرصوب
 منهما والعامل لا نقول لا يفيهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء
 الا التارد ونفس الماء ولا مجاورة النار الماء تأمل (قوله) المعنى المقضى
 اى معنى الخ يريد ان اللام للعهد الزهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقضى
 لا يوجد في الفعل عند البصريين ولذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالباء
 في بحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل لمن قال
 لم يبال بخروجه لقلته (قوله) وفي مررت بزيد الباء عامل اما في غلام
 زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النائب
 عن حرف الجر (قوله) فالمراد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى

المقتضى اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضى فانه تارة يقتضى الحركات الثلاث
وتارة ماضوى الفتحة وتارة ماضوى الكسرة وتارة يقتضى الحروف الثلاث
وتارة ماضوى الواو منها وتارة ماضوى الالف فهذه اقسام ستة (قوله) -
اي الالهم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموما هذا معنى ثان للمفرد وسنسمع له
معنيين آخرين كلاهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولو احق
المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف
وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شأنه ان يقبل التنوين ومنع منه
لعدم الانصراف اولم يمنع للانصراف والمعرّب بالحروف بمعزل عن التنوين
ولا بغير منصرف اجري عليه الحركات الثلاث للاضافة او اللام او ضرورة
الشعر او التاسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالى به ايضا لانه
يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من قاعدة
غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتمالها على
التفنيده على ان هذا الامور خرجت عما هو الاصل فيها الداع (قوله)
اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالسا نقض بسدين وثين ونظائرهما
لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلاث لخروجها
عن القاعدة بالمنصرف (قوله) احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة ليكون الدال على صفة انشيء كالصفة للدال عليه ولانها اخف
الدوآل وهذا امراد من قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان
كونها ابعاضا امروهمي ولو سلم فلا تقتضى الا الاصلية بحسب الذات
لا في الاعراب لبس بشيء (قوله) والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا
التركيب من قبيل العطف على معمول عاملين مختلفين لكن معمول المقدم
محذور واجازة المعنى هذا كلامه (قوله) والمصدرية فيكون التقدير
يرفع رفعها والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط
من الظرف المستقر هذا اوفق بالعسارة مما كتب في الحاشية على معنى انه
اعرب هذان القسمان بالضمه حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمه اعراب
رفع وعلى هذا القياس نصبا وجر هذا كلامه (قوله) مثل جاءني رجل
الاحسن اللطف ان يمثل بجاءني طلبه والطلبة المطلوب (قوله) جمع

المؤنث السالم قطعه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف تحتاج الى تطويل
 ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب
 التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرنا نكات آخر تركناها له وينبغي ان يضم
 اليه اولات جمع ذات من غير لفظ مكاضم اولوا الى جمع المذكر السالم كتب
 في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة الجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه
 صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة مفردة يعني ان اصطلاح جرى
 على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفردة (قوله) وهو ما يكون
 بالالف والتاء قد دخل فيه سيجلات مع لن مفردة مذكر وخرج عنه شيون مع ان
 مفردة مؤنث (قوله) واخرزبه عن المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم
 فانه سيعلم ولقائل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم اوسيعلم بل لانه لا يشاركه
 في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف (قوله) فاعراب هذه
 الاسماء الستة تبين على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على
 مطلقها لثلاثي الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلفو الحكم عليها
 بكونها بالواو ولا يكون التقيد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما
 يخضر بالتلفظ به يخضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا
 عن خصوصية خصلته في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل
 ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشهرت
 فيما بين النماة بوصف الاسماء الستة لانه مزيف بترفيف كون اللفظ موضوعا
 لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لقوائد اولها كون عبارة الحكم
 مشتملة على مثاله وتانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضافة لانه خلاف
 استعماله عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب فم بالواو والالف والياء لانه
 لا يهتدي بنفسه لوجهه (قوله) لكن لامطلقا بل حال كونها مكبرة لما
 كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء
 الستة او همت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه
 بقوله لكن لامطلقا وبه على خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في مقام
 الحكم (قوله) ومضافة نقل المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه
 التسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القبول واما

لان النسخة كانت في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد ومن قال بنبه على ان
 عبارة المتن محاولة على التقديم والتأخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال
 لا يتقدم على العامل المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير المصن
 ان يغير عبارته الى ما هو انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا
 يخطر بقلب البشر (قوله) وانما اختاروا اسماء ستة الى آخره لا يخفى ان
 هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع
 والمحقق به ستة المثني وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل
 فرع اصلا (قوله) وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمسابتها المثني في كون
 معانيها منبئة عن تعدد الاولى في كونها منبئة عن تعدد اوفي كون معانيها مستلزمة
 للتعدد ولان المبني هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الفم والهن
 ظ واما فيهما مخفي والاوجه ان يقال لمسابتها المثني والجمع في ان فيها حرف لثني
 بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم ينوئ التثنية والجمع والمضاف اليه والتثني
 واللام (قوله) ولوجود حرف صالح للاعراب في واخرها حين الاعراب دون غير
 حال الاعراب فشا به الاعراب في الطريان والتغير وهذه الحروف هي في الانبئة
 الاول لام الكلمة وفي الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام
 الشارح وبدل من العين واللام عند المصنف لان الاعراب لا يكون من اصل
 الكلمة ولما كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح ونعلم ان الظاهر ان جعل
 كلام الانباء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه
 الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام
 والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى ووجود بدون اعادة اللام
 (قوله) وكذا كالتاء بدل من الالف والالف للتأنيث لان علامة التأنيث
 لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكتبا يجب ان يكون متني او ضميره
 ولا يجوز ان يكون متعددا غير ثنية الا في الشعر كقولك كلابا يدومرو والخلق
 التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلاله
 في الاصل واو او ياء والاكثر على الاول (قوله) فاذا اضيف الى المظهر
 يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة (قوله) فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
 بكونه مضافا الى مضمرا لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته (قوله) ومعناها

معنى التثنية لانه تكرار الوجد مرة (قوله) وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفردة مؤنثا او مذكرا سالما ومغيرا وفيه نظر لان المصنف ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قولي ان كان اسما فذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يعني عن اشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر للعاقل عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مرادا فالمصنف لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولوحوظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخلهما في اخوات عشرين بان يراد بها ما هو على صورة الجمع المذكر وليس به (قوله) وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرهما السبع وبه فسر التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة (قوله) والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكأنه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فما فوقها لبست جوعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيد وهو ان يقال الاعداد ملتزمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كأولى في انها لا واحد لهما من لفظها (قوله) واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا (قوله) وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ الى آخره لكان فيه لطافة (قوله) وانما جعل اعراب المثني مع ملحقاته الى آخره الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يعني عن مؤنة البيان في المحقق ولانه لا يساعد قوله لانها فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع فتأمل (قوله) وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت الصلاحية بمنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب بتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف والياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا بتغير العلامة (قوله) وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع. وقلت الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على التثنية والشروط الثلاثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة (قوله) وحلوا النصيب

على الجرلانه انسب في الحمل (قوله) اشير الى تقسيميه اليهما فيما سبق
 في بيان حكم العرب حيث قال لفظا او تقديرًا لقنادر ج في هذا البيان فوائد
 الاولى ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الآخر
 للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكأنه بنى ذلك البعض ما ذكره على
 ان قوله لفظا او تقديرًا تفصيل لا اختلاف العمل لا اختلاف الآخر
 والثانية ان قوله التقدير وعديله معرّفان بتعريف العهد والثالثة ان هذا الكلام
 متصل بما قبله كمال اتصال (قوله) ولما كانت تقديري اقل اشارة الى وجه تقديم
 التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال
 التقديري لحفاؤه اولى بالتقديم في مقام البيان (قوله) التقدير اى تقدير الاعراب
 الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلام قوله واللفظي فيما عداه (قوله) فيما
 اى في الاسم العرب الذى تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ماموصولة
 بمرجح التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف في قوله تعذر اى
 تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهلون من حذف العمدة ولان انهم
 يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح واطال ومع ذلك فانه
 هذا الوجه الظاهر الصريح وليس لك ان تجعل ماعبارة عن حرف آخر اى
 في حرف آخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر (قوله)
 في آخره الاولى آخره (قوله) كعصا نيه بذكر عصا على ان الالف المقدرة
 كالمذكورة وراعى ذلك في المستقل ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل
 الاعلال مستقل كما في قاض و بعد الاعلال متعذر في قاض كعصا فلم يفرق
 بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب في قاض الاستقلال فان الاستقلال
 فيه ادنى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استعمل الواء والهمزة ادى
 الى القلب ولك ان تجعل عصا ملحقا بحبلى وقاض بالقاضى والفضل للمقدم
 فليقتسمه المتعصم (قوله) وكفى الاسم العرب بالحركة لم يقل في الاسم
 المفرد العرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلماني ومسا جدى وعبادى قيل الاولى
 ان يفيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاى فان تعذر الاعراب فيه قبل
 الاضافة وفيه ان اصل عصاى غصوى فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه
 فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب

قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم
 مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم
 لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف
 من آخره حركة الكسرة التي اقتضيتها الياء لاحركة الاعراب حتى يكون
 تقديرها للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلامى
 لهذا التعميم ايضا اى سواء كان مقصورا ومنقوصا او صحيحا (قوله)
 اجتمع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل
 علامة التنبيه اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون
 اثر العامل واللازم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التنبيه فاحد
 الامرين ومضى التنبيه لتحصيل احدهما لاعلى التعيين والعامل لتحصيل
 خصوص احدهما (قوله) يعنى كون الاعراب تقديرى فى هذين النوعين مناط
 فائدة تعميم مطلقا هو غلامى وان جعل متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا
 بغلامى وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص بالمخصوص بغلامى
 بل جعله لداعى حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفاعا وجرا ومسلمى رفاعا
 فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد
 بعضا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامى مطلقا ما كان
 ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا ونحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما
 فقوله فى وجه تقدير الاعراب فى نحو غلامى انه لما اشتغل آخر الاسم بالكسرة
 تعذر الاعراب قاصرا والوافى انه لما اشتغل بالكسرة والفتحة ليتناول نحو يا غلاما
 وبابت وبيا مت وبيا وبيا متا (قوله) كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسورة ما قبلها
 بخلاف الياء الذى ما قبلها ساكن كظي (قوله) ونحو مسلمى عطف على قوله
 كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفي ظا اذ يكون ذكر النحو
 مستدركا ومع ذلك فيجوز ان الاحصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمى على قاض
 (قوله) يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون
 فى الاعراب بالحروف يعنى ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التقدير
 فى هذا القسم قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف
 لاستيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه يبق بعض اقسام من المستثقل لم يذكره

وعقل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام
 فتضدى لبيان نكته ترك المص بعض اقسام المستنقل فسلك طريقا لا يوصل
 الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك
 لا تهدي من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على
 الشارح اتماذ كره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما
 على لغة من يجوز فيقال في جواب هل عندك تمرتان دعني من تمرتان فالقسم
 الاول ايضا يكون في الحركة والخرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستئصال
 قديكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في
 الاحوال الثلث ولما كان تمييز المستنقل عن المتعذر باختصاص المستنقل
 ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق
 لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستنقل تقديرية في الاحوال الثلث نحو جاني
 اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاءني مسلوا القوم ورأيت
 مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاءني مسلوا القوم فعا فقط في حكم
 مسلمي (قوله) وقديكون الاعراب بالحروف تقديرية في الاحوال
 الثلث للاستئصال وضابطة ما اذا كان الاعراب مدة ولا في ساكن نحو والمقني
 الصلاة يجر الصلوة ونصبها فتخرج نحو مصطفى القوم والمثني الغير المرفوع
 فان اعرابه لا يكون مدة اضلا (قوله) اي فيما عدا ما ذكره مما تعذر فيه
 الاعراب او استنقل يعني ضمير ما عدا راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر
 والمستنقل لا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على
 بيان اللفظي فاقا ورده بعض افاضل تلامذة الشارح على بيان اللفظي من الامثلة
 وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يسمي ولا يغني عن جوع واضطر الى الاعتراف
 بورود بعض الامثلة لاحالة بما يقضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب
 هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عدا مع رجوعه الى المتعدد
 اي المتعذر والمستنقل الى تأويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شائع في رجوع
 ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا التأويل لان المتعدد اذا ذكر
 بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الى راجع اليه لانه في الحقيقة راجع الى احد
 الامور لا الى المجموع (قوله) ولما ذكر في تفصيل العرب المنصرف وغير

المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق اليه
 قلت ولا احتياج بعض احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج
 الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر
 فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة وبما يحتاج اليه التفصيل السابق
 للمعرب بيان المؤنث والمذكور بيان المثنى والمجموع فينبغي للمص ان يذكره
 متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينها
 وبين تفصيل المعرب وبما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والتكرار لانه
 انما يحتاج الى معرفتهما المصلحة غير المنصرف ومباحث المبتداء والخبر ومباحث
 الحال والنعت في تأخيرهما اخلال ببيان هذه المباحث (قوله) وكان غير
 المنصرف اقل يد عليه ان في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على
 بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما
 المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال ان كفى بتعريف ما هو
 الاقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر
 اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد
 والوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عددي
 والعدي يعرف بالمقايسة الى الوجودي (قوله) وان كفى تعريفه لانه يعرف
 بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان
 غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديرى واعلم ان المعرب
 لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما
 يدخله الحركات الثلاث والتون وغير المنصرف ما سلب عنه الكسرة والتون
 على ما ينه الرنحسري في المفضل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف
 واسطة فتح لا يصح ان يكفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف
 بالمقايسة اليه واما عند المص فان المنصرف وغير المنصرف قسمان للمعرب بالحركة
 اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف
 بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلقا للمعرب
 منحصرا عنده فيهما على ما قيل (قوله) غير المنصرف المنصرف مأخوذ من
 المنصرف فانه يتأثر بالمنصرف عن حاله الاصل بالتركيب اكثر من تأثر غير المنصرف

حتى كأنه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتثنية والكسرة
دون غير المنصرف وقبل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل
على الزيادة من الكسرة والتثنية اوز زيادة والتمكن (قوله)
اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب
بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره
وقد تقدم مثله غير مرة وان لم ينتبه له بعض افاضل تلازمة الشارح
الافى هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا الاسام فاعرضنا عنه بالمره كما هو دأب
الكرام (قوله) من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد
ههنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به فن يجوز ان يكون
التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات لترجم تقدير الموصوف فلم يترك ما لا
يعنيه (قوله) اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه انما خير
هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجرا الى هذا المقام
كتب في حاشية هذا المقام اوله موانع الصرف تسع كلها اجتمعت
ثنان منها فالصرف نصوب هذا وهذه الايات لابي سعيد الاتباري النحوي
والتصويب النزول ولم يذكر الايات كلها ليستغنى عن التعريف لاشتمال بيان
غير المنصرف الذي يستفاد عن البيت الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير
المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني
انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف عطل مقامه انه يجوز صرف
هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون
منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالالف (قوله) وذلك المجموع
عدل لقديليغ تنكير الاسباب في هاتين البيتين نهاية الحسن اذا نسبت عدل ما لا كل
عدل وهو عدل لا يكون علة البناء وكذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي
وهكذا ورجح كان المناسب تنكير التثنية ايضا لانه لم يساعده النظم فيما قال بعض
الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (قوله) والعدول في عطف هاتين
العلتين الخ ثم الترخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة
مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلية ثم في العلتين
لهذه التكنية الخلية (قوله) ولو جعل الالف فاصلا لقوله زائدة آههنا

لا يقصد بل زيادة قبل شيء في عرف ارباب التأليف اذ لا يقصده الا التقدم في الذكر
فقههم في عباراتهم بعيد جدا (قوله) وهذا القول قريب ما ثبت في كلامهم
الوجوه الثلاثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت
لناظم في هذه الايات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف
والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعد النظم وقد عرفت بعض
المسامحات في البيت الاول بما ذكرنا ومنها اهمال العلل كما بين في تنكيرها
ومنها ما في قوله والنون زائدة بما ذكره الش و مما يذ كر لك من ان السبب
مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح
الفريد (قوله) او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريري قبل
الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة
والتأنيث لانها بتقدير علل موانع الصرف (قوله) وقال بعضهم انه انسان
لا جدوى لمعرفة القولين الاخرين فلذا لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره (قوله)
من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف الامن هذه
الحبيثة احكاما آخر فن حيث انه معرب حكمه مامر ومن حيث انه فاعل حكمه
الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت حكم
المضروعة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات علما الكسر والتثوين لكن
لا ظهر الاخصر ان يقول اى حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف
ومنهم من قال في وجه الحبيثة ما يكاد يطلب عن القائل به الحبيثة (قوله)
لان لا كسر فيه ولا تثوين ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير
المنصرف بما لا يدخله الكسر والتثوين تعريف بامر من يجب ان يجعل كل
منها حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريف
المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تثوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير
المنصرف الامن جهة التثوين اول تنبيه على ان منع الكسر من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتثوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه
غير منصرف منع التثوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال
لراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا (قوله) فبشبه الفعل مشابهة الاسم
للفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف

وأوسطها العمل ولا يسع المقام تفصيله (قوله) لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة آه
 المعروض للقاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض
 للآلف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التأنيث
 والتعريف وهمية والفرعية المعبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية
 (قوله) اذا الاصل في كل كلام آه وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على
 الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعيته تحقق الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل
 تبع لتحقيق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا
 حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية المتوقف على الموقوف عليه والمرجوح
 على الراجح لان المرجوح ليس فرعاً للراجح الا بوجه بمنزلة الموقوف وليس
 للفرعية معنى يشمل المرجوحية (قوله) لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
 المختص بنوع آخر حقيقة او حكماً ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد
 الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر (قوله) اي لا يمنع
 الجواز ينحى بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب
 الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار
 الوزن فلذا افسره بقوله لا يمنع (قوله) وبادخال الصكسر والتثوين
 لا يلزم خلوا الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيكون
 ان تخرج من التأثير بالضرورة واعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف
 عن ظاهره (قوله) وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي آه الظن الصرف
 مضاه الاصطلاحي والظن ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم
 قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك اللفظ الثاني
 ما فهم (قوله) للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجهما عن
 اصولها ولذا لم يحز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما
 لم يحز جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز
 الصكسرون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة (قوله)
 فكقوله صبت في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية
 النبي صلى الله عليه وسلم واوله * ما ذا علم من شم تربة اجدان لا يشم مدى الزمان
 غوالي * وفي حاشيتها جفع غالبه بوى خوش انتهى مرثية بالتخفيف بمرده

ستأش كـردن التربة خاك المدي غابت والمعنى ما الذي او اى شئ وقع
على من شئ تربة احد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع التسمية
والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى بشمه عن شم الغوالى
او المعنى ماذا اوجب على من شئ تربة احد ان لا يشم آه والاستفهام للتعجب
من عظم الموجب وهو كال الاستغناء عن شم الغوالى (قوله) ان ذكره
بالفتح والكسر للتعليل (قوله) لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واختير ههنا شئ
ومرأى مع ان اللغة امر ادى ومنه ما فى التزليل يبدى الخلق ثم يعيده مع ان اللغة
المشهوره يبداء روى ان بعض البلغاء قال لكتابه كتب باحار فان الركب
قد حاروا اى بضم الراء فى باحار فقال الكاتب يا سيدى الافصح كسر الراء فلم
يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفى قوله وان لم يصل الى حد الضرورة
اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان
التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة
فاعل يفاعل مفاعلة فينصرف مفاعلة لا بحال للتناسب مضاربة وجعل من هذا
القبيل كل لفظ منصرف واريد به نفسه فانه يعامل به معاملة اذا اريد به معناه
مع انه قد يكون غير منصرف ح للعلية وسبب آخر فينون قول المص فيما بعد واما
فرازة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه فنون ويعبرون عن
هذا التناسب بالمشاكله (قوله) حيث صرف سلاسل التناسب المنصرف الذي
يليه وقرئ قولير ل تناسب فواصل الاى فقوله يليه لم يقصده اتمام التعليل
(قوله) فقوله سلاسل واغلا لامثال لمجموع آه اراد ان ذكر اغلا لا لبس زائدا
لان المقصود تمثيل للمجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسل فى هذا
التركيب (قوله) وما يقوم مقامهما قيل هذا من ثمة بيان التعريف
فينبغى ان تقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من ثمة التعريف
فهذه جل معترضة ولا مشاحة فى وقوعها ايما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها
لا يصلح للتعريف قدمت الى هنا (قوله) فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام
السبين لهذا التكرار عند المص ولكونه نهاية جمع التفسير عند بعض ولانه
لا نظير له فى الآحاد عند بعض واطمأ الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام

كتب في الحاشية فالكالب جمع كلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع
 سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باساور واكثر ما يقع
 النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما
 في الصراح (قوله) فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا ولا ذكر
 المحقق الرضى ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشارة الشارح الى ما اجيب به عند
 وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون
 مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كون الشيء مضروبا والعدل لاكونه سببا في الاسم
 ينبئ ان يكون مبنيا للمفعول وينجيه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدرى حاصل
 بالحاق الباء المصدرى الى المفعول كما قال مضروبة بمعنى كون الشيء مضروبا
 والمعنى المصدرى الحاصل بالحاق تلك الباء في غاية السعة يسم فيها ما لا يسع
 في الالفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لمعينين ما هو صفة الفاعل وما هو
 صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرد ما ذكره المص في تعريف الفاعل
 من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب
 زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع
 شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد
 دالا على قيام المبنى للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال
 على قيام المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به
 فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره
 الذى تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل
 المعروف والفارق بينهما اعتبار قيام الذى يدل عليه هيئة الفعل المعروف
 واعتبار وقوعه الذى يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تم هذا فنقول
 لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوى لا يتدفع بهذا الدفع لكن العدل
 في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه
 وجاء بمعنى التباعد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا فى القاموس ولاداعى
 الى كون العدل التحوى بمعنى التباعد دون الميل الاشتقاق المعدول
 وتسمية الاسم معدولا وليس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه فالأظهر ان العدل
 بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعدل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة

الأولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول
 اليه لان المادة عدلت الى الهيئة ولله در نظر ابن الحاجب صائبا فلا تجد
 بينه وبين المقصود حاجبا (قوله) اى خروج الاسم اخرج خروج
 الفعل اذ لا يسمى عدلا (قوله) اى عن صورته فسر الصيغة بالصورة
 لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب
 صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما فى حكمها فى كونها لازمة
 للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة
 الصورة للكلمة وكذا الالف واللام فى المفرد الذى صار علما بالغلبة فيكون
 سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال اخر الى تغيير
 تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه
 واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة فى صحت يوم الجمعة
 فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهى فى بخلاف تعريف
 المصنف فانه لادخل لى فى الصورة حكما كاللام للفرق بينها وبين
 اللام لجواز الفصل بينهما وبين مجرورها بان الحرف الزايد بخلاف اللام فبيد ان
 يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقديره فى ايضا ما هو
 حقه (قوله) التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
 خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى فى عمر غير ظاهر لانه ليس
 هناك اصل وقاعدة يقتضى ان يكون عمر على صيغة طامر الا ان يقال
 لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بله معدول حكم بانه يسمى باسم
 الفاعل من العمارة فحمر اسم الفاعل من العمارة خرج عن صيغته التى هى
 حلى مقتضى القاعدة وهى طامر الى عمر (قوله) ولا يخفى ان صيغة المصدر
 الى اخره فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروفه الاصول
 فهى الضرب هيئة للضارب وان كان ما تعرض المادة فى وضعه لمعناه
 فهى ثلثة لثمة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد
 وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر
 السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست
 من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به

المغيرات القياسية (قوله) فلا ينتقص بما حذف عنه بعض الحروف
 كالاسماء المحذوفة الا بحجاز وكذا المحذوفة الا وابل مثل عدة المحذوفة الا واسط
 كقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير ابدال حرف اصلي
 الى حرف آخر كالقمام والا يلاء فان المادة لبست باقية فيها فلم يبق من
 المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغيرة لا غير هكذا
 ينبغي ان يحقق هذا المقام فاقيل في بيان قوله فخرجت عنه المغيرات
 القياسية كالقمام فبعد عن المقام (قوله) المقصود ههنا غير العدل عن
 سائر العلل قد ارتضى بهذا الجواب وهو ليس بمعرض اذ لا يشبه على المتفطن
 ان المقصود من تفصيل العلل وتبينها غير المنصرف عن غير المنصرف وبيان
 العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود (قوله) واعلم اننا لم قطعنا
 الى اخره قد دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحوي ان خروج ثلث
 محقق بخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتسكف لا اضطرار اليه لمنع
 الصرف وانما المحقق ثبوت اصله اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان
 ثبوت اصله محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج
 ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه
 لا ما كان عليه ويعني بالخروج منه كان عليه مخرج وهذا امر لا يحكم به
 الا لا اضطرار فتح نقول ما اشتهر مبنى على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج
 عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت
 للمادة وينجده على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل وينجده على ما ذكره
 انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالتبع لانه لا يعرف غير المنصرف
 بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين قبلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه
 لان ذلك لان في العدل التقديرى لا محالة فيلزم في مطلق العدل ويندفع الفساد
 بانه قليل يمكن تعداد له لتعلم النحوي (قوله) لانهم تبينوا للعدل فيما عدا عن هذه
 الاشارة يفعلوه غير منصرف للعدل التنبيه لذات السبب في سائر الاسباب
 سوى الجمع التقديرى لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التائيد والوصف
 والجمع والجمعة والتركيب بما يعرف بدون منع الصرف واما البلية فلا تعرف
 في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل الحقيقي فان كان هو الخروج

عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما في سائر الاسباب
وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا يمنع الصرف هذا ثم قوله
بخلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا
يخص كون الحكم بعلة العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين سائر
الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة ودون الحكم بوجوده للسائر (قوله)
اي خروجا كائن عن اصل محقق يعني تحقيفا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر
بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله وانفديرا لان
حاله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال
نفسه بعيد عن الفهم جدا (قوله) جاء في القوم ثلاثة ثلاثة حال من القوم
ما أول بلفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان العبارة عن الحال
كلا اللفظين اجري اعرابه عليهما (قوله) وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر رباع
ومربع الا ان يجعل الـ بمعنى مع (قوله) والصواب بحيثها اي الصواب بحيث
عشار ومغشرب بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضي يستعمل على وزن
فعال من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو الخماسي (قوله) والسبب في منع
صرف ثلث الخ قصد بهذا الكلام دفع اشكال عرض في اعتبار الوصف من
جعلها في الاصل اعداد الان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح
بعض ما قبل في منع صرفها فان ما قبل اذ منع صرفها لتكرار العدل حيث
عدل عن الصيغة وعن التكرار او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان
اعتبار العدل امرا اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة (قوله)

لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة وجه عرضية الاوصاف
في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا فيماله الوحدات ومنع كون
ثلاثة ثلاثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي
ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا ربعا (قوله) لان معناه
في الاصل اشد تاخر افا ان قلت ما يهتدى اليه ليس الا ان اصله اشد تاخرا
او اقل تاخر ابل يؤيد الثاني انه لا يستعمل الا في خير ما هو من جنس المذكور
او لا يقال جاء في زيد واخر اى حار آخر بل رجل آخر قلت ولهم

على ما قالوا مجيء الاستعمال في اشد تأخرا يقال جاء في زيد في اخريات
الناس اي في جماعات هم اشد تأخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة
للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تأخرا لبس فيه تفضيل
في التأخر بل تنقيص فيه (قوله) علم انه معدول من احدها هذايكني
في ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه والله درالرضي حيث
اختاره (قوله) وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه حفظا
لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لاحتاج الى تغييرها والحكم
بان تقدير الاضافة بوجوب احدا الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه
ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدول
عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل
ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولاولا لا يصور
التفضيل على ما ذكر اولاولا بالاضافة فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم
بانه معدول عن احدى صورتين فتذكر ترفع درجات من نشاء وفوق كل
ذي علم عليم فحذما آيتك وكن من الشاكرين (قوله) او اضافة اخرى مثلها
في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى
نحو ياتيم تيم عدى وقوله وبين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يستوف الشارح
بيانه ولا يسان شي من اخويه لان لكل منها محلا ولا يتوقف المقصود منها
على بيانه (قوله) فاصلها اما جمع اوجماي اوجعاوات ولا يخفى ان القياس
في جمع التكسير الذي هو جمع لبس جمعواوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها
(قوله) وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شي من المغيرات الغير القياسية وانما
خص ذكرها لانها ما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات
حيث حكم في احديهما بالشدوذ وفي الاخرى بالمعدول ولا يخفى انه علم سابقا
انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره ههنا تكرر انعم في قوله كيف ولو اعتبر آه فائدة
جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكرانه لا يرد
الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يروج ما ذكره ولم تحضره انه لولا
ما ذكره لوجب كون اجمع وآخر ايضا معدولين مع انه انكر المصنف
اجتماع العدل ووزن الفعل (قوله) ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من

مخالفتها الشذوذ فلا يثبت الشذوذ في اقواس لا باعتبار كونه جمع قوس لان
الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ
في العدول (قوله) كعمر فعل اسم جنس كصرد وغرف لا عدل فيه
الا جمع واتباعه واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالتداء كفسق مبالغة
فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فاعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره
اوجاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عرفانه جاء جمع عمره وزفرانه جاء بمعنى
السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يحى اسم جنس بل لم يوجد الاعلما
ففيه العدل كعقم فانه وجد قائم ولم يوجد قتم الاعلما الاددافانه مع اجتماع
الشرطين فيه لبس بعدل هذا لمخلص ما ذكره الشيخ الرضوي ويرد ما ذكره
في قتم ما في القاموس ان قتم كزفر ابن عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير
العتاء معدول عن قائم والمجموع للخير والعيال كالقثوم والمجموع للشر
ضد واسم للضبعان ولا تنافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الش من انه لا يدل
دليل على ثبوت اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون
ثبوت الاصل ولا دليل على اصاله عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثه الثلثة
بالنسبة الى ثلث (قوله) فانهم اعتبروا العدل بظاھر الضمير لبي تميم ولك ان
تجعله للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فا عيناره في قطام يوجب
البناء والالم يكن موجبا قلت الاعتبار اذ لا يوجب البناء بل الاعتبار اصاله
(قوله) نحو حضار في الخواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين
اليمامة والبصرة والهمجان او الحمرة من الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض
النسخ ويوار في القاموس ارض بين اليمن (قوله) فانهما مبيتان ولبس فيهما
الاسبيان فيه انه لو اريدانه لبس فيهما شيء الاسبيان فهو ظاهر المنع وان اريد
انه لبس قيمهما موجب بناء الاسبيان ففيه انهما لبسا موجبي بناء وفيهما وزن فعال
وهو يوجب البناء فالصواب ولبس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل
في ايجاب البناء (قوله) فاعتبر فيه العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل
والوزن لا المجموع (قوله) ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا لبس في محله
هذا اذا فسر العدل التقديرى بما كان لضرورة منع العسر في تحقيقا اما
لو كان تفسيره به جريا على ما هو الغالب وهو الا نسب لثلاثا يكون بيان العدل
في المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امرأة على ما

في الصحاح (قوله) الوصف لم يعرف المصنف في هذا السبب الا العدل لان غيره اما يعرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعمل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفتره المصنف في محله (قوله) وهو كون الاسم آه لم يعن بتقييد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمه غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والاكثة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان موضعها لكون اسود للحمية غير الصفة حالا لا تقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والقباض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان القبض الذي اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجلا معناه رجل صغير لا رجلا له الصغر فهو يدل على ذات مبهمه وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى القباض شيء ماله كثرة الماء لان معنى المشتق شيء ماله المبدأ واما استبعاد من قال كون معنى القباض شيئا ماله كثرة الماء بعيد فليس بشيء فانه لو كان الماء مأخوذا في مفهوم القباض لكان المعنى ماله كثرة القبض فيكون المعنى ماله كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طليحة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلية فلا تلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة للساحمة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على اتساع فتدير (قوله) لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا (قوله) مررت بنسوة موصوفة بالاربعية الفصواب متصفة (قوله) مشروطة اي شرطا وصف الخ ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سبويه وان لا يكون زائلا بالعلية عند الاخفش (قوله) في الاصل الذي هو الوضع كتب درج في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعبرة عليه هذا اى تفرع الدلالات

للثالث المتبصرة في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة
 فرعا صح نسبة الدلالة اليه بقى لتزويل اشتغال الاصل على الفرع منزلة اشتمال
 المظرف على المظروف ولا يخفى ان اللفظ اتمهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى
 الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت
 بحسب الاستعمال عارضا (قوله) اختصاصه ببعض افراده من حيث انه
 فرد له الذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضى وكما انه
 لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يضر النقل منها ابتداء بالغلبة
 الا انه لما لم يطلع على مثاله لم يصرح به في التفرع واكتفى باندرج حكمه
 في الاصل ولك ان تقول صرح به المص في التفرع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة
 الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان
 الش ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص
 بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسود
 آه (قوله) فلذلك الغاء لتفريع غلبة اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور
 المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الغاء تدل على ترتيب العلم واللام
 لتعليل في غير ترتيب المعلوم فلا يفي احدهما عن الاخرى فقد اتى بالعجائب
 كيف والفاء في التلخيص لترتيب النتيجة في الواقع على الاصل لترتيب العلم واللام
 ليس لترتيب المعلوم لان المعلوم العلمية واللام لترتيب الصرف (قوله)
 المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشارة الى ان ذلك
 اشارة الى متعدد وان افراده يتأويل المتعدد بالذكر واتما جعله اشارة الى
 المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى علم
 المضرة ورد ضعف افعي الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلاثة معللة بمجموع
 الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب من رزق هذا المحقق ثم قال
 نسب الصرف الى الكل لانه صفة جزئية وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل
 بالكل لا كل واحدا ثم يقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاطهار ان قوله فلا تضره
 الغلبة لتقدير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله فلذلك
 اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك لفظ وشرط مجردا لاصالة علم
 لكل واحد من الثلاثة (قوله) صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مرت

بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء هذا الفن ونحوهم الى الآن حتى قال
 الرضى لم يظهر لى الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار وصف عرض
 والاستدلال بالنسراف اربع مدخول لحوازان يكون انصرافه لاتقاء شرط
 وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطولوا الكلام في الاعتذار عن عدم الاعداد
 بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقتنا لاحاجة
 في عدم اعتبار الوصف العرضى الى قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتبار
 واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لعدم شرط وزن
 الفعل كما يؤده تقديم الظرف على عامله ان المعنى في وزن الفعل عدم قبول التاء في
 اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم الحبة الاتي اسودة وقبول الاعداد التاء
 بعد عروض الوصفية لافى اصل الوضع العددي (قوله) وامتنع من الصرف
 لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محش قال قوله وامتنع اسود اى صرف
 اسود او امتنع اسود من الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثاني (قوله)
 الاول للحبة السوداء هي الحبة العظيمة السوداء على ما فى الصراح (قوله)
 وضعف منع افعى آه فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف
 منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف
 في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف
 لا يوجب ضعفه يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في
 افعى كافى عمر (قوله) اى خيلان جمع خال وهو المعروف (قوله) اشتقاقه من
 الحال لتخيل صدره (قوله) التأنيت اللفظي الحاصل بالتأقيد باللفظي ليقابل
 المعنوي ولا يقابله بالتاء لاشتراكهما وانما انظر ان مراد المص التأنيت الذى
 يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب
 تأنيته فاعرفه فانه دقيق وبالاقتناء تحقيق يقال المراد تاء تنقلب هاء فتاء
 اختلست للتأنيث ولو سمي بهذا لكان لا يمنع ولو سمي بضموئث لكان كحال
 عرفات فقال الرنحسرى عرفات تنصرف ولذا يجرى عليه الكسر والتنوين
 لان هذه التاء ليست للتأنيث ويمنع من تقدير تاء التأنيث اذ لم يعهد في كلامهم
 اجتماعها مع تاء التأنيث وقال غيره يمنع من الصرف ولا يمنع غير المنصرف
 كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة (قوله) ليصير التأنيث لازما فيما كان

التاء في التانيث واما التاء التي هي جنه الكلمة كحجارة اشترط فيها العلمية
 لانها في منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت على وتيرتها (قوله) لان
 الاعلام محفوظة عن التصريف بقدر الاء ~~ممكن~~ اشار الى التصريف فيها
 كما في الترخيم (قوله) كما اشار اليه اي اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان
 العلمية في المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب (قوله)
 وشرط تحتم تأثيره اي مع العلمية اخذ الامور الثلاثة فعبارة المص فاصرة
 ولا يبعد ان يجعل الضمير المعنوي وجد فيه شرط العلمية (قوله) او تحرك الاوسط
 جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلاثة المذكورة في قوله زيادة على الثلاثة وح
 الحرف لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس تكون
 العجسة شرط الوجوب في الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط
 عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثا كان او خماسيا فاذ اسني بابراهيم من لغات
 ابراهيم مؤنث يجمع فيه الشرائط الثلاثة وجوب (قوله) ليخرج الكلمة بثقل
 احد الامور الثلاثة اه لا يظن اعتبار حدوث ثقل من كل مسبب اذ لا يعقل ثقل
 من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو منشأ الحقة كما يرشد اليه
 امثله ولم اعترض على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام واما
 لم يحتمل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير العلمية لان العلمية يجمع مع اسباب مع كل
 منها شرط في التأثير مخالف لشرط مع الا خوف المتاسب ان يضاد الشرط الى
 السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب وشتم
 من قال جعله شرطاً لتأثير التانيث لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله
 شرطاً للعلمية في بحثها وقد يقلل العلمية سبب قوي لاحتياج الى تقوية ولهذا تمنع
 وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمنا ذلك
 (قوله) وسفر علماء الطبقة من طبقات المنار في القاموس سفر معرفة اسم الجهم
 (قوله) وماه وجوز علمين لبلدين اشار بقوله لبلدين الى وجه تانيث العلمين
 فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرها
 بتأويل المكان وقد يخير فيها في اعتبار اي ما شاء به المتكلم والمرجع السماع
 وما لم يسمعوا فيه شيئاً في كلام العرب جوز والوجهين وكذا اسماء القبائل
 في تأويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف لا غير

لان الاصل في الاسم الصرف (قوله) ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف
 كما قال في قول المص وامتنع اسود اى عن الصرف كشفا لو جوه توجيه هذا
 التركيب ورعاية للنسابة بينه وبين قوله فهتدي يجوز صرفه وأشار بقوله
 صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشير
 الى وجه التأويل لظهور أمره وهوانه عومل معها معاملة اللفظ والاسم
 (قوله) فان سمي به مذكرا فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على
 الثلاثة قبل فانه شروط ثلاثة ان لا يكون في الاصل مذكرا كراب بمعنى
 سمحات اسم امرأة فاذا سمي به مذكرا نصرف وان لا يكون تأنيثه بتأويل
 فرحال اذا سمي به مذكرا نصرف لان تأنيث الجمع لتأويله بالجماعة و
 ان لا يكون تذكيره غالب انظر الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتأنيثه
 استوى الصرف ومنعه وان غلب تأنيثه يرجح منع الصرف وان وجب تأنيثه
 وجب قلت اولا المراد ان شرطه من بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا ينفع
 الشرط بان الاخران على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا
 لا يسمي به العرب المذكر ثاني ابل بالمذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول
 من المؤنث التأويل منقول عن مذكر اذا العرب لا يسمي به بالتأويل واماما استوى
 فيه الطرفان فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه سمي بالمذكر
 منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيلتين لان تسمية اللفظ بالمؤنث
 المعنوي لا تكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تأنيثه واماما غلب
 فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث
 خالصة لم يفته بيان الشرط (قوله) لان الحرف الرابع قبل وكذا الخامس فيما هو
 على خمسة احرف وبالجمل الحرف الاخير في الزيادة على الثلاثة ساد مسد التاء
 لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء
 عبارة القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبنى على
 حروف مير ان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصل في مير ان التصغير اربعة
 لا تزيد فسموا ما يقابل التاء في المصغر حرفا رابعا لا ترى ان في
 بحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك
 لان تصغيره بحمير وفي المصباح علما للمؤنث وان كان التأنيث فيه الحاء وهو حرف
 خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف المير ان فان تصغيره

على فعليل فقول مصبيح فالبلد آن بمزلة الرأب لانهما البستا في مقابلة القاء والعين واللام فلم يفتدوا بهما وجعلوا حاء مصبيح حرفا ايضا (قوله) المعرفة الى التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسم للتعريف كما هو الظاهر وان كان مشركا بين الموصوف والصفة فالامرط وان كان اسما للموصوف فالتعريف عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وههنا الموافق الاجمال التفصيلي (قوله) ان يكون علمية لم يقل بشرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شائعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هذا الاشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم برحمته موافقة بما في بيان العجمة (قوله) بان تكون خاصة في ضده الاولى فيه فيه (قوله) كما جعل البعض اى جار الله واستغنى عن الاشتراط (قوله) لان فرعية التعريف للتكرار اظهر لانه وليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب قاما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بالتأثير لاتحادها بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على التخصيص لم يأت بشئ ويعتد به (قوله) كون اللفظ بما وضعه غير العرب لاغير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد (قوله) كان في العجم اسم جئس بمعنى الجيد (قوله) ثلاثين صرف فيها اى في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فمتنع عن الاضافة واللام وما يضافها اى التنوين فلا يدخله التكرار ايضا وان لم تمتنع من قبول ياء النسبة والأعراب وقلت بعض الحروف وحذفه تحفة فانه جرحان في كركان وجبريل وجبرال وجبرين في جبرائيل (قوله) لانه امر معنوي الضمير للعجمة وسبب تذكيره لمر معنوي وضمير اعتبارها للعجمة ايضا (قوله) فان قلت قد اعتبرت العجمة هذا وان يدفع بما ذكره لكنه يزناك لم لم تعتبر المانعة من الصرف في ما وجوز العجمة بشرط التأنيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التأنيث على العجمة (قوله) قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اى تقوية احد سببين وهو التأنيث اذا العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر دون ان يقول لتقوية سببين (قوله) وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس قلعة باران بين يروعة وكجحه هذا واياما كان

فليس اعتبار العجبة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأييد ولذا لم يلتفت سببونه
واكثر الحجة بتحرك الاوسط ولم يروا بد من الزيادة على الثلثة لان لمكان اناوح
عليه السلام منصرف ولم يجوزوا الامرين في تحريك الاوسط ايضا استدلالا
لمجموع ملك وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتأييد (قوله) و ابراهيم بمنع
صرفهما لوجود الشرط الثاني وكذا ابراهيم وابراهيم من لغات ابراهيم بمنع
لوجود الشرطين فيه (قوله) وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان
غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر ايضا
خلافية في ذلك شتر ايضا تنبيه على ما هو الحق عنده فالخصيص
ليس لمجرد التنبيه على انصرف فوج بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وهذا
ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه آه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف
نوح سهو من صاحب الفصل فالاول لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه
الحجة وسهي فيه البعض واما كلامه فبشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح
مذهبا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع الحجة
وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف لاصالته يستحق التقديم
(قوله) اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام بمنع عن الصرف الاستدلال
فيما يخلو عن هذه القائده كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون محمدا عليها عليه
عندهم وعليها شاهدا صدق ثبت وعزير فلا عجب ان يقضي فيه العجب
(قوله) وقبل انه ردا كنوح اختير نوح عليه السلام في التمثيل لكونه اتفاقا
وكون هود اختلافيا (قوله) لان سببونه قرنه معه فقال محمد
وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لابن شعيب فعلم انه جعله
حين عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من ثمة ما قبل
وان يكون من كلام المشرح والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجعا والاولى
والعرب اسمعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل والى اولاده
(قوله) اجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد ههنا المصفة
(قوله) شرطه اي شرط قيامه مقام السبيين الاظهر شرط تأثره
وما ذكره بعيد عن الفهم (قوله) وهي الاصيغة التي كان اولها لم يقل
وهي ما اشار اليه بالثالين مع انه الاخصر لان المثلين على وزن مفاعل

ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جعافره وجعافره فوضع ما هو المراد بالثالثين
 لكن يرد عليه صحارى لا كالات ايضا على ما وهم اظهروا ان المراد من الصيغة
 صيغة التكثير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا تخفيفا او تقديرا
 وكأنه لم يتحاش من دخول نحو صحارى في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا
 منع صرفه وهو غير منصرف لاجالة لالف التأنيث (قوله) ولهذا سميت
 صيغة منتهى الجموع فاريد بالمتنهي الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد
 وجمع الجمع اعني المصدر (قوله) كما يجمع ايا من الاول كما جمع فافهم (قوله)
 يغيرهء وغيرهءا يعني لا يقال كنت بغير مال اى بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب
 ان يكون صيغة منتهى الجموع مع صرف غير الهاء وهو خير آخر لشرطه لاصفة
 للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يروح عند الناقدين الا لضرورة
 (قوله) او المراد بهاقية لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اى لا يكون
 معه هاء او اء اصلا لان المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون معه هاء
 حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يعم القيد السلبى ويكون قاصرا وقديمه
 على كلتي عبارتي تاء التأنيث وهما الهاء والتاء بقوله التأنيث والتاء وقوله يغيرهءا
 (قوله) فلا يرد نحو فواره جمع فارهة لا فارهة كما قيل لان فاعلا صيغة لا يجمع
 على فواعل قال في الحاشية للفار ه الجاذق ويقال للبلبل والجار فارهة بين
 الفروهة ويقال للفارس الجواد هذا كلامه والاناسب يجعله جمع فارهة ماقى
 القاموس ان الفارهة الجارية الملهمة او الامة او التشديدة الاكل (قوله)
 وانما اشترط ككونها يغيرهءا وهنالك تفجيلة يجب ان ينبه عليها وهو انه
 قال المص هئا يغيرهءا وفي وفن الفعل غير قابل للتثنية فارقا بين الجمع ووزن
 الفعل في ذلك لانه عمل منصرف مع خلوه عن التثنية لمحيى بعملة وجوارب
 في جمع جوارب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع محيى جواربة (قوله)
 ولا حاجة الى الاخراج نحو مدائى فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع
 بكونه يغيرهءا بالنسبة ايضا ليخرج نحو مدائى ولمن اجاب بان المراد بالهاء
 حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومى وروم وعمر وعمره فاشار بقوله
 ولا حاجة الى انه لا الشبهة بشئ ولا الجواب وليس بذلك والله اعلم بالصواب
 فان قرأته ومدائى يجمعهم ما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق

ثم يفهما عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومدائن فيهما عن الحكم
 فانه اذا ثبت لم يداخل عليه بقاء النسبة اوقاء التأسيس حتى يصحكم الجزى على
 حرف النسبة اوقاء التأسيس لشدة الامتزاج وصبر ورتبها كلمة واحدة كما علم سابقا
 ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعته لكان مدائن غير منصرف
 لان الاعراب الذي يظهر في بقاء النسبة اعراب مدائن (قوله) واما فرازنة
 اتي بكلمة التفصيل مع عدم العدول لفظيا لان مساجه ومضايح عدلان له
 معنى كانه قاله اما مساجد ومضايح فغير منصرف واما فرازنة فغير منصرف
 ولو جعل قوله بغيره ايضا مقصودا بالتمثيل في قوله بمساجد لكان هذا
 المعنى اشد قبولاً وقيل اما للاستيناف ويكفي له كونه استينافا لعدم سبق
 الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق كلام نقله الفاضل الهندي عن بعض
 الشروح وبه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان
 التنبيه واضحاً ولتذكيره وجه آخر في بحث التأسيس لاحاجة ذلك الى التذكير قال
 الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وهو علم له وتنويعها
 لمساكنة مسماه وبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه
 في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكم مستملا في
 معناه فلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك ان لاتون فرازنة
 فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولولم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلاً
 نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين (قوله) وحضاجر علما حال من المبتداء
 صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظاً ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به
 واما نصبه بتقدير اعني فمضموم لاستدعاء المدح والذم والترحم والمقام يرى
 عنها وجعله خالاً من ضمير غير المنصرف يستدعي تغيير القبر وجعله معني لا لأن
 ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع
 اطلاقه وان لا بأس بالتقييد لتبني التسمية نعم العبد صعب لولم يخفف الله لم بعضه
 (قوله) هذا جواب عن سؤال فقد شاع هذا البيان في الشروح حتى انه
 صار مجموعاً عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشياً عما سبق وليس
 كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك في الغاموس حضاجر
 اسم للضيع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على

ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الالجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب
ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يستد بالتأنيث والعلمية
وقوله يطلق على الواحد والكثير يوم ان بين اطلاقه على الكثير
والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد
واحد على سبيل البدل ويوهم ان المتأني للجمعية اطلاقه على الواحد دون
الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا يتأني فيها فالاولى ترك الكثير (قوله)
الجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه على ما توجه على المتأني ان منع
الصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع وفرق بينهما وعلى
ما توجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعطيل المحذوف والتقدير غير منصرف
للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمنافاة
للموصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان المستع اعتبار المتضادين
في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد (قوله) لان الضعيف هي اشي
الضعيفات قال في الحاشية الضعيف هي الاشي والضعيفان هو الذكر والجمع ضباعين
كسر حان وسرا حين انتهى (قوله) قلنا علمية غير مؤثرة والالكان بعد
التكثير منصرفا ولو عند بعض كاحر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب
مؤنة رفع ماسوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير
السبب آخر ولا اعتبار له لان كلام السبين مستمد والجمعية والتأنيث غير مستمد
وغير المستمد وان قل يغلب المستمد وان كثر (قوله) والتأنيث غير مسلم
هذا المنع حق لان الضعيف يشمل الذكر والاشي على ما صرح به في الصراح
ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصصها بالاشي وهم ذلك من كلام
اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت حضاجر مؤنثة
للتأنيث الضعيف قلت تأنيث احدا مترادفين لا يستلزم تأنيث الاخر واعلم ان
الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث في حضاجر والاف وجود التأنيث
لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او كثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب
(قوله) لانه علم الجنس الضعيف قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما
للضعيف انه علم الجنس شامل للضعيف والجنس هو الضعيف انتهى وقد عرفت
الاستثناء عنه (قوله) لتلاي توهم بل لانه لا شرطه حتى يشترطه (قوله)

جواب عن سؤال مقدر تفريره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال في القاموس
 اقصي تخلص من خير او شر كنفسي هذا كغلامه وقد اشار بهذا التقدير
 الموجود تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران هما
 التناقض ودفعه اوضح (قوله) وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم
 صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير
 وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة
 فيه وهو وان اشتهر ففيه (قوله) حل على موازنه لانه الدخيل والدخيل
 الى الجنس مجمل (قوله) فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض
 الشروح انه ح يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الجمل على
 الموازن ونحن نقول في ملخصه من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع
 الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون
 في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن القاموس الا انه
 لم يتحقق شرط تأثيره ولا ينفي بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو
 على صيغة متتهى المجموع فيلزم ان يتخذ الشرط والمشرط في الجمعية
 الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة متتهى المجموع ثم نقول لا ينفي
 ان الانسب ان يجعل شرط الجمعية صيغة متتهى المجموع والعلية في الجمعية
 مع تحريك الاوسط او زيادة على الثلاثة ويجعل منع صرف سراويل
 للجمعية ويجعل الجمعية بهذا الشرط قائما مقام السنين (قوله) فكانه سمي
 كل قطعة من السراويل سروالة ذلك لالكلام القاموس على انه جاء سروالة
 وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي اوجع سروالة او سرويل
 بكسر هـ ولم ينجى فعويل غيره في كلامهم هذا وقت الشاعر عليه من اللوم
 سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعاً تقديراً بل ينبغي ان يجعل متفولا
 من الجميع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم ينجى في كلامهم
 الا في الأشخاص كذا ان يرد حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل
 لم ينجى صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة
 لم ينجى بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل
 جمع سروالة لتحقيق ما يرد انه لا يتوقف نقل سرويل الى الازار على كونه

بهما السر والة بمعنى قطعة من الأزار وكما توضحه الاختصاص بها إلى تقدير الجمع أنه لم
 يوجد سراو بل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد خضاجر فقد رآه كان في الأصل
 بجمع سر والة إلا أنه لما قدر جميته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه
 بالأزار وإن أمكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فإن قيل لم قدر فيه الجمع ولم
 يجعل مع ~~ص~~ونه عزيا محمولا على موازنة فلت لأن العري لا يقبل المتابعة
 للعري سمي المفرد الذي هو الأصل فإنه ابتعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو
 فرعه بخلاف الانجسي الذي هو دخيل قريب نبي من يؤدبه ويحمله من تابعة
 (قوله) وإذا صرف لوقال وإن صرف لكان تركب من قبل فاذ اجلسهم
 الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة واقعا على ~~ال~~درجات البلاغة لكنه
 راعى حال مخاطب للذي هو متبع ~~ال~~كسر واقتصر على أصل المعنى (قوله) فلا
 أشكال بالقبض ~~به~~ على قاعدة الجمع دفع لما قيل إن في جنس الأشكال لا يتم لأنه
 يتجه مع أنه وجد مفرد على وزن الجمع دفع لما قيل إن في جنس الأشكال لا يتم لأنه
 ينتهي الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن ما تعاضل الصرف كما أنه
 لا يصح منع قرآنه لكونها على وزن كراهية وإشارة إلى أنه على تقدير الصرف
 لا ينتهي جنس الأشكال والمقام لا يخفى عن أشكال وبالجملة دفع هذا الإشكال أيضا
 عرف من دفع الأشكال الأول بل يقال لم يوجد له مصابيح موازن مفرد عري
 أو هو جمع سر والة تقديرا (قوله) ~~و~~لخو جوار أي كل جمع منقوض لو فسر
 لخو جوار بكل غير منصرف منقوض ليشمل فاض اسم آخره وأعيد مصفرا
 على المكان أعظم فائدة (قوله) أي في حالتي الرفع والجر يعني رفعاً وجرّاً ظرف
 فهو متعلق بمعنى الخو ~~و~~ لمسلم بقيد المسببه بكونه في وقت الرفع والجر وهو
 أيضا مقيد به أصله التارخ بتأويل قوله كفاض بأن المراد متدان حكم محكم
 فاض بحسب الصورة ~~و~~ والأظهر أنه مراده به أن مراد المص رجه الله أنه
 مثله بحسب الصورة لأن كل وجه حتى يكون حاكيا بانصرافه (قوله)
 لأن الاعلال المتعلق بمجرها الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال
 الكلمة بعد تمامها فيه أنه لا اعلال في جوار نظرا إلى نفسه بل بعد التركيب
 فهو متأخر عما يرضه في التركيب فالأولى أن الاعلال الذي سببه نقل محسوس
 مقدم على منع الصرف الذي سببه ~~شبه~~ فعنوى (قوله) فاصل جوار إلى

قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة
 بعد تمامها فبناؤها على ما ذكر من ان الاعلال متقدم يعرض على
 الكلمة بعد تمامها (قوله) وفي لغة بعض العرب وهي لغة قبيصة وعليه بيت
 الفرزدق (شعر) ولو ان عبد الله مولى هجوتة * ولكن عبد الله مولى موالينا *
 واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهمجو
 والتعريض بانك من اهل اللغة القبيصة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال
 يحتمل ان يكون اليل للتعلم والالف للاشباع وفيه مزيد هجو وفيه انه لا وجه
 لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كافي باغلاما
 (قوله) التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء
 سواء كانتا اسمين او اسما وفعلان نحو بخت نصر ويرد عليه ان التعريف غير
 جامع لخروج غلام زيد وخسة عشر وضرب زيد وامشاله واجب بان المراد
 تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس
 ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب
 يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف
 غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا متراجعا لان جرثومة الحرف
 لا تمتنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من
 مصري وبصري فتقول جاءني مصري بصرى فالوجه ان لا يقيد مفهوم
 التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط
 عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه
 نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ولو جعل التركيب على معنى
 سيمي في باب المنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يجمع الى
 الشروط العلمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب جعل التركيب المتصرف
 منع الصرف هنا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العلمية (قوله)
 فلا يراد النجم والبصري ولا ضرورة فانه مركب من الضمير والتاء (قوله)
 شرطه العلمية لئلا من من الزوال ومن قال اولئك في السبب الآخر فمع
 عن الفهم نجمه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في
 الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلم في التركيب لهذا دون اخواته تحكم

على انه لو لم يبي بعلبك مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلية مع ان
 السبب الثاني فيه يصح ان يكون تأنيث (قوله) لان الاعلام المشبهة
 على الاسناد من قبيل المبنيات قبل اى عند جماعة منهم المص ومن قيل
 العربيات المحكية عند جمع فقبل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر
 اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم لمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع
 الصرف والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضى
 عن المص في بحث المركبات ان الاسنادى ليس بعرب ولا مبنى (قوله) كانه اكتفى
 ان يقال كانه لا احتمال ان يكون مذهب منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب
 بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات
 بل المركب الذى تضمن الثانى منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر
 علما قلت الكلام فيما بعد في المركبة مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل
 او في الحال بقرينة جعل بعلبك متفعلا من مركب في الاصل بقى انه لم يذكر فيما
 بعد ان سبويه ونقطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره هو كون المركب الذى
 لم يتضمن الثانى منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثانى مثل بعلبك يقتضى ان يكون
 متفعلا معربا ولا يبعد ان يقال قولنا فى تعريف التركيب من كلمتين يخرج سبويه
 لتركيبه من كلمة وهموت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف
 يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزؤه بحسب المثال فتأمل (قوله)
 من غير ان يقصد بينهما نسبة لافى الحال ولا فى الاصل بخلاف بحمد الله علما
 فانه قصد بين جزئية نسبة فى الاصل (قوله) - الالف والنون المعدودان
 من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون
 وسائر الاسباب فلما اخصصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون
 الخاص لا مطلقا لهما بخلاف نظرهما فاجاب هنا الى انتبيه على الخصوصية
 لاستفادة من لام العهد دون سائر المواضع اولما كان الذى ذكره مخالفا لما ذكر
 افى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا
 هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان فى ذلك المقام
 والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب (قوله) تسميان
 من يدين لانهما من الحروف الزوائد وهى حروف هوىت السماء اولانها من

الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونان أصليين والثاني أرفع (قوله) والراجع هو القول الثاني لأن اشتراط انتفاء فعلاية على القول الأول غير مطعون وإن قيل أنه لا يتحقق فرعيتهما من غير شائبة أصالة إذ لو دخل التألف لكانا أصليين للتاء الزائدة عليهما لأنه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التثنية (قوله) يعني به ما يباين الصفة يعني لا ما يباين الفعل والحرف وأما من قال ولا الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهملة والمقابل للظرف اللازم الظرفية أرى بما لا يعنيه إذ لا يذهب السامع في هذا المقام إلى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج المشرح إلى نفيه (قوله) وأفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد فتناسب الأفراد عند إضافة الشرط إليهما وما عند اشتداد الكون والوجود إليهما المناسبتين بينهما كأن كان هذا من فوائد من هو استاذي وجدي وبه طلع آثار جدي وظهر أركانها رجلي مولانا حسام الملة والدين داود الخوا في إفاض الله على روحه إلى أن يبعث فخره الوافي (قوله) أو شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لأنه صار في المعنى الأول كالعلم في هذا البحث وإن كان يلازم أن السبب الآخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية (قوله) أو كأن في صفة لم يقل أو كأن في صفة فيكون من عطف شرطية على شرطية ليستغنى عن حذف أن فجعله من عطف شرطية وجزءا على شرط وجزءا بحرف عطف واحد وحذف كان بعد أن شايخ من قبيل أن خيرا فخير والعطف على شرط وجزءا بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه وأما العطف بكلمة أو والشايخ في نظائره العطف بكلمة الواو للتثنية على الثاني بين الشرطين أو على الثاني بين الشرطين فتأمل (قوله) يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه انتفاء فعلاية بفقد بظاهاه عدم دخول تاء التأنيث عليه فيلزم عدم الصرف أعربان وانصرف أعربانة ففسره بامتناع دخول تاء التأنيث تفسير اللازم بالأخص بقرينة قوله وقيل وجود فعله فإنه يدل على أن المراد انتفاء فعلاية في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الألف والنون (قوله) ولهذا انصرف أعربان الألف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلاية بكسر الفاء ويضم الفاء

لا يكون الامع فعلانة بخلاف الالف و التون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله) لانه متى كان مؤنثه فعلي لا يكون فعلانة يعني قطعاً لا نظراً الى الاستعمال ولا نظراً الى اصل وضع الصيغة بخلاف رجحانه فانه نظراً الى الاختصاص استعمالاً بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالخطا الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب (قوله) في رجحان في انه منصرف او غير منصرف الاولى في انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل له لانه اتفق في انه احدهما و غاية المتكلف ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف اى في دفع هذا التردد فان قلت كيف اشتهى حال استعمال رجحان على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والصو والبيان حتى نواهم فيهم على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المجهول عند البلغاء قلت كانوا لم يجدوه مستعملاً فيما نقل من العرب الامر فباللام او مضاعفاً او ماضياً (قوله) دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضاً والجواب ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو اتفقت الاختلاف المخصوص لا يحتل ان يتفق على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم (قوله) وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كما انه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغى ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لا ينبغي ان قوله يعد من اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لان عدالوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن آه نظراً لان الوزن ليس مصدراً بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سبباً و بيان شرط تأثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط

تأثير مع انه لا يظهر الفرعية الا في زيادة نسبة الى الفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله زيادة نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ يتطلب جدا التمييز المعاني غاية تمييز واما جعل فشرطه بمعنى شرط تحققه لاشترط تأثيره كما وهمه بعض مما يحمله سمع العقل (قوله) بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي الا منقول من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعارة على انك ان تجعل كشمير قيد الاختصاص قد تفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام (قوله) من التشهير وهو بمعنى المرور حاد او محالا والتقليص على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المروءة حادا والفرس فرس الحجاج وكأنه لم يعينها تحاشيا عن ذكر الحجاج والظاهر ان التمثيل بالعلم والافيتشتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفا او مجهولا كضرب ويؤيد صكونه علما بتقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشمر لتحقيق اسميته فهو اولى بالتقديم (قوله) وكذلك بدرلاء في القاموس بشر بمكة ومعناه الفعلي على ما فيه اسرفا وجرب (قوله) وعثر لموضع في القاموس هي مأسدة وجعل معناه الفعلي جعله ذا كوة (قوله) وخضم لرجل في القاموس الخضم الاكل باقصى الاضرار او ملاء الفم بالمأكول او خاص بالشيء الرطب كالقضاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم العمير بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة اكلهم انتهى (قوله) وشم علما للموضع بالشام في القاموس شلم كبقم وكنتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للحجة وهو باعتبار اية آزرشليم (قوله) فانه على البناء للفعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يحى في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودسم بمعنى الاست ودثل علما للقبيلة مع انه اول نانه من دال

بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغير للدلالة على العملية كما قيل في شمس شمس
 بالضم ودثل اسم دويبة وقيل منقول من دثل بمعنى أسرع وإن كان نقل الفعل
 إلى معنى اسم الجنس قليلا كما في قيل وقال (قوله) ولم يذهب إلى منع صرفه
 إلا بعض النحاة هذا لا يصلح وجهها للتقييد بالبناء للفعل وإنما وجهه به شرط
 الاختصاص بالفعل أو الزيادة وذلك البعض يونس فإن الوزن المشترك
 عنده مسبب مطلقا وعيسى بن عمر الخوى فإنه ذهب إلى أن الوزن المشترك
 يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل إلى الاسم (قوله) أو يكون غير مختص خص
 هذا القسم بغير المختص مع أنه يصح أن يكون أو مانعة الخلو لأن المختص بما في أوله
 زيادة كزيادة إلى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعل أو مانعة
 الخلو أظهر كما قيل (قوله) أي أول وزن الفعل فجعل الزيادة في أول الوزن
 مجاز على قيل به رعاية ظاهر الضمير أو أول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة
 وصرف الضمير عن الظاهر (قوله) أي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة
 أو حرف زائد رعاية لما هو أقرب بظرفية الأول (قوله) من حروف اتين اما
 في الحال أو في الأصل كما في هرق امر اغبر الارق ولو تصرف في الوزن بما يخرج
 عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر (قوله) أي حال كون وزن الفعل فيه نشر
 على ترتيب اللف والحال من المضاف إليه لأنه يمكن حذف المضاف وإقامة
 المتضاف إليه مقامه فإنه إذا صح قولنا في أوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو
 من قبيل * واتبع مله إبراهيم حنيفا * (قوله) قياسا بالاعتبار الذي امتنع من
 التصرف إلى آخره قبل أراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض بأسود
 ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا إذا الفرق بين مذكر الاسم
 ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادروا القياس الفرق بالصفة كما في رجل وامرأة
 وغيره وأن صرح به الرضى في بحث الجمع الصحيح (قوله) لم يرد عليه أربع
 إذا سمي به أربع إذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه إلى تقييد عدم القبول
 بقولنا قياسا إنما يحتاج إليه لتصحيح قول النحاة أن انصراف أربع إنما هو لعدم
 أصالة الوصف (قوله) ومن ثم امتنع أحمر قبل وجود الشرط لا يستلزم
 وجود المشروط قلت وجود الشرط الخوى يستلزمه لأنه أمانة لثبوت
 الحكم وبذكر أربع بمعرفة ثبوت الحكم وبما يقتضي منه المحجب أنه قبل جعل

هنا على الحكم بامتناع اجزأ لا امتناعه ولا يمتنع ان هذا الاشتراط سبب للحكم
 المذكور وكيف لا واذ لم يكن الشرط سببا لتحقيق الحكم كيف يصير سببا
 للحكم (قوله) بل ان يؤول بواحد من الجماعة المستثناة المراد بالجماعة ما فوق
 الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى يؤول بمفهوم
 المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيدا فقوله واحد
 من الجماعة المستثناة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله بمفهوم صادق
 على واحد من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه اراد به المسمى اى هذا
 المفهوم في ضمن فرد ما لا لام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى زيد
 وما يجب ان يلبس عليه في هذا المقام ولم يتنبه له احد ان المراد بالتشكيك التشكيك حكما
 انبالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اراد به
 غير معين تجازا (قوله) او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صراحة به
 لو اولى بوصف غير مشتهر بمقرينه يصير نكرة ايضا فتقيده بالمشتهر لا كفايته
 بالمشتهر من التأويل (قوله) لما بين اى ظهر حين بين يعنى ظهر من غير بيانه
 بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرايطها ولذا اختارت بين على بين
 ولا يمتنع عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر
 صرف لانه اذا نكر بقى بلا سبب او غلى سبب واحد لما بين الى آخره لكان
 واضحا (قوله) استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء من مآل الكلام لانه يؤول
 قوله لا يتجامع مؤثرة الاماهى شرط فيه الى انه لا يتجامع غير ماهى شرط فيه فقوله
 الاعدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذى هو ما كان هذا الكلام
 ولو قال لا يتجامع مؤثرة غير ماهى شرط فيه الاعدل ووزن الفعل لكان اخضر
 واوضح كانه لو قال الاماهى شرط فيه والعدل ووزن الفعل ولبس المراد ان
 المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام
 بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان
 المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى ولبس معنى الاستثناء على وجه
 يكون قيد للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان
 يكون في معنى كل ما يتجامعه العلمية المؤثرة فهي شرط فيه الاعدل ووزن الفعل
 (قوله) فان العلمية نتاجا من مؤثرة قبل اختلاف النحاة في تأثير العلمية مع

العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث وثلث فذهب أكثر النحاة
 إلى انصرافه لأن الـ ل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة إلى
 اعتبار العدل الأصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار سببويه منع صرف
 آخر وجميع واخواته افعلا ما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف
 في تأثير العلمية مع العمل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف (قوله)
 أي لا يوجب شي من الأمرين الظاهرين مجموع هذين الشئين وبين احدهما
 فقط الا احدهما فقط لا يجموعهما لا يخفى سماعة هذا الوجه ومع ذلك جمع
 الأعم قوله فقط لا يجموعهما ما يعنيه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان المستثنى
 منه شيء منها إلى لا يكون مع العلمية شيء منها الا احدهما المنفرد عن الآخر
 ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لأن المستثنى منه شيء منها أهم من المنفرد
 عن الآخر او المجمع مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد
 وان المستثنى منه سبب المنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطاً فيه وهو يشمل
 يجموعهما وكل منهما الصدق السبب عليهما لأن المجموع سبب تام وكل واحد
 سبب ناقص (قوله) فإذا نكر غير المنصرف في الشرطية ممنوعة وانما يلزم
 العلم بلا سبب لو لم يكن السبب الأصلي معتبراً لكنه يكون الوصف الأصلي
 معتبراً فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يطال
 العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الأصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة
 حيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله
 وخالف سببويه الاخفش يصح ان يكون جواباً للسؤال يتوجه على هذه
 الشرطية من انه يلزم البناء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة أصلية
 فنعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الأصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر
 بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا
 المنع انما يتجه على قول سببويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية
 عليه وقوله فإذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقي
 بلا سبب في غير ما اخذ سبب العدل ووزن الضم وفيه نظر لانه بقي على
 سبب واحد في سكران علماً اذا نكر كما سيصرح به الشارح (قوله) لم يبق
 فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة

قيل وإن كانت مجمعة كافي اذ ربيحان (قوله) إن أصمت بكسرتين يقطع
 ووصلها على ما في القاموس (قوله) لجواز ورود أصمت بكسرتين بناء على
 جواز ورود بصمت بالكسر ونحن نقول أصمت على للفازة سميت بلفظ
 أصمت بصمتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأخر كل صاحبها بصمت
 ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من غلبة الاضطراب فأصمت غلط
 لا معدول ولا مدفع للنقص بأخرقانه معدول كأخرو مع ذلك فيد وزن الفعل
 إلا ما ذكره بقوله وأيضا قد عرفت فيما تقدم (قوله) وخالف سبويه
 الاخفش في القاموس سبب هو التفاح وهو فارسي ومنه سبويه أي رابحة لقبه
 امام الصحابة عمر بن عثمان الشيرازي (قوله) جعله أصلا هذا يعني على
 جعل اخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ
 يجب جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط
 يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار مفعولاه يرجح كونه
 مفعولا (قوله) وإن كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن
 لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب المظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى
 المظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سبويه
 يدل على ان المرحم عنده قول سبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف
 الشبهة وكون الرجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا يرضه
 شبهة (قوله) في انصراف نحو اجر علمنا حال والعامل هي المسألة
 او المخالفة وعلى الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كافي قوله تعالى واتبع
 ملة ابراهيم حنيفا (قوله) وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل في المظاهر
 بخلاف مثل اجر (قوله) حتى صار افعل اسما كالاسم الخالي عن الوصفة
 (قوله) وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة
 الى انه بعد تفسير نحو اجر بما فسر بوجه عليه دخول افعل من فيه
 مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو اجر بما يكون
 الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع اخر من كلفتم
 التفضيلية حتى لا يتجه عليه (قوله) وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه
 اظهروا من موجهاته ان العلمية الاصلية تمتنع عن اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها

والعلمية تشاركها في كونهما في الاسم في الاصل وترجع عليها بقرب العهد
والعروة (قوله) لزم ان يعتبر في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان مظنة
ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين تأمل وقد جعل يلزمه من اللزوم
ولك ان يجعله من الارام (قوله) فان العلم للخصوص اي موضوع الخاص
والوصف مذكور للعام والواضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ
موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات
مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة (قوله) وهو منع صرف لفظ واحد يجده
عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع
من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه وبما يقضي منه العجب انه جعل البعض
اظهار التدقيق في هذا المسكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله
او هو منع صرف لفظ واحد منعاً مخصصاً فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف
الفاظ وهو واحد اي بالتوسع ولا في منع صرف اخر في حالي الوصفية والعلمية تعدد
المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شيء مما ذكره اعتبار المتضادين معاً بل حين اعتبار
ضد لم يعتبر ضد آخر (قوله) وجميع الباب اي باب غير المنصرف لآبافه
علمية مؤثرة كما يوهبه كون الكلام فيه (قوله) اي بصورة الكسر
اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للمركبة الاعرابية التي شبهة
بالكسر الذي هي حركة بنائية (قوله) بيان ذلك ان العلمية تزول باللام
والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن فالافضل علما مما
لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرفه وعدم
انصرفه مما لا أثر له فلذلك لم يلتفت المصنف اليه فكلماته نعم الكلمات (قوله)
المرفوعات انما جمع ولم يأت بالمفرد لان تعريف المرفوع ونعريف الرفع يوهمان
ان المرفوع ليس الا واحداً هو الفاعل فزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة
على التعدد لانها في الجوررات لمجرد المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة
للكثرة وهما في موقعها (قوله) لان موصوفه الاسم الى آخره دليل على النبي
والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكراً ثم النبي ويضاهي ذكرتهما
صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل
الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله

هو ما اشتمل على علم القاعدية لان الكلمة المرفوعة تشتمل بالفعل المضارع
المرفوع وهو لا يشتمل على علم القاعدية لان الرفع فيه ليس علم القاعدية وهذا
وجه دقيق يتقدح منه ما يستضي به الواجب ان وجهه يدعي في اختيار علم
القاعدية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم
المرفوع الذي هو المعروف في هذا المقام وله وجه يدعي آخر وهو انه يندكر
علم القاعدية في تعريف المرفوع الذي يند على انه انواع اولا وشرح به
ثابتا على ان المراد بالقاعدية في تعيين الرفع ما يشتمل غيرها (قوله) كالصافقات
لذا كور من الخيل كتب في الحاشية الصافق من الخيل الذي يقوم على ثلاثة
قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه والسبيل على وزن الصطر
الضخم كالكتف للعظيم الجسد والالام الحالبات مجاز لان خلاه المكان بمنى
مات اومضى على ما في الفاموس وتخلية المكان بالموت اومضى ليس حال
الابام بل حال ما فيها (قوله) اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة
الجمع على واحد والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتداء (قوله) لان
التعريف انما يكون للمساهية لا للافراد فليغو ذكرا الفرد والاشعار به
في مقام التعريف ولك ان تقول السنة فيما بين الادياب تفسير المفرد المذكر
لافروعه (قوله) ان يكون موصوفا بها الكلام مبنى على علم التفرقة
بين الدال والمدلول فان الانصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم لجعل الاسم
موصوفا بالرفع وقبل شبه الحركات والحروف بالانصاف لاحتياجها
في وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها في التلفظ احتياج النعوت الى محالها
وتبعيتها لها (قوله) ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى رد لما حققه
الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلى لا يشتمل عليه
اللفظ فلا يكون هؤلاء في صاه في هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه في محل
لو كان نمة اسم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع
وما اشتمل على الرفع لا يشمله بل اراد ان شمولهما له ليس الانصاف من
المساهية الشائعة ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنعا طبعا
بان دليلك يثبت نقيض دعوائك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا

على الرفع محلا كما انه باعتبار ان الصاف بالرفع المحكي اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان الانصاف بالرفع المحكي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتغال حقيقة ولك ان تقول ان مقصود الشارح ابطاها بالتنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحكي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فان قلت المغرب محلا هل هو مغرب بالحركة او بالحروف وهو بحيث لو فرض في محله المغرب بالحرف كان مغربا بالحرف ولو فرض المغرب بالحركة كان مغربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي مغربا بالحركة محلا ومثل اللذان والذين مغربا بالحرف محلا (قوله) وهو بحيث مثلا ليس تخصص الرفع بمساعد المحكي مع البحث عن احوال الفاعل المبني تلك المشابهة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريرا ومثله غير نادر في كتب العلوم (قوله) اي من المرفوع برجمه وروود التفسير حيث ذكر على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايخ وتوافق الضميرين البارزين المتساويين في المرجع وان ياباه قوله ومنها المبتداء والخبر (قوله) او مما اشتمل برجمه توافق الضميرين المتساويين في المرجع وكرهه اوفق اذ من جماع كل منهما حيث نذكر قصدا غير محذوف بقوله ومنها المبتداء (قوله) لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لا يشك في زيد قائم لم يوه (قوله) التي هي اصل الجملة لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر لصكته ولانها تشمل الخبر والانشاء وضعا يجوزها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكأنه لم ينفذ اليه لانه يتقضى نحو ما ضرب واكرم الاثنا وقوله بذلك اي رأى ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكأنه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث علم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد (قوله) ولان طامه لقوى لانه لفظي كالفاعل ومنا سبة العيايل مع المفعول موجهة لغوة محله ومن آثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ وينسخه

فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتداء لا يوجب كونه أصلاً بالنسبة
 الى المرفوعات قلت المبدأ دأه اقوى من المبتداء مثلاً فيد خلى في الحكم
 خبر المبتداء والمبتداء وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصله
 بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضاً (قوله) وقيل اصل المرفوعات المبتداء
 لانه باقى على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اى باقى ظاهراً وهو ظاهر
 فان قلت لا يلزم من الدليل الاصل المبتداء بالنسبة الى الفاعل والمدعى
 ان المبتداء اصل المرفوعات قلت اصل المسند اليه بالنسبة الى المسند
 واصالة المبتداء بالنسبة الى اسم ما ولا امر ان محققان ظاهران فاعتمد
 عليه في ثبوت المدعى (قوله) فانه لا يحكم عليه الا بالمشق لم يقل لا يستند
 اليه الا بالمشق لبطلان الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يستند اليه المصدر
 وهو ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشق المشتق حقيقة او حكماً المصدر
 في قوله ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم (قوله) اى اسم حقيقة او حكماً
 ليدخل فيه الخ فان قلت لم يعمل بضم كلمة ما يستثنى عن التعميم قلت
 لان تخصيص كلمة ما في الخبر يقطع بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يرى
 تركها سنة (قوله) استند اليه الفعل بالاصالة لا بد الا ان ينبى على ان المراد
 بالاستناد مجرد ثبوت شئ بشئ سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم
 وقوعه او طلب او انشاء في مقام سلب الوقوع لاسلب الاستناد وقد انقلب
 فرض الوقوع لافرض الاستناد فلا حاجة في شموله الخبر في لفظ الفاعل النفي
 والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاستناد اعم من الاستناد ايجاباً
 او سلباً محققاً او مفروضاً وثانياً ان يفهم على ان التقييد بالاصالة لا يخص
 باستناد الفعل بل باستناد شبه الفعل ايضاً مقيد فالاولى لحال التشايع
 ان يترك التقييد قبل الفعل ويضم الفعل الى قوله او يفهمه فيتحقق تعلق
 التقييد بالمطلق وثالثاً ان ذكر التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه
 كل ناظر وهو ما يقابل التسمية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه
 الا الواحدى الالهي ولا يجب ان لا يجهل الالهي وقلي لتفكك اذا جاء الحق
 اتبعي والتعصب والا نانية دعى فان الملائكة يؤمنون من عند من عباده
 والعاقبة للمتقين وهو ان استناد الفعل بالاصالة ليس الا الى المضاعف

وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة للعطف على المسند اليه والابدال
 عنه ويقتضيه الاستناد اليه والتميز من الاستناد الاستناد بالاصالة باى معنى
 تريد ويجب حل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة
 ذكر التوابع بعدها لمزيد التوثيق فتمنا قسمة من قال لا يخفى بعدها
 عن التعريف مما لا يليق وراينا ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها
 وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا استناد الى التابع الا فيها بخلاف النعت
 والتأكيد وعطف اليصل (قوله) لى ملى شبهه في العمل لم يقل في
 الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف
 والظاهر لنا اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعملون على
 هذه الامور بمشابهة الفعل فلاول ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث
 والظرف ايضا بل على الحصول والثبوت كما انه يشارك صيغة الحاصل في تلك
 ولذا وجب حذف تامه (قوله) وقدم عليه عطف على استند وجعله حال انتقير
 دخال عن الاستقامة (قوله) لانه مما استند اليه الفعل رده على المنصف
 ومن يجذو جذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور
 بناء على توهم استاد ضرب المزيد والغلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى
 هذا التكلف لمجملهم الاستناد على الاستناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر وانما
 ان تعريف الفاعل على راي البصريين انما يتميز عن تعريفه على راي
 الكوفيين بهذا القيد فلن زيد في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين
 فلهم مزيد اهتمام يذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب
 اليه المشرح اولا كما ذهب اليه غيره (قوله) والمراد تقديمه عليه وجوبا انما
 احتاج اليه المشرح لمجمل الاستناد على الاستناد حقيقة او بحسب الظاهر ولما لم
 يجعل زيد في زيد ضرب من استند اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج
 كرم من يكرمك نعم دفع التوهم لا يشبهه والامر فيه بين واما ما اختاره
 المشرح فمع افضاه الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم تعريفه عليه كيف
 والمسند الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحو في تعيين
 النوع فيدور (قوله) اى استنادا واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى
 الاستناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمفعول

لغير المفعول والاولى جعله خلافا من ضمير قسم اى مستثلا على طريقة قيامه
 به (قوله) كصاحب الفصل ومعه الشيخ عبدالقاهر واكثر البصريين
 (قوله) والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع
 مانع وهو من جمح الخلاف وجميعا بالفاخذ الوجوب ودونه فباحث وجوب
 تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاهل بمعنى الاولى الصنف المنفك عن
 الوجوب فمباحته حديد للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جنى
 والاحتش والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء
 الفعل المفعول به كالفاعل فإى منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه وربته
 فحجب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المتأخرين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع
 لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كما انه اتصل بتقديم احدهما وتأخر الآخر
 ضرورة فهو منقسم رتبة وانما تحرلظا وبهذا اندفع ان احتج بضرب خلافا
 زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به
 لو سطوا بانه لا يمنع ايضا تقدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه تقدم
 ح رتبة لكنه يتوجه انه لا يمنع قوله فذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا
 على ان الاصل في الفاعل على قرب الفعل لانه مع تساوى الفاعل والمفعول
 به في ذلك ايضا يجوز ضربه لمصلحة زيد (قوله) الفصل المسند اليه يعنى
 اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلى الفعل ولم يقل ان يلىه فيرجع الضمير الى احد
 الامرين فيكون اختصارا وشمل لاهلهم الاخصصوا ايهامه ان الاصل ان يلى
 للفعل الفاعل فيتوهم ان الداعى الى الول هو الفعل والمقصود انه الضلع
 ولدلالة الاختصاص على ذكر الفعل على ان الضمة اول بهذا الحكم لان الفعل
 على قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فالطريق
 الاولى ان لا يرضى بالفضل بينه وبين ضيق المفعول (قوله) اى يكون
 بعده حقيقة ولا يلقى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله
 وقدم عليه وكأنه لم يتبناه فاهله او حكما كافي الفاعل المستتر فان العبدية
 هنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل لما منع الاستثارة (قوله) لانه كما تجزأ
 من الفعل حقه العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اى كونه كالجزء
 هذه القرينة لتلك اسكان اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليلا تاما كما

قوله فقل اى يدل دلالة ان كما ان السابق يدل دلالة لم قلت اسكان اللام لم يدل
على كونه كالجزيه مطلقا بل حين كونه ضمير امتصلا قلت بل مطلقا
ولذا لم يكن في ضربه قنامل (قوله) لتقدم مرجع الضمير وهو رتبة التقدم
التي هو المتقدم بالقوة القرينة من الفعل لوجود سببه نزل القرب من الفعل منزلة
(قوله) وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا
اتصل بالفعل ضمير مفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفني عدم
جواز الاضمار قبل الذم كلفظا ورتبة وان اشهر ذلك منهما بل اتفقا
فيه ومخالفا في لزومه في المثال المذكور كما اوضحناه لك في قوله خلافا للاخفش
وابن جني نظرا لك ان تقول الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في
قوله وذلك غير جائز (قوله) جريه عني عدي بن حاتم البيت دعاء عليه
بواخبار بيانية صالحة تغاير لا وسعناه قتل قتيل اهدر الاقود له فان كلب غير الماشية
وكلب غير الصيد هو الكلب العادي يعني لبس له الالعول بقتل من غير مبالاة
بقتله ولا شد عند العرب من القتل هدر فان طلب القود عندهم بما لا بد منه
وهذا معنى يتبع البيت يليق ان لا يتجاوز كتيب في الحاشية عوى الكلب يعوى
بعواء اى صاح انتهى (قوله) وانا لان ان الضمير رجوع الى عدي بل الى المصدر
يجعل الضمير الى عدي هو المعنى الجزيل الذي لا يكاد يخطئه البليغ لانه الموافق
للعرف من حواله ارجل المسمى الى ربه ولان الرب هو المجمل للرجل فاذا اتفق
للمعلوم منه يتكون تشد عليه (قوله) اى الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد
لا بالوضع بل يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازى قرينة على المعنى المراد
ولم يعمد اطلاق القرينة عليه وان اراد بالوضع له او لما يلزمه هو زم ان لا يكون
القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب
ان يقلل اى الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما (قوله) فلا يرد ان
ذكر الاعراب مستثنى عنه الشبهة ودفعها مما اوردته القاضل الهندي وتبعه الشارح
ولعمري ان هذا الشيء معجب اذ لبس الشبهة شيئا والاحواب اذ القرينة ما يدل على
تعيين المراد باللفظ اوهي تعيين المحدود فلا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا اتفق
الاعراب لفظا وحتفوا اتفق قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط مظهر
ج لا وجدتهم محمدا لا كفايا تنفاه القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفعل والمفعول
على الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه

يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عبسى على ان يكون عبسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينف هذا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عبسى (قوله) او كان الفاعل مضرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في اللفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل بوجه اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجرانه في رويديدا مثالا (قوله) اى يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزء الشرط لان الشرط يغني غناه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح لم يردانه معتبرا في نظم كلام المص وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجراء جراء لجميع الشروط السابقة (قوله) اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما فاة الاتصال الانفصال ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة (قوله) مع جواز ان يكون عمر ومضروبا لشخص آخر قال من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه نعمه الله بغفرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه اذا ابقى الفاعل على عمومه ليداهته كذب حصر ضارية كل احد في زيد والى كواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالى به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الاخبار العام بها وح يصح ان يكون زيدا مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع فيه ادب كيف وهو لا يصح قطعاً في مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد قححت بابا للنقص يأتى فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع

السلسلة ودفع الاشياء ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا للفاعل آخر الجواز
 بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصير في المثال المذكور تمنع كون
 الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل
 والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز (قوله)
 وانما قلنا بشرط توسطها يجب عندا كثر الحاجة تقديم الفاعل اذا كان
 المفعول بعدا ولا يجوز تقديم المفعول لامع الا ولابد منها ويجوز التقديم مع
 الاعتدال السكاكي وجماعة من التحويين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون
 على مذهب اكثر التحويين وكأنه دعا الشارح الى حله عبارة المتن على
 مذهب السكاكي ان المص حلل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولك ان يتكلف
 في التعليل فتقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحل اتي عليه
 طرد الباب (قوله) لكنك لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر
 الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول ولا يجوز
 العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جواز منع المانع عن العدول
 (قوله) ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه
 ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل
 (قوله) وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضائي ان زيدا في المثال المفروض
 مبتداء لا فاعل ليطلب بق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم
 لا عن الفعل والاهم تقدير المسؤول عنه ولك ان تجعله دافعا لما يتجه من ان حذف
 الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هنا قرينة كذلك
 لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتداء (قوله)

لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ
 المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض
 الاول فضلا ان يترجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية
 السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله) يزيد مرفوع
 والاصل على يزيد لان بكاي متعدى على لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل
 عن العارفين الزوي قيس سره ان يزيد متلوي بحذف حرف النداء والجملة
 نداءية معترضه وذلك لان المناسب للقلم ان يدعى ان الضارع والمخبط لما وقع

في شدة ونفمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك لانك في رخاء
ونفمة (قوله) كلوا فجمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل
(قوله) وما يتعلق بمخبط قال في الحاشية وتعلقه ببيكيه المقدر بما ياباه سبطية
الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا كلامه
(قوله) في مثل وان احد من المشركين استجارك اى فيما حذف وفسر اما
بنفس المحذوف او بما يفهم منه مضاه نحو قوله تعالى بولوا انهم صبروا
والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بان الدال على الثبوت التاني
خبره بالفعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للثبوت وبهذا
ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو حذف الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم
(قوله) وقد يحذفان معا لاختصاص لهذا الحذف بالفعل والقاعل بل
يحذف اى كلام كان اسما او فعلية قصيرا كان او طويلا من كيان الفعل والقاعل
او من الفعل وجميع متعلقاته (قوله) دون القاعل وحده وان يؤممه فم
قام في جواب اقام زيد فاعرفه (قوله) لعدم قيام ما يؤدى مؤدا مقامه نقض
ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام
ما يؤدى مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون
ما يؤدى مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالترام الغير موضعه (قوله) وانما
قدرا الجملة الفعلية قلت لا بد وان بقدر جملة اسمية ليتسأ كذا فيصلح جوابا
للمتردد كما لا يخفى (قوله) ليكون الجواب مطابقة للسؤال ولان فيه تقليل
الحذف كما لا يخفى (قوله) بل العاملان اذا التنازع يجري في خبر الفعل ايضا
لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبى ضربى فمقتل زيد
فانه لا يضح فيه قطع التنازع على مذهب البصري والنكوفي ان لا يضم
القاعل الى المصدر ولا يذهب عليك ان اتى مقامه التثنية على ان المراد بالفعل
العامل قوله والاصل ان يلى الفعل (قوله) وقد يقع في اكثر من قائلين
اقتصارا على اقل من ارب التنازع ونحو تقول ذكر الفاعل اقتصارا على ما هو
الاكثر اعتمادا على ظهور المقايضة في ما هو اقل (قوله) ومعمول بالفعل الاول هو
يستحقه قبل الثاني اى يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه بطلان تنازع لان
الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع ويعد وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذ

الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين
 اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق
 الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفقده فطن ذكي (قوله) ويصح
 ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما على البديل ولا
 ينتقض حد التنازع بحسبي وحسبتهما الزبائن منطلقا ومنطلقين بناء على انه على
 اى تقدير لا يمكن الا كونه معمول لكل واحد منهما لانه يمكن وقوعه معمول لكل
 واحد منهما على البديل لان افراده وثنيته ممكنان لا يلزم انه حتى يمنع شئ منهما صحة
 وقوعه معمول لما بنا فيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمول لكل منهما مع
 وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه
 في هذا المحل وانما يمنع مخالف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق التحقيق
 مع ظهور سعة تحقيق (قوله) واما الضمير المتفصل الواقع بهما
 نحو ما ضرب واكرم الا انهذا منقوض بمثل اقام واقاعد انت فان قائم وقاعد
 تنازعا في انت ولا يخفى عليك ان قائم مع استتار فاصله هنا مبتداء اذ لبس مبتداء
 في الكلام حتى يكون خبره فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة
 لغیر الظاهر فيقتض به حد المبتداء ايضا فليكن هذا على ذكر منك حتى
 لا تحتاج الى تنبيه مبتداء في محله (قوله) لانه حرف لا يصح ضمير مولانا ضمير
 المتكلم لا يصح ضميره في الفعل الماضي وكا انه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق
 التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليعم التحقيق معنى (قوله)
 واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه يمكن قطعه بتكرار التنازع فيه ولكنه
 لم يقطعه العرب فكذلك فمعنى قوله ان طريق القطع عندهم الاضمار
 ان طريق القطع فيما تحققي في كلام العرب الاضمار بحسب ما يحار الى وهو
 ممنوع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما بقاء التنازع بينهما قلت لا بل يقطع
 التنازع بملهو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضى ومعنى قوله واما على مذهب
 غيرهما فلا يمكن قطعه لانه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لانه مذهبهم
 عدم إمكان قطع التنازع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يحتاج الى جعل مذهبها
 له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند اعمال الاول لانه بتعين حذف

الفاعل فيه سواء عمل الاول والثاني وبما ينبغي ان ينه عليه ان قطع التنازع
 في ما ضرب واكرمتم الا ابي عند الكل بالتركاز فنقول ما ضرب الا انا
 وما اكرمتم الا ابي (قوله) فقد يكون الغاء جزئية ان كانت الجملة جزءا
 واعتراضية ان كانت معترضة والجزء قوله فان عملت الاول ان كان قوله ويختار
 بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان الغاء على ما في بعض النسخ
 ومفعول مالم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية مخاطبا على اصطلاح الغير
 او لارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن
 قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول بقدر مشترك بين المفاعيل
 الخمسة ومفعول مالم يسم فاعله لكتبه خلاف الظاهر فلا بد من تأويله بما يطلق
 عليه المفعولية وصدق فيه نظرا لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة
 والظواهر انه جزء من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في عباراتهم
 الخمسة يشعر باشتراكهم فيها فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به (قوله)
 وليس هذا قسمين التنازع لان المقسم في كل قسمه مقبدا بالوحدة فكانه
 قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا
 من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم ينه لهذا مع
 وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم
 واحد كما يدل عليه لمفراد ظاهر وتكرره ايضا ولا يخفى انه يلزمه ان يخرج المثال
 المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واخذ بل في اسمين
 (قوله) يعني قد يكون تنازع الفعلين فيه على حاله مختلفين وعلى ذي الحال
 والفاعل ايضا وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر
 لانفس الضمير كما يباين منه لان الضمير لا يعمل ولورجع الى المصدر (قوله)
 فيختار البصريون لم يقل فالتنازع اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصص
 وبعبارة في البيان اوفى لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتماله
 المساواة (قوله) لقربه مع مساواة العاملين في القوة ويتنقص بمثل زيد
 يضرب ومكرم عمرا (قوله) وللإختراز عن الاختار قبل الذكر فينبغي ان
 يقول وحذف الفاعله والتكرار (قوله) وبدأ به لانه المذهب المختار
 والاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصريين (قوله) لخواز الاختار

قبل الذكر في العدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا المحض التفسير
 كما في نعم رجلا بل لفرض آخر ايضا كما في ما نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة
 ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر
 في غير العدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكسائي
 بين الاضمار قبل الذكر في العدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله
 وللزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفضا
 ومعنى وللزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولا متناع التكرار بالاظهار من غير
 اضطرار وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده
 في غير المصدر وتقض بما اكرم الاانا واسمعهم وابصر واضربن واضربوا
 القوم واضربن يا هند واضربن القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بغيره حتى يتم
 الاستدلال به (قوله) على وفق الظاهر هذا فيما لم يستوفيه المذكر والمؤنث نحو
 اجر يجر ام قتل هند فانه لا يضر على وفق الظاهر بضم مفرم ذكر لا غير (قوله)
 وجازاى اعمال الفعل الثاني اخر المص خلافا للفراء عن محله فصار يانه معلقا
 وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الحكميين واختيار اعمال الثاني
 مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون
 اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني
 فقط فيما اذا قضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول (قوله) ورواية المتن
 غير مشهورة عنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها
 فينزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار
 في الفعل الاول والاستنار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار
 في الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر
 الضمير انتهى هو فاعل الاول بعد الظن قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه
 ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التفسير الاول (قوله) وعن
 الاضمار قبل الذكر في الفضلة قبل زويه رجلا شاذ قلب قد سبق ان الاضمار
 قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يخص العدة نحو ففضلهن سبع سموات
 نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة
 (قوله) لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسيت اعترض عليه بانه واقع

كما في قوله تعالى ولا يحسن الذين يظنون بما آتاهم الله من فضله هو
غير الله فمن قرأه على سبغة الغيبة أي يحلهم هو خير لهم قلت يمكن جعل
هو في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب (قوله) للابان
الاضمار قبل الذنك في الفضة لا بد أن يقول أو الفصل الكثير بين الفعل
ومفعوله الشديد الاقتضاء لئلا يجهل عليه أنه فليؤخر الضمير عن الظل ولا يخفى
أن الاضمار أو التكرار أو الفصل لازم في التقدير فالتقصير الاحتراز عن التصريح
واخفاء ما هو لازم من الضمير (قوله) على مذهب المختار الأولى على الاستعمال
المختار وكما أراد بالمذهب الاستعمال (قوله) ولم يحذفه وإن جاز حذفه لثلاثه
فان قلت كون المختار علم الحذف لا يحتاج إلى بيان سبب لانه الأصل قلت لبس
الأصل مختاراً مطلقاً بل إذا لم يدع ادع إلى خلافه والألحاف المذكور مختاراً مطلقاً
والحقيقة مختارة مطلقاً دون الجواز فلا بد لكونه مختاراً مطلقاً من أمر زائد
على الأصل وهو هنا ما ذكره (قوله) ويكون الضمير راجعاً إليه فيمكن
الاضمار ولا يخفى مع إمكان الاضمار كذا ذكره الوجه في الهندي وفيه نظر
لانه إن أراد أنه لا يجوز الحذف مع إمكان الاضمار ففساد وإن أراد أنه لا يحسن
فمسلّم فالوجه هو الأول (قوله) إلا أن يمنع مانع أي اضمرت على المختار وحذفت
على غيره إلا أن يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو
القول الغير المختار فقوله إلا أن يمنع مانع مسكتي من الحذف والاضمار جميعاً
(قوله) ولا يخفى أنه لا يتصور التلذع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع
لو كان الافراد أو التثنية أو التأنيث أو التذكير لازماً للمنطلق وشئ منها غير لازم
بل هو مع افراده يصح أن يثنى فيصح تنازع الفطرين المختلفين في المفعول المفرد
والتثني في منطلقاً حال افراده بأن يطلب احدهما أن يكون منطلقاً مفعولاً
فيصير مثنى فيخرج عن افراده و يطلب الآخر أن يكون مفعولاً فيبقى على
افراد (قوله) ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال لقائل أن يقول لا يجوز أن يكون
من باب أعمال الأول والألزم حل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول
لأننا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن وهذا ولا يخفى على أرباب اللباب أنه ليس
بالشبهة شبهة ولا الجواب أما الأول فلان أعمال الأول أولى عند من يدعيه هو أنه
حذف المفعول من الثاني أو الظاهر والبيّن شاهد له فشهد أنه مع حذف

مفعول الثاني ثم واما الثاني فلانه اذا جاز خل البيت على غير الشارح
لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار (قوله)
لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة انتفاء وكفاية قليل من المال وثبوت طلبه
المنافي لكل منهما وامانفاة الطلب لعدم السعي فظ وامانفاة لعدم الكفاية
لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما
لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البالغ عني لادنى ما يتسرى
من المعيشة كفايا لقليل من المال لان ادنى ما يتسرى من المعيشة لقليل من المال لا
مال كبير لان خواجج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشتي لانه كان يبلغني
من الناس من غير طلب لمصلحة الكل معي حيث فنت بادي ما اعيش ولكن
امسعي للمجد المؤثر لكل شريف ينازعني فيه ويظن لي في المعيشة في يكفي قليل
من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي لكثرة المناسا عين ولا يخفى ان هذا
المعنى هو اللفظ دون ما حله عليه البصريون (قوله) اي اطلب العز
والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتهما
في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر وعمر وهو فصل بالاجنبي
الا ان يقال يجوز للضرورة (قوله) ولكنها فان قلت ما وجه الاستدراك
قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسعى في تحصيل المال لادنى
معيشة تكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فرماتوهم متوهم ان سعيه
ليس لمجرد ادنى معيشة بل له والمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد ومن الناس
من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اراك لا رضي بسماعه
اذناك (قوله) وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان دأب المصن
في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله
ومنها المبتداء خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل
(قوله) اي مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم
فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول
المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربوا القوم واضربوا القوم وامثالها
بما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا (قوله)
تحذف فاعله اي فاعل المحوى فلا يشكك بانبت البيع النقل ولك ان تقول

المراد بقوله واقم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية
 فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف
 ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة (قوله) واقم
 هو كذا الضمير المستر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلوا المعطوف عما يجب
 في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول بمقام الفاعل على مذهب المص
 في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه
 مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول
 لاني مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل المحوى
 وقد عرفت ما به غنى عنه (قوله) الى فعل اى الى الماضى المجهول فهو تأويل
 لعلم الوزن بصفة المشتهر هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اى لكل ظالم
 عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشتهر بها فعل هو الماضى المجهول
 من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاول انه مذكور بطريق التثنية
 فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شمول
 البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فريدنى التكلف وقيل المراد بصفة
 الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل صيغة المفعول ولما كان غاية في البعد
 لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح بيان المص بقدر الامكان (قوله)
 ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتعار بل كل
 فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان التأخيرين جوزوا ذلك
 (قوله) يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه الخ يتقضى هذا بزيد معلوم ابوه قائما
 اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول
 الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول
 الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين فليجبر كون المفعول الثانى
 مسندا ومسندا اليه بهما (قوله) ولا الثالث من بلب اعلمت قلت لو اكنى
 بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لبا ب اعلمت قبل لم يقع الثانى ايضا
 (قوله) والمفعول له بلا لام قبل مع اللام ايضا لا يقع (قوله) لان
 النصب فيه مشعر بالعلية قبل النصب في الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد
 من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضى ذات الظرفية والنصب

يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضى العلية وانما يعلم عليه
بالنصب كقصدها (قوله) اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية ولبس قوله
والمفعول له من قبيل عطف المفرد وانما رجع هذا الاحتمال لان الاول
يستدعى اعادة لا فى المفعول له والمفعول معه وفى هذا الاحتمال تحديد
اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثانى
من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد (قوله) تعين له تعين
وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل
قراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابن جعفر المدنى ليجزى
قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجى المؤمنين وحل التعيين على
الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول
الاول من باب اعطيت اولى من الثانى تناف اذا قد يكون المفعول الاول من هذا
الباب مجرورا بحرف الجر كما فى اتاه الله شبتا لانه يأتى اتى الله اليه شبتا (قوله)
لشدة شبهه بالفعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل
كذلك غير المفعول به قائم مقامه فى اسناد فعل المجهول اليه لان الفعل
المجهول وضع للايقاع على الشئ فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل
عليه بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامه غيره
مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضى ان يكون المتعدى بحرف
الجر متعينا للمفعول بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام
وقصر النظر على الظ وان يكون ذلك كفى فى قولهم ضرب فى الدار لغوا مبني
على مساحات الكلام اذا المعنى مضروية الدار يضرب من التنزيل (قوله)
وقائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان المعين فى التمثيل حيث قال
يوم الجمعة ولم يقل زمانا وقائدة المكان المعين حيث قال امام الامير
ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان
للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قبل وعلى هذا
ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان لا يقال ضرب
شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان فى غاية العموم نحو ضرب فى مكان

(قوله) لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب
 اعلمت اولي من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم (قوله) وفي بعض النسخ
 ومنه الاوجه ان المراد ح ومن الفاعل وفائدته التنبيه على انه من ملحقات الفاعل
 ولذا جعل الرفع علم الفاعلية (قوله) للتلازم الواقع بينهما ولاشباك
 احوالهما حتى ان يبان وجوب تقديم المبتدأ تكفل يبان وجوب
 تأخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ وجوب تعريف المبتدأ
 حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ابهاما شئت (قوله) على
 ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدأ لان القسم الثاني مما اعترف
 به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال نحاة المغاربة
 في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا في اقام الزيدان بان اصله اقامان
 الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمرة فقالوا اقام الزيدان الزيدان فاقصروا
 على احد هما تفاديا عن اتكرار فصار اقام الزيدان فارتكبو ما ترى من التكلف
 هر باعن جعل المسند مبتداء وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقصر
 في نحوه في بيان المبتداء على القسم الاول ولا يخفى ان اللفظ على ما هو الاصل
 فيه فتأمل (قوله) اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعنى ان التجريد
 مجرد من مقتضاه وهو سبق الوجود قبل وجه الايمان بالتجريد تنزيل امكان
 الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبيه على
 ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكأنه جرد الاسم عنه
 ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس
 العوامل حتى يؤل الى السلب الكلى لا الى رفع الايجاب الكلى ومنها ان المراد
 لبس التجريد عن نواسخ المبتداء والخبر كما قبل تفاديا عن الانتقاض بقولهم
 بحسبك زيد لانه لا يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ
 او الخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل على ما قبل لانه بعيد عن الفهم بوجه عليه
 ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد (قوله) وكأنه اراد بالعامل اللفظي
 ما يكون مؤثرا في المعنى لتلايخر عن بحسبك درهم هذا قيد بعيد لبس له
 في الكلام مفيد والا وجه ان يعتبر تعميم التجريد اى المجرد لفظا او معنى بان
 لا يكون للعامل تأثير في معناه وان كان اثره في لفظا او معتبرا في التعريف قيد الحثية

اى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك
 وحسبك من حيث انه مجرد وليس مبتداء بل هو مضاف اليه حكما فتدبر (قوله)
 وثانى قسمي المبتدأ اى ثانى قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك
 لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهوم عام يتدرج فيه هذان
 القسمان فلو قال وعن المبتدأ بالمعنى الثانى لكان اظهر وافيد فان قلت فليكن
 معنى المبتدأ المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني
 ولا يعد مما وضع له اللفظ واللام يوجد مشترك اصلا فكلمة اول منع الخلو لان
 المبتداء لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذلك دون الجمع لان كليهما
 ما وضع لهما المبتدأ فمن قال امتناع الاجتماع بين من قال اول منع الخلو دون
 الجمع ايضا لم يأت بشئ فقد بعد وما احتز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء
 المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها
 بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون
 لفظيا لكن حيث ينبغي ان يجعلها في سلك ما احتز عنه بقوله المجرد
 عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره (قوله) بعد حرف النفي
 كما ولا والف الاستفهام الاحصر الشامل لهل قولك بعد حروف النفي
 والاستفهام والاحصر منه الشامل لهما وغير وهل وكلمات الاستفهام
 قولك بعد النفي والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم ما قال * غير ما سوف
 على زمن * قدمضي بالهم والحزن (قوله) كهل وما ومن نحو من ضارب
 زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مفعولين (قوله) وعن
 سبويه جواز الابتداء بهامن غير استفهام ونفي مع فتح والاختش يرى ذلك
 حسنا وكان المصنف لم يعترف به فلذا وللدعوى من جعل اسماء الافعال
 مبتدأت اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ في الخبر فانه قديما
 لذلك كما صرح به الشارح التلخيص قدس سره (قوله) وعليه قول الشاعر
 فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله فيه نظر لا يحصر كون
 فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ
 وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر
 بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخبر نحن فبقتض قاعدة جواز الامر به

لأنه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لأن خيرا لبس مطابقا لمفرد
فافهم وبعد يرد انتفاض القاعدة بقولنا خير منكم عند الناس انا (قوله)
رافعة لظاهرا وما يجري مجراه لم يوض يجعل الظاهر بمعنى المفوظ كافي
بعض الشروخ لأن اختلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية
من غير ضرورة لا يحسن فحمله على النظم المقابل المضموج جعله اعم من
الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمومتين راجع
الى الفاعل في صورة التنازع نحو ضارب ومكرم زيدا اذا عمل مكرم وقد سبق
التنبيه عليه واورد على التعريف اقام ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف
عليه واجب عنه تقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا لان يكون مبتداء وهو
مع بعده يشكل اقام فان غيره صالح لان يكون مبتداء وهو زيدا فالجواب ان معنى
الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا
اقام ابوه زيدا اعتماده على المبتدأ في العمل (قوله) فان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام به على ان ضمير طابقت لبس على ظاهرة
اذ لو كان على ظاهره للزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهرا امران ولا يخفى
ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا الى المرفوع ولادعى الى ما تاتي به المصنف
ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن آلهي فانه مطابق للمفرد
وتعين لكونه مبتداء والازم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي وهو المبتداء
وتشكل باقايهم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتداء لعدم ما يتخصص به
وتشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعيينها لكونها
مبتداء اذ لو كان خبر الوجوب اطاعة الشمس (قوله) جاز الامر ان قيل
لأنه ان زيد مبتداء ينبغي ان لا يجوز اقام زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه
يوجب الانتباس بالفاعل كما في زيد قام واجب بان قام زيد بتعين فيه
كون زيد فاعلا بحيث يخفى احتمال كونه مبتداء بالمرّة لانه لا يشمل على
خلاف اصل بخلاف كونه مبتداء فيلبس المقصود التباسا شديدا بخلاف
اقام زيد فان الفاعل يشمل على كون قائم مبتداء على خلاف الاصل وكونه
مبتداء يشمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يخفى المقصود بسبب
كون خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامر ان اقول لاضرورة في تقديم

الخبر في زيد قام حتى ارتكب الالتباس لاجلها وفي اقام زيد يجب تقديم قائم
لنضمه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتل على الاستفهام يجب تقديمه
لا نقول فالضرورة قائمة في اقام زيد قلت لاضرورة لجواز زيد اقام بخلاف
زيد اقام فتأمل (قوله) اي الاسم المجرد آه قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة
يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب ان لا يريد اعم من الاسم حقيقة
او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تأويل الاسم فزيد يضرب في قوة
زيد يضارب ومبصرح بان التعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست
باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محقق النجاشية الجملة على صراحتها خبر
عن غير تأويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه ان المص من
ذهب الى تأويل الجملة الواقعة خبرا صرح في ابضاح الفصل وبناء قوله
فيما سبق ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير
المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه
ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما نتجه على تقدير الاسم من التردد
المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيرفع
فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تفعل
(قوله) اي ما يوقع الاسناد به يشعر كلامه بان التركيب من قبيل
اسناد المشتق الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير
والزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء السببية اي
الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه يتجه ان النحوي يصف
الانفاذ بصفات المعاني فيقول اللفظ مسند او مسند اليه كما سبق في تعريف
المبتدأ فلا حاجة الى ذكر الباء السببية (قوله) او تجعل الباء بمعنى الى والضمير
المجرور راجعا الى المبتدأ الا قرب ان يراد المسند الى المجرد او يجعل الضمير راجعا
الى المجرد والاولى جعل الباء للابسة اي المجرد المسند للملابس بالمجرد والفعل
ملابس بالمعول للعامل اللفظي ايدا بالمجرد كتب في الحاشية وكأن الكتبة
في تغيير العبارة ان لا يشبهه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر
بقوله به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع
بالتعبير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل

المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة لبس بذلك
 (قوله) وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضميره راجع الى المسند
 به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها
 محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد
 هي النسبة التامة ولان نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان
 جعل الاسناد في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف
 الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد
 الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ونجده انه يدخل
 في تعريف الخبر يضرب في زيد يضرب وقد يشكك بان الخبر مجموع
 الصفة وممولاتها كالفعل الا انه اجزى اعراب الخبر على جزئه القابل له
 وهو الصفة (قوله) اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لبسند
 الى شيء كافي القسم الثاني من المبتدأ او لبسند اليه شيء كما في القسم الاول
 من المبتدأ وهذا الابتداء بغينه عامل في الخبر لافضائه للمبتدأ والخبر على
 السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد
 الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه ومسمى بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف
 الابتداء صادق على مقام الخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن
 العوامل اللفظية (قوله) لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا
 لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤل هذا زيد بهذا مسمى زيد فالحق
 انه حكم اكثرى قبل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم
 قلت نعم لان ما ينبغي ان يصكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل
 لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل
 لداعي الفعل والداعي متقدم على مادعي اليه (قوله) جاز في ذار زيد
 واختلفوا في صحة في داره قيام زيد وجوزوا الاخفش لان المضاف اليه للمبتدأ
 لشدة اتصاله بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في اكفائه ودرج الميت ومنعه آخرون
 (قوله) وقد يكون المبتداء فكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله
 واصل المبتداء التقديم وقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام
 الى آخر مباحث التقديم والتأخير واعتد به انه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه

بجهة على تمتة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلاثة التقديم وتعريف
 المبتدأ وافراد الخبر اذنبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله
 وقد يكون المبتدأ منكراً ونه على اصالة الافراد بقوله والخبر
 قد يكون جملة وتوقف بعض ما هو من تمتة بحث التقديم على معرفة
 بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شبهه بالغدر اذ لا يندفع به لا مكان
 الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الآخرين (قوله) اذا تخصصت
 بوجه ما يقال الاختصاص الا وضح اذا تخصصت بمثل ولعبد الخ ويدفعه
 انه يوجب التخصص بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجه
 (قوله) اذا تخصصت يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة التي هي متافية
 للشيء غالباً فلا يرد ان مزية ادخل السوق على ادخل سوقاً في قوله الشركة
 غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصص قد ينعدم الا انه خص بالذكر
 ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ (قوله) وخبر وصف بالثمن تخصص
 بالصفة قيل لامعني لضم صحت انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير
 من فرس بل صحة جسم تام خير من جبر قهت ما ذكر سر نحوي للزام العرب
 تخصيص التكرة في مقام الابتداء ولا مناقشة في الاسرار لذوى الابصار
 (قوله) ومثل قولك ارجل في الدار امرأة وما يخص بوجه ما جواب
 هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصص
 بغير المخاطب بشيئة في الدار على وجه الاحتمال فكذلك قال رجل احتمل عندك انه
 في الدار في الدار (قوله) فكذلك قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
 في الدار اعترض عليه بان هذا التخصص عند المتكلم والنافع التخصص
 عند المخاطب وهو يدفع به انه تخصص عند المخاطب ايضا وان الخبر رجل معلوم
 له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد
 من الكلام ما يتفهم به واعترض ايضا بانه لو كان التخصص في المثال
 المذكور وما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا مندفع
 بان التخصص في كوكب عظيم انقض الساعه هو الصفة مع جواز كوكب
 انقض الساعه (قوله) فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل آه
 الظاهر جعل الضمير راجعاً الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح

المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة لبس بذلك
 (قوله) وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضميره راجع الى المسند
 به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها
 محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد
 هي النسبة التامة ولان نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان
 جعل الاسناد في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف
 الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد
 الى المبتدأ اعظم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ونجده انه يدخل
 في تعريف الخبر يضرب في زيد يضرب وقد يشكف بان الخبر مجموع
 الصفة وممولاتها كالفعل الا انه اجزى اعراب الخبر على جزئه القابل له
 وهو الصفة (قوله) اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لبسند
 الى شيء كافي القسم الثاني من المبتدأ او لبسند اليه شيء كما في القسم الاول
 من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لافضائه للمبتدأ والخبر على
 النواء كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد
 الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه ومسمى بالابتداء فانه وهم فلا ينبغي ان تعريف
 الابتداء صادق على مقام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن
 العوامل اللفظية (قوله) لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما تم كليا
 لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤل هذا زيد بهذا مسمى زيد فالحق
 انه حكم اكثرى قبل هذا الدليل جاز في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم
 قلت نعم لان ما ينبغي ان يصكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل
 لذلك لانه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل
 لداعي الفعل والداعي متقدم على مادعي اليه (قوله) جاز في دار زيد
 واختلفوا في صحة في داره قيام زيد وجوزوا الاخفش لان المضاف اليه للمبتدأ
 لشدة اتصاله بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في اكفائه ودرج الميت ومنعه آخرون
 (قوله) وقد يكون المبتدأ نكرة لا ينبغي ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله
 واصل المبتدأ التقديم وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
 الى آخر مباحث التقديم والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه

بجلة على تمتة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلاثة التقديم وتعريف
 المبتدأ وافراد الخبر اذنبه على اصالته التعريف بايراد كلمة قد في قوله
 وقد يكون المبتدأ منكرة ونه على اصالته الافراد بقوله والخبر
 قد يكون جلة وتوقف بعض ما هو من تمتة بحث التقديم على معرفة
 بحث التنصير والخبر الجملة والعذر شبهه بالعدو اذ لا يندفع به لا مكان
 الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الآخرين (قوله) اذا تخصصت
 بوجه ما يقال الاخصر الا وضح اذا تخصصت بمثل ولعبد الخ ويدفعه
 انه يوجب التخصص بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجه
 (قوله) اذا تخصصت بقل اشتراكها فتقرب من المعرفة التي هي منافية
 للشركة غالبا فلا يرد ان من يادخل السوق على ادخل سوقا في قوله الشركة
 خير طاهرة وكما انه بقل الاشتراك بالتخصص قد ينعدم الا انه خص بالذكر
 ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ (قوله) وخبر وصف بالثمن تخصص
 بالصفة قيل لا معنى لضم صفة انسان خير من فرس وصفة حيوان ناطق خير
 من فرس بل صفة جسم تام خير من حجر قلت ما ذكر سر نحوي للزام العرب
 تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا مناقشة في الاسرار لذوى الابصار
 (قوله) ومثل قولك ارجل في الدار امرأه وما يخص بوجه ما جواب
 هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأه فانه تخصص
 بغير المخاطب بشيئ في الدار على وجه الاحتمال فكما قال رجل احتمل عندك انه
 في الدار في الدار (قوله) فكأنه قل اي من الامرين المعلوم كون احدهما
 في الدار اعترض عليه بان هذا التخصص عند التكلم والدافع التخصص
 عند المخاطب وهو من دفع به تخصص عند المخاطب ايضا وان الخبر لرجل معلوم
 له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد
 من الكلام ما يتفهم به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال
 المذكور وما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا مندفع
 بان المخصص في كوكب عظيم انقص الساعة هو الصفة مع جواز كوكب
 انقص الساعة (قوله) فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل آه
 الظاهر جعل الضمير راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح

عنه قوله وفي الدار خبره ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ حقيقة او حكما
فان المعطوف على المبتدأ كونه مبتدأ حكما (قوله) فان التكررة فيه وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعين وتخصصت اى تخصصت
حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك اورفعه لكنها صارت في حكم ما
قل اشتراكه في التبعين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصص ببعض
الافراد وهو لم يتحقق هنا (قوله) وكذا كل تكررة في الاثبات قصد
بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي في تعيين فدية
الجرادة اذا قتله من احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم التكررة مع
الاثبات في المبتدأ كثيرة في الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت
بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوى فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما (قوله)
شبهه به اذ يستعمل الخ اولاته كان في الاصل فاعلا قدّم للتخصيص (قوله)
بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ الهريضون الكلب دون نباحه على ما في الصحاح
(قوله) فديكون خيرا قبل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه
نظر لانه يهرأ اذا رأى الحبيب للنسب لانه يرام غير اجنبي ونباحه اذا رأى العدو
لاضطرابه حيث يرام اجنبيا (قوله) فيقدر وصف وقد يكتفى بجعل
التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل
فالمثال انما يكون للمخصص بما يخص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد
واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة (قوله) وهذا
مثل فتح جميع الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى
التشبيهي فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ (قوله)
علم ان ما يدكر بعده هو صوفي بصحة استقراره في الدار اورده عليه ان قائم رجل
كذلك ويمكن ان يستند بان هذا سر نحوي لا يطرده اعتباره ولا يخفى ان
الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبرا لظرف (قوله) هذا هو المشهور
فما بين النحاة اما الإشارة الى الحكم بان التكررة يجب ان تخصص حتى يقع مبتدأ
فممكن قوله وقال بعض المحققين منهم آه عديلا له واما الإشارة الى ما ذكره
في تفسير سلام عليك والمقصود منه الإشارة الى ما فيه من المناقشات التي
ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها في هذا المقام فلرجع اليه

ان كان لك المرام (قوله) وقال بعض المحققين منهم يقال لاتفى بين كلام
 النحاة وما ذكره بعض المحققين الا انهم لما راوا ان المتدى لاتفى قوته بالثبوت
 بين المفيد من الحكم على التكررة وغيره ضبطوا امثلة فلما يتخلف عنه الفائدة
 ليكون على بصيرة ما فى الحكم على التكررة (قوله) ولما كان الخبر المعروف
 فيما سبق مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر المص الكلام فيما هو من
 اسمين او فعل واسم (قوله) او اذا ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة
 ايضا خبر المبتدأ من اجل ان لها محل من الاعراب وحصرها فى سبع الخبر
 والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا
 والتابع لمفرد والتابع جملة لها محل من الاعراب والحال التى لا محل لها
 من الاعراب ايضا حصرت فى سبع المستأنفة ويسمى ابتدائية كما تسمى الجملة
 التى صدرها مبتدأ والمفترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
 هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها القسم
 الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا كلوا ولولا وكيف اوجازم ولم يقرن
 بالفاء ولا باذاء الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من
 الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا
 معينا (قوله) ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها
 ثابتة عن الفعلية والا فالظرفية جملة لا تنقل اسناد الفعل الى الظرف ولهذا
 استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولت ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة
 بل متصلا بهذه المسئلة (قوله) فلا بد فى الجملة وكذا فى المشتق والمأول به
 وقال الكسائى لا بد فى الخبر مطلقا من ضمير جازم واستدل بالاجماع على ان فى
 خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى ~~كان~~ زيد اخاك كان زيد اخاك هو
 ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدأ واجيب بان فى خبر كان المقارنة بالزمان
 فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائذ الطفية فلا بد لانه شبه مضاف لتعلق من
 عائذه كما هو الظاهر ان عمل بعض اللغات فى شبه المضاف وجعل من عائذ خبرا
 بعيد من رعاية المعنى (قوله) كاللام فى نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من
 قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة لان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمرة
 باعتبار لام العهد فلا معنى لجملة قسيما له (قوله) ووضع المظهر موضع

المضمر جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في جلتين مطلقا هذا في سعة
 الكلام وفي الشعر جاز عند سبويه بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش
 مطلقا (قوله) وكون الخبر تفسير المبتداء الاول عين المبتداء ليشمل قولنا
 الشان زيد قائم ومقولى عمرو قائم (قوله) وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما
 ضمير الضمير فكون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع
 المضمر لتكنة تغوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا
 الى الضمير (قوله) لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف شائع كلما قام
 قرينة ولبس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة
 اسمية يكون المبتدأ منها جزء من مبتدأها واما في غيرها في الرفع لا يجوز
 الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي (قوله) نحو الكركتب في الحاشية
 الكرد وازده شتروا رهنه انتهى وتفصيله ان الكركب اثنا عشر وسقا
 والسوق ستون مساعا والصاع اربعة امداد والمد اثنان وقوله اى الكركب
 والجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير بستين فيلزم تقديم الحال على
 العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قبل ذلك جائز في الحال الظرف
 وقوله السمن من ان منه منه في هذا المثال صفة عنوان (قوله) وما وقع
 ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم
 لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون
 فيطلقونه على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير تعميلا للفائدة
 وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجدا فلا يقال زيد يوم الجمعة
 بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث
 نقل الحكم مطلقا وعلة بان الاخبار عن الجنة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص
 الزمان بجنة دون جنة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان
 الخريف مقيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يضي ان الزمان
 الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا تأمل
 (قوله) فالأكثر من النجاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من
 البصر بين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا مقدر بحملة خلافا للكوفيين
 فالظن ان التأويل بالجملة لا يخص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة

الى تقدير الحار ليصح كونه خيرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من
المبتدأ اى حكم الاكثر انه مقدر بمجمله لكان خاف (قوله) اى ما اول بمجمله
اول التقدير بالتأويل لان التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظ ليصح
تعديته بالباء والحكم على ماقع ظرافا بكونه مقدرًا مع انه ليس بمقدر بل مذکور
وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يغمض عنه الابصار وما
لا يبعد ان ينقل ان التقدير معنى الاحاق يقال قدرت هذا بذالك اى الحقته به اى
الظرف ملحق بالجملة ومجمل من جلتها وما يلحق اليك ان التقدير بمعنى التعيين
يقال الفروض المقدره في كتاب الله تعالى اى المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف
مبهم عين بمجمله عند الاكثر وبمفرد عند الاقل (قوله) بتقدير الفعل ذلك
الفعل العام كالحصول والكون الانادرا حتى حصر عامة النحاة الظرف
المنشقر فيما كان عاملا عاما وحقق بعض المتأخرين انه قد يكون من
الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه يجب المقام واما قوله تعالى فلما رآه
مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام (قوله)
يتخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيدا في الدار ابوه واما
في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل
احاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما جلتان (قوله) ان الظرف لا بد له من متعلق
قبل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظهر ومظروف والمظروف
في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر اخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر
من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليم
البيان (قوله) والاصل في الخبر الافراد قبل ليتوافق الركبان اقول لانه
اسرع قبولا للربط (قوله) اى على معنى وجبه صدر الكلام وهو
معنى يغير الكلام كالاتفهام والتمني والترجي الى غير ذلك (قوله) وذهب بعض
النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بتابعي سبويه فن قال بل غير سبويه
فقد غفل (قوله) لمكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن
النكرة ومنع سبويه الامتناع في المبتداء المتضمن لمعنى الاستفهام وابن
الحاجب منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان

معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن فى قوله وهذا
 مذهب سيبويه خفاء فاعرفه. ومما اجاز سيبويه فى الاخبار عن النكرة بالمعرفة
 الاخبار عن افعال التفضيل فى جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه
 ابوه (قوله) او كانا متساويين لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكنى الا انه
 هرب عن الحمل على التساوى فى مرتبة التعريف فالمراد التساوى فى صحة الوقوع
 مبتدأ (قوله) او كان الخبر فعلا له اى صورة فخرج بقوله له قام ابوه فى زيد قام
 ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان فاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قبل
 وفيه ان زيد قام ابوه لبس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة لاحراجده الى
 قيدله فبمعنى قوله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعله (قوله)
 اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور لبس الجزاء مقيدا بقوله فى هذه
 الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغى ان يحتمل على انه
 اشار الى ان الجزاء جزاء لشروط متعددة (قوله) او بالبدل عن المتاعل
 اذا كان شئ او مجموعا قيل وجوب التقديم فى هذه الصورة مختلف فيه
 فلو جعل مذهب الكتاب على عدم التوجوب لكان اخف (قوله)
 كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه
 لظن ان ما قام زيد فيما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغى
 ان يجب تقديم الخبر فى زيد لاقائه لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقضى
 صدور الكلام ما يغير معنى الجملة وفى زيد لاقائه لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه
 (قوله) لتصدره فى جلته وجلته ما يغيره (قوله) او كان الخبر يتقدمه
 احتراز كون الخبر يتأخيره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح
 كونه مبتدأ لتأخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا (قوله) اى المتعلق
 الخبرا لتابع له لم يقبل المصنف او لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء
 ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاختصار الاوضح ان يقول اى المتعلق
 الخبر الذى يتمتع بتقديمه عليه وانما اراد بالمتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون
 تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا
 فى المبتدأ فى مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقيد قال
 ازاد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته
 والفضل للتقدم (قوله) او كان الخبر خبرا عن ان المعقوحة الواقعة مع اسمها

وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا
عن المبتدأ اراد البشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر
عمامة كعب عن ان ولم تعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة
ومن قال اصلح كلام المص اصلح الله شأنه ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره
اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في تأويل عندي
تحقيق قيامك والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قبل هذا اذا لم يمكن
ان بعدا ما نحو اما انك خارج فلا صدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا
للمبتدأ نحو اما انك خارج ولو لا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر
والتخصيص بما بعدا ما من ضيق العطين (قوله) اي تقديم الخبر على المبتدأ
في جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط مأخوذا
في الجراء قلت لم يرد بيسان المعنى بل اراد تذكيرا ما يرتبط به الجراء من الشرط
وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور (قوله) وقد تعدد
الخبر من غير تعدد الخبر عنه فقدمه تحجيها لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد
الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيد به بوحدة الكلام فيكون المعنى
وقد تعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد
الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد لتقليل او للتحقيق رد اللفظين
المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف من الحقيقة (قوله) فانها في
الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو
الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذب وجوب
هذان حلوان حامضان قلت اعتبر في كل منهما ضمير استحق المجموع كما جرى
على كل اعراب استحق المجموع (قوله) وفي هذه الصورة ترك العطف
اول هذا التاميم فيما اذا لم يتعد المبتدأ معنى نحو هما عالم وجاهل فانه ح العطف
واجب لانه يجمع التعدد والاف في هذه الصورة بالعطف ثم يجعل خبرا
ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق
عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل
(قوله) ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف
هذا هو الملايم بالحكم بمتشاع تعدد الفاعل (قوله) وهو سببه الاول
لثاني او للحكمة هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي

ان معناه لزوم التناهي للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة
 فمن الله في القاعدة (قوله) فلا يرد عليه اى على هذا الاصل هذا المثال
 اى خروجه فلا يكون الاصلى جامعاً ولم يدفع بطلبكم لشذوذه لكثرة وتوجيه
 الورد على ما قالوا ان كون النعمة معهم ليس سبباً لكونه من الله ولو قيل
 بتعليل افعاله تعالى بالعرض لكان سبيلاً الى ظهور تضمنه لمعنى الشرط
 فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العصال على قاعدة
 الاعتزال (قوله) في شبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا
 فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يضح فيه قصدها وعدمه لبقاء القاعدة
 بدون قصدها فلذا افتراضاً بصحة الدخول على الخبر وزعمه في الجزاء ولم ينبه
 لهذا من قال وجه عدم لزوم الغاء ههنا كون المبتدأ دخيلاً في الشرط غير عري
 (قوله) الاسم الموصول بفعل ماضياً كان باقياً على معناه او غيره على خلاف
 الشرط فانه لا يكون الامتثال في المعنى والاول هنا قليل والشرط لا يكون
 ظرفاً ايضا قليل لا ينحصر هذا فيما ذكره لان المبتدأ الذي دخل عليه اما المبتدأ
 الذي يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضى منه
 العجب فان مدخولاً او لا تقضى بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول
 بمفعول مدخولاً او لا تقضى بالاسم الموصوفه بهما اى باحدهما فالاول به بافراد الضمير
 (قوله) ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم توقش بان الغاء ههنا زائدة
 اذ المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد
 بان الشيخ الرضى صرح بان ذلك لا يجب فيه ويتجه ان الشرط ههنا متنفذ اذ لا
 سببية للفرار بالنسبة الى الملاقات ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقاة (قوله) كل
 غلام رجل ياتني آه ياتني صفة رجل فان قلت كل رجل ياتني ايضا مثال
 للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لالكل على
 ما لا يخفى على المتبحر بكلامهم قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظاً
 والكل المحيط بافراد الموصوف موصوف معنى (قوله) والشرط والجزاء
 من قليل الاخبار اى الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء
 قد يكون امراً وفيه انه يشك بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد

كثير الدوران فمابين الفاس يبعدان يكون مهملا فنحوان كانت الشمس طالعة
فالتحار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط في
الصدارة وتدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ويجه عليه ايضا ان وجه المنع في لبت ولعل لو كان كونهما من يلين للنجربة
لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالأظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخلت
عليه سقط اعتبار صدارة الشرط لانتفاء لازمه الذي تضمنه المبتدأ فضعف
معنى الشرط لانتفاء لازمه هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ للضعف
مقتضية وح كان القياس لعدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره في المعنى
كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لا لحاقها بالمكسورة (قوله) فان قيل باب كان
في السهول ان المنع من حيث النع والاشتمال انما يتحقق في لبت ولعل وكذا
الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع والاختلاف في غيرها
ففي باب القياس هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من المص في هذا المقام
(قوله) ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها
يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه
دعا الى بيان خبر الحروف المشبهة بالفعل ههنا انه سيقول وامره كامر خبر المبتدأ
فلو لم يبين حاله هنالاقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط (قوله)
وقد يجب حذفه قبل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو
المحذوف اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو و احتمال كون المخصوص خبر
مبتدأ محذوف مما لا يعتد به بل يتعين كونه مبتدأ وما قبله خبره فيصير
المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضعه
فيقتض بيان وجوب حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص خبر
المحذوف يلين عن الاعتماد به بل العذر في عدم ذكرهما في هذا الموضع ان
الاول في كتبهم من مبيات بحث النعت والثاني من مبيات بحث افعال المدح
والنم (قوله) اي المبتدأ المحذوف بجعله مثلا لا للمبتدأ المحذوف والظ
بجعله مثلا لا لحذف المبتدأ وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي المبتدأ
قول السهول وعلى الثاني حذف مضافين اي تحذف مبتدأ قول السهول
وكما انه لتقبل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل المبتدأ المحذوف في قول السهول

بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته (قوله) المبصر للهِلال القمر
الى ثلاثة ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهِلال غرة
القمر والليتين اولى ثلاثة اولى سبع والليتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع
وعشرين وغير ذلك قمر واثار الى المراد بالمستهل لكننا لم نجد في كتب اللغة
المستهل بمعنى المبصر للهِلال بل هو الصبي الرافع صوته حين يتولد و
في القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل منكم رفع صوته
او خفض هذا فاستعير للمبصر للهِلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل
الاستهلال ماه نوديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم فكأنه اشار الى ان قول
الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه (قوله) لان
المقصود المستهل فيه منع الاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة
والحكم به على الهِلال فالاولى ان يقال لبس من باب حذف الخبر لان
العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالابتداء (قوله) جز يا
على عادة المستهلين غالباً العادة ما اتنى خلافه او ندر فقوله غالباً المتعين
ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم بما ينكر لان امتياز الراى من بين
التوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار وقوله وثلاثي توهم
نصيب الهِلال وجهه ان الغالب فيما هو في اخر الكلام الوقف عليه وقيل
الاصل فيما اقر بالذكر الوقف (قوله) فان تقديره على المذهب الصحيح
واما على بعض المذاهب الغير الصحيح فلبس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظوف
ممكن خير عن السبع اى مكان خروج السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف
هو المضاف الى المبتدأ اى خرجت فوق وقت خروج السبع واقف فاذا ظرف
للخبر المحذوف والذي يدل على صحة هذا المذهب عندي ان العرب اذا صرح
بالمحذوف يقولون فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة
لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فا جاءت المقدر والتقدير
خرجت ففا جاءت وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان
في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف وامااء الجزاء والشرط محذوف
(قوله) فيما التزم يقال الزمته الشيء فالزمته اى قبل ملازمته وقوله فيما التزم
اى في تركيب يقال عليه الاظهر في خبر ثلاثي تخلصوا الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا

يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعايد محذوف
 اى فى موضعه منه فالتركيب من قبيل البراءة كبريدهم ولك ان يجعل ما مصدرية
 والمصدر حينئذ فيكون المعنى ووجوباً فى وقت التزام غيره فى موضعه
 (قوله) . وذلك فى اربعة احوال لم يلفت المص الى حذف الخبر فى زيدى
 العارضى حصل او حاصل لان تقدير الخبر لاهر لفظى لا يساعد المعنى والمعنى
 حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا (قوله) . الاول المبتدأ الذى بعد لولا
 الاول ان يقول المبتدأ الذى بعد لولا وخبره عام ليستغنى عن قوله هذا اذا كان
 الخبر عاماً وكأنه اختار ما اختار تنبها على ان تعيين النجاة الضابطة الاولى
 قاصر لابد من تقييده (قوله) . لولا وجه زيدوزيف بان حذف الفعل
 لا يكون واجبا من غير مفسر ولا فى الماضى يجب تكريره فى غير الدعاء وجواب
 القسم الاندرا (قوله) . وقال القراء لولا هي الزافعة ولا يخفى انه لابد من
 القول بحذف مسند الكلام فمع ان كان خبراً فيلزم كون المسند اليه معمولاً لعل
 لفظى دون الخبر (قوله) . وثانيها كل مبتدأ كان مصدراً بصورة الاولى كان مصدراً
 او مؤلاً به فان المتبادر من المصدر صورة ان لا يكون مصدراً حقيقة فافهم
 (قوله) . منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمراً قائماً وقد
 اشترط الرضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين
 (قوله) . وبعده حال ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة
 اسمية (قوله) . واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
 قائماً قال الشيخ الرضى يجوز فى هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان تقول
 اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازاً والمجاز يونس المجاز
 فجعل آخره مجازاً فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر
 فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القا عدة لانتفاء الحال
 ولا يخفى ان ما ذكره من جواز رفع الحال فى هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازاً
 كما افاده تعليقه الا ان يكون الحكم منبأ على اطراد الباب وجوزنا الشيخ وغيره جعل
 المصدر فى اخطب ما يكون الامير حينئذ اوقات كونه فالمراد بافعال المضارع الى
 المصدر اعم من المضارع اليه بلا واسطة او بواسطة (قوله) . ضرب زيداً حاصل
 اذا كان قائماً تقديره اذا كان ليحصل الحال عامل سوى المصدر اذا المصدر

لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرفه ولا يجوز ان يكون العامل حاصللا
 ذا الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا
 اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز
 الاختلاف له ان يخالف في تقدير اذا كان ويكتفى بتقدير حاصل (قوله)
 فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلق الظرف (قوله) ثم حذف
 اذامع الشرط العامل في الحال اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط
 كما لا يخفى (قوله) وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذامع الجملة المضاف اليها
 ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
 الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية ولا يخفى
 عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذامع الجملة المضاف هو
 اليها اكثر من ان يحصى في غير المقام مع الغاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة
 انهم لم يجدوا ابدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليطهر وجه لزوم نكارته
 ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جارا التعريف
 غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الاتشبيها بالحال فلا يلزم
 وفيما ذكره من التوجيه الخالي عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملازمة
 بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب
 ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما بالملازمة (قوله) ثم نقول حذف
 المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل ونفى الحال مرة واحدة
 كما في راشدا مهديا لكان اكثر استراحة عن التكلف (قوله) وتقييد
 المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال وجهه ان الجنس المعروف
 اذا استعمل بلا قرينة تخصص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح
 وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى
 يتعرف (قوله) ضربني زيد اضربه قائما ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف
 المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف
 الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه (قوله) لكونه بمعنى الفعل يؤيده
 عدم صحة تأكيده المعنوي وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من غير
 تقدير الخبر غير ظاهر (قوله) وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة

جعل الشيخ الرضى حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا
 فالرفع عندهم متقل عن الواو الى مدخوله وهو تكلف (قوله) وذلك كل رجل
 وضبعه كتب في الحاشية الضبعة في اللغة العقار الذى هو الارض والنجل
 والمتاع وهنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى فكأنهم شبهوا صنعة الرجل
 بالارض المغلة التي لا تنفى وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضبعه
 لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه انه كما ان كل رجل نائب عن اسماء
 كثيرة ضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل
 فكأنه قيل زيد وضبعه وعمرو وضبعه وهكذا (قوله) اى رجل مقرون
 مع ضبعه لم يقدر كل رجل وضبعه مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متأخرا
 عنه فيصح الحكم بنبأته (قوله) واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف
 على المبتدأ وان كان من تنته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل
 مكانه ومن اشكل عليه ذاقال هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر اى
 كل رجل مقرون هو وضبعه فتحذف المؤصلا مع المؤكد وهو جائز ومعنى
 كلامهم كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع لانه عطف عليه صورة
 لاحقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا (قوله) يكون مقسما به يعنى
 متعينا لذلك مشتهرا فيه حيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون
 قرينة على حذف الخبر الذى هو قسمي (قوله) والعمر والعمر بمعنى واحد
 ولا تستعمل مع اللام آه فى الفاموس العمر بالضم والفتح البقاء والفتح
 الدين قيل ومنه لعمرى (قوله) اى من المرفوعات خبر ان واخواتها
 تية على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات ولم يرد
 ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو المبتدأ جملة مستأنفة لانه تكلف
 بعيد لاحاجة اليه والاخوات بمعنى الاشياء ولبس هذا وضعا نحويا بل هو
 استعمال لغوى قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبر
 ان ولم يقل ومنها خبر ان قصد الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح
 ومذهب الكوفي وهكذا فى باقى الاقسام (قوله) احذف هذه الحروف
 زاد لفظ الاحذف لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من هذا
 التصريف في المحدود اى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر

الأنفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المستند بعد دخوله (قوله)
 عليها اي على المستند وشئ آخر ولا يخفى ان المفهوم من العبارة دخول
 هذه الحروف على المستند لا على المستند وشئ آخر وان كان صحيحا في الواقع
 ولا حاجة الى الجمل عليه فالاولى للاقتصار على ما هو المتبادر (قوله)
 والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى هو في الدخول والمتبادر في عرف
 الفن الدخول لا يراى ان يلفظ لان فطر الفن فيه فالتميم خلاف الظ
 ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المستند الذي دخل عليه ان
 المحققه الملقاة عن العمل فانها وردت على المستند والمستند اليه لا يراى اثر
 معنوي هو التأكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبدأ الا خبر ان الان يتكلف
 ويراد بقوله لفظا مائة ابل تقدير او محلا وبقوله معنى ما يشملهما (قوله)
 فان يقوم ههنا من حيث استاده يقوم ليس مما يدخل عليه ان ههنا المعنى
 اصلا فلا وجه لتقيده بالحيثية (قوله) فلا يحتاج الى ان يجاب عنه
 يعني ان الجواب السابق يفي عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد
 لان المتبادر من المستند المستند المطلق لا المستند الى اسماء هذه الحروف وهذا
 بما يتم اذا كانت محل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين
 القوم كما اشرنا اليه (قوله) ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى
 ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا حفاء في هجته فاللايق ان يقول على انه يلزم ويمكن
 دفع الاستدلال بان يجعل المراد المستند بعد دخول هذه الحروف الى استقامتها وكما انه
 يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم في ان زيد قائم ابوه فلان الخبر قائم وهو مستند
 الى الضاعل لا الى اسم ان وقوف معرفة خبر ان على اسمه المنتظر انتظارا
 طويلا (قوله) فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم او تأويل الاسم بما هو
 اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لاحاجة الى التأويل لان
 الخبر الجملة مبين بقوله وامره كخبر المبدأ كما ان الخبر الجملة للمبدأ بين
 بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (قوله) مثل قائم في ان زيد قائم شبه بالمثال
 على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف
 دخول احد هذه الحروف (قوله) والمراد ان امره كخبره الخ لاحفاء
 ان المراد من عبارة المص توضح خبرا بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي

خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على أنه بعد ما فسر قوله أمره كأمرو
 خبر المبتدأ بأن أمره كأمرو في أقسامه ومن أقسامه الخبر المتضمن لصدر
 الكلام لزم أن يكون خبراً أيضاً كذلك والفساد انما طرأ من قوت بعض
 الاستثناءات ويبنى أن يقول إلا في تضمنه استفهاما وفي وقوعه جملة
 انشائية نحو أن زيداً اضربه فله لا يجوز مع جواز زيد اضربه ومما يذكرو
 عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يفت
 للسبق ذكره (قوله) أن من باله أراد على مذهب غير سيبويه عن أن من فيمن
 أبوك خبر وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب سيبويه (قوله)
 إلا في تقديمه أي تقديم خبراً فإن حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ
 الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان إلا في التقديم لأن
 التقديم قدر مشترك لأنه استثناء عن وجوه المشبه ووجه الشبه يجب أن يكون
 مشتركاً (قوله) إلا إذا كان طرفاً فيه أنه يلزم أن يكون حكمه حكم
 خبر المبتدأ في التقديم إذا كان طرفاً مع أنه ليس كذلك لأن الخبر الظرف
 لأن يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو أن زيداً لني الدار فإن لام
 الابتداء له صدر الكلام إلا أن يقال اللام له صدر الكلام في غير باب أن
 (قوله) وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة فيه بحث لأن الصحيح وقوع النكرة
 مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز فلبس حكمه الأجواز
 التقديم فقول المصنف إلا إذا كان طرفاً قاصر (قوله) خبر لا الكاشة
 لني الجنس قدر المعرف باللام ميلاً إلى رعاية جانب المعنى لأن المعنى على
 التركيب التوصيفي والمشهور في أمثاله تقدير النكرة احترازاً عن حذف
 الموصول مع بعض صلته فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا كاشة لني
 الجنس على جعل كاشة حائلاً من كلمة لا يتأويلها بالمفعول لمعنى الفعل
 المستفاد من إضافة الخبر إليها أي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى
 إذا عارضه جانب اللفظ فانها الجادة لأولى الالباب (قوله) أي لني صفته
 إذا لرجل قائم مثلاً لني القيام عن الرجل لاني الرجل نفسه فيه أن لا رجل بتقدير
 لا رجل موجود لني نفس الرجل لاني صفته والوجود وان كان صفة لكن
 إذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء إذ نفي الشيء ليس

الانفي وجوده ففني الصفة صار بمعنى نفي ضير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الجنس
 يكون لنفي الجنس فلو دخل قولهم لا لنفي على ففني لنفي صفة الجنس لم يتم
 التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو دخل على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة
 الجنس فلا بد من التسمية لملاحظة حال بعض الافراد وح يصح حل
 العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه (قوله) والمراد
 بدخولها ما عرفت في خبر ان من الدخول لآيات اثر لفظا ومعنى ففي قوله
 فلا يريد نظرا كما عرفت لظهور آيات اثر معنوي في بضمير (قوله) وجعل
 في الدار صفة قال المص المثل الحسن ما يكون ولا يصح غير محتمل لانه لا يوضح
 مقعة ان يستغنى عن الايضاح وكما ان في الدار في لار جل في الدار يحتمل ان يكون
 صفة رجل محتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئي المثل (قوله)
 ولا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال المص واعترض عليه بانه يجوز عند
 جماعة فزاد الشارح لرفع قوله على ما هو الظاهر ان رفع صفة المغرب
 المنصوب خلاف الظ فالاحتمال الظ في لا غلام رجل طريق الخبرة
 دون الوصفية وهذا يمكن لوضوح المثال وحسنه (قوله) لا يتقيد
 بالظرف يعني من غير سماجة ويزيد بنحو الحال وفيه نظر لان الظرافة
 لو لم تقبل التقييد لم يصح صار زيد طريقا فاللائق ان يتجاوز عن المثال
 ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد
 ولا يخفى ان لنفي جمع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود
 في مثله نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة (قوله)
 وليكون مثالا لنوعي خبرها وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى
 الايضاح فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان اشمل (قوله) ويحذف خبر لاهذه
 حذفها كثيرا قدر موصوف كثيرا مصدر الفعل والمشتهر في مثله تقدير الزمان
 وهو الملامح لقوله وبتوهم لا يشبوه اصلا (قوله) لدلالة النفي عليه
 يقال لان النفي يقتضي منغيا ولما لم يكن قرينة خصوصية بشرف الى العام
 وقيل لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود
 في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان
 المتبادر من النفي في الوجود في نفسه كما ان المتبادر من الوجود في نفسه

فينصرف عند الإطلاق إلى نفي الوجود في نفسه (قوله) أي لا إله
 موجود إلا الله جعل التوحيدي كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير
 الخبر وكتب فيه رسالته ومحصل ما ذكره أن أصل التركيب الله قد دخل
 لا وإلا للمصر فالمسند إليه هو الله والمسند هو إله وهذا مما يحير في تعقله
 إلا ذكاء ويتحجبون من كلامه هذا وأنا أوضح لك بكلام وجيز وهو أنه
 لو أبدل بدل لا وإلا بكلمة إنما وقبل إنما إله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وإنما
 هو النفي وكلمة إلا فلم أن قول النجاة بالتقدير لداغ لفظي وهو أن لا يطلب خبرا
 ولا يحتاج إليه المعنى (قوله) اتخى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير خبر
 زيفه المص بان لا يحسن اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة
 ورد أيضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت
 الشارح إلى تزييفه لأنه يجوز أن يكون نائية لا تنفي كناية بامتناب ادعو
 ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالنصب بعدها (قوله) وعلى
 التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة إذا أتت في لغة
 بني نعيم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النجاة إثبات الخبر في كلامهم
 معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قائم خبرا لأن هذا البحث ليس وظيفه العرب
 والانتكار إنما يتأني لو التزموا في مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال
 الأندلسي لا أدري من أين هذا النقل والحق أنه يجب إثباته انتفاء إذا لم يقم
 قرينة وأما إذا قامت فعند بني نعيم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول
 معنى كلام المتن ويحذف كثير لأنه يحذف كثير القيام قرينة إلا أنه لم يصرح بأشترط
 قيام القرينة لظهور أنه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به
 لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله ويحذف المنادى وقوله وقد
 يحذفان معا يعني الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر
 المبتدأ رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وح معنى قوله وبني نعيم
 لا يثبتونه أنهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال ودأما عند بني نعيم لكان أخصر
 (قوله) وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك من القبول
 (قوله) أي عمل ليس هذا مفهوم من إضافة الاسم إلى ما ولا نقول
 المستفاد من الإضافة عليهما لأجل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملهما

لا على عملهما عمل ليس حتى يوهم كثرة عمل آخر وانما قال الشارح اى عمل
ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعدو كذا
يجوز رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير الشذوذ وانما
الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ في نفسه ودخوله على المبدأ والخبر
(قوله) شاذ قليل حمله على الشذوذ في الاستعمال وللشذوذ بمعنى الخروج عن
القياس احتمال (قوله) فيقتصر على مورد السماع وهو للكرة ومن قال وهو
الشعر فيانه محمل (قوله) من صد كتب في الحاشية الصدود الاعتراض
والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب
فلا يزال لى عنها (قوله) ولا يجوز ان يكون لنى الجنس رد على الشيخ
لارضى حيث قال انه لنى الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لان التكرار
انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها لنى احتمال ان يكون لا يراعى من قيل
اللاشى فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل في رجل
مجدل واحتمل ان لا يكون لاعاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف من قواعدا
استشهدا في البيت على عمل لا (قوله) اعلم ان المراد بالسند هذا التعرض
مبنى على الغلبة كما ذكر في تعريف الفاعل (قوله) علامة كون الاسم
مفعولا اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يطل طرد تعريف علم
المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمرت بمسلمات ومسلمين ومسلمين بل مرت
يزيد وقوله وهى اى علامة كون الاسم مفعول مع قيد الحثية فلا حاجة الى
تقييد الامور الاربعة بالحثية (قوله) لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
لغة واما اصطلاحا فصحح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل
لقائده ولم يستد اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلق مخصوص ولا يخفى انه ينتقض
بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا ان يقال اطلاق
المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا وقوله بخلاف
المفاعيل فيه نظير لانتقاضه بضربه تأديبا وكرهت كراهتي وفعلت
الضرب والتأديب ولت زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه
الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربعة مطلقا بل بالنسبة
الى بعض افرادها ويتقدح عن هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما

نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلاً باعتبار
 تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو
 مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه
 وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلاً بخلاف المفاعيل الاربعة
 واما ان القول بتعلق الفعل بالمفعول يستلزم التسلسل فدفعه واضح على
 اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة
 اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد في الظاهر
 وتغير في التحقيق فان المفعول به ضمير يقيد به الصفة والمفعول به خال عنه
 مقيد بالاسناد الى به فقيده مقرب ليعني المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق
 المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد (قوله) فلا يرد عليه مثل
 مات موتاً وكذا ضرب زيد ضرباً على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه
 قام بفعل معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى ما قام به
 معنى الفعل المذكور الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكماً ليدخل
 فيه مثل ضرب زيد ضرباً كما ظن البعض بعض الظن (قوله) واتما زيد
 لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا حرية فيه اتساع الشان
 في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتج
 الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب
 الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويجه عليه امر ان احدهما ما قيل ان ضرب
 الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجوزون صفات المعاني التضمنية
 على الالفاظ وانما يجوزون صفات المعاني المطابقة وثانيهما ما تقول انه
 لا يتبع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم هنا وزك
 في اخواته تفنى في البيان والشارح جعل الاسم محدوقاً في تعريفات اخواته
 اكتفاءً بذكره في تعريفه (قوله) او استعطف على قوله مذكوراً
 اولاً يعني ان الفعل المذكور يشمل المفعول والمقدور والاسم لان المراد
 اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع (قوله) وخرج به المصادر التي
 لم يذكر فعلها لاختصاصه ولا حكماً نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج
 قيل لك وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد

ضرب شديد في قولك ضربني ضرب شديد وضربني انواع اوالف وتحقق
الكلام هنا ان معنى اسم مافعله فاعل فعل مذ كوزانه اسم يدل على مافعله فاعل
فعل يجب التركيب مثلا ضربني في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم
فعل هذا اسم مافعله اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاجراجهما الى قيد فعل
مذ كوزانه ولا اخرج مثل اضارب زيد وضرب زيد. شديد ولا الى قوله بمعنى
لا اخرج تأديبا في ضربت تأديبا ولا اخرج اقاتل وضارب زيد على سبيل
التنازع فانه ضارب باسم مافعله فاعل القاتل بحسب دلالة التركيب لكن لبس
بمعناه فتأمل وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي
لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل (قوله) صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا
بمذكور (قوله) بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
على الجزء غفل الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى
الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا
عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل
على معنى المفعول المطلق لبس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد
به من الافراد ثلثا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق
عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج
تأديبا انما يتم لو كان التأديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج
فعلك بالتحقيق الذي سمعت (قوله) للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على
ما يفهم من الفعل اى للتأكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه
اذا كان غيره بنحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم ما ذكره ان يكون
مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتأكيد (قوله) والنوع
ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة
على جميع انواعه ثلثا يخرج بنحو ضربت جميع انواع الضرب (قوله)
والعدد ان دل على عدده اى عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز الثني للنوع
عن الثني للفرد الشخصي (قوله) لانه دال على الماهية المعراضة للدلالة
على التعدد والالكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل (قوله) وقد يكون
اى المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة

للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم
ان ماهو بغير لفظه قليل او هو عطف على لا يثنى ولا يجمع اى الاول قديكون
بغير لفظه فهو للرفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان
التأكييد المعنوى بالفاظ محفوفة واللفظى لا يكون بغير لفظه ولا يبعد
ان يقال اراد التصريح بانه ليس تابع سبويه (قوله) نحو قعدت جلوسا
هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد
الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصاييح النبوية
ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا (قوله) وسبويه يقدره
كاملا اى فيما عدا مثل ضربته انواعا والظمع سبويه فى مثل انته الله نباتا دون
مثل قعدت جلوسا (قوله) خبر مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب
وخبر اسم تفضيل مخفف اخبر ولا يغير فى التثنية والجمع والتأنيث وفى القاموس
يقال فلان خير الرجال وفلانة خير النساء (قوله) والجدع قطع الانف
والاذن آء فى الرضى كلمة او بدل كلمة واو وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل
وقبح الحال (قوله) وهذا معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان
معنى وجوب الحذف سماعا هذا المكان القياسى ايضا واجب الحذف سماعا
لانه لم يوجد فى كلام العرب استعمال الافعال العلملة فيه بل معنى وجوب
الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العلملة فيه ولا قاعدة له يعرف بها
(قوله) وبعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لانه كل مصدر اضيف
الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا ولم يقصد بها بيان
النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذفها ملها
قياسى او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المعص هو الجواب
الاول (قوله) مثبتا ريدا ثباته لا حاجة الى حل المثبت على ما اريد
اثباته (قوله) بعد نى داخل الظاهر انه قد رلنى صفة لان الصفة
الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنى فالمقدر صفة
معنى نى وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف
والحق انه صفة لقوله نى او معنى بتأويله بواحد من نى او معنى نى والصفة
فى الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نى داخل على اسم لا يكون خبرا

عنه او معناها بار جاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان او خرج فافهم (قوله)
 داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اى داخل على طالب الخبر ولا يكون
 المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول
 صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الاسير بمعنى الاسير سيرا فان النفي
 وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه داخل معنى لانه نفي السير عن زيد كما
 في ما زيد الاسير او خرج يقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد التكلم
 نحو ما زيد الاسير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بلان اول او بالغة وفيد
 نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الاسير مع انه ليس بخذوق الفعل
 (قوله) لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون
 مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام
 الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للفاعل المعنوي والمفعول
 المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر فالاول ان يمثل بما حالك الاسير اشديدا
 فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك لان تسير سيرا شديدا (قوله)
 او وقع مكررا الوقال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احزن
 عن توهم غطفه على قوله خبرا (قوله) اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح
 وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا نفي العبارة بتقدير هذا وكأنه جعل المص
 ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه
 مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الواضح هو ان يقال ما وقع مثبتا
 بالا او معناها او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه (قوله) وانما جمع
 بين الضابطتين لاشرا كنهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه
 يقتضى ان يجتمع بين فاعل ما وقع مضمون جملة لاشرا كنهما في الوقوع مضمون
 جملة (قوله) تنبيه على ان الاسم الواقع موقع الخبر اه او على انه يكون
 للتأكيذ والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيها
 او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عادله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح
 استثناء السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في
 المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الاى ما انت تسير الاسير البريد
 (قوله) البريد مغرب دم بريد وهو اسم بمعنى استريام اذ غلامه قطع

الذنب ثم صار اسما بمعنى بك (قوله) ومنها ما وقع تفصيلا قبل القرينة
على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظير اذلو كان
الاتقال منه الى اثاره لم يحتاج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة
في حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعنى (قوله)
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل فيما اذا كان
مناط للفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط للفائدة
النسبة الابقاعية وح نقول او المصدر المفيد بالجمال فيما اذا كان مناط للفائدة
الجمال نحو اصحب معز بن مسرورا فاما ان تنفعه او تنفعك فان مضمون الجملة
هنا صيغة زيد في وقت السرور والاثارها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة
الجليلة (قوله) واثار مغرضه وغرض الشيء ارفاعه بواسطته سخي اثاره
وح نقول الظان يحمل فشدوا الوثاق فاما ما بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى
عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيد واغرض
عن بيان احترازاته الميئنة لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون
مفرد نحوه سفر يصح صحة او يقتضى لتماما لان مضمون المفرد كلام لا يحصل
له لان صحت اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل
ان متقدمة بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجال ممنوع وكذا ما قيل
الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل لا وثوق له فلعدم شخص فائدة
المتقدمة لم يتعرض له (قوله) وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة هكذا
فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق منا
بعد وفداء او فداء اؤتم فداء ولو لم يذكر المحتملة لتساوله (قوله) ومنها
ما وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر يرد عليه مثل وممرت يزيد فاذ الله صوت
مثل صوت حاربان المفعول المطلق هنا للتشبيه بشئ لا يشبه به شئ فالاولى
ان يجعل للتشبيه معنى لان يشبه بشئ والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة
مشبه او معنى للتشبيه الذي هو فعل المتكلم ووصفه اى وقع في الكلام لا اجل
التشبيه بوله كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن اولداة تشبيه كما
في مثال ذكرنا او مشبها له كما في له صوت صوتا مثل صوت حاروقيل هذا
التركيب لا يجوز لو حوب حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح النقل (قوله)

كزيد صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج عن المفعول المطلق لا من
 القيد والاوجه ان يقال القيد المذكور لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا
 التركيب ذهب سببويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل
 من الجملة السابقة فاراد المص التصریح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان
 اعرابه فعند سببويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته فع صفة
 بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطنة واجاز الشيخ الرضی جعل
 صوتا تأكيديا لفظيا (قوله) واختار به عن نحو صوت زيد صوت
 حار الاولى انه اختار عن مثل صوت حار بصوت زيد (قوله) فاذا الله صوت
 صوت حار جوز نصبه على الحالية ورفعته على انه بدل او عطف بيان
 او صفة بتقدير مثل وتأويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف لرفع
 لا يكون بالوصفة الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة
 وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصلح تأويله
 بان مع الفعل وعمله لهذا التأويل وانما لم يجوز لان ان مع الفعل مرجو وهو
 في هذا المقام مقطوع به (قوله) صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر
 (قوله) لا محتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا تحتمل غيره
 وفي مقابلة وقع مضمون جملة تحتمل غيره واما هذه العبارة فغيره مرفوع
 على انه خبر لاوا محتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل
 اى لا محتمل ثابتهما غيره وقيل غيره منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل
 مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة (قوله) اى اعترفت اعترافا ينبغي
 ان يكون خلاف سببويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده (قوله)
 ويسمى هذا النوع من المفعول الخ التسمية من متأخرى الخطاب في هذا القسم
 وقسمه فالاول ان يكون ونفسي على صيغة التكلم مع الغير ويكون ضمير
 المتكلم كناية عن المتأخرين (قوله) وما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره
 اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقري
 اولم يكن نحو ضربت ضربا (قوله) لانه من حيث هو منصوص الخ
 يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
 هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد فعلى المصدر وجعل تسمية المصدر

بالتأكيده تسمية باسمه فانه ونحن نقول المناسب بالقرن ان المؤكد لفظ
 المصدر لا يبرهن في اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه
 ان يقال المحتاج الى التأويل قوله تاكيده لنفسه لانه يؤكد جمله كانها عينه
 لنفسه بالدلالة على ما تعين المصدر بالدلالة عليه واما التأكيده بغيره فلا تكلف
 فيه لانه مؤصلا للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما يبرهن عزلة نفسه
 لانها لا يضار كذا في التعيين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه (قوله)
 ويحتمل ان يكون المراد انما كيد لاجل غير هذا ما احتاره المحض واورده عليه
 فوات حسن التقابل فاشاؤا الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي انه وفيه بعد
 ليس هنا تحسين التقابل لاقه هذا القسم ايضا تاكيده لاجل نفسه ليكرر
 في نفسه ومع ذلك تاكيده لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعا لوسعي
 القسم الاول تاكيده ليس لغيره (قوله) ومنها ما وقع مثني اى على صيغة
 التثنية وان لم يستحسن التثنية فيه زد على من قال المراد ما يكون معنى للتكثير
 واشار الى المبدأ المراد به اعم مما يكون للتكثيرا لغيره (قوله) مضافا الى
 الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضرر بضرر في الامر فانه مثني
 مضاف الى الفاعل فلا بدلف يقلل مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع
 ذلك ينتقض بضرر بضرر فيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لالبيان
 النوع وقد صرح بهذا القيد الى معنى وفي جعل المثال من تعدد التمرير لا عادة
 بهذا القيد تكليف اذا شايح تعليم التعريف بدون المثال على ان التعريف
 بالمثال يفيده بظاهرة اشتراط استكون المثني للتكثير واشتراط الاضافة الى
 المتكثر (قوله) ويجوز ان يكون من لفظ بل كان ظاهرا في قول بل يتعين
 للاحتياط من الخوف الذي لا يرتكب الا للاحتياط عليه قلت كانه الخوف اليه
 جعل للفظ على ما هو كذا تحت التلقا المقتضى ان الباء اقام كلب ومثليك اى انا
 فقيم على طاعتك الى البعد الباء او مثله مقصدي والحق لك من قولهم ذمى
 تلبس داود اى بوجهه بالوجه ما تعني لك من قولهم امرأه لى اى محبة كرجلها
 او معناه ان خلاص لك من قولهم عيب لى بالضم (قوله) فحذف الفعل ليعرج
 المحاطب عن سماع التلبية فلهذا سرعه وقبل ليعرج عن التكلم عن الكلام بسرعة
 فيخرج عن سماع المتكلم به الاول السبب في مقام رماية لا ذب فانهم (قوله) وعلى

هذا القياس سبغ بك أي سوى جواز أن يكون خبر محذوف الزوائد فإنه لم يحمى
 ثلاثي اسعد بمضنه (قوله) . المفعول به قال المعص انما سبغ به لانه اوقع
 الفعل به او تعلق به يعني ان الباء اما لسيبية في تعلق بالفعل او الصلة وتعلق
 بما ضمنه من معنى التعلق . ومن يخفى عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبغ لوجود
 الفعل لان المحل سبغ لوجود الحال (قوله) . ولم يذكره أي الاسم
 اكتفاء بما سبق ما واكتفاء بظهور ان المفعول به من أقبل الاسم او فادنا
 عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسا محبة فان المفعول به في قلت
 زيد او قلت زيد قائم لبس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق
 الاسم في تعريف المفعول المطلق او تفننا فنية في تعريف المفعول المطلق
 على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور
 فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم مضنه المطلق لا يقال قد يكون المفعول به
 دالا على ما وقع عليه الفعل نضما كما اذا تضمن معنى الاستفهام ولو الشرط
 لا نقول المتضمن للمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة
 لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارئة ولذا اعدا اسماء لم يتقدم لانه
 على معنى غير مستول وقد صرحوا به ولو سلم فقلنا سلك في التعريف جادة
 التغليب (قوله) والمراد بوقوع الفعل تعلقه بلا واسطة خرف قائم
 يقولون يعني ان ارباب اللغة يقولون كيف يجهت ذهب بزيد فانه يقال الانذهب
 وقع على زيد ولا فرق في المعنى يجهت ذهب بزيد واذ بهت بزيد لغو وقوع الفعل
 يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال في هذا التعلق بلا واسطة خرف جرو حرف
 الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل بضمه وهذا تبين ان زيدا في ذهبت
 بزيد مفعول به بكون زيد في مرتبة بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة
 حرف جر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائم حاضر بضم في حال القيام وخرج
 المستثنى والتبديل لانه لم يتعلق بالفعل بمحامل في التبديل تعلق بما تبين به وفي المستثنى بما
 اخرج منه فمن قال المراد التعلق او لا يخرج الحال والمستثنى والتبديل لم يكن على
 تبديل فيما بينهما الا حوالا على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث جرو ليس التعلق بهما
 او لا ولا يصح انهما اشكل على بعض عمرو في اشترائه زيد وعمروا يحتاج الى التقييد
 التعلق بتعلق خبر الفاعل عليه وغفل عما تقرر ان الخبر في جميع التعريفات

ما يخرج التوابع ولم يذكر ان التقييد لا يمنع في الاتفاق ضم ضمير بتذيلا ومجرا
فهم تقييد المطلق بما يجب لان تطبيق للفعل بالقاعل ليس وقوما عليه بل وقوما
بتفصيلا من (قوله) والمفعول المطلق مما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا
الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب واقع على الضرب والضرمة بل يقال
وقع الضرب والضرمة (قوله) والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده
الاولى فعل اعتمد وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يستند (قوله)
فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما
في اعطى زيد درهما واخراج زيد التاميم لولم يكن مفعولا به في اصطلاحهم
وهو الارجح الالقي بالاعتبار ما لم يوجد منهم نصريح بانه مفعول به وقولهم
بان المفعول به وخبه يصح ان يكونا مفعول مالم ينتم قائله لا يدل على تسمية
مفعول مالم ينتم قائله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى ختم منع عدم كونه
مفعولا به حتى عليه المانع لبقته (قوله) فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه
الفعل لكان المحض رواية دفع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل
الاصطلاحى فيحصل عليه ويلزم في اسناد الوقوع المتساحمة وكذا في الاكتفاء
بالمفعول الاصطلاحى لخروج شبه الفعل (قوله) لقوة الفعل به على ان ذكر
بالمفعول هذا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي
لنا ان نعلم ان اعم الماعل والمفعول كالفاعل (قوله) كوقوعه في حيز ان
تقديم الدال على كون المفعول بهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم
للتخصيص لا للاهمام (قوله) اى تزيه مكة اى تريد مكة (قوله)
تخصيصها بالذات كونه المحض ذكر الجمهور على ان العدد لا يفيد المحض
لان قلت فيما قلته ذكره قلت ليعضبط المذ كورعته السامع ولا يتقلب شيء
لكن يتجه ان المذ كورعته خاصة بالحدوث على طريقة المصنف فرعاية
حقيقته تقتضي ان يجعل على الاما ب خمسة (قوله) لوجوب الحذف
في باب الاغراء الخ كتب قاضي سره في الحاشية نحو ما لا تخله اى الزمه ونحو
المجدد الجديد ونحو ما كى زيه القاسم الخ حيث ونحو مريد زيد المسكين
(قوله) تصور امره وتصوره منها الخ على الفراز من المبرور بوقصر اليد

واللسان عنه فعلى الاول التواضع والاعطاف وعلى الثاني المصاحبة ايضا
 (قوله) وانتهوا خير لكم انكر سبويه وجوب الحذف فيه واعتز قبحه
 الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفارقي ان التمثيل به لانه
 من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فعما يعجب منه لانه بهذا الاعتبار
 لا يعدون الحذف الجاز واجبا (قوله) سهلا من البلاد لاجن في الحاشية
 السهل نفيس الخيل والحزن ما غلظ من الارض (قوله) بوجهه لوجهه
 لما سكان الاقبال في اللغة نفيس الادب فالتمس فيه بحقيقة لا ينال
 نعاما مقبل عليك بوجه ولاناء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه من كان
 بينك وبينه حائل وكلف خروج اكثر افراد النادى من تعينهم مستبعدا جدا
 صرف قوله اقبله عن ظاهره لكن توجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم
 من الاقبال بالوجه او بالقلب ثم جعل الاقبال بالوجه او بالقلب اعم من كونه
 حقيقة او حكما بل يكفي ان يحصل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير
 الاقبال بالقلب داخل في الاقبال حكما (قوله) لو حكما مثلي باسمه او باجبال
 ومنه تدأوه تعال لتزده عن الاقبال اتلا وجهه ولا قلب لاجل ذلك
 التزمل من امرئى باعتباره وجعل داعية الى التزمل بوجهه على اخره يقال
 في القول تزمل به تعالى بمنزلة من لم يسلح التذلل لادب فالاولى ان يقال
 المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن يدل على سلطان الصلوة فلا يائس
 بتزمله بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة ان تقام
 ما شئت فهو لا يستفيد من تقدير الموضوع انه قد يصح كون المقصود بالتذلل
 الخبر فلا معنى للاجابة فيه ولذا اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا لانه متطلب
 (قوله) وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب وابع كثير للدوران
 على السبهم فاستبعد جعله محالاً غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما جاد افانة قليل
 الوقوع (قوله) فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعل صاحب الفصل
 وكأنة منع المص عن ذلك انهم لم يهدوا كلمة ما من حروف النداء (قوله)
 ما يكون الى الطلب لفظية الية والمطلوب فاعلم ما قد مر من الطمس بتقدير ما
 فالاحتمال الثماني من تقسيم هذا الاحتمال ثمان (قوله) او المنادى
 او المحرف وفي يجوز حذف حرف النداء مع كونه للمنادى فمادة يمكن حذفها

بان الثابت يحدف اذا كان له نائب كما في ضربي زيد اقائما والقرينة
 هنا ثابتة ويوجه على جعل التفصيل المنادى انه لا وجه لتخصيص هذا
 التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر
 الى غير ذلك (قوله) وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل كان
 المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل ووجه ما التزم في موضعه فلا يرد
 ان المبرد لما قال بكونه مثلا مسد الفعل فلا محالة جعله جاملا مجازا وسبويه
 لا يكره فلا تحالف بينهما (قوله) فملى هذين المذهبين لا يكون من هذا
 الباب اللهم الا في اللهم (قوله) فيستدسبويه جزاء الجملة اي الفعل وللفاعل
 مقدران هذانما يتم على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حققنا فليس
 بصوت ولا لفظ و فرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل
 هنا (قوله) وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئ الجملة لا يخفى
 ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في اعادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما
 يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنه جزئ الجملة (قوله)
 وعند ابن علي احد جزئها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه لو ردد عليه ان اسم
 الفعل لا يصح فيه ضمير التكلم وتعض باق بمعنى المضمر وتعض بانه صوت
 لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يتكون على حرف واحد ومن جوف النداء الهيمزة
 او اوره عليه وعلى ذهب سبويه انه لو لم يكن المنادى جزء للكلام لم يكن الكلام
 يدون المنادى مع انه لا تفيد ا وحده واجب بانه قد يمرض الجملة ما يخرجهما
 عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم عما لم يبين بما عرض هنا
 بل الجواب على ما ذهب سبويه ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف
 النداء بدون المنادى لانه متعلق بحرف النداء والحروف لا تفيد دون متعلقها
 وعلى ما ذهب ابن علي انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهي
 بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا تتم الجملة بالنظر الى
 ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه (قوله) ويبنى انما يجب ان يبنى
 لانه يجوز ان يبنى لا على ظاهر الحال في المسائل لا الجوان فالعلم الموصوف بال
 معشنى عن الحكم كما سأتى (قوله) اقلتها اي لفظه قل منها اللفظة الثالثة
 للمساوي المجموع بالنصب اذا قسم المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمختوض
 والمفتوح فمن قلل اقسام المرفوع والمختوض والمفتوح اثنان مفر دمعرفة

ومستثلت بخلاف المنصوب فإنها ثلاثة مضاف وشبهه وتكررة غير معنية
 يرده ان اقسام ضم المنصوب ثلاثة مفردة معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف
 (قوله) وأطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفى
 باللام الاستغاثه وفتح الفها وينصب المضاف وشبهه والتكررة الغير المعنوية
 ويبنى على ما رفع به ما سواه لكان الاختصار في بيان البناء على ما رفع به
 فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان
 البناء حتى يتم نكتة تقديم مبدء النصب عليه ويمكن ترجيح بيان الاختصار
 فيه لتكرره اول من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال
 بيان البناء على ما رفع به اهم لانه من خواص البناء بخلاف النصب فانه لا يكون
 مفعولا به وبخلاف الحذف فانه بحرف الجر وبخلاف القح فانه لا لاق الا الف
 فظم المستغاث لاتصاله بضم البناء او للتغير من حاله الاصل (قوله)
 رفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى
 باعتبار ما يؤكل اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار
 ما كان ممن قصر النظر على الاولى فقد غفل ذلك ان يجعل الضمير ذات
 فيكون من قبيل اعدلها هو اقرب للتقوى (قوله) او الفعل مسند الى الجار
 والمجرور عطوف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير
 المتكلم كانه قبل ويبنى على ما به الرفع ويجمع عليهما بما به الرفع التوهم وكانه
 لهذا الاختصار البعض ارجاع الضمير الى الاسم (قوله) ان لا يكون مضافا
 ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف ولما مقابلته
 شبه المضاف فذاثرة على الارادة قارادة مفرد مخصوص بغير ينقد كوشبه المضاف
 في مقابلته وقيل ينصرف المفرد اليه لانه الف مره الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف
 (قوله) وهو كل اسم لا يتم معللا بالانضمام اخر اخر اليه هذا امر لا انضاط له
 ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بحملة او ظرف شبه خصص في باب
 البناء دون باب لان با حله لا يعمل شبه مضاف دون لا حليم يعمل كما لا يخفى على
 المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بحملة او ظرف شبه
 مضاف في هذا الباب دون الموصوف المفرد وقد سهى فيه الشارح ولعل بكللام
 الشيخ الرضى فانه طالب هو اسم بحسب امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه
 من حيث المعنى وليس هذا قبل المعنى انه من تمامه في اعتبار انهم اما الداع معنوي

أو لا اضطراب نحوى إنما الأول فكان يكون ما بعده مفعولا له أو معطوفا عليه
 ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه شئ أما علمنا نحو يا زيدا أو يا عمر إذا
 جعل جملا أو اسم جنس نحو يا ثلاثة وثلاثين رجلا فان ثلاثة وثلاثين اسم لعدد
 مخصوص كاربعة واربعة عشر وأما الثاني فكل لنادى الموصوف بالجملة
 والظرف فانه لا بد وأن يجعل من نداء الموصوف لاش وصف المتنادى والالتزم
 وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل
 من وصفه المبنى لامن نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا
 فأعرف ان شبه المضاف في باب المتنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه
 الذى مع المعطوف اسم لشئ والموصوف بجملة أو ظرف وفي باب الأولان
 قوله (قوله) لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكان
 الخطاب الحرفية فقولهم المبنى ما نسب مبنى الاصل بمعنى المناسبة بواسطة
 لا وغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للنادى في الدلالة
 على المعنى المراد منه الى قرينة الخطاب كالضمير للمتخاطب فيبنى لتلك
 المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت بالعلم لكن لم تعتبر فقدانه طردا
 للبناء (قوله) وضكته مثلها افرادا وتربعا قبل اغديره للإلزام
 بناء المضاف وما فى حكمه وبناء المنكرة الغير المعنية لم تقع موقع كلف الخطاب
 (قوله) وان يزدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم لفاشى اوجع بالواو
 والنون لانه لام التعريف مخصص بما سوى المتنادى فلا يرد ان المثال لا يصح
 والصواب يا رجلا ن (قوله) اى بلامه خلفه وقت الاستغاثة بمعنى
 الاضافة لادنى ملازمة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر
 (قوله) وهى لام التخصيص قلت بل لام التحليل اى اغشى لتفكك
 ولا جرك وفي بالله اغشى لمقتضى ذاك وكرمك (قوله) نحو يا زيدا لا يكون
 الاستغاثة بغير كلمة ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة أو التعجب
 أو التهديد (قوله) واجب اى عن الاعتراضين فى اقبل او بلى قولهم
 مثل يا عبد الله من تمت القاعدة مبنى عن الغفلة (قوله) كان المهدي داسم
 فاعل يمتدح بالمهدي الخ فيه اى يأتى عن هذا التوجيه ان التكلم بهذا
 النداء في حضور المهدي والتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشئ ليعرض

فينظم منه لانه لا يشتهر الاغلبة منه فالوجه ان يقال يستغيب بالمهدد ليعبر
 حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيب المهدد ويخلصه عن اسم القتل
 او الضرب او يستغيب به له بان يلجئ نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك
 مساوي خصله ويستغيب بالتعجب منه ليعبر في التعجب المفرط الذي فوق
 طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب (قوله) لا تنفاه ما يقتضي
 قبحها لا ينحصر مقتضى مما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب ضرورة
 (قوله) ولا لام فيه خطا هرص على الام المص ان الجملة جالية فيحمل المقصود
 لانه يغيب تعبد الفتح بالالف لعدم اللام لا تقول لا اعتد ا بهذا الاحتمال لظهور
 انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الف يوجب فتح ما قبلها لا تقول
 وجود الف لا يغير ضروري لوان انقلابا ولا لا قطعه اللام المطلق وقوله في
 انهما تناف فيهما فانه لا تنافي بينهما في الاجزاء لان جر غير المنصرف
 بالفتحة الا ان يشترط انما الباب وان تقول ليس التنافي باختلاف جر كني
 الجر والفتح بل لانهما يتاثيرا بالآخرى امرية (قوله) وينصب
 ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقدير اخرج عن الحكم نحو يا يوم
 لا ينفع مالي ولا بنوني بل ما ينفعني واغير ما ينفعني ما هو مني على الفتح لانه
 لم ينصب لفظا ولا تقدير بل محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد ان ينصب
 ما سواهما لفظيا او تقدير او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص
 ما سواهما ويمكن ان يقال اراد ويبقى على ما كان عليه من النصب
 ما سواهما من حيث عرفت فانه لم يزل كان من قبل دخول حرف النداء
 ولا يستغيب طوعه طار ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بان مثل يا يوم لا ينفع مالي
 ولا بنوني مشترك في تحت المنادى (قوله) يلحقه جلا هذا المثال من
 المثالين القوي فانه لا يعتمد ليعمل طالما وتقدير الموصوف مشترك لانه اذا قدر
 موصوف فيكون موصوفه منادى معرفة معرفة وتجب تعريف طالما ولا يكون
 هؤلاء شبه منادى وقد كرر من لا مثاله في حله ما شاء (قوله) ولا يحسن
 وجهه طريقا في الحاشية انما يجدها بقوله طريقا يكون نصافي كونه نكرة
 لم يقصد به تعين طار او قصد به تعين يقابل يا حسنا وجهه الطريق في هذا الكن
 وصف شبه المتضاد بالحرف بتعدد قصد المحسن مشروط بان لا يكون موصوفا

بحملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قدوسا فانه لا يجوز القدوس وبأخلة من ذات
 عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة (قوله) وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه
 اغنى التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة
 وسيجي في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرج به فما ذكر هنا ما يجي
 في كلام الشارح فلم يتبع كلامه ادنى تتبع (قوله) المبني على ما رفع به قيل هو المتبادر
 من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه وبينى دون غيره (قوله) لان توابع المنادى المعرب
 تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمر ووعمر وفيه
 تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتعبية لا غير واما بناؤه فلبس بالتعبية فمن
 قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الا ترى حكمه لم يساعده عقله وكذا لا يزيد
 وعمر ويجب فيه جر وعمر ولم يجز لصبه جلا على محله (قوله) لان توابع
 المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم
 مخصوص ببعض افراد عقللا وانما خاص فائدة التقييد بالنظر الى تابع المستغاث
 دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد وعمر والعامل فانه
 لا يجوز في العاقل الا انصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه
 بعد (قوله) ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة
 لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية
 (قوله) ولما لم يجز الحكم اللائق آه فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي
 التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المقترنة سوى البدل
 والمعطوف الغير المستع دخول باعليه بل لولم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد
 بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجالا وينبه بذكر التأكي
 والصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في
 جعل التأكي للفظي كالبذل (قوله) لان التأكي للفظي حكمه في الاغلب
 الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلام قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة
 خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند
 المص ذلك (قوله) ولذلك لم يقيد التأكي بالمعنوي واقرى انه منه لم يقل
 فيما بعد والبدل والمعطوف والتأكي الغير المذكورين حكمها حكم المستقل
 لكن نصريحه في شرح المفصل بتقييد التأكي بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد

هنا مبني على الغفلة (قوله) والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز
 وصف المنادى المفرد لشبهه بالضمير واول نصب العالم ورفع في يازيد العالم
 بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التأويل في وصف
 المنادى المستغاث الا ان يقال مشابهة المستغاث بالضمير لم تعتبر حيث لم يبين بخلاف
 المنادى المفرد المعرفة (قوله) والمعطوف الممتنع دخول ياعليه يعني المرفوع
 باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يزل المص والمعطوف
 المرفوع باللام مع انه اخصر واوضح (قوله) ترفع على لفظه هذان
 غوا مض التحولان العامل في التابع هو العالم في المتبوع والتابع باعراب
 سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله وقوله
 الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون
 فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع (قوله) واقتصر على مثالها اولانه
 اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المناس في حرف النداء وهو اولى
 بالتشثيل ليعلم انه ثبت فيه اثر حرف النداء مع متافاته له (قوله) وهو استاد
 سبويه وهو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شبانه لم يتقدم مثله
 ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشف وهو اعلم بكه من
 سبويه لان المعطوف بالحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على
 حاله جارية عليه فيه انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية او شبه المضاف
 حرف النداء لكان منصوبا فينبغي ان لا يختار فيها الرفع (قوله) ان كان كالحسن
 يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن
 المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح فكان المص لما رأى ان المعقول ان
 اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما قيد العلم
 في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وجعل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه
 من الاعلام وحيث لا يد من معرفة معرفة باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان
 في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصديه مدح كالاسد اذ م كالكلب لكنه
 ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمد او عليا لم يجوز دخول اللام
 عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلام التعريف او جعل لامة
 جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص بمفردهم الخاصة له اقتضت

ذلك

ذلك التخصيص ويسمى علما غا لبنا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق
لخويلد يسمى به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنس
كالديران او تصوره وعدم ثبوته كاربعاء فانه يتصور له معنى جنس هو ارباع
لكن لم يثبت لهذا اللفظ او بتصوره وثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمى كالمشتري
(قوله) والمضافة عطف على المفردة وتنصب على ترفع عطف امرين
على معمولى عامل واحد لان العامل فى صفة المبتدأ والخبر واحد هو الابتداء
(قوله) حكمه اى حكم كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما بآء وبلهما
بما بقى من التوابع فيعلم منه انه لو قال وما بقى حكمه حكم المستقل لكان اخصر
(قوله) والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل المنادى فكيف
ذكر مع مسائل التابع قلت هو من مسائل التسابع باعتبار ان التابع المضاف
اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح (قوله) اثنى عن جواز ضميه لانه لم يعرف
من البناء الا البناء على الضم والفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح عن
جواز الجر فى يازيد بن مغيث (قوله) مجرد عن التاء والمخوق به ايعنى من غير تغير
اذ لا يجوز الفتح فى ياهند بنت عرو (قوله) بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر المتبادر ما هو الاعم (قوله) اى اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجر جعل
المعرف باللام متادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما انه لا يصح
ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة
لا يسن ولا يفنى من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع
لانه تبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقفه ما بين احكام
المنادى (قوله) قيل مثلا يعنى الكلام على سبيل التمثيل فلا يريد انه لا يلزم ان يقال
يا ايها الرجل آه لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان الغلمان
الى غير ذلك ومن فتنه فطنة الناظر فى هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيد بن
يقال يازيدان بحذف اللام لان النداء يفنى عن جبر نقصان تعريف العلم حين
ثبته وجعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه جبر نقصان لا التعريف
فلا يدخل فى المرب باللام اذ فى الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا
بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتج الى استثناءه يا الله
من هذه القاعدة وفى السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه

وان قصد النداء في يازيد ان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو ازيد
الزيدان المعهودان لقليل يا ايها الزيدان فا عرفه فان مراتب الكلام هنا
بلغت اعلى المقام الذى لا يناله الا الكرام (قوله) يا ايها الرجل بتوسط
اى الموصوفة المحذوف ما اضيفت اليه تعويض حرف التنبيه عنه عند غير
الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اى هو الرجل حذف صدر الصلة
لان المنادى طالب بالتخفيف والاول هو المرجح وان كان الموصولة اكثر
ليكون هذا اى فى التوسط على نحو واحد ولا نها لو كانت موصولة لصح
يا ايها التجم او الصعق ولان جعل المعرف وصفا قريبا فاداه كونه مقصودا
بالنداء فمن رجع قول الاخفش بدور الموصوفة احتجب عن هذه الوجوه
المكشوفة (قوله) معهاء التنبيه ليخبر بعد المقصود بالنداء عن حرف
النداء بقرب حرف التنبيه المشترك لحرف النداء فى التنبيه وقوله يا هذا الرجل
يشعر بالتزام حرف التنبيه فى مقام المتوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها
لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يخص الامر بن فلذا قدم ايها
(قوله) والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اى موصولة لانه على
هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع (قوله) ولهذا لم يذكر هنالك
ما يخرج صفة الاسم المبهم اى صفة الاسم هو المبهم الذى جعل وسيلة
الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة
السابقة اذ يجوز فى يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة
(قوله) منادى معرب الخ ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث
باللام فلا يردان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله
ومنهم من قال التنوين فى معرب للوحدة اى تابع معرب واحد وتابع المعرب
الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب
يا عرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه
الامن لا يتحاشى عن التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب
فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة
(قوله) وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله فى باب
النداء قطع همزة واختصاص ندائه بكلمة يا بين حروف النداء كاختصاص

نداء ايها وايتها ذكره في معنى اللبيب وندائه بلا توسط الميم ونخصيصه بالحكم
الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن الذي لا يلبق بالكرام
ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها
الله مثلا في حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض
عنه الميم المشدد في آخره فيجب حذفه وهو مختص بالدعاء (قوله) بانه
اشد شذوذا الظاهر اشد كائنهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا
من الشذوذ لجعل الشذوذ بمنزلة العيب (قوله) ويتم الثاني تأكيده لفظي
ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤثباتا ويل القبيلة اول كونه علما واقعا
في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو العلية
كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضي فهو
ان التأكيده اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغير وبلا تفاوت فكما
حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وان لم
يضاف (قوله) وذلك مذهب سبويه المذهب لاستاده هو الخليل وهو تابع له
فيه (قوله) والسيراني اجاز القمح مكان النصب وكأن المص اشار
الى رده بمحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر (قوله) لا ابالك
قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ما جدمستن عن الادب وقال الازهري
انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد قلت لا تراعي لجواز ان يكون من
الاضداد وفي القاموس لا ابالك ولا ابالك ولا ابالك ولا ابالك كل ذلك دعاء
في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر (قوله) قبح الباء وهو الاصل كما هو المشهور
والسكون اكثر (قوله) احتراز عن نحو يافتاي ويا قاضي واما يا مسلي جمع وتثنية
فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الباء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم
الالتباس بالمفرد المعروفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة
واما في حكمها واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة قرب
احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يافتساي اذا اشتهر اضافته الى المتكلم
ولا يذهب عليك انه كان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يافتساي كذا
القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغير عبارة الرضي حيث قال
لتدبل الشهرة على الباء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف

مغيرا (قوله) وقد جاء شاذا في غير يابني فانه كثير فيه القمح لثقل اليابنين
 (قوله) ويكون المتبادي المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها
 وقفا جعل بالهاء متعلقا بكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة
 الاسمية وعلى التقديرين تفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس
 الاعم الالف اما الوقف على غلامى بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز
 بحذف الياء واسكان ما قبله واذا وقفت على غلام بالفتح يجوز الهاء والاسكان
 فالاولى ان يكون وقوله بالهاء عطف على محذوف اي بلاهاء وبالهاء وقفا
 فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لثلا
 يشكل يا غلاما (قوله) وقالوا يا بني ويا امي على الوجوه الاربعة
 يستفاد هذان من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة
 ويشمل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا بنت ويا اميت خاصة
 بالعطف على يا غلامى فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا بنت
 ويا اميت خاصة (قوله) بابدال التاء بالتاء صلة الابدال وانما
 تدخل على المتروك فهو والتخانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق
 الى الاوهام (قوله) وقد جاء الضم ايضا وفي افة الضم جاء الهاء على ما
 في القاموس وطولت التاء لانها غير متحضة للتأنيث لضعفونها بدلا
 عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد
 بخلاف بنت فانها عوض عن حرف اصلي (قوله) او مكسورة
 لمناسبة الياء الياء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل يتأنيثها وانما يناسب
 الكسر قبلها فالوجه ان يقال لما ابدل التاء بالياء فاقتضت كسارتاآت
 التأنيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوظ بعد
 حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى
 بما احدث فيه من الاعراب (قوله) وبالالف عطف بحسب المعنى على
 يابنت فانه في معنى ويا بنتا ويا اميتا او عطف على فتحاى كاشته مع الالف
 وقيل عطف على محذوف اي بلاالف والفضل للمقدم (قوله) فانهم
 يقولون يابنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعلم دون المضاف
 لا فادت العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص

بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كاشاع (قوله)
وقالوا يا ابن ام وبيا بن عم آه الاخصر وقالوا يا ابن ام وبيا بن عم خاصة مثل باب
يا غلامى وفحما (قوله مثل باب يا غلامى فقسا لواءه وقالوا يا لها موقفا) (قوله)
الترخيم فى القاموس زخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية
اذا صارت سهلة المنطق فهى رخيمة ورخيم هو منه الترخيم فى الاسماء لانه تسهيل
للنطق بها (قوله) اى واقع فى سعة الكلام يعنى ان الجواز وقوعى ومقيد
بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة فى النداء معلوم
بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفى غير مقيد بالضرورة (قوله)
اى لضرورة شعرية ظاهرة انه جعل ضرورة منصوب على انه مفعول له وعامله
الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اى الاضطراب صفة التكلم فلم
يوجد شرط نصب المفعول على ما سيجى وهو المشهور فيما بين الجمهور فقبل
العامل فى ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم فى غيره ضرورة ولك ان تجعل
اللام للوقت اى جاز وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطراب صفة الترخيم
اى الترخيم فى غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع (قوله) اى المجرد
التخفيف ويسمى حذف على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا
كذا فى القاموس وما فى هذا المقام من كتب التحوان الاعتباط ذبح
الشاة بلاعلة لم يثبت القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه نحو يد
فانه حذف لا للاعلان بدليل ضرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف
لعله لا يكون منسيا وقبل حذف ليصير الاعراب ظاهرا للمجرد التخفيف
وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف فى يد قبله (قوله) او شرط
الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على الثانى لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم
المنادى ح استنبأنا لجمع الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير فى قوله
وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يثبت ذلك قال ولك ان تجعل الضمير
الى قوله ترخيم المنادى (قوله) امورا ربعة ثلاثة منها عدمية للثلاثة العدمية
رابع فاتهم وهو ان لا يكون المنادى الذى مع التاء موقوفا فى غير مقام الحاق
الف الاطلاق فانك تقول فى باضباعة فى الوقف لاحالة باضباعة بالهاء الا
فى مقام الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضبا ما فترجعه يحذف التاء وتقف

بالف الاطلاق قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في
يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد يدون زيد (قوله) وان لا يكون
بجمله وبعض العرب يرفعها بحذف الجزء الاخير (قوله) وزيدته على الثلاثة
لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية العرب وان جازت نقصانه
ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما هو من فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم
بالذي في حكم المعرب (قوله) بلا علة موجبة كما في عضا اذا المحذوف لعله موجبة
في حكم الثابت (قوله) اسماء ليستسا بناء التانيث واذا وقف على المرحم منه
يوقف بالهاء فيقال في باطخ باطلمه الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو * قني
قبل التفرق باضعا * ولايك موقف منك الوداعا * (قوله) ولما فرغ من
بيان شرائط الترجيم الخ او تقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترجيم
شرع في بيان شرائط خصوصياته او تقول لما فرغ من بيان شرائط الترجيم
شرع في بيان اقسامه (قوله) زيادتان قيل لابدان يكونا معنى فخرج
نحو عصب صب (قوله) في حكم الواحدة في انها زيادتا معا وان كانا
لمعينين نحو مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزادتان زيادتا انتثية
والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادتا عمران هكذا قيل وفيه نظر لان
زيادتي اخر شمله للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانهما ليستا مازداتا
مع ان اللام الزائدة موجودة في كثير من الضمغ بدون التاء (قوله) واحترز به
عن نحو ثمانية ومراجعة نبيه به على وجه حذفهما معا (قوله) او كان
في آخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتباره
الرضي حيث قيده بغير التاء لاجراجه نحو سعادة والسعادة بكسرهما
الغول او ساحة الجن كذا في الفانوس ولت ان زيد با آخره آخره الحقيقي
وتاء التانيث في آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة (قوله) وهو اعلم
من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يفسر ما في حكم الحرف الصحيح بما قبل
الاعراب فيلايم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح (قوله)
اي الف او واو او ياء ساكنة اخترز به عن نحو دولو وطي فانه ليس الواو والياء فيهما
حرف في مدة (قوله) حركة ما قبله من جنسها اخترز به عن نحو رجيل وسنور
فانهما ليسا في مدة (قوله) والمراد بها المدة الدائمة لتبادرها الى الذهن

أقلتها وكثرتها او المراد ماهو مدة مطلقا والـف مختار لم يكن في اصله مدة
وانما صار مدة بالاعلال وانما لم يأخذ هذا القيد ولك ان تأخذه فيها وتجعل
ثبوت اكثر من اربعة احرف في الاصل (قوله) لان نحو ثبون جمع واياك
وان تجعل ثبون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كثود فينبغي ان يقيد القاعدة
بما يخرجها فاعرفه (قوله) حذفنا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين
لا يؤخذ في الجزاء التقيد بالشرط لانه لغو فتفسيره لبس كما ينبغي ولو قال المص
ان كان ما قبل آخره مدة حذفنا لورد نحو سعادة وسعيد فمن قال كذلك
لكان اخصروا وتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين
فقد غفل (قوله) وبلت من البول والنقد صغار الغنم على ما كتب
في الحاشية (قوله) فيحذف حرف واحد قدرا المضارع مع مضى اخواتها
الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي بغيره والانسب
ان يجعل التقدير فقد حذف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركا
حذف الاسم الاخير وقوله والاخرى واحد يتقضان بياضارية فان ضاربة
مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حل
المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما
(قوله) وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لالعله موجبة وما هو في حكم
الثابت ما يكون لعله موجبة بخلاف ما لبس كذلك نحو يدوم ويستثنى
من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون
وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضى فيعود المحذوف لارتفاع
التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو
اشجار يفتح الهمزة وكسرهما لبنت فانه يفتح للساكنين عند سبويه ويكسر
ايضا عند غيره دفعا لتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم مكسر في الاصل
قبله الف نحو راد فانه يرد الى حركته واسم قبل آخره مدغم لبس قبله الف
على مذهب الفراء يا محمر فان الحياة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته
(قوله) فيقال الفاء فاء النتيجة ومن قال هو فصيحة خرج عن الفصاحة
(قوله) ويا كرو وفي الحاشية كرو وان طار ضعيف طويل العنق انتهى
قال في الصراخ هو طار يقال له الحبارى وآزاشواظ كويند كرى نوى

كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس (قوله)
 كادل في ادلولان المنادى في حكم المغرب لعروض بنائه فاعل بما يعمل به
 الاسم ولم يجعل في حكم هو مع انه مبنى (قوله) وقد استعملوا الاوجه لا يراد
 المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر
 عن بحث المنادى برمته (قوله) لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة
 النداء واريد يا خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا
 في المندوب مع اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة اعيرت للمندوب
 (قوله) وهو المتفجع عليه وجودا او عدا ما المنادى من المتفجع عليه
 من يكي عليه لا ما يكي لاجل وجوده فالجمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا
 والاولى ان يقال جعل المص واويلا ووا مصبته ووا حسرتا كناية
 عن الميت لانه كانه هلاك النادب ومصبته وحسرتة (قوله) واختص
 المندوب بوامتاز به يعني ان تعلق قوله بواب الاختصاص بتضمين معنى الامتياز
 وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى
 المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال العربي دخول
 الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الراد الباء الداخلة على المقصور
 لبس صلة الاختصاص والعربي في صلته دخوله على المقصور عليه (قوله)
 ليردانه لا يقع نكرة لبس ورودهذا باعثا قويا على تأويل قوله وحكمه في الاعراب
 والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم
 المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى (قوله)
 وجاز ذلك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب مع الباء لا يندس
 بالمنادى وفيه انه لا يندفع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر لك المشعر بالتفجع
 اشعار بوجه زيادته (قوله) فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضى المص
 فيما كان حركة آخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب
 الرجل الرجل وانما قال المص فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة
 غير الالف متفرع عليه وهو الاصل والظاهر ان الباء منقلب عن هذا الالف
 بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه
 وح كلمة الفاء في عبارة المص اوقع في مكانه (قوله) واغلامك به بهذا

المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز
لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية اوجع
او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى الخراج المندوب عن المنادى
وعدم جعله منادى على ضرب من الدهوى والتبذيل كما في يا جبال لانه
لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك (قوله) لانه
جاء به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتثوين او باللام او بتون التثنية اوجع
او بالاضافة (قوله) لاتحادهما بالذات اى دائما وقوله بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران اى فى الجملة والا فالـمضاف والمضاف اليه
فى الاضافة البيانية متحدان (قوله) والجمجمة القدح وعن غرائب
هذا المقام انه قال المص فى ابضاح المفصل الجمجمة الرأس (قوله)
الا ان كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الامقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه
لتقدير ان كان (قوله) ويعنى به ما كان نكرة سواء كان مضافا وغيره
وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه (قوله)
لان ندله لم يكثر كثر ندله العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثر العلم
فالحق بالعلم لمزيد مناسبه بالعلم فلا يريد ان هذا التعليل يقتضى اختصاص
الحذف بالعلم (قوله) فبقى على هذا من المعارف التى حال من قوله العلم
وما عطف عليه (قوله) سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله
فانه لا يحذف منه هذا رد لما اعترض به الرضى انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز
حذف حرف النداء فيه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرضى ضعيف لان المستفاد
من بيان المص انه يجوز حذف من الله مطلقا كما فى سائر الاعلام فالوجه
ان يقال قوله فيما سبق وقلوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف
حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه (قوله)
نحو يوسف الاصح انه عبرى وقيل عربى والاصل يوسف على وزن يوجب
الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما فى شمس ابن مالك بضم الميم والاصل
شمس كضرب مجهولا (قوله) وابها الرجل ينبى ان يدكر اى الذى
لم يوصف بنى اللام او الموصوف به فاما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لثلاث
يختل البيان (قوله) قالته امرأه امرأ القيس فلما أصبحت اخذت منه

الاطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم (قوله)
 قاله شخص صار مثلاً للبحث على تخليص النفس من الورطة الشديدة
 (قوله) واطرق الاطراق چشم در پيش افكندن وسرفرو كردن
 (قوله) حتى يصاد بان يلقي عليه ثوب فيصاد صار مثلاً لمن تكبر وقد
 تواضع من هو اشرف منه (قوله) فان ان ح ناصبة وان لا يسجدوا
 مفعول لا يهتدون قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصد هم او بزين
 بتقدير لام التعليل (قوله) اى مفعول اضمر ما له فسر به بمطلق المفعول
 لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر ما له على شريطة التفسير لا بصدد بيان
 ما هو من افراد في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يخصه العاقل
 بما هو المراد في هذا المقام وح التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف
 الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل تنصيها على انه اعم من المفعول به
 وهذا من فوائد لفظ الكل في التعريف قد تفرد به المقام وقد تفردت به
 ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا لم يخص بالمفعول به بل ذكرت
 على وجه العموم وهو مرجع الاجال في بحث المفعول فيه (قوله) الشرية
 والشرط واحد والتاء اما النقل او لكونها صفة لمحدوف هو العلة ونظيره الحقيقة
 (قوله) اى اضمر ما له بناء قدر لكلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بناء وهو اما
 مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولك ان تجعل على بمعنى مع ظرفا لغوا له
 (قوله) احترازا عن الجمع الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لثلا
 ينتقض بمثل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا
 ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا
 ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لالبت زيدا حبست عليه فلا بد
 في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد اللباب (قوله) مشتغل
 صفة لاحد الامر بن المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل
 التنازع يوجب متابعة النص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب
 الكوفيين (قوله) مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ
 او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجزوء الثاني به
 (قوله) او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف

على مفعوله نحو زيد اضرب غلامه وضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة
 مفعوله اولصلته نحو زيد اضرب رجلا اهانة وضربت الذئ اهانة او معمولا
 لصفة المصروف على مفعوله اولصلته وعلى هذا فقس (قوله) اي ما يناسبه
 بالترادف قيل فيه مساهلة ان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل
 مجرد الفعل واشبهه لا المركب وهو مفرد (قوله) كما هو الظاهر المتبادر متعلق
 بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية (قوله) وبقيد
 الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه
 خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس لما منع عن العمل بمجرد الاشتغال بل شغل العامل
 المقدرا اياه ايضا ما منع الا ان يقال لا ما منع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف
 زيد ضربت فان رفع زيد ما منع عن عمل ما بعده فيه (قوله) وبقيد النصب
 بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيد اكنت اياه ولا يخفى لانه خرج خبر كان بقوله
 كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية
 كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول
 والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيد اكنت
 اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لا خراج (قوله) والا حسن في ترتيبها وجهد
 الغير الخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل
 بينها بما لبس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل
 بينها بما لبس منها ولمسا فعل المص ايضا وجهان حسان الاول عدم الفصل
 بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني تقديم المسلط
 بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف
 فيه تأمل (قوله) ينصب زيد جعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله
 على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت اياه ذلك ولك ان تجعله تفسيراً
 لتأصب ما هو اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثل وفيه رد لمن قال انه منصوب
 بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان (قوله) فان الاصل فيه ضربت زيداً
 ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل ضربت زيداً ولما
 حذف ضربت ذكر المفسر اذا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره
 (قوله) في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي في مواقع يظن في بادي النظر

انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي
القاموس مظنة بالظام موضع بظن فيه وجوده وهيئة لان يكون كذا اي جدير
فيه ان يقال انه كذا (قوله) ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه
النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اولى لان جعل ما هو ابعد من الباب عنه اهم
وقيل لانه ارجح سلامته من الخذف (قوله) بل الابتداء يحتمل امرين الابتداء
الذي هو العامل في المبتدأ والخبر وحي لا يتعين بذكره كونه مبتدأ والثاني
مصدر المبتدأ الذي بمعنى كونه مبتدأ وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا
لانه ان تكاب ملاحظة اليه واشعار بمجهول كون الرفع مختارا وهو الاستغناء
من تكلف تقدير العامل (قوله) لان تجرده عن العوامل اللغوية لا بدله
من قيد آخر وهو الاسناد يعرف الداعي لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده
يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله الصحيح الا ان يقال المراد صحة تجرده
الصحيح فتدبر (قوله) اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على الصحيح
النصب الذي لا محالة موجود لما حصل منه الترجيح بالفعل لانه في صورة
استواء الامر بين لبس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على الصحيح
وايضاً الوارد عدم ما يرجح النصب بالفعل لا يستغنى عن قوله او عند وجود
اقوى منه لانه في صورة وجود اقوى منها لانه في صورة وجود اقوى يتحقق عدم
قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم ينتج
الى تفيد القرينة بالمرحمة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة
لاموجب الاختيار في التركيب والاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل
لم يمكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب
فافهم وانما حل قرينة خلاف الرفع على قرينة ترجح دون الصحيح اما لما ذكر
ان قرينة الصحيح لا محالة موجوده ولما لان عدم قرينة صحة النصب لا يجمع
اختيار الرفع لان الرفع واجب (قوله) لان غير بنى الصحة لا تتعلق
بمختار لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما اتوهم
(قوله) بسلامته عن الخذف يقلل يعارضه كون الخبر جلة على تقدير
الرفع وورد بآية السلامة عن الخذف ارجح لكن يحتمل ان يكون قد يلحق به ما اختير
فيه الرفع لو هو بقرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة بالمرحمة

للنصب والمشهور خلافة بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم جريته
 خلافة (قوله) كما بالاخضر الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب
 او اذا المفاجأة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الاماخذ
 واذا هذه (قوله) مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في
 حرفهم خبر المبتدأ (قوله) فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز
 آه قيل اولاه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع
 الطلب خبرا مبتدأ وبل لا يكون الجملة الاسمية انشاء قوله فالمراد بلزوم الاسمية بطلته
 وقوعها بعدها وقبل الزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله)
 بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا
 يقتلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى ضيقه عن الجملة
 الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن زيد وعمرو يضربه لتكون فعل التعجب مجزوء
 وتجرد عن العروض لاحقا بالاسماء بقتل والظاهر ان الجملة الثانية
 في المثال المفروض اعتراضية لاماطفة والالزام عطف الخبرية على الانشائية
 وفيه ان عمر ويضربه استعمل في انشاء الحزن والتحسر وبما ظنه انه ينبغي
 ان يستثنى ما اذا كانت الجملة مقول القول نحو قال زيد وعمرو قائم وبكرا
 ضربه فانه ليس العطف في مقول القول باعتبارها اشتركا كما في التحقق
 حتى تفاوت الاسمية والفعلية في التاسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت
 في المقولية بين الاشياء (قوله) ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل كما انه
 اراد انه لا يقدر جوابا لانه يمكن فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا بد ان
 وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لمسادون لم كما سأتى في محله فلا
 يصح انه لا يقدر معمول لمسا هذا لكن اللفظ ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما
 سأتى بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب (قوله) وانما قال حرف
 الاستفهام لوقال والاستفهام عطفًا على حرف التي لخرج عنه من ضربته
 لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما
 يصير نكتة لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام متأمل واما وجه ذكر
 الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز
 من زيدا ضربته صرح به الرضي (قوله) لبشعل مثل هل زيد اضربه

فانه يجوز وان استعجمه التحلة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل
فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل ما يدل عليه كلام التحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل
اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في
الكلام فعل فقد دخل على الاسم نحو هل زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام
دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيد انت ضاربه فان المتخارفيه النصب
فلا يحتاج في اختياره حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستعجم على
ان القول بفتح هل زيد يعرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه
فهو زيد اضربه لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربه
وعلى بيان المفتاح لا يفتح هل زيد اضربه بل يحسن فلا وجمع القول
بجوز هل زيد ضربه للحكم باستعجاب هل زيد اضربه وفي ما ذكره
وما ذكرنا رد لما ذكره الرضى ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز
هل زيد اضربه لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى
بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد في الضكلام (قوله) وبعد اذا
الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذ البس قرينة النصب
لوقوع الجملتين بعده على السواء وخلافا للبرد في انه يجب بعدها الفعلية
فيجب النصب بعدها (قوله) وفيما قبل الامر قد تباعد في التكلف
اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف
المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما
المقدرة بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة
الى الاول اذ يصح ان يرادو يختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان
عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما ليس اي يختار النصب في اسم
قبل الامر (قوله) اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة
المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة
به يدل عليه اختيار النصب (قوله) وعند خوف لبس المفسر اي عند
خوف لبس حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع
لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه لا يمكن رفع اللبس بقرينة لكن
النصب راجح لان فيه نفي عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لان مع

اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار
 اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة
 فبدل عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا
 بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما يزداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه
 افيد وانه ينبغي ان يترك اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف
 اللبس بالصفة فيما اذا كان نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا
 اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا
 لم يكن للمفسر متعلق فلوقبل الشيء خلقناه بقدر يتبدل الالام الاستمرارية
 لكل فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار
 النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه
 وهو فيما اذا التبس المقص بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيد اضربت
 غلامه فان المقصود بالافادة اهانته زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه
 يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا تلتفت النفس
 الى الاهانته اللازمة (قوله) فلان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق
 آه بقرينة قراءة النصب فلورفع وحل على الصفة فان هذا المقصود يتبدل
 بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه
 يستدعي فساد الان المدعى ان في مقام قصد الاختصار بالجملة التي بعد الاسم
 النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة
 سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم
 ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المعزلى مع ان الفريقين متفقان
 في ذلك فتدبر (قوله) اى عنده او في داره ونحو ذلك آه فان قلت
 فلا يصح كونه مما يستوى فيه الامر ان ترجح الرفع باستغناء عن تقدير نحو عنده
 قلت اذا كان المقصود اكرام عمر وعنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع
 ايضا (قوله) قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فان نصب
 مخرج باستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا (قوله) قلنا هذا باعتبار المنتهى
 اما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار
 مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد (قوله) والا بالتشديد لليس

الاخذ غير الخليل فيه لطافه (قوله) لوجوب دخولهما على الفعل اما حروف
التخصيص فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها
النصب وبما يجب النصب بعده عند بعض الالعرض والمص فاته اما هنا وفيما
يختار النصب فاغتمه وبما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب
النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا
خبرته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التذكير الصرف للمبتدأ (قوله)
فالانحاد فيما ذكرته مفقود تحقيق المقام ان الملابس ما يلبس الفعل المفسر
في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد يزيد ذهب به اذهب احذر اذا و دل
قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعلم كون هذا المثال منه لبس لانه يستحيل ان يكون
منه بل لانه لبس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ان زيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق
الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعريفه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل
ضابطة مما لا يعول عليه نعم كلا اتحاد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه
وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب زيدا
بان يكون الناصب زيدا الذهاب المستند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد
به ولودل قرينة على قصده فليكن منه وقد رد الشيخ الرضي بان المصدر
الذي يستند اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه لبس كذلك
يريد به ان الذهاب وان يتنصب باذهب فيقال اذهب زيد اذهبا كما يقال
انبت الله نباتا لم يكن لبس له اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه
يذهب والفعل لا يستند الا الى مصدر كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب
اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال (قوله)
واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتلدر من اطلاقه في هذا المقام وقد
قيد المص في شرحه به ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيدا مرجوح
لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولي
بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع
بالابتداء (قوله) وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى الخ يريد
المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا
الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لا تقلب

التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقلوه كل شيء فعلوه في الزبر كناية
عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلب
لفسد المضمون ويكذب على تقدير يصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا
كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون
الآية مما يقصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لايقا بالمقام لكن جل
عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء
فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهبه في انه يتوهم انه من باب الاضمار وما يختار
فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة (قوله)
في الزبر اي في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه
زبر كسر (قوله) لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لجل الفعل على الكتابة بانه لو حل
عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم لبسوا كاتين وفيه انه بعد تجوز حل
الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم
ان هنا مانعا آخر عن حل الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف
اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة
اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم (قوله) وان كان صفة
لشيء بناء على تجوز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف (قوله)
لان كل شيء كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم
موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصلح نافي لان الافادة خبر من الاعداء وان اراد
انه لبس في افادته غرض لايق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه
بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف اعمالهم مطابق
لاعمالهم (قوله) بحيث لا يغادر اي لا يترك (قوله) والظاهر
ان قوله تعالى الخ كون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة
الى المبتدئ الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الغاء فيما قبلها او باعتبار
ان جعل الانشاء خبرا خلافا للظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا
في اخراج الآية عن هذا السبب مع ظهور كون الغاء بمعنى الشرط (قوله)

عن بعضهم هو عيسى بن عمر (قوله) الغاء فيه مرتبط آتقدير الخاص بعيد عن
 الفهم والمبادر تقدير كائن وحمل المباءة للسببية (قوله) ومثل هذا الغاء لا يعمل
 ما في خبره فيما قبله يريد بمثل هذا الغاء فاء الشرط وقع موقعها وليس هذا للمقام
 بمقام يشرح فيه الغاء عن موقعها ولمعرفة موضع الغاء ومقام آخر راجع
 عنه مقام آخر (قوله) الآية جلتان الخ اشارة الى ان قوله
 الزانية والزاني عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله جلتان بتقدير والايه
 جلتان عطف على قوله الغاء بمعنى الشرط عند المبرد والجلتان تعليل لكون
 الآية مثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر ويحتمل كلام المتن خلاف ما اشار اليه
 بان يكون نحو مبتدأ خبره قوله الغاء بمعنى الشرط والعايد تعريف الغاء فانه
 في معنى فاعلم قدر العلة فيه فقدر تكب ما لا حاجة اليه وجلتان عطف
 على الخبر وتكون التكتة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض
 بخلاف ما قبلها وقوله جلتان مستقلان دفع لما يتجه ان يزيد اضربته ايضا
 جلتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف
 الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية والزاني جلتان مع رفع الزانية
 وما هو جلتان في حال الرفع لا يصح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج
 الى تقييد الجملتين بالاستقلال (قوله) اول تفسير هذا اظهر (قوله)
 واختيار النصب باطل لا اتفاق آه يعني قوله والا فالخيار النصب دليل على
 ثبات احد الامرين السابقين ولك ان يجعله دليلا على دعوى ان الآية
 ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق يستدعي ان يقول والا فيلزم
 اختيار النصب فالأوجه ما اشار المصنف الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه
 على القراءة المعتمدة فقال الآية ليست من الباب لان الغاء بمعنى الشرط والآية
 جلتان عند سبوية وان كان من الباب كما ذهب اليه بعض النحاة فالخيار
 النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالخيار النصب بمعنى له لبس التراكيب
 الثلاثة المقدمة من الباب والا فالخيار النصب فيها اما في الاول والثالث
 فظهر واما في الثاني فللالتباس بالصفة (قوله) لضيق الوقت عن ذكره
 لانه لو ذكر لغات وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتج فيه الى
 تكرار المحذور منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لها الى الاختراز عنه

بمجرد سماعه ولم يذ كر المحذر (قوله) أي باسم عمل فيه تبه بذلك على أن
المفعول بتأويل المفعول فيه فالمفعول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
وقيل من قبيل اسم الحال على المحل (قوله) أو ذ كر تحذيرا فيكون مفعولاه فإن
قلت في جعل تحذيرا مفعولاه للتقدير غنى عن تقدير ذ كر أو حذر فقد ارتكب
الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه إلى التقدير الصحيح عطف أو ذ كر لا يقل لا يصح
جعل تحذير لمفعولاه للتقدير لأنه لا يستدعيه بل يجعل التحذير بالذكر أيضا لانا نقول
بذ كر العامل يفوت فرصة التحذير داع إلى التقدير ومن لم يتقطن لهذه الدقيقة
أطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل
ذكر مصدرنا منصوبا بالعطف على المفعول له أي تقدير اتق أما التحذير
فما بعده وإما ذكر المحذر منه مكبرا وطول الكلام به (قوله) لئى بما بعد
ذلك المفعول هذا بظاهرة يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا
دليل عليه لجواز تقدير اياك على بل هو وافق بمصلحة الضمير المنفصل فتأمل
(قوله) فإن قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف هذا ممنوع بل لابد
من عائذ وهو اعم من الضمير وكيف لا ولولم وجوب الضمير لما ينفع ما ذكره
في الجواب فالاولى ولابد من عائذ ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي
حل الضمير على العائذ بعد الضمير عن إعادة ما في الضمير (قوله) مثل اياك
والاستدنب بكثرة تكرار مثل اياك على أن الأغلب في هذا الضمير من التحذير
إذا كان ضميرا أن يكون ضميرا مخاطبا وقد يحى متكلما نحو اياي والشر والظاهر
فيه تقدير لاتق على صيغة التكلم على ما ذهب اليه سبويه لكن قول المصنف
بتقدير اتق يشعر بأنه اختار مذهب غيره من أن التقدير حيث شذ على صيغة
المخاطب أيضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا إلى المخاطب
نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فبستوى فيه الاسماء الظاهرة والضميرات
كلها (قوله) ولا يخفى عليك أن تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لأنه
لا يقال آه وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التباعد لأن القرينة لا تدل عليه
فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التباعد فقد خف وما لم يخف
نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك
وتفسيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبّر عن الاسد

نفسك لكهال قره منك وابدل من الاعد عنه (قوله) وان تقدير بعد في
 مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون
 بتباعد عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك
 عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات
 تقدير بعد الا ان يقال يلزم ح نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي
 (قوله) فان المعنى على بعد نفسك مما يوزيك كالاسد فيه ان التقدير بعد
 نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع
 الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس بتحذير بما بعده الا ان يراد
 بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس
 بالتوصية على تبعد عن الرذائل التي توجبك ولا يخفى انه يصح تقدير انق
 فيه ايضا لان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر
 ولا شمله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام
 كلام يعجب الافهام ويدعش الاوهام وهو ان اتقاء الشخص من نفسه
 والتحذير منها ليس الا لابقاعها الشخص في ضرر فالمحذوف الحقيقة هو الضرر
 وهي محذرة بالمال فاذا نظر الى المال صح هذا (قوله) وتقول في قسمي
 النوع الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام
 لا يسع المحذوف والمعطوف معا (قوله) اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير
 العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولا علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير
 العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان
 قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان
 السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمه امتناع تقدير
 الواو فبيان ان امتناعه امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه
 واضح مستغن عن التعرض والبيان (قوله) شامل لاسما الزمان والمكان
 المراد باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر (قوله)
 فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها صوابه فيه (قوله) سواء ذكر
 الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا وهو المواد بالذكر والمذكور في هذا
 البحث فلا تغفل (قوله) مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تقول ما من يوم الجمعة

الاوفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة لم يفعل فيه
 والالكان للزمان زمان ولك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب
 مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيّد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه
 فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من
 المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا (قوله) فلو اعتبر
 في التعريف قيد الحبيّة اعترض عليه بأنه لو اراد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه
 الفعل بكلمة في لم يخرج الى اعتبار قيد الحبيّة اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
 لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه فعل لم يصرف مفعولا فيه وفيه نظرا لانه لو اراد
 ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر الحبيّة لصدق يوم الجمعة في شهدت
 يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة
 ولو اراد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحبيّة كان المعنى هو اسم ما فعل فيه
 فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة
 يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع بيان الحبيّة لا نقول
 يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه آه انه جعل
 قيد الحبيّة متعلقة لقوله مذكور فخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر
 من اجل هذه الحبيّة لانا نقول فلا تكون هذه الحبيّة مما شاع اعتباره في
 التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد
 اعتبار الحبيّة كما ادّعى الشارح لانه متعلق الحبيّة والمعلل بها وما قوله فان
 ذكر يوم الجمعة فيه ليس آه معناه انه ليس ذكره من هذه الحبيّة حتى يصدق
 عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحبيّة على
 الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتأمل (قوله) ولا يخفى انه على تقدير
 اعتبار قيد الحبيّة لا يخفى ان قيد الحبيّة معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن
 المذكور غناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يقاب الا ان يقال لم يجب بل نبه على
 امكان الاختصار (قوله) مبهما كان او محدود الميهم من الزمان ما لم يخبر به
 حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم واليلة والشهر والسنة
 (قوله) وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير ارجعا الى ظروف المكان
 بتأويله بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير

وأشار بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل فلا يرد
 ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتداء ولا يحتاج الى ان يقال
 لما رجع الضمير الى المضاف اليه للمبتداء بالاضافة البيانية كانه رجع
 الى المبتداء والاطهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتأويله بالقسم لانه
 قسم من الظروف (قوله) وفمبر الميهم بالجهات الست ومنهم من فسر
 بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير
 جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم
 التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الاشارة ومنهم من فسر
 بما في فسر به الزمان الميهم ويرد عليك بجانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب
 بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معيان بهذا التفسير
 (قوله) لايها منها اراد الابهام اللغوي لا يشتق منه الميهم الاصطلاحي
 (قوله) ولم يذكر وجه حل شبههما عليه لان حكمه حكمهما ولك ان تجعل
 الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بحملهما بمثلة المشبه والمشب به
 ولك ان تجعل الضمير راجعا الى الميهم وعند ولدى وشبههما بتأويلهما بالحمول
 والحمول عليه وعلى التقديرين وجه حل الجميع مذكور ولك ان تجعل
 الضمير الى عند ولدى وتجعل لايها منهما بيانا لوجه الشبه لالوجه الحمل اى
 شبههما لاجل ايهما منهما فحلم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا (قوله)
 وفي بعض النسخ لايها منهما كل هو الظ والظاهر رجوعه الى عند ولدى
 وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والميهم (قوله) ولفظ مكان وان كان معينا
 نحو جلست مكانك لكثرة في الاستعمال قبل لا يقبل كنت مكانك ويقال
 جلست مجلسك فكل اسم مكان يتنصب بما اشتق منه او مرادفه ولا يتنصب
 المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرة على كثرة
 استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حل لكثرة المورثة للابهام
 فانه اذا كان مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيضير مبهما
 (قوله) ما بعد دخلت وسكنت وزلت (قوله) فانه ذهب بعض النحاة الى
 انه مفعول به اختلا فمهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا كان
 لكونه مفعولا به محال لمكن قلنا الشيخ الرضي اذ دخوله في لازم في خبر المكان

جائز فيه وسليحي ان استعماله منع في صحيح وحكم سبويه بشذوذه (قوله)
 فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وفيه بحث ويعارضه انه يقال
 في الفارسية در آمدن در خانه (قوله) يصح ان ينسب الى مكان شامل له وغيره
 هذا لا يصح على كلبته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح
 جلست في جميع اجزاء الدار والحلة او البلد (قوله) وفعل الدخول بالنسبة
 الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدهليز
 دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت (قوله)
 قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويردج نحو اعجني التأديب
 الذي ضربت لاجله بل يراد اعجني التأديب لانه يصدق عليه انه مافعل لاجله
 الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قوله اعجني التأديب الذي
 ضربت لاجله (قوله) اللهم الا ان يراد بذكره معه ابراده معه للعمل فيه
 فيه ان تعرفه المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف
 معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه
 بعد اعجني التأديب الذي ضربت لاجله بل اعجني التأديب ايضا لانه يصدق
 على التأديب انه مافعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا
 للتأديب فافهم (قوله) مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب انما يحصل
 بالضرب قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به
 ما يتضمنه التأديب وهو التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه التأديب ويكذبه
 امتناع ضربته تأديبا كما صرح به الرضي ناقلا عن التهامي فالجواب منع ان التأديب
 عين الضرب بل هو احداث التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلته
 (قوله) يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لافائدة لقوله ظاهرا والظاهر ان قدر
 يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان قول التهامي اصل والخلاف انما وقع منه
 (قوله) ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته
 فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول
 المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك
 بل ما يؤول اليه ورده المعنى بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس
 قوله للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتأديب مفعول له عنده

لا عند القوم فلبس عند الرباح ردوا الى المفعول المطلق (قوله) : وخص
اللام بالذكر المخرض لوجه تخصيص اللام هناك ووثق في المفعول فيه مبنى
على التفكك عن ان اللبأ ايضا من دواخل المفعول فيه نحو تمت بالمتجدد
(قوله) احتراز عما اذا كان عينا فينبغي ان يقول احتراز عما اذا كان غير فعل
ليشمل نحو جئت لك للسواد (قوله) اى اتحد فاعله وفاعل عامله اشار الى ان
المص لوقال هكذا كان اولى فانه الواضح الاخصر (قوله) ومقارنا له
اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما كالعبارة الواضحة
الموجزة انما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما (قوله)
او يكون وجود احد هما بعضا من زمان وجود الآخر لا حاجتا الى هذا التصحيح
في المثال المذكور لان عليه القعود هو اظهر الموجود مع القعود لا الجين السلق
عليه الا ان يقال بعد الجين من اوله الى آخره جينا واحدا لا جينا متعدد
(قوله) ونحو شهدت الحرب ايقاما للصالح لا يخفى انه يصح هذا التركيب
وان لم يوقع المشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب
الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة هنا اعم
من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل (قوله) وفي بعض الحواشي
ان الرأى شريف جدا لجعل ما هو مخطط الغائبة قائما مقام الفاعل ولخلوه عن
تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر
التحاة على انه لا يجوز اصلا ومن السوامج توجيه ثالث وهو انه متعلق
بمحدوف هو فاعل والظرف قائم مقامه الذي فعل كائن معه اى مع الفعل
فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تأمل (قوله)
الغير والزوان كتب في الحاشية الغير الحار والوحشي والاهلي والغزوان والوثوب
(قوله) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره
بل احتراز عما اذا لم يذكر بعد شئ ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز
عن المذكور بعد مع ولولاء لقال المذكور لمصاحبه الج (قوله) متعلق
بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان اللفظ قديرا (قوله) او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق التحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل
العطف لا غير جمع كون زيد في كفاك وزيدا مفعولا مع اذا الفارق بينهما وبين

من زيد او عمر المحرم بحكم وانما جرد الشارح على ذلك حسبك وزيد او هو
 (لا يسمي ولا يفتي من جوع) لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل
 حسب جار مجرى الظروف المنطوية عن الاضافة فالمراد بمفعول فعل ما عدا
 المفعول به المنصوب (قوله) وسواء كان الفعل فيه لفظا او اداء بالفعل ما يدل
 على الحديث كما سيجي فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل
 على الفعل فيه لفظي فلا وجه لقوله بوجه معنى فالوجه ان يرد بالفعل الفعل
 الاصطلاحي وتجهل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر
 الفعل ويكون قوله ومعنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى
 الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى
 بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا (قوله)
 والمراد بمصاحبه بمفعول الفعل مشاركتله في ذلك الفعل في زمان واحد
 هذا مذهب الاخفش و يرد المثال المشهور في السنة الجهموز من قولهم
 استوى الماء والخشبة لانه لم يستوى الخشبة بل صبغة الماء اذا ساوى الخشبة
 واجلب عنه صاحب العباب شارح الباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كاله
 كما يقال استوى الرجل ولبس بشي لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كاله
 بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعينة ويشهد له
 نيرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب
 (قوله) او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب
 قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر
 في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركها في مكان واحد
 منع تعدد الزمان لا يستلزم ان توضع الناقه ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة
 في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكفاء
 بما هو المشهور في تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد وتجعل الملازمة
 منية على ان التزم عدم المحافظة بمعنى لو لم يحفظ الناقه واهملتها ولم يحفظ
 في هذا الزمان ولدها ايضا لضعفها وتركها في مكانين من قبيل حفظهما
 ودخل في عدم تركهما (قوله) نحو لو تركت الناقه على صيغة المحمول
 ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضرب زيد او عمر او لم يكن مما نحن فيه

(قوله) وفصلها كتب في الحاشية فصنل بجه شتر از شير باز كرده
 رضع الصبي شير خورد كودك (قوله) واعلم ان جمهور النحاة احرز بقوله
 جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها علامة وعن مذهب
 الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو ليكونها بمعنى مع وجعل اهراب ما بعدها
 كاعراب ما بعد الالصفة (قوله) واصلها واو العطف ولذا لم يجوز
 تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامه خلافا للشيخ
 الرضى فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدم على مصاحبه
 (قوله) لفظا واسم فعل فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره
 الشيخ الرضى في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذى هو عامه وجهان
 (قوله) وجازاى لم يجب حل لجواز فى كل موضع على معنى بعيد وانما حله
 عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك
 ولبدأ ولا يخفى انه يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمر اياضلع انه لبس
 مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمر اخرج عن تعريف المفعول معه
 لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا فمح ضربت زيدا وعمر اخرج عن التقسيم
 فلو حل قوله خارج على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور
 فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا لا العطف وعدمه حتى يحدد الشرط
 والجزاء (قوله) تعين النصب ذهب غير المص الى ترجيحه (قوله) تعين
 العطف عند غير المص ترجح العطف فان قلت ما زيد وعمر خارج عن التقسيم
 لانه لبس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل
 فيقال ما يصنع زيد وعمر والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبه
 غير المفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم (قوله) ولم يجوز
 عطف عمر وعلى الشأن فيه بحث لجواز العطف يجعل الكلام على حذف
 المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب وان ترجح بالسلامة عن الحذف
 يرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوى (قوله) وانما حكمتا يتكلف
 في بيان المعلن بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلن النصب اى نصب
 الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع (قوله) الحال من حال الشيء
 يحول اى انقلب يسمى هذا القسم بها لاتقلايه غالبا (قوله) هيئة الفاعل

الهيئة الحالة الظاهرة للمنهاية للشيء كذا في المعرب والمراد هنا الحالة والمراد
 اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالد بن ابي مقدرى الخلود
 ويسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس
 الفاعل او متعلقه مثلا نحو جائى زيد قائما ابو لهك به بشكل يجائى زيد والشمس
 طالعة الا ان يقال الجملة الحالية يتضمن بيان صفة الفاعل اى مقارنة بطلوع
 الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كاللدايم لكون الفاعل
 موصوفا بها غالبا ويسمى دائمة ومنها المؤكدة كما سينجي ومن ان يكون بخلافه
 ونسمى منقلبة (قوله) اى من حيث هو فاعل او مفعول لا خفاء ان قيد الحية
 مفيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل يحامز يدسمينا فان
 اليمين لم يثبت زيد من اجل انه فاعل واما تعييد ولا يخفى ان الحال لا تثبت الذات
 المتأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واما تميز فيكون
 المعنى مائتين صفة الفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بان يبين كون الفاعلية في
 وقت خاص الا انه يتقضى التعريف بالمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له
 الى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول المجزئ
 بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به (قوله) مثل ضرب زيد
 صمرا راكين يجوز فيه ضرب زيد راكبا و صمرا راكبا واما اذا تخالفت حال الفاعل
 او المفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن قرينة فلاولى جعل كل منهما
 يجنب صاحبها وقد ذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقبل حقه هذا
 وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول يجنبه وتأخير حال الفاعل (قوله) او يبين
 صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو وافق
 بما هو المشهور (قوله) من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا يخفى ان
 المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول احدا الحالين فحيث
 لا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه
 واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق
 ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا تعييد بالمفعول به محققا
 او مؤلا مثلا يجعل العرب الحال في ضربت الضرب شديدا عن الضرب
 بلا تأويل باحدثت الضرب (قوله) وزيد في الدار قائما مثال اللفظي

المقوطة حكيم ارد على ما في شرح المصنف انه مثال للحال من القاعل معني
 (قوله) فان مقعولة زيدا اه الظاهر انه اذا اعتبر القاعل حرف التنبيه
 يكون ذوالحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة
 منه ايضا عاملة فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد
 ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر (قوله) وهو ما يعمل عمل الفعل
 هو من تركيبه اي يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لغيا وخيذا خرج
 اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح
 فالاولى ان يفهم معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفاعل (قوله)
 او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان اتواذ والاستفهام والنفي
 لا يعمل مما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حروف النداء منه فني على
 ان لا يكون المنادى بتقدير اد هو بل العامل في المتادى حرف النداء فهي
 ليست من العامل المعنوي عند المصنف وما سمع عند النحاة التني والترخي
 وخالفهم الشيخ الرضي في ان المعنى على تقدير خبر التني بالحال لاعلى تقييد
 التني (قوله) نكرة موصوفة قبل لوقال مخصوصة ليشمل التكرة المضافة
 لكان اولى قلب لوقال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذوالحال في جميع
 الصور تكرات مخصوصة فحينئذ لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور
 (قوله) ان جعلت امرا حلالا من كل امرا حلالا جعلته حالا من المستتر في حكم
 فليس مما يخفى فيه (قوله) او بعد الانقضاء للنفي فيه بحث من وجهين
 احدهما ان مثل ما جاءني رجل الراكب التكرة فيه مستغرفة فلا تقابل
 الاستغراق وثانيهما ان التكرة لم تقع فيه بعد الابل حالها ومنهم من قال فاعل
 بعد الاحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الاعطافا على قوله في
 خبر التني فهو ظرف ليقول يعمل والظاهر انه سهو والصحيح اوقبل الا ويمكن
 ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الراكب صحيح تنكير صاحب الحال
 فيه منع الاحتمال وصفية بالذي الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا
 الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه محتملان كما في يفرق كل امر حكيم
 وفيه ان منع الاول كان صحيحا اصح جاءني رجل الا عاما ولغا قوله نقض للنفي
 فالصحيح الاستغراق واما من قال لا منع لا لجواز وقوع الصفة بعد الا

فقله فريفة بلا مصرية لان الصفة الحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة
 المنصوبة عن خبر المبتدأ والحال (قوله) - وارسلها العراك اورد امثلة
 مؤنوقها للنقص الاول من شعر ليلى والثاني مما شاع في المحاورات والمحاطبات
 ولم يورد الاول على وجه يقتدر بشعر يته اما لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث
 يكنى الإشارة اليه: وانما الله ايضا شائع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك
 بوقوعه في شعر البلخ فان صاحب القلموس يقال اورد اياه العراك اى اورد لها
 اللام جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يتغير معنى المصدر ههنا ~~صلا~~ له
 (قوله) ... ولم يردا كتب في الحاشية الزود المنع (قوله) : ولم يشفق على
 نقص البخل كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنقص بالصاد المهملة
 والفين المعجمة المفترجة من نقص الرجل نفصا اى لم يتم مراده انتهى
 في الخارج نقص بمراد تمام فارسيدين وسيراب فاشدين (قوله) : وكان المراد
 بالارسل اليه البحث والتجسس آه الظاهر هو الثاني وعطف لم يردا للتفسير (قوله)
 ثم يرد مضاعف مجهول (قوله) من العطن الى الخوض كتب في الحاشية
 العطن ماحول الخوض والبئر من مبارك الابل والمبركة المناخ يعنى بجاي شتر
 خواب ايندن (قوله) ومررت به وحده كتب في الحاشية الواحد مصدر وحيد
 وحدا ووحدة كوعد بعد وعدا وعدا فانهى قال الشيخ الرضى وحده لازم الافراد
 والتذكير والاضافة الى المضمرة ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة
 (قوله) مثل فعلته جهنك كتب في الحاشية الجهد بضم الجيم وفجتها الاجتهاد
 قال الغراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة (قوله) مثاؤل اى
 كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل والظاهر
 ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها فهو مررت بضم الجيم
 المغيرة اى كثير اساترا بكثرةهم وجه الارض ونحو ذلك الاول فالاول اى اول
 فاولا ونحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاءني الرجال ثلثتهم
 الى حشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقدم منصوبات
 على الحالية في الجاز لو وقعها موقع النكرة فانها في معنى مجتمعين في الجنى
 وتا كيدان لما قبلها في تميم مبريات باعرايه ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي
 جملة داخلها في نحوه لان الجملة ليست بكرة انهي كالمعرفة من اقسام الاسم

بل هي مأولة بالتركبة فجعل العراك ونحوه مصدرا للجملة الحالية المحذوفة
اطالة للطريق (قوله) احدهما انها مضامر لافعال محذوفة الاصح
على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة معتركة لان الاصل
في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم ينتبه زاد على
كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة اوصفات فسوى بينهما (قوله)
اي تعتبرك اشارة الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيدي
(قوله) فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا (قوله) وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع التكرات هذا هو الوجه المرجح الذي يليق
ان يكتفى به بجرانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا
في المصادر (قوله) فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعنى المفردة
اذا الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواحد من الضمير والواو وكلاهما (قوله)
ولم يكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والتكرية ومجموع
المعرفة والتكرية ليست بمعرفة ولا تكرية نحو جاء في رجل وزيدرا كين فقوله تكرية
يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما
وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بدع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه
غالبا فاحفظه فانه لا ضيفنا (قوله) لانهما في المعنى مبتدأ وخبر فيه ان جاء
فانما رجل في الحقيقة قائم رجل فالخصيص بالخبر المقدم الذي ليس نظرف
وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء لا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم
الخبر الظرف لا تقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان (قوله)
ولثلا يلبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة
الى تكرة ولا يصف ولا يستغرق نحو رأيت غلام رجل راكبا ورأيت رجلا عالما
راكبا ونحو ما رأيت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق (قوله) ولا يقدم
اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعنى فيما اذل على حدثين غير متميزين
بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث
صاحبه وان لزم التضمين على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث
قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به
القعود (قوله) على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف ولا وعلى

الفعل المصدر بماله صدر المصداق ولا على المصدر بالحروف المصدرية
 ولا على المصدر باللام الموصول ولا على الفعل التفضيل فيمساعد هذا أسرا
 أطيب منه رطباً فهو من قبيل زيد قائماً كعمرو قاعداً (قوله) فعلى هذا
 معنى الكلام أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً كون مدار
 المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف وكون أحدهما متفقاً والآخر
 مختلفاً فيه مما لا يفيد العبارة أصلاً ولا يرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالات
 الكلام فالوجه أن يقال المراد أنه لا يتقدم على العامل المعنوي أصلاً بخلاف
 الظرف فإنه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء
 الكلام على منزهة لا خفش وبعد يتجه أن العامل المعنوي كما يخالف
 الظرف في عدم التقدم عليه أصلاً بخلاف العامل الفعل والمشتق أيضاً
 فإن الحال يتقدم عليهما مطلقاً فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه
 (قوله) ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بأن قوله بخلاف
 الظرف على هذا الاحتمال متعلق بصحح يتقدم وعلى الاحتمال الأول بقوله على
 العامل المعنوي حالاً كان أو جلة معترضة (قوله) هذا إذا لم يكن الظرف
 داخلاً في العامل المعنوي فيه نظر لأن الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي
 الذي لم يكن ظرفاً أو شبهه من الجار والمجرور وإذا لم يدخل في العامل لم يصح
 أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي (قوله) فالمراد هو الاحتمال الثاني
 لا غير لأن اللائق سائلاً عن العامل المعنوي لأن يبين المخالفة بقوله بخلاف
 الظرف (قوله) ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على
 العامل المجرور فالأنسب الأوضح أن يقال ولا يتقدم على المجرور في الأصح
 ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولما تقدم على ذي الحال المرفوع
 والمنصوب فيجاء مطلقاً عند البصريين ويمتنع عند الكوفيين إلا في مرفوع
 تقدم عامله على الحال (قوله) لم يتقدم عليه الحال اتفاقاً إذا كان
 المضاف بحيث يمكن حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه نحو بل نبيع مله إبراهيم
 حنيفاً (قوله) لأن الحال تابع وفرع لذي الحال نقض يجوز أن يكون
 مجازياً مع عدم جواز تقديم ذي الحال ولأنه لا يعتد بجواز تقديم ذي الحال
 لاداء هذا المعنى بعينه إلا أنه لا يسمى فاعلاً بل مبتدأ (قوله) والسكك تكلفه

وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعل ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة كقاطبة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جيعا (قوله) وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصده التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسدا وشجاعا ومنها الحال فى بيعت الشاة ودرهما وضابطته ان يقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجرى قسطا فتصيب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بيعت البرق فزير بذرهم هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغى ان يقال فى جامد يدرجلا بهيا انهما حالان مترادفان (قوله) لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من التعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغى ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة ولبس الغرض من وضعه تلك (قوله) هذا بسر: افتح الباء وقد يضم كذا فى القاموس (قوله) ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالبسر لم يأت المبسر بمعنى الصائر بسر او جاء المرطب بمعنى الصابر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا وح صفة التخله فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالبسر انهم كانوا يؤلون الجامد باسم الفاعل والمفعول المصنوع اذالم يوجد فى استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة فى الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به وما قوله من ابسر التخل فبدل على انه جاء المنسر لكن صفة التخل فهو انما يصح اذا كان هذا اشارة الى التخل لا الى ما عليه وهو

وهو غير ظاهر لانه وان سمي بسرا لكن لا يسمى مبسرا حتى يصح جعله
 حالاً من غير تأويل كما اختاره المصنف فالوجه ان هذا اشارة الى ما عليه النخل
 والموجه ما قدمنا قدبر (قوله) لكن لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
 كالعدم الاظهر لما كان المستر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم
 (قوله) لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة
 بحالة البسرية فيه انه فليكن ح حالاً مقدرة (قوله) نحو تمر نخلي بسرا
 اطيب منه ربطاً يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله الحمد الا تم
 (قوله) ويكون جملة قال الشيخ الرضى قد يقام الجملة الحالية مقام المفرد
 فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام
 الحال وفاء الى في شاذ نحو بعث يدا يداي ذو يد يداي النقدي بالنقد ونحو
 بعث الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعث الشاة شاة
 ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فتصب
 هنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان تأتي به على الاصل نحو
 بعث الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا يوثق بالاصل ينبغي
 ان يوثق بالواو لعدم جواز خلوا الاسمى عن الواو والضمير ولا عن الواو
 الا على ضعف (قوله) فالاسمية وما في حكمها الجملة المصدرة بلبس
 لانها بمجرد التثنية على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفى داخل في الاسمية
 وقد يخفى الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملازمة نحو خرجت زيد على
 الباب وهو قليل (قوله) والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما
 عرفت وكذا المضارع النفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع
 المثبت الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن (قوله)
 ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف
 الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف
 عاملها باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الشاة الهلال بينا
 اى هذا الهلال بينا ولا مقل في حسن قوله قرينة حالية والمراد براشداً
 مهدياً الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يكن الرشيد بدون الهداية
 فلا يرد ان الرشيد فرع الهداية فينبغي تقديم مهدياً وكونه حالاً بعد حاله

يحتل الترادف والتداخل وعلى الثاني لبس مما نحن فيه كما اذا كان صفة
 (قوله) ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال
 بين ازدياد ثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرأت
 جزءا من القرآن فصاعدا اي فذهب القراءة في الصعود (قوله) والمتقلة
 قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تفارق ذال الحال نادرا
 بقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة
 عاملها بالحال لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة (قوله) اي تحققت
 ابوته دفع لما ذكره المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك يتقنت الاب
 في حال كونه عطفو فاعلم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطفو ولكن عطفو فاعلم
 ح مقعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف
 لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبت (قوله)
 ان يكون مقرر اى مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل
 مقرر للشيء ومؤكده ولا يرد ان الحال المؤكدة قديكون للتقرير وقد يكون
 للاستدلال واتما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها
 تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدا الجملة
 الاسمية والفعلية كما صرح به الرخسرى ومنه قوله تعالى ولا تتواقي الارض
 مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح
 التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فلبس قوله تعالى
 ولوا مديرين منه فان اردت له اسما فلتسمه دائما (قوله) لمضمون جملة احترز
 به عما يؤكده بعض اجرائها الخ يريد ان رسولا لا يؤكدا الا لارسال لارسال
 الله تعالى اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا لارسال دون ارسال الله
 تعالى لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه المفعول اما الوارد معناه الشرعي
 وهو انسان بعنه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكده مضمون
 الجملة وهو ارسال الله تعالى (قوله) ولا يدهن من قيد فيه نظرا لانه يصح
 ان يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن
 مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله
 ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق ولو سلم يصح

ان يقدر في الله شاهد قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في
الحال طرد الباب والله اعلم بالصواب (قوله) التميز ويقال له التبيين والتفسير
والميز على صيغتين (قوله) اي الاسم الذي يرفع الابهام احتز بقوله اي الاسم
عن نحو فعلت اي قتلته فان قلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكن ليس
باسم لكنه ينتقض بالعجبي شي حسن زيدا واي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو
زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجهها مع انه ليس بتمييز
عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تميزا بل هو شبه بالمفعول وكذا يشكل
بغير زيدا به وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست تمييزا عند البصريين
مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غيب في رايه والم شاكيا بطنه وسفه بالتشديد
على ضرب من التعوز ولا يخفى انه يتكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه
الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لعمل
حسن الوجه شبهها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاول ان يفسر كلمة ما ينكرة
اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التميز (قوله) في المعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له رطل زينا يرفع الابهام عن المعنى المراد اذ هو الموزون
وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد الى الآن
الحلال ودفعه بان زينا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو
ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مراد اخذه لثلاثه فانه من مرالق
الاقدام (قوله) لكن المطلق ينصرف الى الكمال هذا اذا تعذر العمل
باطلاقه والتعذر هنا موجود لانه لو كان على اطلاقه للفاذ كره وبعد
فيه ان الكمال هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر
بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اهم من الثابت بحسب الوضع او بحسب
الاستعمال فلا ينبغي تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه
لا يخرج امثال عين جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف مخجل
بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب
اصالة على ما مر خير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان
التمييز للتفسير بعد الابهام ليمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة

التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لم يزمه الابهام
 من غير قصده فاذا ازاله لكان حسنا (قوله) ولا ابهام في هذا المفهوم
 يحجه عليه انه يلزم ان لا يصح جذا ر جلا على انه تميز من كلمة ذاعلى ما اتفقوا
 عليه ولا يصلح ككون ذاعبارة عن مهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام
 وضعا الا ان يقال تعارف ذامع حب في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز
 عنه وكذا فيما اذا ارد الله بهذا مثلا تعارف بعد ماذا في المبهم (قوله)
 عن ذات لاعتن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال
 لبيان ثبوت وصف في شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع
 الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس فرجل عاقل لبيان صفة
 العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح
 لا يخفى فيه (قوله) الامن حيث حل الذات على الجنس ولو اراد
 بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان او صح فيقال في رطل زيتا
 ان فرد الرطل مهم لا يعلم من اى جنس فلما قيل زيتا بين ذاته بان بين انه من
 جنس الزيت وبعد بشكل بخروج تميز هو صفة تحوالة دره فارسا فانه يرفع
 الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز
 اخراج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس
 (قوله) فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير
 مع كثرة الاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يحجه عليه ان لا يناسب في كفى
 زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شئ منسوب اليه وقدر الشيخ الرضى في مثله
 طاب شئ زيد بتقدير الشئ منونا وجعل زيد بدلا (قوله) ويعنى به
 ما يقابل الجملة لم يحجى المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكأنه اراد معنى
 مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قبول بالنسبة في هذه الامثلة بالمقابلة تقتضى
 ان يراد ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على الترتبة
 مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكأنه اراد ما يقابل
 المضاف ما يقابل المركب الاضافى (قوله) والمقدار اما تحقيق
 في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام
 والاطهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار يستعمل

في عدد وفي غيره فافهم (قوله) فان الرطل نصف المن لو قال نصف
 المن لكان بيان المنوان ايضا فانه ثنية منا بالقصر وهو افصح من المن
 بالشديد (قوله) وكالكيل نحو فقير ان برا الفقير مكبال ثمانية مكبال
 والمكول كتور مكبال تسع صاوا ونصف او نصف رطل الى ثمانية اواقي
 ونصف الوقية او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان والمنا رطلان
 والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية لستار وثلث استار
 والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم
 ستة دوانق والدوانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج جبتان والحبة
 سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم والووية
 اثنان اواربعة وعشرون مدا والمدا بالضم مكبال وهو رطلان او رطل وثلث
 او ملاء كفي الانسان المعتدل اذا ملاء هما ومديدهما وبه سمي مدا وقد جربت
 هذا فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس (قوله) وانما اقتصر
 المص على الامثلة الثلاثة من غير العدد والافقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبذل
 حنوان سنا بفقير ان برا وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر
 وكم رجلا ويريد بما يتبعه المفرد ما يتصحب به التميز والالوجب التنبيه على المعرف
 باللام ايضا بقى ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كاسيأتي وانما تصدى
 لاستيفاء اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان يتنوين
 آه ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام
 لكان ادخل في الانتظام (قوله) لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا
 يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ
 لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان
 ثم الى المحاطب لانه لا يقال الا اذا لم يكن للمخاطب زمان بل حب رمان
 لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المحاطب ولا ينتقص
 هذا بكل فرد فانه متأول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد (قوله)
 واذا تم الاسم بهذه الاشياء وقال الرضي قديم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا
 وهذا فيما اذا اراد الله بهذا مثلا (قوله) عند الراقد خلا في القاموس الراقد
 البدن الكبير او الطويل الاسفل يسع داخله بالقار وفي الاساس مكبال

معروف لاهل مصر بأخذار بقة وعشرين صاعا (قوله) وهو ما يشابه
 اجزاؤه اى تشابه اجزاؤه في اسم الكل والاولى هو ما تشابه نفسه وجزؤه
 ولك ان تجعل تشابه مضارع المفاعلة ومنسندا الى ضمير ما و اجزاءه مفعولاه
 ويشكل بالابوة لانه لا جزء له فالاولى لاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء
 على القليل والكثير قاله الرضى اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد
 يلزم التاء (قوله) طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
 جلستين للعدد وانما يمثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه
 يمكن المناقشة في كون الثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد
 الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التميز عن النسبة وكلاما في التميز عن
 ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج
 الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولافلان
 التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة والنوع ولست الفارقة
 بين الجنس والوحدة فلا ينافي كونه الكلمة اسم جنس جنسا شاملا للقبلي
 والكثير من انواع الجلوس واحادها واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست
 من دأب المحققين والجواب بان السارح اجاب على سبيل التزلز ليس بما
 يحسنه ارباب الثرى (قوله) ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
 تخصص الجنس هذا بعيد جدا ومنع ذلك الاول ان يقال افراد الجنس
 بدل التخصص لان التخصص لا تطلق على المتعارف الاعلى الفرد الاعتبارى
 الذى يحصل العقل من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافة الى معين ولا يطلق
 على الفرد الحقيقى (قوله) ويجمع في غيره اى يورد التميز على ما فوق
 الواحد قد جاوز حد التكلف كيف واجمع اذا قوبل بالافراد يراد به صيغة
 الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المص لم يجوز في قصد التعدد الا صيغة
 الجمع فلا يجوز عنده الاعديل اذ ابا صرح به في ايضاح المفصل وبؤيده انه
 لولا المراد بقوله ويجمع في غيره بصيغة الجمع لمكان مستغنى عنه اهم ان سوق
 الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس
 والجنس المقصود به الانواع (قوله) ثم ان كان اى المفرد المقدار الظاهر
 ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا

للمقدّر المقدر مطلقاً (قوله) أو المعنى أن وجد التمييز لا موجب لجعل كان
 في التوجيه الأول ناقصة وفي الثاني تامة وكأنه أراد الإشارة إلى توجيهين
 كان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جداً عن جعل التمييز ملتبساً بتوحي
 إليهم لأنونهن كيك جداً والمتبادر من قوله جاز الإضافة اضيافة المتلبس
 بالتثنية لا إضافة للشيء إليه ولا داعي إليه الأجر إمامة مشاركة ضمير مفرد وان
 كاتب في المراجع والمصنف على ذلك التفاوت بالعطف بهم فإنه ليس هنا للترجي
 في الزمان بل لتفاوت الحكمين وإن أخذ ههما متعلق بالتمييز والآخر بالميز (قوله)
 أنه أراد عشرين رمضان يجب أن يقال عشرين رمضاناً وإن كان غير منصرف
 للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه إذا وقع تمييزاً يكون منكراً لوجوب
 تكثير التمييز في الالتباس في هذا المثال نظراً لأنه في صورة الإضافة إلى التمييز
 تكرار مصروفة وفي صورة الإضافة إلى غيره معرفة غير منصرفية إلا أن يراد اليوم
 العشرين من رمضان ولكن سوق كلامه لا يساعده (قوله) ومن غير
 مقدار قال الشيخ الرضائي هو كل فرع حصل له بالتقرير اسم خاص بلبه أصله
 ويكون بحيث يصح إطلاق اسم الأصل عليه نحو خاتم حديد أو أمان الفزع
 لذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة
 ذهب أقول فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لأن ذهباً يرفع الإبهام
 المستقر عن قطعة لأن يقال أنه تمييز إلا أنه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو
 أيضاً من موجبات أن الخفض أكثر في الثاني تأمل (قوله) لكن لما كان
 الإبهام في طرف النسبة لا يستلزم إبهاماً فيها برفعه القسم الثاني من التمييز
 الأيرى أن قولنا عندي رطل لا إبهام في النسبة فيه إنما الإبهام في الطرف
 وبإزالة الإبهام عن الطرف لا يزول الإبهام عن النسبة نحو طاب رطل
 زيتان النسبة فيها على إبهامها فكل من الحكمين أعني قوله الإبهام في طرف
 النسبة يستلزم الإبهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه يستلزم
 محل بحث إلا أن يراد الطهف المقدّر (قوله) وكذا كل ما كان فيه
 معنى الفعل بشكل بأسماء الأفعال فإن فيها معنى الفعل وليست بشبه جلة
 بل جلا وإعني أن قوله وهو اسم الفاعل أو مساعده والمراد هو اسم الفاعل
 مع فاعله وهكذا ينبغي أن يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

ايضا بما لبست جلا ذكر قهالك جلا جاء ان لا يخفى على نحوك والاول
 في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملته وشبهها
 حسبك فالمثل به هو التميز من حسبك لامن حسبك زيد (قوله) والله
 دره فارسا قال الشيخ الرضى الدر في الاصل ما يدراى ملبىزل من الضرع
 من اللبن ومن النعيم من المطر وهو مكتوبة عن قول الممدوح الصادر عنه
 وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منقضى العجائب
 فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفون اليه
 خفى الله دره ما عجب فعله وفي القاموس وقولهم والله دره اي عمله فقول
 الشارح اي الله خيره يجعل الدر كناية عن الخيال لا يوافق تحقيق اللفظ (قوله)
 ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا
 القيد يرفع ما اورد عليه من النقص بطاير زيد نفسا فان التميز فيه اسم
 يصح جملته لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط
 هنا للمصان من مظنة ان يكون قوله والامتنان لطاب زيد نفسا فيبطل
 به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا انضابه وفيه نظرا لانه انما يحتاج الى التقييد
 في القسمين لو حل الصحة على الامكان العام واما لو حل على الامكان الخاص
 كما هو الظن المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف
 الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التميز لا يكون الا بكونه دائرا
 بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا بكونه
 محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحقق الشرط والجزاء وكذلك يتجه على
 قول المص والافهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التميز اذا لم يصلح
 لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الازكياء
 وقد خصصت فيه بمزيد فضل بقطبي اجلة الاغنياء وشرحت عبارة
 المص بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحجج الى تقدير وتأويل لكن جعلته
 من خصايص شرجي على الكتاب فلو ظفر به لجيته مع ما لا يحصى
 من العجائب (قوله) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه فيه انه لا يهيم
 فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكأنه اراد رفع الابهام عن مهم هو نفس
 ما انتصب عنه (قوله) فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اي المتعلق

اللغات المقدره دون غير زيد (قوله) احيى الشيء المنسوب الى زيد تفسير
 للذات المقدره التي حكم على المتعلق فانه حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب
 عنه فلا حاجة الى تعريف الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغاير له بناء على ان الشيء
 المنسوب الى زيد هو الذات المقدره التي قد يكون عين زيد كما طعن (قوله)
 فيطابق التمييز فيها اي فيما جاز الظاهر ان ضمير فيها الى القسمين المذكورين
 فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث
 يشغل ما كان نصا ولا ينبغي انه تصف جدا (قوله) اذا اوردت ابوابا جذاذاته
 والمراد بالاجداد ما فوق الواحد (قوله) فانه اذا قصد ثنية او جمعة
 لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ايضا في ما سبق من ان ثنية الجنس وجمعيته
 لا يخص قصد الاتواع بل امر مشترك بين قصد الاتواع وقصد الافراد
 حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الاتواع على ما يشمل الافراد
 كما يحمل ثنيته ما شمل بعض قريب بيناته (قوله) الواو بمعنى مع والطبق
 مفعول معه لمصاحبه فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقته له
 اي لما انتصب عنه وما يفرض منه الجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبه
 خبر كان فاحتج الى جفعله فاعلا معنى وكان ونجه جعله فاعلا انه يؤيد ثبوت
 الاسم فاحتج الى اوله لضعفه جعل الخبر فاعلا معنى من اوهن من بيت العنكبوت
 ثابت المدعى بما هو اخرج الى الثبوت (قوله) اي كانت الصفة
 صفة له مع مطابقته الياء يعني التطبيق يضح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح
 ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسباق الكلام وسياقه لانه جعل
 التمييز مطابقا لما انتصب عنه والمتعلقه فالتناسب ان يجعل للصفة مطابقه
 وان صح العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المنبئ له
 (قوله) ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل معنى للاقتصار على كونه بمعنى
 الفاعل مع تجوز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق (قوله) واحتملت
 الحال اي الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة
 والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا
 (قوله) لكن زيادة من فيها زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز
 مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدره اذا كان لما انتصب عنه وقيل

مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقتبس صحة عشرون من درهم
وكان المص معه حيث صرح ببحور دخول من على بمجرى كم فلو كان يجوز
دخول من على التميز من الذات المذكورة عاما لم يخصها بهذا الحكم فتأمل
(قوله) يؤيد التميز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحلل اذ زيادة من ليكون
تنصيصا على ان المراد التميز لا الخلل (قوله) على عاملة اذا كان اسما
تامبا بالاتفاق بشكل عما اذا كان تميزا عن نسبة اسم الفاعل والمفعول فانه يتقدم
التميز على عاملة عند الجمهور مع ان عاملة اسم تام وهو اسم للفاعل والمفعول
فالاولى ان يقول لا يتقدم التميز على عاملة اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق
(قوله) اذا جعلته لازما يعني ان التميز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب
منابه في تركيب مضمون هذه الجملة فهذا الاعتبار جليل كالفاعل له وليس المعنى
ان فخرنا الارض عيوننا فخر فيه منزل منزله اللازم لتضمنه معنى الانفجار
وعيوننا تميز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبرة اليه والالفاظ فاعلا
لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فنبي الكلام على تضمين المثال
فضمنا **كلامه عليه** (قوله) وههنا بحث لبس البحث واردا
لان سر وجوب تأخير التميز عن العبادل كونه فاعلا لما حقيقيا لورد الفعل
المذكور الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم يفرضون المكونه فاعلا حقيقيا
بل اذ اظهرت المسأله من الوجه (قوله) ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التميز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تأويل فخرنا
الارض عيوننا (قوله) فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح
وعلى اسم الفاعل والمفعول فكلام المص قاصر لانه ان اراد بالفعل مجرد
الفعل يفيد ان خلاف المازي والمبرد في مجرده وان اراد به الفعل وشبهه
كما هو المستفيض من **كلامهم** يفيد ان خلا فهم في جميع ما يشبه
الفعل (قوله) وما كاد نفسا قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي (قوله)
المستثنى في المصادر ان هذا الباب يدل على ذكر الشيخ مرتين اوجعله شيئين
متوالين متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره بشي
مرة في الاجمال ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى
منه شيئين قسماد اخلا في الحكم فسمما خارجا عنه (قوله) ولما كان معلومته

بهذا الوجه الغير المحتاج الى آخره بشرط انه يمكن تعريف المستثنى قد تبع فيه رأيي المحقق الرضى حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها تفنيا وثباتا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه أولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه لا لفظ الاستثناء (قوله) المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او متساويا (قوله) من متعدد اى عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لاجن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاني القوم سوى زيد فانه ظرف للمعنى وكذا ما خلاز يد ولاحداز يد افليس الاستناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجب منه بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاستناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجىء بالظرف قرينة ان المراد سواء ذلك ان تريدانه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه فتأتى بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولان قص لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة اذ اداة الاعتقاد بل قصد النسبة ليخرج عنه شياء لم يقدر الاعتقاد وهذا غاية ما يتسرى في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالاھم اجل الانعام (قوله) سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى محفوظا بجل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه نعتا كورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا به باعتبار كونه متعديا باعتبار اللفظ بان يكون ذل لا على متعدد صريحا وكونه متعديا باعتبار التقدير بان يحل متعديا بالتأويل فتواشربت الانصفة فانه لا تعدد في العبد الا يجعله في تأويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذا المستثنى كما يكون محفوظا يكون محذوفا نحو جاني زيد ليس الا (قوله) اى بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبعد مضاعفا الى ان مشددة (قوله) في كلام موجب اى ليس بنفى له هذا هو المعنى الاصطلاحي للوجوب وغير

الموجب ما يقابله (قوله) وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
قوله بان يكون تفسير الما مصطلح عليه في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى
ما يقابله كلاما ناقصا (قوله) لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الظاهر
ان الكلام في كونه منصوبا ينصب استحقاقه لذاته لا لكونه نائباً لمطلب المستثنى منه
حينئذ لا بد من قيد تام ليم الضابط (قوله) الفاعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الاتقصه المصنف بقولنا القوم اخوتك الا زيد او لعل المشرح لم يلتفت لعدم
وثوقه على المثال وجواز ان يكون منصوبا (قوله) او مقدما لم يعد كان
في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده في خلا ان الثلاثة مشتركة في وجوب
كونها بعد الا فقوله بعد الامتعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قد عمه
لبشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد مقدم بشارك
في القيد لاحالة فقول المشرح عطف على قوله بعد الاجمل نظرا لانه موجب ان
يجب التنصيب في المستثنى في قولنا ما جاني غير زيد القوم وفي قولنا جاني القوم غير
جار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى لمحي حكمه بعد وقد بيده المشرح
ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يقتصر الى تقييده بكونه بعد الاحيث
قال اذا كان منقطعا بعد الا وان يحفل عنه في قوله او متقدما (قوله)
سواء كان في كلام موجب او غيره اشترط ان يبين هذا القسم ولما تقدمت اخلا
ولم يقيد كلا منهما بمقابلته الا آخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان يجب
نصبه لوجهين (قوله) اي المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى
ان المنقطع ينتصب بما قبله الا كما ينتصب المتصلة والى ان ما يبطا لا مفرد سواء
كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد بظنها وان ليس حرف
عطف والتأخر للمراوفا بمعنى لكن قالوا التامية بنفسها تنصب لكن
المشبه بالفعل وبغيرها مخذوف في الاغلب فجاء في القوم لا بخارافي تقدير
لكن الحمار لم يحيى ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يؤمنوا كشيئا وقال
الكوفون هو بمعنى سوى وورده ان سوى لا يفيد الاستعانة بالمستثنى المنقطع
للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق (قوله) في الاكثر متعلق
بمنصوب (قوله) انهم يصح حذفه متحدا كان او غير متعدد نحو ما جاء في زيد
الا عمرو (قوله) اولى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع

الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اى كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم وقلنا عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى بعض المضاف اى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق (قوله) وهما في محل النصب على الحللية الاخسين ان خلا في تقدير زمان مضاف اى زمان خلا زيد كما في منسافر قطا بقى في المعنى ما خلا (قوله) اى النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا بما يخالفه النصب (قوله) تقديره خلوزيد وعدو عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل المستند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر المضاف الى الفصل فيكون تقديره خلوة زيدا على ان الضمير راجع الى المجئى او الجائى ولو البعض (قوله) اى وقت خلوهم للظاهر خلوه بعضهم وهكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائى ايضا كما سبق في خلا (قوله) وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل آه لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبر عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع الضمير خبر عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجئى لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجئى فيكون التقدير لبس المجئى بجئى زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم (قوله) ولا يتصرف فيها ولا يغير لا يكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن (قوله) حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الاستغراق في جهة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلفه فيه فيجوز فيه كما نقل الشارح فقوله فيما بعد لا يبدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل وما يقضى منه العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا للكان لا يبدل منه في حكم التخصيص كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التخصيص

لا يجعل بالمقصود (قوله) وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه: بغير الواو على
 انه صفة الكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل هذه
 النسخة ايضا حالا ليوافق النسختان في المعنى لانه حينئذ لا بد من اعتبار
 ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مستندا اليه صفة
 جرت على غير من هي له فيجب الانقضاء وان يقال المستثنى هو عنه لا يقتضي
 احتراز عن تقدير قد بلا ضرورة لا نقول تقدير قداهون من تقدير الضمير المعلق
 الى الموصوف وفي قوله صفة الكلام غير موجب ميسا محجة لانه صفة ثانية
 للكلام (قوله) ولم يشترط ان لا يكون منقطع ولا مقدما ما ذكره من
 وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص استثناء المتأخر عن الحكم للمعام
 المتقدم المتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن
 الحكم السابق ولا يقتضي تقديمه اخراجه عن الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن
 حكم المستثنى المتقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر
 قوله او مقدما وقوله منقطع ما بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الاخير
 الصفة في كلام موجب لغوا لافائدة فيه فعمارة على عمومه فيما سبق
 فلم يخرج هنا الى التقييد لعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل
 فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل
 ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدلا للعلط ولا يمكن الخلط في الاستثناء
 لان مبناه على الروية كما تقدم فلما لم يخرج الى التقييد بما يخرج المنقطع
 والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى فيه ما هو الشايع في ذكره
 فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذا القاعدتين
 قديرتين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراجعا عن المستثنى منه مثل
 مجاء في القوم الا يزيدا وانها ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام
 نحو ما قام القوم الا يزيدا في جواب اقام القوم الا يزيدا فانه في هاتين الصورتين
 يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المص لم يستوف اقسام
 اعراب المستثنى وفاته هذا القسم (قوله) واغراب البدل بالاصالة المراد
 بالاصالة ليس ما يقابل التبعة (قوله) ويعرب على حسب العوامل اي
 قدر العوامل فان العوامل ثلاثة مائل الرفع والنصب والجر فالاعراب على

قد رها كلمة عن الاعراب والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان ~~حكايا~~
 عامل المستثنى منه بشكل بقولنا ما مررت الا يزيد فانه معرب بعامل
 نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عاملة على انه
 يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في يزيد عامل المستثنى
 منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه وهو معرب بعامل المستثنى منه لابعامله
 وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال عاملة الفعل بواسطة الياء فقد سها (قوله)
 فالمراد بالمرغ بما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان
 تستغنى عن هذا التكلف بان تجعل المفعول وضعا للمستثنى بحال متعلقة
 فيكون المال المفعول عاملة او ان تجعل المفعول مفعلا عن اعرابه للعامل
 فيكون المستثنى مفعلا والعامل مفعلا (قوله) وهوائى والحال
 ان المستثنى جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو
 عطف على المستثنى منه وفي غير الموجب عطف على غير المذكور
 وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه
 بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان
 يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وتجعل قوله وهو في غير
 الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعنى وعدم الذكر في غير الموجب
 ليفيد الكلام الان يستقيم المعنى فصح عدم الذكر في الموجب فصح
 استثناء قوله الان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو
 مستثنى من نحو الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا
 من الاوقات الان يستقيم المعنى (قوله) ليفيد فائدة صحيحة يعنى ليفيد الكلام
 فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدة من جعل الكلام صادقا
 اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف
 المنفى على ما ستحقق (قوله) مثل ما ضربني الا يزيد يحتمل ان يكون فاعل
 يفيد (قوله) الان يستقيم المعنى قيل لا يبحث للنحو عن استقامة المعنى
 انما وظيفته بيان الصحيفات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء
 في غير محله قلت ما ل يبحث هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام
 غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقله استقامة المعنى فيه اذا اعرب

المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقتله وظيفة الفن (قوله)
 نحو قولك كل حيوان مثال للمال يصح فيه الحكم على سبيل العموم للمأخوذ فيه
 (قوله) اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على
 التأمل في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي
 يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات
 يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء
 في حيز النفي عام فمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد
 دوام الثبوت (قوله) ان نفي النفي اثبات اى بحسب المعروف لانه لا يؤتى
 بنفي النفي الا للاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات لانه مستلزم للاثبات
 لانه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف
 عليه فقد غفل (قوله) فيكون المعنى كان زيد دائما لبس المعنى الدوام
 المطلق بل في الماضي مذكوله (قوله) او يحتمل ذلك على المبالغة في نفي صفة
 العلم اى مبالغة فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فيجعل
 العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات (قوله) واذا تعذر البديل لا يخفى
 ان هذه المسئلة من تمة اخبار البديل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها ببحث
 الاعراب على حسب العوامل وكائن التكنة فيه ان تحقيقها يتوقف على
 معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة جاز لبس زيد
 الاقاما وامتنع ما زيد الاقاما وما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البديل على
 المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم
 فان خمسة عشره محل قريب هو النصب ومنع حله عليه فيحمل على محله
 البعيد وهو الرفع (قوله) فعلى الموضع يحمل اى يختار البديل على الموضع اختيارا
 فوق الاختيار في الجملة على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب
 على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لا يهمل البديل على اللفظ نحو لا احد في هذا
 الا زيد او ما زيد شيئا الا شيئا نعم لا يهمل في احوال من اجد لا زيدا وقد يفرض
 خوف الابهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان الابهام بالبديل
 هنا عن اللفظ الابهام الكفرويينه وبين قصد التصریح بالتوحيد تناف (قوله)
 قيل انما وصفه بما لا يلزم استثناء الشيء من نفسه لوقال لا يلزم توهم استثناء

الشيء من نفسه لاندفع قوله لولم بوصف لصح ايضا بحمل الثنوين على التحقير (قوله) لان من الاستغراقية لاتزاد اتفاقا بعد الاثبات قيد من ليكون المثال اتفاقا اذ من يزداد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية بعد الواجهة آخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية لاتزاد على اسم الشخص والظاهر ان المنصف جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلمة من (قوله) لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لاحد فيها الاعمال ولو ابدل عمرا عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لابد من الرفع والتكرير لانه معرفة كما سيبنى ان شاء الله تعالى (قوله) وما ولا لاتقدران آه ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتنوع بحكم الاستصحاب وسرابة حكم المتنوع اليه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لاتقدران على ايها شبهت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المص علمتين بل يؤهم جواز التقدير غير عاملتين (قوله) فعمرو مرفوع آه التواضع اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت عاملها لكن يبق تقدير عمله اذا كان العامل حرفا للضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جازا اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيد قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قبل وفيه نظر اذ نعت الاسم المبني الاول المفرد المتصل به نحو لارجل طريف جازر فوه والعطف على محل اسم لا جازر نحو لارجل وابن (قوله) وبعد جاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفة جاشا في بلا تون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الاعلى سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد في قوله وبعد جاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثر (قوله) ومعناه تبرية المستثنى آه فلا يستثنى بها الاعمال نسب اليه سواء (قوله) براءه الله يعني فاعل جاشا ضمير الله تعالى اخبر من غير سبق ذكر لتعيينه ولا يخفى ان جاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضائه الى زيد على وجه التبرية من غير ملاحظة تبرية الله تعالى اياه فالظاهر ان فاعل جاشا ضمير الفعل المتقدم اي براءه الحمي

زيدا عن نفسه جعل امتناع المجيء وانتفاءه عنه بمنزلة تبرئته اليه (قوله)
 انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على
 محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قبل
 لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب
 غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الائه
 كاعراب المستثنى بالا فاعرفه (قوله) قيدخل ما جاءني رجلا ن الا زيد
 قال الشيخ الرضى لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين
 اثنين ولبس زيد اثنين (قوله) منكور اى منكر لا يعرف باللام يشعر
 كلامه ان المنكر احتراز عن الم عرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز
 به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءني اخوة زيد الاعرا
 فانه لا يصح فيه الجمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيد
 او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا الى خسر والوجه انه يجب جعله
 تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا يصح وصف الم عرف فكذا الا المحمول
 عليه فتدبر (قوله) نحو جاءني رجال الا واحدا الا فائدة في هذا الاستثناء
 لانه لا يعلم انما يبقى بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فيكون
 منكرا محصورا معنى (قوله) ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه المص
 في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما جلت الاعليها الجمل
 غالبا فقد التفت اليه المص حيث لم يجعل المذكور فاعده بل اعتبره حكما
 اكثر بالا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التقات اهتمام وترك قيد غالبا
 ونسأح في حذفه فان قلت قد التفت المص الى مجيء الاصغة في غير جمع
 محصور حيث قال وضعف آه قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق
 بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعماله
 صفة فيه ضعيفا والفصح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه بغير
 ولولا ذلك لم يكن ان قوله وضعف في غيره سقيا الا ان يجعل ضمير في غيره
 الى تعذر الاستثناء (قوله) ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة
 يتقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذرا الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الجمل
 على الصفة بل تعذرا الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها

يقين قلت نفي الدخول يقين افاد الدخول بشك فافاد ما ذكره المص و بعد
 فيه نظر لان عدم الدخول يقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكتفي في
 الاستثناء وحل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذرا الاستثناء لا يوجب
 الجمل على الصفة فيحمل على البديل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب
 وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح
 انما هو قلما واقل وابى ومتصرفاته ووافقه الرضى ورد ايضا بانه لا يجوز
 البديل الاحيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البديل عندهم في كلمة التوحيد
 ولا يجوز الاستثناء (قوله) لان التعدد يستلزم المغايرة لان التعدد غير
 الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما آلهة
 غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجميع
 بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل
 رجل منها غيره لان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف
 الجميع بمغايرة الواحد فالوجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الا آلهة
 يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم محذور كل منها فلا يكون شيء
 منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم
 كون الله تعالى مستثنى عنها بعين هذا الباب فاحسن التأمل (قوله) الا الفرقدان
 المفرقة ولد البقرة الوحشية والجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر
 مثني وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان
 من القطب (قوله) وقال في البيت شدوذان آخران الاولى في قوله الا
 الفرقدان شدوذان آخران احدهما وقوعه صفة لكل دون ما اضيف
 اليه وثانيهما للفصل بينهما وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على
 ان البيت مما لا يتاح شيء فيه عن استعمال الشذوذ لئلا يكون الا صفة
 فيه شاذ او كان الشاعر قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رباية
 المناسبة بينهما وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطاً
 اى الا يكن الفرقدان اى ان لا يوجد جدها بمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل
 اخ مفارق اخيه فلا شدوذ في البيت اصلاً خذ هذا فاعرفه من الله فضلاً
 (قوله) وعند الصكوفين آه يعنى في نصبهما على الظرف فيه خلافاً

فمعنى قوله ان نصب على الظرف ان اغرابهما النصب لا غير وذلك النصب
 على كونهما ظرفين ابدالا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات
 ثم ما اشار اليه للشارح من ان قول المص على الظرف مستباح والمراد
 الظرفية لبس بضروري بل يضح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نظبه
 بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء
 على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضى مائعه ان سوى في الاصل مكانا
 سوى قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
 مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير
 بمعنى البدل كالمستعير له لفظ المكان قبل انت مكان عمرو اى بدله ثم استعمل
 بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لجرد الاستثناء وعرفت من هذا
 التحقيق انه ظرف في الاصل لافى حال الاستثناء (قوله) واستعرفها اى
 اخواتها ولهذا لم يبينها المص ولك ان تجعل ضمير واستعرفها الى مكان
 واخواتها لان مكان التى ثبت لها الخبر لم يعرف بعد (قوله) والمراد
 بعبدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
 على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشئ بنفسه
 فالاولى ان يقال المراد بعبدية المسند لدخولها ان يكون اسناده بعد دخولها
 وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من ذ داخل الجملة الاسمية يحكم
 بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها
 (قوله) وامره كامن خبر المبتدأ فى اقسامه واحكامه وشرائطه
 على ما سبق يعنى المراد تشرىكه مع الخبرى الاحكام السابقة لافى جميع
 الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام الشئ وتشرىكه الآخر معه فلا يرد
 انه لا يشترك خبر المبتدأ فى امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبلت
 ماضيا عند بعض ويقبح ان يكون ماضيا عند الجمهور الامع قد ظاهرة
 او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم
 لم يستبق على ابن مالك خالف فى ذلك فيجوز ان يكون المصنف معه
 وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا لبس وما دام وما زال
 ولا زال ومزاداتها لان صار لا تنقل الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها

للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما ملدام
فلان المقيد للمدة تغلب الماضي الى معنى الاستقبال غالباً واما لبس فلانه
اللفظي مطلقاً كما هو الحق من مذهب سبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد
والصفة والمضارع (قوله) ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة
لما كان يتجه عليه ان المخالفة بخبر المبتدأ لا يخص ذلك بل يتقدم نكرة
مخصوصة ايضاً تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكماً (قوله)
وذلك ان اذ كان الاعراب فيها اشارة الى ان اطلاق كلام المصنف لبس على
ما ينبغي فلا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المصنف لما جعل حكمه حكم الخبر
المبتدأ استثنى عنه كونه تعريفاً مانعاً عن تقديمه فانه لبس به هذا الحكم
من احكام خبر المبتدأ واما امتناع التقديم فيما اذا اتى الاعراب فيهما والقرينة
فلبس من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب
فيهما وفي احدهما لفظياً او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشد اليه (قوله) فيما
بعده وكذلك اذا اتى الاعراب آه قوله ويحذف عامله اى عامل خبر كان لا يخفى ان
ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق
ضمما رجع كل منها الى خبر كان واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعاً الى خبر كان
واخواتها وتجعل قوله مثل الناس مجزى عن قبده لا يخصه بكان (قوله)
في مثل الناس مجزى عن بجاما لهم ان خيراً فخير اى بعد ان اذا لم يشبه اسمه
بحيث يشبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون المحذوف
مفسراً نحو ان خيراً يكن فخير فانه يجب الحذف ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين
اى ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين وانفسر الاول مستفيض والثاني فائض
(قوله) ويجوز في مثلها اى مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه
الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المصنف في مثلها ولم يقل فيه
بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد مثلها ثانياً ما اراده
اولاً بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسيره الشارح فاحفظ هذه التكنية
للجملية ولا تغفل في مثلها (قوله) وهو ان يجئ بعد ان اسم ثم جاء بعده اسم
قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسيرون اكبوا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن
دفعه بان المراد جواز الوجود الاربعة في مثلها من التركيب البليغة وهذا
التركيب مصنوع لا يمتد به كيف والحق فيه ان ركباً فراكباً لان المتبادر

فيه تقدير السبيل لا كان والمعنى المتبادر ان تسر راكباً فاسيراً راكباً وقيل في دفعه
 ان المراد اني يحكى بعد ان اسم وفاء بعد اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان المحذر (قوله)
 اربعة او وجه اى الوجوه المشتركة في جميع مواد هذا الجملة اربعة وقد يخص
 بعض مواضع بخامس وهو جزر ما بعد ان مع ما بعدها واذلك اذا صح رجوع
 ضمير كان المقدره الى مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قبله
 ان سيف فسيب نص عليه الرضى وعكى عن يونس مررت برجل صالح ان
 لا صالح فطالح اى ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح وهذا ويرتق الوجوه
 في مثلها الى كثرة اعتمادنا على فطانتك في استخراج ضرورها (قوله)
 اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه ح الى المظروف
 لا الى الظرف اى فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الشيخ الرضى انه مراد
 المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيراً لانه لا يفوت مقصود المتكلم
 وما هو بصدده ح لوجعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصودة
 لوجعل الضمير الى الظرف فتدبر (قوله) فكان جزاؤه خيراً اى فقد
 كان لانه لا يلد للقاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من
 الفاء والشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله
 ويجوز في مثلها اربعة او وجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثر موارد حذف
 كان فليس بيان الاحتمالات خروجاً عن البحث وكلاماً ثانياً كما شاع في نظر
 الناظرين (قوله) اى لان كنت منطلقاً انطلقت رد على الكوفيين
 حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقاً انطلقت وان المفتوحة جاءت
 بمعنى ان الشرطية في هذه الصوزة وليس هذا اختلافاً في مجرد توجيه
 التركيب بل اختلافاً في مقصده لانه ان كان بمعنى الشرط كان المكسورة
 كان التركيب استقبالياً ولو كان كاذراً المص متابعة للصريين فالتركيب
 ماضوئى والفاضى بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ الرضى لا ارى
 قولهم بعيداً عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التطبيق
 واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذاتى فان قومي لم ياكلهم الصبغ ولجى
 ظم الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعله قبله
 اى تفخر والكوفيون مستغنون عن ذلك وفيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت
 بمجرد استقامة التطبيق بل لابد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله

وزيدت لفظة مابعدان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة
وفيه بحث لا نهم لم يعدوا مابعدان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي
ما في حيثما ليست بزيادة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان
الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وهو وجبا
بحذفها غرض يمنع زيادته (قوله) واقتصر المص على الاول انكر الشيخ
الرضي مجيئ ابا الكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان
وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بانفتح
مع ان الاصل ان كنت لانه ان ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يثبت منه هذا
القول (قوله) اسم ان واخواتها وستعرفها اي اخوات ان وهو ظاهر او ان
واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه
فتك بيانها الاتيانها في قسم الحرف (قوله) المنصوب يريد المنصوب لفظا وتقديرا
والا لم يكن التعريف جامعاً وما نعا (قوله) اي لنفي صفة الجنس وحكمه
ولا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه
ويمكن ان يقال لم يشير بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى
نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل لنفي حكمه وهو ثبوته
للجنس ولك ان تنفي صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل
ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكأنك قلت لا ظرافة رجل فتدبر (قوله)
لكن اكثر منه في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظرا لان المجرور بواسطة حرف
الجر الواقع موقع الفاعل على كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب
من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم مكان المنصوب اهم بالبيان فدعى
ذلك الى بيان هذا الاسم وتعر يف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان
المنصوب منها لم يخص باسم (قوله) ولا يبعد ان يقال تزييف لما سبق من
ان غير المنصوب منها اقل (قوله) خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل
ابوه قائم لما عرفت من معنى البعديّة والدخول ولا يصح ان يخرج بقوله يليها
لانه لما تعارف في كلامه وتكرر الدخول والبعديّة بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروجها بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لاحاجة اليه
في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكأنه تكلف ليصح قوله وهذا القدر آه

(قوله) او مشبهابه هذا مما اختلف فيه اللغات ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوحيها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه الكلام اى لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان المجرور بملهو صلة لشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان مبتدأ مصدر كما في الاول (قوله) لك على النسخ المشهورة من ثمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا و ذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف (قوله) والكسر في جمع المؤنث السالم بلاتنوين لبس ما ينصب به الكسر بلاتنوين وذكره في تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل تنوين لانه لبس بتنوين التمكن المتأني للبناء وقيل جمع المؤنث يثنى على القمح (قوله) والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارعا ان المضاف والانصب ان يكون الاعراب المحلى للمعرب بالحروف الحرف الذى يبقى عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامى رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر (قوله) لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اى الاضافة الى المقرد (قوله) والتكرير وكذا وجب التكرير في التكررة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب بل لانه يدخل فيه مع انه لبس المنصوب بل لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه (قوله) هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف ايضا بانه غير جامع (قوله) يفصل على وزن حيدر وهو القضاء بالحق بين الحق والباطل فا طلاق الفصل من قبيل رجل عدل (قوله) ايراد حسن بحذف اللام يقال حذف اللام من العلم القاي مقام المثل والمؤل بالصفة المشتهر بها سماها واجب الان تنوينه فيما اذا اول اوقع في مكانه من التشكير فلذا جعل حذف اللام مقويا له (قوله) اى فيما كررت فيه الخ لا يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأه خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال

فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم تذكر الاخيرا واحدا وكان
 عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لاتنقل في المثال المذكور يجوز نصب الثاني
 على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر
 على الخبر (قوله) فانها بحسب التوجيه يزيد كما في اثناء تفصيل الوجه
 لتستفيد (قوله) على ان يكون لافي كل منهما لتفي الجنس ويصح ان يكون
 في الثانية زائدة لانه جاز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها (قوله) عطف
 مفرد على مفرد وخبرها محذوف ولم يقل وخبرهما محذوفان لان المحذوف
 خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا
 قائمان هكذا قيل ونحن نقول لاحول ولا قوة في حكم لا واحدة اذما له شيء
 من الامر ين الابل الله ولذا قال اى لاحول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان
 فن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر (قوله)
 فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان خبر
 الجملة مذكورة وقد سبق انه موجود فيبينهما تنافر فالاولى ان يقول
 سابقا بالله (قوله) جلا على لفظه لمسابهة حركته حركة الاعراب
 او جلا على محله القريب فان لاسم لا محلين قريب وهو النصب وبعيد
 وهو الرفع بالابتداء (قوله) فلان لازائدة جواز الشيخ الرضى كون
 لالتقى الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التكبير والتكرير ولا يجب
 الالغاء في كليهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال (قوله)
 وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا وله
 وجه ضعف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى لبس ولا يكون
 عاملة اذ لبس هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها
 لا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف
 الاول اشارة الى ان الظاهر ان المص ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم
 من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة
 الاستعمال وقلته (قوله) ولذا دخلت الهزمة لم تغير العمل وانما خص
 لايبان ان الهزمة لا تغير عملها لان لا اثر لتفسيها في المأل مع العرض والتنى
 فانه ليس المعنى في الاماء اشربه على نفي الماء وفي الاترول عندنا على نفي التزول

وقد مرانه اذا بطل النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له
 في المشبهتين بلبس ايضا الان يقال اعتمد على المقايضة اولان فيه خلاف
 الاندلسي في العرض فانه يوجب دخولها ح على الفعل وخلاف السيرافي
 من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التاييم
 على المحل في صورة التني اذا التني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا
 فغنى الاغلام اتنى الغلام اولانه لما كان بغير عملها دخول الجار فيقال
 كنت بلامال صار مظنة توهم التغير بدخول الهزمة ايضا وقد يحى
 بلامال بالبناء على القتح نظر الى لفظها كما بين مع الازالة نظر الى لفظها
 (قوله) اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود
 المص حصر المعنى في الثلاثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي يحى لها
 حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقبل تخصيص
 الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها
 (قوله) فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الازيدا تكمه في وجوب
 الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الازيد
 نزل الان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب
 الاضمار على شريطة التفسير (قوله) الارجلا جزاء الله خيرا آخره يدل
 على محصلة تبث المحصلة المرأة التي تحصلت تراب المعدن والتقدير تبث
 تفعل كذا (قوله) ونعت اسم لا المبني يعني المبني اشارة الى معهود
 وهو المبني من اقسام اسم لا وح خرج عنه لاماء ماء باردا فان بارد البس بنعت
 اسم لا المبني فانه نعت لتابع لاسم لا فقولوه والمبني في قوله ونعت المبني اشارة
 الى ما بني على القتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا (قوله) مفردا حال
 من ضمير مبني اى بالتكرار لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا
 للموضوع وبعضها احوالا والظاهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولك
 ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اوله ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال
 كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع (قوله) اى حكمه
 الاعراب لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب (قوله) ان كان المعطوف
 نكرة بلا تكرر لا زاد في كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا

اذا الكلام

اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف
 على المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا
 يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله لحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب
 التقييد لآخراجه لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام (قوله) ولم يجعل
 في حكم المتصل لمظنة الفصل آه لاجابة الى جعل مظنة الفصل بل يكتفي في
 منع البناء الفصل بالعاطف وكأنه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو
 على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف
 واحد الاحرفان (قوله) حكمها حكم توابيع المنادى قيل المفهوم من
 كلام الشيخ الرضى جواز البناء في البدل دون وجوبه (قوله) من اثبات
 الالف في جواب اراد به الاسماء الستة الاذوفاته لا يقطع عن الاضافة هذا
 عند المص واما عند الرضى فلا يجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الاغ والاب
 (قوله) وحذف التون في نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والمجموع (قوله)
 يعنى ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوى ما شتمل عليه الشروح في هذا
 المقام من انه جواب سؤال مقدر وهوانك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنى ومثل
 لا اباله ولا غلامى له مع افرادهما وتكثيرهما معا بان لانه لا يحصل له اذ لا دليل
 على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيق الهذين التركيبين
 من غير تقدير سؤال (قوله) اى مشاركة اسم لاجين يضاف ولا فرق
 بين التوجيهين في المأل وانما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع ضمير
 مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف
 في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه مخصوص
 المواد وارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وارجاع
 ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى تركيب يشتمل على
 الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في
 الاضافة زائد على اصل المعنى وحيث لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين
 تفاوتاً مما يستفاد من كلام المص بل زائداً عليه ويحتمل ان يكون معنى
 اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل انه لامشاركة
 في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتاً فيكون قول

الشارح الان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات الكلام وهو اجدد بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لامشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدى والاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبرى وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر (قوله) لم يحز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لانه ليس فيه ما به شبه المضاف حتى لو كان لنصب اذ لا يجوز لاضررى في اليوم مع مشابهته للمضاف اعنى لاضررى اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في (قوله) لفساد المعنى قال المص لانه لو كان مضاعفا لزم الرفع والتكرير وكأنه لم يذ كر في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالتف بوجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يتكرر (قوله) وانما خص سببويه بهذا الخلاف لانه العدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف ان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثاله (قوله) اولان المقصود بيان الخلاف لاتعيين المخالفين ولا يخفى بعده من العبارة (قوله) ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله لاعليك تركيب ذكر فيه الخبر (قوله) وهى اى خبرية ما ولا جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا فيستغنى عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمان نعم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغى ان يجعل نكتة لتركيب بيان الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتأخره الى بحث خبر ما ولا (قوله) وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة ولبست ان النافية بل التى تزداد مع لا وما المصدرية ايضا قال الشيخ الرضى الظاهر ان زيادتها عند الكوفيين ايضا نافية زائدة

لتأكيد النقي والا فالنقي على النقي اثبات (قوله) او انتقض النقي
 بالا خلافا ليونس مسند شهدا بقوله * وما الدهر الا منجنونا باهله *
 وما طالب الحاجات الامعذبا * واول وجعل من قبيل ما انت الاسير يجعل معذبا
 مصدرا وجعل منجنونا قائما مقامه اي دوران منجنون (قوله) او تقدم
 الخبر وما لبس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرو زيد ضارب ابا
 بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجز بين
 (قوله) فلان ما عامل ضعيف او لكراهة ان النافية في معرض العامل
 (قوله) اي فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان جر خبر
 ما لا يكون الا بالياء الزائدة المختصة زيادتها بتأكيد النقي ولانني بعدا للموجب
 ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف
 بعدا للموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد
 قائما بل قاعدي تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه من فروع
 لكونه خبر المبتدأ في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان
 عمل ما ولا قيل الموجب من بطلانه بعده (قوله) اشتمل جعل الاشتمال
 بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه فاحتاج لاجراء الحروف الاواخر الى تعيين
 ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا به مذكورا لا مضافة
 معنى فيه لم يحتاج له اليه والاحتياج لبس بمجرد اخراج الحروف الاواخر
 المذكورة بل لكل مجموع من الحروف الاخر وجزء آخر لا شتماله على
 الجر كاشتمال اسم (قوله) يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها
 لا المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة آه فلا ينوهم الدور وقوله
 لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم
 ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع (قوله) وانما قلنا من حيث هو
 مضاف اليه ولو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتاج الى قيد الحثية لكن احتيج
 الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا لبس قوله والمضاف اليه
 من وضع الظاهر موضع الضمير واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر
 موضع الضمير لزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف (قوله) والمضاف
 اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن الاشتمال على علامته اعم منه وعمله وشبهه به

أشار بقوله وان كان مختصا بمعرفة به الى احتمال ان لا يكون مختصا بما عرفه به
 بان يراد بما نسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتل
 عليه اعم منه وما هو مشبه به مبنى على ان يراد به المشتل على ذات العلامة
 لا على العلامة من حيث انها علامة والاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه
 ينتقض تعريف المجروح بمثل غلامى غير مجروح ويمكن ان يدفع بان المراد
 بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصله بحرف الجر حقيقة او حكما
 وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه لبس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف
 اليه بمعرفة به كما يقتضيه كلمة الوصل وذهب في ذلك مذهب سبويه كانه
 اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف (قوله)
 فالتقدير اى التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادوا والا فالتقدير غير مشروط
 بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تأديسا والاولى ان يقول والارادة
 شرطها آه (قوله) اى منسحا يعنى ارى بالتجريد الانسلاخ الذى لازم
 معناه فلا يراد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل
 تضمين معنى الانسلاخ (قوله) تنوينه او ما قام مقامه هذا فى الاكثر فلا
 ينتقض بالحسن الوجه لان الحقة فى الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه
 ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة
 كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم محبة اضافة
 الفلام الى زيد لان الفلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة
 فانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام (قوله) التعريف او التخصيص
 او التخفيف كلمة اوهنا لمنع الخلو اذا التخفيف لازم فى الكل (قوله)
 ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن تأويل التعريف بان
 المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما
 (قوله) لانها تفيد معنى فى المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد
 الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظة ايضا افادت معنى
 للمضاف هو الحقة فالاولى ان يقال نسبة المعنوى الى المفساد كذا اللفظة
 الاولى تفيد تعينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الاتخفيفا للفظ
 المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه (قوله) علامتها

ان تكون قدر علامتها يصح الحمل والمشهور العام في مثله تقدير ذلول لكن
تقدير العلامة اجدر معنى كما لا يخفى (قوله) كاسم الفاعل آه والمنسوب
(قوله) في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا لاجابة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه
على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع
اضافة الاخص مطلقا (قوله) والحاصل اى حاصل البيان في هذا المقام
(قوله) واما مساوكلت واسدان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام
النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والبيت لترادفهما وان اريد
المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر
لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمابين الا اذا جلت على ما يلائمها فلزم
تكلفات كثيرة (قوله) فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه
ينبغي ان يقيد عبارة المصنف فيلغى جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف
وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة
اللامية لا يحسن في ثلث رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل
مائة رجل مطلقا لانه لا يصلح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة
هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتويز للوحدة
الجنسية اى مائة هي هذا الجنس (قوله) فقولك يوم الاحد وهم الفقه
وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من
فيها خال من التكلف الا ان ائمة العرب جعلوها لامية ولا يظهر مدعاهم
اليه وكذا كل رجل فالأظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اى كل هو رجل
وصح حل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متساو للمتعدي على سبيل
البدل (قوله) قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في آه هذا كلام ظاهرى
اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون منهم رتبة التقليد عن
التفكر والتحقيق ما اذا نال اليه التمسك بحمل التوفيق وهو انه كثيرا ما ينزل
ظرف الحدث منزلة الفاعل فيستدل اليه فلاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل
فمضى ضرب اليوم بمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه
جارا في خاتم فضة فافترا (قوله) اى ضرب واقع في اليوم الظاهر

ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب
وليس صفة الضرب بتقدير واقع في اليوم (قوله) اي تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة قول المصنف وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهرة
فتعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيهما الا انه خص
المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه (قوله) قلنا ذلك كما
ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين قد
تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع
لمعين اما مفهوم مدخوله لو قسم منه وقوله ولقد امر على اللثيم من
الاول فان المراد من اللثيم مفهومه المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه
اللثيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة وهو
وصف اللثيم بما وصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط التماثل
فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخيلة الشيخ مع علماء البلاغة
من قبيل مخيلة العلماء وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق
بالاختيار في تحقيق كلام النخاعة (قوله) وليس يجري هذا الحكم في
نحو غير ومثل كبحر وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون
فرقا بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم
اتحاد الاضافة للتعريف فيها مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف
وصف الاول دون الاخيرين (قوله) بان يجعل واحدا من جملة من سمي
بذلك الاسم اي يجعل منطوقه واحدا من جملة من سمي به بان يراد بهذا
الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون منلول العلم واحدا منها واقوله
المعنى بهذا الاسم وقد يخص في بعض الاعلام بمفهوم خاص للاشتهار
سماء بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كما يراد بالخاتم
الجوادر وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد
يكون بارادة اشهر اوصافه فيبانه لتكثير العلم تضيق للطريق الواسع
ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق
المذكور بنا في ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع
غير معين فان العلم بهذا الطريق لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل

فيما وضع الغير معين فلا بد من ان يراد بتشكير العلم ونحوه من التعريف جعله
 في حكم النكرة (قوله) وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
 لو المراد بالتجريد تجرده الاظهر ان المراد ايراده بلا تعريف (قوله) فلانما يجب
 التجريد لان المعرفة لواضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
 استعمال التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص
 عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى
 في المعرفة توضيحا (قوله) ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
 لا يتحقق ان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة
 الى قوله فتضييع الاضافة (قوله) وبين جعلها علما في نحو النجم والثرثا
 اورد عليه ان المحمول علما هو المركب والمعرفة جزء فلم يلزم جعل المعرفة
 علما لا يتحقق انه غير واراد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما لجعل
 المجموع علما التحصيل تعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل
 يتم وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة
 يجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل للحاصل
 واما اجابته الشارح فينتج عليه انه وان لم يسم في تحصيل الحاصل لكن فيه
 تضييع العمل اذ الفائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث
 التعريف بطريق آخر (قوله) واما استعمالها فلما ثبت في الفصحى
 من ترك اللام ايدا والاخصر الاوضح فلانه ثابت من الفصحى (قوله)
 حال ذوارمة كتب في الخاشية * ايا من تركى سلمى سلام عليه كما * هل الاثر من الاتي
 مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكتشف العمى * تلك الاتي والديار
 البلاغ * اي رد جواب السلام ويكتشف العمى عن المستخير الذي هو في عي
 عن حال سلمى والاتاي جمع التوبة وهو اخدم من الاحار الثلاثة التي ينصب القدر
 عليها والبلاغ جمع بلقع اي الخالي بوقته ان الاتاي تمير التث فكيف يصح
 تعريفه والتميز واجب التشكرا لان يقال التث في الاصل صفة للاتاي وكان
 اصل التركيب الاتاي في التث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيعة وكان من
 استعمال التث الاتاي ايراد التثنية على انه ليس من الاضافة الى المبرد ففعالته
 تعريف بالتميز (قوله) نحو مضارع البلد وكرم العصر فان قلت البلد

مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه لكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البدو كرم العصر فيما لم يعتمدوا ايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار وقديقال اضافة الصفة الى الممول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمفعول و اضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف معتبرة في الاضافة فعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلافا لما سبق في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو (قوله) الاتخفيفا لاتعريفا ولا تخصيصا اعلم انه انما تفيد تخفيفا لاتعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لاتفيد الاتخفيفا لاتعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اى تفيد تخفيفا في اللفظ لاتعريفا ولا تخصيصا (قوله) في اللفظ لافى المعنى آه اشار الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالحقة والنقل واثنيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لاتفيد الاتخفيفا في اللفظ لافى المعنى فلا يفيدانه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فيقال ان ذكر فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فاعل الاقرب ان يقال ولو قال لاتفيد الاتخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس اعادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اى في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم (قوله) كان اصله القايم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الاعلى مذهب من يجوز القايم غلامه وانه لاتخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير (قوله) واضيف القايم اليه قبل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرفع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ماروعى في الاضافة

المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع
 المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم
 بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع
 (قوله) والمراد ان المشار اليه بئمة اه قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما
 تذكر لبناء لاحق علي سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا
 بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة
 التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة يوجب
 التعريف وانما تفاوت اليجاب بتفاوت المضاف اليه في التعرف والتكارة
 (قوله) فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت
 دفعه بما هو اللاحق بالاختيار (قوله) ومن جهة انها تفيد تخفيفا
 الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا فترقى الضارب
 زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في
 الامتناع ولولم تفيد التخفيف لتساويا في الجواز (قوله) وعلى هذا كان الانسب
 تقديم هذا قيل افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف
 والتخصيص وتقديم المتفرع على المصريح اولى من تقديم المتفرع على المذكور
 ضمنا ويعارضه ان التني مقدم على الاثبات فالترتيب المذكور في الاستدلال
 مرعى فيها فعلة المص (قوله) واما ما وقع في شعر الاعشى الاعشى اسم
 خمسة عشر شاعر خمسة عشر قبائل وتفصيله في القاموس (قوله)
 وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا
 به لئلا يتبدل به وح لا يتوجه مصادرة (قوله) لما عرفت من امتناع مثل
 الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى
 فلا يمكن ان يرد يقول الاعشى وح لا شوب للمصادرة (قوله) اللهم الا
 ان يقال اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة ولقوله
 وضعف الواهب المائة الهجان اجتمعا اخر من كونه من تمة الاستدلال على
 قوله ولا يفيد التخفيف في اللفظ وكذا انظاره فاعرفه بتأمل منج (قوله)
 فانه يحتمل النصب جملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل
 الموثوق به الخبر ولولاه فيحمل المائة الهجان النصب على المضغولية فلا يحتاج

المدحوى نصب العبد جلا على المحل (قوله) أو من قبيل الثلاثة الانواب
 وح يكون وجه آخر لضعف البت (قوله) وعندها الى رابعها في اضافة
 العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبد لتعبده مائة من الابل
 الحديثات النتائج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذا المائة كثيرا ما يوجد بخلاف
 مثل هذا العبد (قوله) يستوى فيه الجمع والواحد قيل اى هو مشترك بينهما
 كالعلاك (قوله) وامالاه فاسد عطف على قوله امالاه توهم عند شرح
 قوله خلافا للفرأ (قوله) لا تنفاه الخفيف لاز وال تنوين باللام لا يسكن في
 في اثبات انتفاء الخفيف بل لابد من ضميمه انتفاء بما يحذف من المضاف
 اليه للاضافة كما في الحسن الوجه (قوله) حمله على الوجه المختار في الحسن
 للوجه انما قال على الوجه المختار تزويج الحمل والوجه المختار فيه الاضافة
 لانه لو قيل بارفع كان قبيحا واو نصب وان كان مع النصب احسن
 ايضا كما انه مع الجز احسن اكان مستملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب
 كذا قيل وفيه نظرا له قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا
 الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول ثلاثا ثم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه
 المختار في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل ههنا على ما هو مناسب له وهو
 متعين فلذا اطلق المض العارة ولا يضي ملق قوله على الوجه المختار في الحسن
 الوجه من الحسن (قوله) يغنى سبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح
 والمشهور انه لم يبدل الا بالمفعولية وفي الرضى القائل بالاضافة الرماني والمبرد
 في احدى قوليه والرحمى (قوله) فحين قال اى ان قول من قال جعله
 بتقدير المضاف لان الحواز هو قول فيكون طرفه الاقوال ويكون بين الاقوال
 لابن القائلين والاطهر انى بمعنى عند اى عند من قال (قوله) فانه
 لا يحتاج جواره الى حل اشار الى فائدة قوله فحين قال والاطهر انه اشارة
 الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجوه آخر وهو مع كونه مضافا
 (قوله) اى لمحمولته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول الخ كانه غفل
 عن قوله خلا على المختار فاخر التأويل الى هنا حتى ما قيل الانسان مشتق
 من السبى وان يحتمل ههنا ان يكون مفعولا للاقال اى انما جاز عند من قال
 كذا خلا (قوله) من غير اعتبار حذف تنوينها متعلق بقوله

ثم جلد لا بقوله مضافا يظهر بالتأمل الصادق (قوله) ولم يحملوا الضارب
 زيد عليه الخ قيل يلحق به انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان
 النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضمير بك وضمان بك وكذا بين
 منشاء هذا الاشياء عدمه التام على المورث لا النسبة والا فكيف يشبه مثله
 على الفضلاء المتنازعين قلنا مضافا في حصولها التخييف في المضاف
 والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاء كذا في تخفيف المضاف يشاء
 في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ويقدح من
 هذا انه يمكن خلل الضاربك على التخصيص في الوجب لثلاث كنهانها
 في تخفيف المضاف اليه بالاظهار وقد بقي الله لنا مخلص في هذا
 تخفيف لا حاجة فيه الى الجلي الا ان يقال لم يحصل التحقيق بمذهب شئ
 بل بتبديل المتفضل بالتصل فالجواب بالتخفيف بالحذف (قوله) لان لكل
 هيئة التركيب الوصف والاضافي معنى آخر لا يقوم مقام الآخر
 وفيه بحث لان لكل من هئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معقولها معنى
 آخر وقبام هيئة الاضافة في الاضافة للفظية متعلم هي متركب
 المعامل مع العمول (قوله) وتأتيها ان يكون الوقت محذوفا والجامع
 قائما مقبلا منه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراءى
 منه الوقت الجامع فخرج الذات المتغير في الجامع من كمال الابهام الى نوع
 تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين ومليقضى منه العنيد ويعرف
 بقضائ البشر وان كان التخصيصا كنه في هذا المقام من هو جامع بين العلم
 والادب وحاصله ان اضافة المسجل الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص
 وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طوس سبأ وصلوة الوتر
 وبقرة الكزيرة وجانب الغري (قوله) بصلوة الساعة الاولى هي اول ساعة بعد
 زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيها الصلوة (قوله) وبقرة الحبة الحمقاء
 في الصحاح الحبة واحد حب الخنطة ونحوها والحبة بالكسر تدور الصغراء
 بما ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحق لانها تنبت في مجاري السيول
 ومواطي الاقدام (قوله) مثل جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد خرد ريشه
 از كهني و فرموده كي (قوله) حتى صار كناية اسم غير صفة

في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور
او مقدرا ووجه صيرورته اسما انه قصده ذات الجرد مع قطع النظر عن
الوصف فلم يطلب موصوفا (قوله) والجنة في الصحاح والقاموس الجنة
شخص الانسان فهو اخص من الايمان (قوله) ولا يضاف اسم
عمائل للمضاف اليه في العموم والخصوص ازا د بالمثلثة في العموم ان يكون
مدلولاهما كليين يتحد لفرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين وبالمثلية
في الخصوص ان يكون مدلولاهما مشخصا واحدا والاختصاص الاوضح
ولا يضاف احدا للمترادفين او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يقصر
عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وصحاحه اقتصر على
ما ذكرناه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من كل الدراهم وعين الشيء وسعيد
كرز فاراد دفعه (قوله) فيكون ذكر الاسد بواضافة الليث اليه لغو الاله
ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا
في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه اخف (قوله) بخلاف
اضافة العلام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لغو القاموس
ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليت واسد بخلاف كل الدراهم
وعين الشيء فان الكل ليس بمماثل الدراهم والعين ليس بمماثل الشيء بل يختص
بالاضافة (قوله) فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص التميز في
اوغیره واليه اشار بقوله سواء الخ (قوله) ولما اذا كان الجنس ففيها
خفاء يزيل الخفاء صحة عين الاشياء والخفاء جاء من جعل الشيء شاعلا
لغير الموجود في الخارج كما هو في اللغة فان الشيء في اللغة ما يسمع ان
يخبر عنه فمن قال الشيء هنا بمعنى الموجود في الخارج كما هو عند جماعة
فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيل ما يزيل به الخفاء ان اللام الجنسية
اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على
فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الشيء فانه لا يصدق الاعلى نفسها وان اريد
به الطبيعة في ضمن المفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي
(قوله) ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمعنى واحد

الوارد لا يخص هذا الحكم بل مكان متوجهها على قوله وشرطه تجريد
 المضاف عن التعريف وكأثره غفل المض عن وزوده ثم فآخره الى هنا
 (قوله) فاجاب عنه بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والاخر
 على اللفظ فكذلك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
 يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير
 العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز مسمى لسعيد
 هو المسمى بكرز والظاهر ان يراد بالمكرز مدلوله دون اللفظ ويؤول السعيد
 بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى
 اللفظ فاعرفه (قوله) ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
 التوضيح واللقب او ضم يعنى جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضعاً
 لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول
 باجماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساوياً او دونه فلا مانع من
 قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الاعلى ما هو
 الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن
 مشتركاً لكن الكرز مشترك في القاموس المكرز اللثيم والحاذق وابن علقمة
 وابن وبرة وابن جابر وآخر غير منسوب محايرون هذا والظاهر ان الكرز
 صار لقباً لهؤلاء من معنى اللثيم (قوله) وهو في عرف البحاة احترز به عن
 عرف الصرفيين ولهذا لم يعتد ببيان المحقق بعرفهم اذ لبس لغيرهم فيه
 عرف (قوله) واختلف في ان ايهما الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار
 باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وقمت للسالكين ظاهراً في ان
 السكون هو الاصل فليتأمل (قوله) او حكما لانها لاستقلالها في حكم
 الابتداء بها (قوله) لمشكلة ياء المتكلم لان مشاكلها حركة الكسرة
 فلما تعدد الزم الياء التي هي اخنها (قوله) مثل مسلمين اذا اضيف
 الياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان اللفظ ان يقال لانه اذا اضيف
 ولو كان تقييده لا يطلب اذا جوا بما فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف
 ولا يجعل جزءاً لاذاً وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الياء المتكلم قلبت
 واو ياء (قوله) وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة بو جب

بقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ الرضى ذلك الإيجاب فجاء يلزم الالتباس
 أما فيما يلزم فيبقى الضمة كما في لى جمع الوى على أفضل الصفة ابقى الضمة
 لئلا يلتبس فعل يفعل (قوله) وفتحت الباء اى باء المتكلم في الصور
 الثالث للسالكين قال الشيخ الرضى وقرأه محياى ومماى بسكون الباء
 عند التحويلين ضعيف (قوله) وأما الاسماء الستة التى مر البحث عنها
 هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان اخره الغائبة وان كان واوا
 قلبت ياء وادغمت فان كان فى آخر هذه الاسماء الحروف الثلاثة فى الاحوال
 الثالث اذا اضيف الى غير باء المتكلم فى الاضافة الى الباء يجب ان يكون على
 الاحكام المذكورة فى الحروف الثلاثة فاستثاؤها يبدان حكمها وبمنزلة الاستثناء
 من اضافة الاسم الصحيح لانها تحذف اعجازها نسبيا منسيا اسماء صحيحة مع
 ان بعضها لبس كالاسماء الصحيحة وهو فى واخى وابى على ما اجاز المبرد وبوجه
 ح انه ينبغي ان يتعرض بمجرد اخى وابى وفى والتعرض بالباقي عار عن الفائدة
 (قوله) فاخى وابى قدم الاخ لانها ابعد عن خلاف المبرد وارسخ فى هذا
 الحكم كيف ولم يستعمل اخى بالتشديد وانما اجاهه المبرد جلا على ما ورد
 من ابى كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقديمه فى قوله تعالى
 يوم يفر المرأ من اخيه وامه و ابيه وصاحبه وانا اقضى منه العجب
 واره الا عجب من كل عجب يرد لام الفعل فيهما وهى التواو فى حال رفع وفى
 حال الجر الباء فقياس قول المبرد ان يقول فى حال النصب اباى (قوله) وابى
 مالك ذوالمجاز يدرك قبل خطاب للمؤث كتب فى الحاشية اوله قدرا جلا ذالمجاز
 وقد ارقدرا اى قضاء وذوالمجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اظن انتهى
 وارى بصيغة المجهول (قوله) و اجاب المص بان ذلك خلاف
 القياس آه على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر (قوله) وتقول
 اى امرأة قائله جعله ضيغة غايية مع ان المتبادر من امثاله فى عبارة المصنفين
 صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين واحتراز عن بعد ما قيل
 ان حى فيه حذف مضاف اى حى زوجتى ولو قال المصنف ويقال لكان
 اوضح (قوله) واذا قطعت قبل اخ هذا بحث عن غير المضطرب ذكر
 تقريرا ويقال ترتيب اللغات فى الفصاحة هكذا دللوا وعضا ويدا وخبيا ولغة ادى

منها هي كسوا (قوله) وفهم بالحركات الثلاث لكن متتابعة حركات الاعرابية
وضمير اقصم عنهما عائدا الى غير المذكور لتعين المرجع في مقام ترجيح الفصح
(قوله) وذو اصله عند الفراء ذوى كفلس وعند غيره كفرس (قوله) وكأنه
خص المضمير بالذكر كان ماذ كره مقتضيا لاختصاص بياء المتكلم بالذكر في مقام
النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما يكون بالاضافة اليه فلما افااد الاشتغال كان
المناسب اذا حق الشمول (قوله) كاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكفين
انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالثقل ولم يجعل
التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويصبح
تأنيث الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية
باعراب سابقةها ويجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع (قوله) والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم اى حقيقة
او حكما فلا يشكل بالجل الوصفية والجل التي هي معطوفات على ماله اعراب
(قوله) فلا ينقض حدها بخروج ان ان وضرب ضرب يعنى في ضرب ضرب
زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم ولا احتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان
وضرب من التوابع والدليل عليه قول المصنف فيما بعد ويجرى يعنى
التأكيد اللفظي في الالفاظ كلها وارى ان جعل التأكيد كالمعطوف اعم
من التابع اهون من جعل التابع اعم (قوله) كل ثان اى متأخر اراد دفع
ما يورد على التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقا ن جعل الثانى
بمعنى المتأخر واعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى المتبوع لافى الذكروالصفة
الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف وان كان بالثاني الذكر واول كلامه
ناظر الى الدفع الاول و آخره الى الثانى وبعد تصريحه بان المراد الثانوية
في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك
ورجعة الله السلام الا ان يراد السبق او التأخر بحسب الرتبة فقد غفل
ولا يذهب عليك ان المصنف نيه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد
بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعراب
سابقة والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكركلان كلاتان في الاعراب
(قوله) اى يجلس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص

لا يمكن ان يجري على كلمتين (قوله) ناش كلاهما من جهة واحدة
 شخصية مثل جاني زيد العالم الخ لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة
 المادحة والذامة والتي للترحم اوالثأ كيد فان القصد لبس الى نسبة الفعل
 الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع وذ كر التابع للذح اوالثأ كيد وكذا لا يصح
 في الثأ كيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت الكتاب
 جزء جزء فان الجزء الثاني باعراب سابقة من جهة واحدة شخصية هي الحالية
 القائمة بالجموع ولبس بوارد لانه لبس ثانيا في الرتبة بلا جزء يستعير الاعراب
 من غير تأخر عن الآخر في الرتبة ومن قال باعراب سابقة بمعنى بجنس اعراب
 سابقة اخرجه لانه بعين اعراب سابقة لا بجنسه لان اعرابها واحدا للشخص
 في قصد المنكلم ظهر في محلين فقد اتى بكلام لا يتجاوز فهمه على ان جل
 قوله باعراب سابقة على معنى بجنس اعراب سابقة يجعله اعم مما هو بعين اعراب
 سابقة ولا يجعله مقابلا له (قوله) يشمل التوا بع الخ مؤخرات كانت هذه
 الامور ومقدمات لان المراد الثناوية في الرتبة على ما عرفت (قوله)
 اعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التعريف هنا للتابع
 في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم
 لاتعرض لهما في محلهما ولم يرض باحاطتهما الى هذا الباب (قوله)
 ثم ان لفظه كل ههنا لبست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس
 والجنس لا لافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل عن
 صحة الجمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان (قوله) فالمحدود بالحقيقة التابع
 لافرد ولم يقل ان لفظه التوابع لبس في موضعه لانه لبس معرفا بل على
 وزان المرفوعات ونظائره بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف
 اى كل ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوا بع ايضا ليس
 في محله فقد اتى بالمستدرك (قوله) لكن لما ادخل عليه كل بمعنى لفظه
 كل مفهم زائد اشير بزيادته الى كون التعريف مانعا (قوله)
 والظاهر انحصار المحدود فيها هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على
 من له حظ او في باساليب دقائق التراكيب بل مما يلقيه البحر عن
 وجه الماء الصافي الى الساحل من الاعا حبيب (قوله) التعت قبمه

لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة (قوله) يدل على
 معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل
 حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه
 واشار الشارح فيما بعد الى رفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف
 بحالة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق
 حتى يتأني دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف
 التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة
 بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل
 باعتبار استناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له
 الوصف بحال المتعلق لكنه يدل على اعتبار تركيبه مع المتبوع على
 معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه (قوله) اي يدل بهيئة
 تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان اعجبني
 زيد علماء وجاء القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه
 على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبية في زيد بل لاضافته الى ضميره
 وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبية بل لاضافة
 الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته (قوله)
 اي دلالة مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يساعد العبارة لانه يجب حينئذ
 تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بد له في الدلالة
 على معناه من التاء (قوله) فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
 معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها ذلك في اعجبني القوم كلهم باطل
 لان تركيب التأنيث مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلو دلالاته على حصول
 الشمول في متبوعه لم يقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع (قوله)
 وفائدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شئ يعنى
 لبس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى
 غير ذلك وهذه وظيفة نحوية لايسانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية
 لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة
 على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح

محوى فلان الاول تقليل الاشتراك في التكررات والثاني رفع الاحتمال في المعارف
 وكونه غالباً للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقييد ما يعادلهما بالقلة
 كما يستفاد من خروفي التقليل (قوله) ولما كان غالب مواد الصفة هذا
 حاصل صكلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جهود
 النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سبويه مررت
 برجل اسد دون جاء زيد احدا حالا واعترض على الفرق وهو مدفع بان
 بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الآخر (قوله)
 ولم يكن هذا مرضيا عطاف الجملتين على جلتي لما اى لالم يكن وفي صحته
 لنظر والاظهر ان ترك لما في قوله ولم يكن من سهو الناصح (قوله) رده بناء
 الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشتق لاعقلا
 ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى ينتج ما قبل انه
 لا يخفى انا كثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبارانه في قوة المشتق
 (قوله) ولا فصل اى لافرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاصح الاخصر
 ولا فرق بين المشتق وغيره (قوله) في صحة وقوعه خض عدم الفرق
 بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبته
 راجح على غيره (قوله) اذا كان وضعه لغرض المعنى اى وضع غير
 المشتق يعنى في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا
 وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شئ
 ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجى وترتب
 وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب وللشبهة على ان
 الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا
 لتقدير الدلالة حتى ينتج انه لا حاجة الى التقدير الذى لا يساعد قاعدة
 التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقحما من باب الاقحام في الكلام اما
 قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشئ لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون
 للمتبوع فان بصريا يوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدأ او ذى حال او
 موصوف الى غير ذلك (قوله) مثل مررت برجل اى رجل اى كامل
 في الرجولية بفتح الراء وضما على ما في القاموس اى اذا اضيف الى

لفظ موصوفه بعينه يكون محازا عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ
موصوفه بمثل هذا التركيب ذلك وقوله في مثل اى رجل عندك
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يد عليه انه لبس في هذا التركيب
شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل
فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اى رجل لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا (قوله) وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
اى دلالة مقصودة (قوله) وتوصف النكرة اى النكرة وما حكمهما من ذى لام
يقصده الى فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللثيم يسبى واشار الى وجه
تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم
النكرة لكونها لا فائدة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لا فائدة فرد مجهول واذا جعلت
صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب
بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتب
في كونها في حكم النكرة بانها موضوع لا فائدة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة
المعلومة طار على وضعه وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن
المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحتز عنها لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة
المص غير واضحة (قوله) لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد قيد
التأويل بالبعيد لان التأويل مشترك بينهما وبين الجمل الخبرية ان الجمل التي لها
محل من الاعراب في تأويل مفرد مسبوكة منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره
ان التقيد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة
الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد لالعدم وقوعها والاولى ان يقال
التقيد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند
التحقيق متعلق الصفة ومفعولها (قوله) اى مقول في حقه اضربه
فان قلت هناك تأويل يقرب من تأويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه
في تأويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار
بمانال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف
بالانشائية بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه فلو كان
المعنى على التأويل الذي ذكره لجا استعما له في مقام الامر لضربه

وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية المحكية (قوله) اى مستحق
 لان يؤمر بضمه ظاهره انه تأويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق
 القول فى حقه لانه قبل ذلك ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجل المحكية فتقدير
 القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف لبس على
 حقيقته بل اراد التنبيه على انه للوصف تلك الجل المحكية الا فى مقام اظهار
 الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل (قوله) واذا لم يكن فيه
 الضمير الزابط تكون اجنبية اى بادية النظر فالترزم الضمير احترازا عن ان
 يظنها مخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحتز عن ذلك فى الخبر
 الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضمير لان توجهه المخاطب الى الخبر فرق توجهه
 الى الصفة فلبس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا
 بالغوا فى رابطة الحال ايضا فوق المبالغة فى رابطة الخبر وما حققنا اندفع
 ما قبل من انه فى الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما فى
 خبر المبتدأ (قوله) ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة
 وكذا عديله ولذا اخرا البحث عن بيان كونه جملة فحينئذ قوله يتبعه فى
 التكرير يحتاج الى تأويل المراد بحال الموصوف ما جعل حاله ولو تجوزا
 فزيد الحسن الوجه من قبيل الوصف بحال الموصوف وان لبس الحسن
 الاوجه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حاله اذ هو الموصوف
 بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه
 من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله
 اى بحال قائم به (قوله) يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه آه
 لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى فى المتبوع
 وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه
 حينئذ ان لا يكون النعت فى جاني رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو مؤل به
 اى كايين بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف
 فى الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاني رجل
 كايين بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية
 يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق

انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالتعلق ويجرى عليه اعراب التابع
ويجمل نعتا وينكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على
معنى اعتبارى حاصل بالقياس اليه في متبوعه (قوله) والتذكير جواز
الكوفيون ووصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاختفاء وصف النكرة المخصوصة
بها (قوله) والافرد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان
مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل
او افضل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر او افعال المضاف للزيادة على ما اضيف اليه
او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعلا بمعنى مفعول كرجل
جريح وامرأة جريح وما في الشروح في هذا المقام سهو بين وقع من هفوة
الاقلام (قوله) فان قلت اذا نظرت حق النظرة فيه بحث لان الالف
التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والقفل مفرد كما كان والالف التي
تلحق الصفة علامة تثنية والضمير مستكن ولما ان تثنيها باعتبار تثنية فاعلها
دون موصوفها فم بل الاحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل
تثنية المستند بلا شبهة نحو جاني هذان الرجلان نعم يتجه على كون
الموصف بمحل الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الخمسة اليواقي ايضا انه
لا يظهر في الموصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين
بل الحق به ضمير الفاعل فصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة
او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة مؤنثة بمفرد مطابق (قوله)
حسن قام رجل فاعده غلماؤه ولولم يكن كالفضل وكان تابعا للموصوف لوجب
قام رجل فاعده غلماؤه وامتنع فاعده غلماؤه (قوله) وضعف قام رجل فاعدون
غلماؤه ولولم يكن كالفضل لامتنع (قوله) ولحق آه اللحق كالحق بفتح اللام
(قوله) ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلماؤه لانه لا يخرج بذلك
عن كونه كالفضل في عدم الحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاستدلال الى
الظاهر باخذه ولولم يكن كالفضل لامتنع مررت برجل قعود غلماؤه لوجب
متابعته لموصوفه حيثئذ (قوله) اجتمع فيه فاعلان في الظاهر لان يخرج
الاول ترك في الظليصل الاستثناء بلا كلفة وثلا يتجه ان جعل الاسم الظ
بعده الضمير بدلا لبس خلاف الظ حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين (قوله)

او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ الاول او يجعل الجملة ووجهه ماذكرة
العلامة التقنا زاني في المطول في واخر احوال المسنداته كثيرا يطلق
الفعل على الفعل مع ضميره المتصل (قوله) فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه
ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير
المتكلم مع الغير والمخاطب لبس في مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح
ليترقى في الوضوح فلا تم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليلغا مرتبة
المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحل
عليه باقى الضمائر (قوله) وحل عليهما ضمير الغائب واما الكسائي وصفه
متسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحل الجمهور مثله على البدل
ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو فيه تعالى اسم ظاهر كما لو جعل الضمير
علما فتأمل (قوله) لانه لبس في الضمير معنى الوصفية او رد عليهما ان الضمير الراجع
الى المفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يحجب عنه بانه نادى بالنسبة الى
ما لبس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف
يجب ان يكون اعرف او مساويا او الضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان
الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضى الاشارة الى هذا الوجه
ونحن نقول وضع الضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة
للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا (قوله) ثم المعرف باللام والموصولان
بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرض لانه يحى بعدو المتنادى والقياس ان يكون في
مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه
(قوله) ولم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الاخر والموصول
اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة
الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على
مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة
في كونه ذا لام وحينئذ يتجه ان يقال الاخصر الاوضح حينئذ لم يوصف
ذو اللام الاية اى بذى اللام ويراد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا
فيكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة (قوله) بلا واسطة جاءنى الرجل
صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر

المبائلة بالمثالة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلاسطة
على مذهب سبويه (قوله) لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف
المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام
الا بمثلها او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه ^{الا}
ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف
من المعرف باللام (قوله) اى باب اسم الاشارة يجب ان يراد بذى اللام
ما يشمل الذي واخواته قال الرضى لا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام
والموصوف نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذى قال كذا
على لغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا
خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة
فتأمل (قوله) مع ان القياس يقتضى آه وبمثله من اسماء الاشارة
وبالمضاف الى مثله (قوله) بل رجل بل رجل متصف بالعلم (قوله)
اى قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقيدية ليشمل غلام زيد
وعمر و جادى فبشكل التعريف يجاء فى زيد الفاضل والعاقل ولو جعل
العاقل وصفا لمعطوفا كما سيجى ويشكل بالمعطوف في قوله واتواعه
رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة
العضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منهما فالمعطوف
مقصود بهذا النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبه الى شئ او نسبة
شئ اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اى المفهوم من لفظ
المقصود او من المقصود منه (قوله) فقوله مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البديل لانها لم تنسب اليها شئ ولا هى الى شئ لا لان نسبتها
غير مقصودة بحال البديل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن
غير البديل بل لبيان المشترك بينه وبين البديل فاعرف القصد فلا عمل (قوله)

واجيب آه فهم هذا المعنى من كون العطف مقصود بالنسبة الى متبوعه
بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا
المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد جاره وبين قولنا جاءني
زيد بل جاره فجعل احدهما دخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون
الآخر تحكم (قوله) ولما تم الحد بما ذكره جعلا ونمنا اردفه لزيادة
التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد
تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم
جواز حذف العاطف (قوله) ولم يكتف لعدم الاكتفاء فكان منها قصد
زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان
يعدا الحروف العشرة فيطول واما ان يحيل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة
الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون
المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق
الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين
واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به احد (قوله) لان الحروف
قد يقع بين الصفات وكنا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله
من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف (قوله) وقيل
جوز الزمخشري بوجه عليه ان المراد بتوسط احدا الحروف العشرة توسط
احدها بتفصيل سيجي والواو التي لتأكيد الصنوق لبس من العشرة بالمعاني التي
سيجي قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فيتنقض
التعريف به (قوله) ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه
الاول ان الوجه الاول حمل المعطوف على الصفة صفة من وجهه ومعطوفا
من وجهه وهذا الوجه جعله صفة لاحتماله من غير ان يكون معطوفا من
وجهه (قوله) اكد بمنفصل فان قلت للتأكد مقام وداع فاذا لم يكن هناك
داع التأكد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل من عطف المفرد على
المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضربت زيد ولما كان التأكد
بمنفصل احتاج الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكد على العطف وتأخير عنه
بالمثال فقال ضربت انا وزيد واخترت على زيد وضربت هو وغلطه لانه الداعي

على الحكم بالتأكيده في زيد ضرب هو و غلامه طرد الباب والافزيد ضرب
 هو و غلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لامن قبيل
 تأكيده المتصل بالمنفصل (قوله) لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل
 هكذا في النسخ والظاهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله
 فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لواخر الفصل عن المعطوف
 مع انه حين التأخير تعين التأكيده فانه اذا قيل ضربت انا وزيدا اليوم بطول
 الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيدا فالوجه ان يقال وجوز
 العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف
 والمعطوف عليه (قوله) واعلم ان مذهب البصريين فيه على ان المسئلة
 خلافية والتأكيده استحسان لا واجب قطعاً كما يفيد مناقلة أكد مع
 جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين
 النصب مثل جئت وزيدا (قوله) حرفاً كان او اسماً قال الشيخ الرضوي
 لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لامعني له وانه جلب لهذا الغرض
 كين فانه لا يتصور الا بين الاثنين فان التنبس نحو غلامك و غلام زيد وانت
 زيد غلاماً واحداً لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود (قوله)
 والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى فبأرجة من الله ويقولهم
 ضربتني من غير ما جرم (قوله) بدليل قولهم بيني وبينك اثبتين لا يضاف
 الا الى متعدد هذا انما يصير دليلاً لو لم يكن زيادته بين الاثني صورة العطف
 على الضمير وليس كذلك لشبوح مثل بين زيد وبين عمرو والان يقال هذا ايضا
 من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير (قوله)
 مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن يقتصر استدلالهم
 على الاشعار بل استدلو بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى يتساءلون به
 والارحام واجيب بجمل قوله والارحام قسم (قوله) جاؤني كلهم آه فيه
 انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم و جواز اعجبتني جالك لوجود الفصل
 فالاولى التمثيل بجاءوا كلهم زيدا واعجبتني جالك زيدا (قوله) وقوى الظاهر
 وليقوى (قوله) من الاحوال العارضة له نظراً الى ما قبله الاولى نظراً
 الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له

بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو قائم وعجزو وعرفوه في حكم زيد في
 الاحوال العارضة له بالنظر الى قائم من كونه معبداً وأوجب التعريف محصوراً فيه
 القائم للضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف محتمل ان يكون من تمة تفسير
 عبارة المتن ومحتمل ان يكون من تمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة
 والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتباراً في عبارة المصنف لا يفهم
 منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افترض في التكلف في تصحيح كلام المتن
 كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب
 فكلما يستحق المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف في يازيد وعبد الله
 يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافاً بالنسبة فكذا المعطوف
 في يازيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يازيد
 فكذا المعطوف (قوله) كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظراً
 الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحروف فهو
 من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قبل في كونه
 من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان العامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب
 كذلك (قوله) اما نحو رب شاة وسختلتها فتقدير التكبر لعدم
 قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول
 على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها
 فهو بمنزلة سحطة شاة لا بمنزلة سحطة هذه الشاة والظان يراد بالضمير ما قصد
 بالظاهر بعينه واما جعله عبارة عن السابق لابعينه فتشاذف لاذقال على الشذوذ
 وهذا الشذوذ في حل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
 الذي جعل جواباً ثالثاً فهو شذوذ وعطف المضاف الى الضمير على مدخول
 رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جواباً
 والشذوذ جواباً اخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون
 نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة
 ولم يتجنى في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضوي من
 ان الضمائر الراجعة الى التكررات الغير المتخصصة على انه يصح ان يجعل قوله على
 الشذوذ علالة فيكون جواباً ثالثاً غاية ما في الباب ان يكون الاولى ح تقديم قوله اي

رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقى شىء وهو ان الظان يجعل الجمل على
 نكارة الضمير وجهان انا بتقدير التكبر ولا يجعل عديلا له فتأمل (قوله)
 فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما مبتدأ وهو عمرو ولقائل ان يقول
 لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعا للفاعل وهو عمرو
 لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران (قوله) ولما كان لقائل
 ان يقول اه يحتمل ان يكون قول المصنف وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز
 ما عدا الرفع في ما زيد بقاؤه ولا ذاهب عمرو لستند جواز الذى يظن فيغضب
 زيد الز باب (قوله) وانما جاز الذى جعل جواب هذا السؤال
 ثلثة احتمالات الاول منع كون الغاء عاطفة والثاني تخصيص كون
 المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف
 عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران حينئذ بمنزلة امر
 واحد فيكون رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الغاء السببية
 يفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان
 الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن فجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى
 عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل
 الغاء للسببية ولا استفادة ما هو رابطة للجملة الثانية بما ربط به المعطوف
 عليه بل يحصل ذلك من فاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الغاء
 السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيب لانه في قوة ويفض
 عقيب طيرانه (قوله) بسببه الضمير راجع الى طيرانه اى يغضب بسبب
 طيرانه (قوله) اى اذا وقع العطف يعنى قوله اذا عطف مسندا الى ضمير
 مصدره من قبيل حبل بين العبر والزوان وقوله على عاملين لبس ثابا
 عن الفاعل بل مصدر عطف اى عطفامينا على عاملين ولا يخفى انه بعيد
 جدا وما قال بعض شارحي الباب ابعده منه والحق مع اكثر الشاخين
 فلا ينبغي ان يتجاوز (قوله) مختلفين اى غير متحدين ما ذكره في توجيه
 مختلفين فلا عجب ان يقضى منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب
 والوجه ان يقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف
 الشىء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تعالى

وما من دابة في الارض ولا طائر يطير يحتاجه فوصف عاملين مختلفين
 للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احتراز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا
 وبكر خالد فان زيدا وعمرهما معمولان لمعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل
 من القراءات على تشرى لك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على
 معمول عاملين غير مختلفين بل مقصدين في المفعول (قوله) كل امرئ
 تحسبن امرءا تحسبن وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس بمرفوع
 على حذف المفعول الاول تحسبن لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي
 باب علمت عند المصنف ونارا توعد مضارع التفعّل حذف إحدى تأنيده
 والتوقد لازم ومتعدد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول (قوله)
 فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجوز عند الجمهور بحسب
 الحقيقة دفع لما ذكره القاضى الهندى ان في ترتيب الجزاء على الشرط
 نظرا لانه كقبيصة ترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضى عدم
 الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والترتب عدم
 الجواز بحسب الحقيقة والمأك و قيل اذا عطف بمعنى اذا لم يرد للعطف فلا
 مانع من الترتب على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو
 ثابت لا يريد اولا وهو مندفع بان عدم الجواز صفة الجزاء اقيم مقامه والتقدير
 اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجنب عنه لانه لم يجوز (قوله)
 وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف القراء جار في جميع المواد عند الجمهور
 رد لما يتجه على المصنف ان قوله خلافا للقراء بيان للمخالفة قبل تمام
 الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز
 مع المخالفة وهو مع صكوته تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه حينئذ يفيد بيان
 انتفاء عدم الجواز مع مخالفة القراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم
 الجواز بلا مخالفة القراء وان مخالفة سبويه في عدم الجواز ومخالفة القراء
 في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود
 من عدم الجواز عند سبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة
 القراء فيما عدا هذا التركيب او اثباته فيه واعلم ان الشيخ الرضى لم يوثق
 بقول المصنف ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه

بجاء العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم
 الغراء وسبويه بال منع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور
 في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف
 والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه (قوله) التاكيد جاء بالهمزة والواو
 فان قيل كان البدل اشد منا سبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف
 قيل قد يزداد في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون
 ثم كلا سيعلمون ونحو ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يمدحوا وبما لم
 يفعلوا فلا تحسبنهم بمغازة لكن لو اخرا المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب
 لتوابع في بيانه كتركيب وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل
 الخمسة (قوله) ثبت عنده وتحقق الظ فثبت ويتحقق (قوله)
 اوفى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع الخ فيه بذلك على ان ذكر
 اوفى الشمول بعد قوله في النسبة لبس لغوا لظهور ان جاء القوم كلهم ايضا
 يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه
 ومفاد التنبيه ان يقرر امر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في التفصيل
 المذكور ولبس له الشمول حتى يغنى عن ذكر الشمول (قوله)
 تقول جائئ القوم ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد
 الى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بهما الا ان يعرف
 المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والالم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو
 رجال ثلث (قوله) فهذا هو الغرض اى تقرير امر المتبوع في النسبة
 او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع بجميع
 الافراد واذا عرفت هذا اى كونه جامعا بجميع الافراد فنقول اخرج المص
 الصفة والعطف الخ فظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله وافادتها توضيح
 متبوعها في بعض المواضع لبست بالوضع لو تعرض لتاكيد متبوعها
 لكان انسب (قوله) لفظي مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي
 مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وضمينه منه عند الكوفيين
 (قوله) او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير
 اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز

تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول
 في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع واكتع ومنهم من
 لم ينبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم
 ان من قال ان الضمير في انت هو التاء وان عماداً فالتأ كيد في ضربت انت
 واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة (قوله) في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد
 اما مستقل يجوز الابتداء به والوقوف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان
 على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او باخر نوع منها
 بتكرير بتكرير عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على
 حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيد اقامم (قوله)
 ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأ كيد اللفظي قلت على اى تقدير يشكك باجمع
 واخواته فانه لا يجرى فيه التأ كيد اللفظي ودفعه بتأويل الشمول المستفاد
 من كلها بالشمول للانواع لا بجميع الاشخاص (قوله) وهى نفسه وعينه
 وقد زاد الباء في عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقدنبه المص
 على ترتيب الفاظ التوا كيد اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم ابضع على
 اتباع والزمخشرى منفرد في تقديم اتباع والمص تبعه (قوله) قيل لامعنى
 لهذه الكلمات الثلاث وعلى هذا لا وجه لذكرها بين الفاظ التأ كيد
 لان التأ كيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولهذا لم يذكر المص
 مثل حسن بسن في التأ كيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التأ كيد بضرب
 من المسامحة وتزليلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملات في كلام العرب
 لا يدمن ضبطها في الصبغة عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال
 الشيخ الرضى التأ كيد اللفظي على ضربين احدهما ان يفيد الاول والثاني
 ان تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة
 اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هبتا مرثيا ولا يكون
 له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن
 له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف
 غير ظاهر حيث نبيث من نبث الشر اى استخبر جته واستفيد مما ذكره ان
 مرثيا تأ كيد لفظي مع انه ليس بتكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح

انما ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المصنوع جعله صفة كاشفة
 ولا ينبغي ان الثبوت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لاثبات كيد له
 (قوله) ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج
 من النقضان وعلى تمام تناقض العموم المستلزم لتمام النسبة (قوله)
 اي يفعلان يعني جعلهما عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر
 والمؤنث (قوله) النفس ههنا بزيادة صيغة الجمع في ثنية المذكر والمؤنث وهذا
 اصل في جعل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف
 والمضاف اليه لكثرته اجتماع التثنيين مع كل اتصالهما لفظا ومعنى فيقتل
 نفسا زيدا وعمر وعلا ما هما ولا يقال نفسا ههنا بل انفسهما (قوله)
 باختلاف الضمير في كل واحد وجبته وجامته كذا في تسهيل ابن مالك (قوله)
 وهي تجميع الدلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا لما زعموا والمبرد كذا
 في الرضي (قوله) واجمعون في جمع المذكر اي العاقل (قوله) والجمع
 اي الجمع الذي يجعل في حكم الواحدة وهو غير الجمع المذكر السالم
 (قوله) وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل
 وجوز اللاتسلي في العاقل الغير السالم ايضا (قوله) ولا حاجة الى ذكر
 الافتراق بل لا يضر في ذكر حاله فيجب جوار جملتي الانسان كله من غير ان يراد به
 الانسان فقد افترقا من يجمع قول المصنف ذواجزاء بتا ويله به في متعدد
 افرادا كان اواجزاء (قوله) يصح افتراقها احبا او حكما قيل لا يكتفي بالافتراق
 الحسي بل بالافتراق الحكمي فذكر حشا لغو وفيه نظر لان المصنف
 حكم بمحضته في المشرق الحسي ولا يحصل للزاد غائبه من غير نقل من الأئمة
 الغريبة بناء على انه بالغوا التأكيد بكل في المشرق حسا بدون الافتراق الحكمي
 لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا بوجه الافتراق في الحكم في بادى الزاى
 فيحسن التأكيد بكل بهذا القدر (قوله) بخلاف جاء زيد كله ومثله اختصم
 الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم
 المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق
 حسا حسن ذكر التأكيد لدفع ما يوهمة الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي
 قيل التأكيد في الحكم (قوله) أكد ذلك الضمير اولا كانه دل عليه المصنف

بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين
كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجع وقوله واكتع واخواه
مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق
اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على
ما ذكر اجمع (قوله) واكتع واخواه اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ
التأكييد وكيفية ترتيبه ان يقول يتأمل فاعرف (قوله) البدل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب
نحو ضئني زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون
متبوعه (قوله) اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان
من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من
جاء في زيد اخوك اخاك تكلف لتصحح التعريف بان يجعله بمعنى يقصد
نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظرا لان نسبة المحيى الى الاخ
لنسبة مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند
الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا يد من زيادة تحمل وهو
ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط
فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع
سهوا وحال نسبته من تقريره وتمكنه في الذهن كافي الهواقي (قوله)
دونه اى دون المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فصيرونه
راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى متجاوزا عن المتبوع
في كونه مقصودا فقد غفل عما فيه عليه الشارح من قال دونه طريق
لنسب او حال من المستتر فيه اى متجاوزا عن المتبوع فانه يكون المعنى
انه مجاوز ما نسب الى المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء
الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا يحصل له كما ترى (قوله)
بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد للنسبة الى التابع اى حقيقة او حكما كما
في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لبيان النسبة في حكم
في الساقط وموجب التقرير والتكثير في حق البدل (قوله) وليس نسبة
ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الغلطان يقولان

على طبق ما ذكر في شرح التعريف اذ ليس المقصود نسبة عدم القيام
 الى زيد بتسبته الى احد في الكلام قلب وليس بذلك والقلب في امثال
 هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى لبس نسبة ما نسب اليه الى احد من
 عدم القيام مقصودة بالنسبة الى سبب النسبة الى زيد بان يكون المقصد
 اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها
 باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يدفع الاشكال عن تعريف
 البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة
 دونه اي يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره ولا نه قصد الى التنبيه على طريق
 آخر في الدفع (قوله) اي بدل هو كـ بدل منه لا يخفى ان
 المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعباد الله
 علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم
 ليستغنى عنه اسم القسم الثاني وهكذا في اخوه وهذه مسامحة شاعت
 في كلام المصنفين ولا يكاد يحرز عنه في بيان العطف ان الاضافة في
 الاولين بيانية وفي الاخرين لامية لادنى ملازمة بيان ما هو اصل في معنى
 الاضافة لامعنا المراد في المقام فلا يشكلك انه كيف يعطف المضاف اليه
 بالاضافة الامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اوجب به عنه
 من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فسهو بين اذ المقام لبس مقام
 الاضافة الامية وكذا ما اوجب به من ان بين حرف المقدر والمذكور فرقا
 فليعطف المجرور باللام المقدر على المجرور بمن المقدر ولا يجوز العطف
 على المجرور بمن المذكور اذ لا يحصل له (قوله) اما اشتمال البدل
 على البدل منه اه يخرج منه نحو جاءني زيد جاره فانه لا اشتمال لاحدهما
 على الآخر فكأنه جعل وجه التسمية اكثر يا غير مطرد في جميع الافراد
 والمشهور اشتمال البدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا
 عليه اجالا بحيث يبي سماع البدل منه متظير الذكر البدل وهذا وجه تحقيق
 مطرد بخلاف ما ذكره السارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال
 ينبغي ان يحمل كلام السارح على هذا فقد وصي بما لا يحتمل (قوله)
 وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا او الاولى جعله

بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملازمة قوية
 اذ هو شائع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا من
 هذا القيل بدقة نظر بحثنا بها لمن هو احدها فضلا من المنع كل نعمته دفعها
 وجعلها فنقول بدل الكل معناه بدل من كل المبتدئ منه حيث يحذف المبدل
 منه فهو بالبيان الذي بدل منه بالبيان الاول فيترك جميع المتين بالبيان الاول
 ونحوه بمجموعه بالبيان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بل لا بد من جعله به من
 التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل بدل اليه
 بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجماله اذ اقله انما قيل قطع زيد فقطص
 زيد لنسبة القطع اليه اجمالا فقل يتركه ايد الاله المبتدئ اجمالا بالبدل المتين
 تفصيل البدل بدل عن اجماله فهو بدل البعض او غير البدل من البدل منه ترك
 بلا عوض ولم يحد شيء من المبدل منه سوى اليد ولا بد من الاشتغال بالبدل عما
 اشتمل عليه البدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل
 عما اشتمل عليه المتروك ولم يحد المتروك بدلا بل للواحد البدل ما اشتمل
 عليه المتروك فخذ راعيا ولا تعجب من تبديل كلمات جم غفيرة فله ثمرة
 الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا يشاركها فيه كلمات من سواه (قوله)
 فالاول مدلوله مدلول الاول ولم يدل مدلوله لانه ان يد بالاول الثاني غير الاول
 وفي مثل هذا المقام يوثق بالظاهر اطهار المغيرة (قوله) يعني متحذران
 ذاتا لان يحد مفهوما ههنا لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون محور
 ضربيه اباه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهومهما يشير الى انهما قد
 يتحدان بوجه بخلاف مفهومه زيد واخوك انهما ذكر اعلى وجه
 التمثيل (قوله) والثاني جزؤه اي جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع
 الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل
 اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس
 من عطف الثاني على الاول وعطف جزئه على مدلول الاول كما هو الظاهر
 والالكان عطف على عاملين مختلفين بدون ما هو شرطه جوازها عند المص
 (قوله) بحيث يوجب النسبة الى المشويع النسبة الى الملايس اجمالا زيادة
 قيد في عبارة المص لا بد منه لاجراء بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف
 ضربت زيدا علامة (قوله) بتعريفهما الاول الاوضح ترك زيدا الملايس

والقول بان بينهما ملازمة غيرهما (قوله) نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البديل فكيف يكون مثالا لبديل الاشتغال وكذا المثال الاخير قلت اذا لم يكن في القلق قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البديل (قوله) والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره وفيه نظر لان القصد الى البديل قيل الغلط وانما ذكر خلاف ما يقصد بالسهو والنسيان او سبق اللسان فكأنه اريد ان يقصد الى البديل من حيث انه بديل يعني ان يقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا (قوله) اي نعمت بديل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا في بديل الكل بل عند ابي علي بديل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل فائدة فانها الميديل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين (قوله) لئلا يكون المقصود نقص هذا وجهه مطرد في الكل فعمل باطراده ولم يخصه ببديل الكل كما فعل المصنف وقال في بديل البعض والاشتغال انه لا بد فیهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البديل اما بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كـ الوصف جائز لفصان التكرار الا ان يقلل لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا خصه به (قوله) نحو الزيدون اقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تأكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تأكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني بديل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تأكيدا (قوله) دبراء پشت ريش بحفاء لاغر نقباء سوده پای وقوله ان كان فجر اي كذب يقال يمين فاجر اي كاذب (قوله) قال اليهم صدق صدق انظ يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الامضارعا (قوله) وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني تسهيل ابن المالك وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدأ والخبر

وضرخ في القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك
بمعنى المصير لتضمن الترك معنى الجعل (قوله) وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف
ماهية المبنى على الاطلاق اى هذا الحد للاسم المبنى كما هو الظاهر بقوله اى الاسم
المبنى وهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفة على معرفة المبنى والاصل
لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما يبينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم
الركب الاضافى (قوله) اذ لو لم يعرفها يعنى لو لم يعرف ماهية المبنى لكان اى
تعريف للاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا
محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم
لو كان تعريف المبنى المطلق اما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس
الا تعريف الخاص بالعلم ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى المطلق
يلزم ان لا يكون جامعاً لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل (قوله)
مبنى الاصل وهو الحروف والفعل الماضى لم يبين مفهوم المركب الاضافى في
واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف العرب
ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر في عرف النحاة الا بغير
اللام (قوله) والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف العرب هو هذه المناسبة
الاولى هو المناسبة فافهم (قوله) او غيرهما وهو الاشارة الحسية (قوله)
فكلمة او ههنا منع الخلل لانع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها منع مانعة
الجمع ايضا بان يراد بما تناسب مبنى الاصل ما تناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير
مركب ما يكون سبب بناءه عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بناءه هو لا غير مركب
ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافى التعريف فقد
بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين غاى صوت الغراب قلت
الاصوات ليس من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا
عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها (قوله)
اشار التقديم ما هو مفهومه وجودى لشرفه او نقول التركيب في العرب
مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى يقدم على رفع المانع شرفا وفي
المبنى المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب
فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث العرب لبيان اقسامه بحسب التركيب

فالاهتمام بهام وعقد بمحشا المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم
 التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة أكثر تأمل (قوله) من حيث حركات
 واخره لامن حيث انفسها فانه لا يقل للمبني الضم ولا الفتح ولا لكسر بل
 المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان يازيدان مبني على الالف ويازidon
 على الواو ولا رجلين على الباء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر
 (قوله) والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها آه نيه به على ان المراد
 باللقب ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة الا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة
 فان التعبير بها عنها لا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية
 وغيرهما (قوله) وحكمه وحقه ان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه
 لان غيره جطه يعبر بها للمبني فنيه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته
 فعقب تعريفه بقوله وحكمه تبيينها على وجه العدول وفيه نظر لان حكم المبني
 مطلقا ليس ذلك بل حكم ما تناسب مبني الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم
 التركيب فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (قوله) وبعض الظروف
 انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات بمعنى ان ايام معرفة وحدها
 لقلتها واثلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان والثان معرفة بين لتكن ينبغي
 ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر
 وقسم معرب وهو بعنك قبل وينبغي ان يقول وبعض الكتاب ايضا يخرج
 قلان وفلان (قوله) فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني لايشكل
 حصر المبني في هذه الثمانية بما الشريطة والاستفهامية والصفة والتامة
 ومن اقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصولات
 بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت او غيرها
 ولايشكل ايضا بفعل التي ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليست
 مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولايشكل ايضا بخمسة
 في خمسة عشر وبعل في بعنك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان
 المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركبات
 ولا بمثل وغير مع ما وان لدخولها هكذا في بعض الظروف (قوله)
 المضمير ما وضع لتكلم المشهور عند الحاجة وضع هذه الضمائر لفهوم المتكلم

والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها جزئيات معنية لهذه المفهومات
والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنت عما تكلف الشارح
لاخراجها فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة التحاة ينبغي
ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب
او غائب كذلك وبهذا ايضا اندفع لفظ المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم
لازيدنكم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستفراق
والعموم والكرة فليكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا يتقضى
التعريف بحرف الخطاب (قوله) ويخرج بهذا القيد آة اي بقيد الوضع
لكونه لاحد الامور الثلاثة ولهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخرجهما
فقط لانه لا يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب
بل انهما يخرجان فلا يرد النقص بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة آة بيان للصحة
خروجهما به مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان
للفائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد آة
يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم اما الثاني فظ واما الاول فامر
المتكلم ظاهرا واما امر المخاطب فحفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب
الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه
الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاحضر الاوضح ان يقال من حيث
انه مخاطب به هذا ومنهم من قال ويخرج آة متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما
بالتوجيه الاول فلان المراد بالتكلم والمخاطب ذاتا هما ولفظا هما موضوعان
لمفهوميهما الاذاتيهما وقيد الحيثية لاجرا زيد اذ اعني به المتكلم عن نفسه وقس
عليه حال المخاطب وهذا فريفة بلا مرية كيف ولا حاجة لاجرا زيد المذكور الى
قوله يحكى عن نفسه في تقييد المتكلم واياك وان يحمل كلام الشارح على ما ذكره
هذا القائل بشاهد ان القائل من تلامذته فلعله سمعه منه لان شهادة البيان
اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح البق (قوله) او تقديرا مثل ضرب
غلامه زيد جعل التقدم رتبة داخل في التقدم لفظا لكن تقديرا لانه انسيبه
منه لسائر الاقسام نعم يتجه عليه انه شاع مقابلته لفظا بقوله تقديرا فيجعل

تقدير أتمته ملتبس محل بالبيان (قوله) من حيث المعنى لامن حيث اللفظ
 اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله
 فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا (قوله)
 فكأنه متقدم من حيث المعنى اى كان لفظ العدل متقدما من اجل المعنى وتقدمه
 فضمير كأنه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول
 فكأنه متقدم من حيث اللفظ (قوله) فكأنه تقدم ذكره معنى الظاهر
 فكأنه تقدم ذكره لفظا (قوله) فانما جاء في ضمير الشأن لا يصح الحصر
 كالانحى ولو كان راجعا الى علة الجحى كان قوله لانه انما جئ به من غير ان تقدم
 ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة وانما جاء في ضمير الشأن قصداً والضمير
 الراجع الى المتقدم الحكمى قد يكون لا لتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل
 لذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين (قوله) وهو مرفوع
 ومنصوب ومجرور الاخير الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور
 والثاني مرفوع ومنصوب (قوله) الاول ضربت وضربت يقال
 الاولى ان تقول ضربت وتضرب الى ضربين ويضربن ليكون افراد
 المضمر المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها
 دائرة على التصريف المعلوم في الصرف فلم يفته الماضي والمستقبل وغيرهما
 لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا
 (قوله) وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تجهل (قوله)
 المنهين اولهما بدل من المستتر في المنهين بدل البعض من الكل واشار به
 الى ان كلمة الى للاسقاط لالمد الحكم فلا يلزم دخول ما بعدها في الحكم (قوله)
 وانما بدأ بالمتكلم والصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن الواحق ثم يراعون
 اسلوب الترقى (قوله) لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من
 ضمير المتكلم الواحد (قوله) وهوان اجاعا هكذا ذكره اللباب وقال شارحه
 العباب اى اجاعا من البصريين والا فالفراء جعل ضمير انت بكملته وباقي
 الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بتصاريقه وان عماد (قوله) خاصة في
 القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يسترا ومن المبتدأ والتاء
 لتأنيث اى طائفة خاصة وفي الهندي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر

كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل
 الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا (قوله) كما يحذف في آخر الكلمة
 المشهورة ظاهرة بدل على لن الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي
 ذهب اليه المص وقال الا ان الحصة لا يطلقون المحذوف على المستتر
 كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ما سبق في اوائل
 الشرح وبلغا فيه بلطف الله تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه
 ان كنت من اهل التدقيق (قوله) اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
 لاحاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل
 حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لافي بيان وجود المرفوع
 المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى الغائب بهذا القيد وقس عليه
 نظائره (قوله) مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد كما
 سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا
 وكأن الشارح غير الى الواحد او فوق الواحد لانه اخصر وأوضح لانه
 لا يطلق في العرف المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على
 ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه لبس في الشرح مثنى
 او مجموعا والاوفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان
 مطلقا حال من المتكلم لا ظرف الزمان اى زمانا مطلقا ولا منصوبا لقوله يستتر
 مصدرا كان او حالا وطرفا (قوله) وفي الصفة مطلقا لبس حالا من الصفة
 كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والالو جب ان يقال مطلقة ولا
 من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان الضمير مفردا آه لاسواء كان
 الصفة والالو جب ان يقال سواء كانت مفردة او مثنى او مجموعة مذكرة
 او مؤنثة لانه لا يصحح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل طرفا اى زمانا مطلقا سواء
 كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل
 مفردا او غيره فقوله سواء كانت آه بيان لمطلق بمعنى زمانا مطلقا بحسب
 المعنى (قوله) فلو كانت ضمائر لاتغير والصواب لما تغيرت وكأنه سهو
 من الناسخ (قوله) فهما اى الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
 لظاهر حرف التثنية والجمع (قوله) لاجل شئ نبه على ان اللام في قوله

الاتعذر المتصل للتعليل لا الوقت لانه علم في التعليل فتي امكن لا يعدل عنه
 وفيه تعريض لمن يجوز هما هنا على السواء (قوله) وذلك اى تعذر
 المتصل بالتقديم قبل تفصيله قاصر لانه لم يشمل اقام اتم وفاعل المصدر
 اقول اقام اتم داخل في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم
 انه المخاطب او الغائب او المتكلم ومنه فصل المفعول الثانى اذا التبس بالمفعول
 الاول بالاتصال واما لاذ لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والاتصال في باب
 علت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند عنم الالتباس
 لا يجب شهادته شرح المفتاح و انما يتم الثانى لوجود فاعل المصدر الضمير
 غير مضاف اليه المصدر (قوله) او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة
 الى تقدير العامل للتطرف ولا يدعوا اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح
 تعلقه بما قدره من غير فصل (قوله) اى حذف العامل ينبغي ان يراد حذف
 حامله دون اذ لو حذف ما لم يخرج من الاتصال كقولك زيد اضربه فانه
 في تقدير ضربت زيد اخلص بخرج الضمير بحذف عامله من الاتصال (قوله)
 او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لثلاثين
 بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالرفع
 ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الاضمار (قوله) او بكونه اى
 بكون الضمير مستندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجر بان ان
 يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم يخرج على من هي له
 لكان اشمل للدخول اقام انت فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة
 جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه رفع
 الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوى
 لاختصار التمثيل بما لا يلتبس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجارى على غير من
 هي له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضى (قوله) لانه
 انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة
 رجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة يجعل الانفصال علامة
 ان خلاف الظاهر اولى مما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضى
 الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر

فكما لا يتصل الظاهر لا يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى ما جعل
 جوابه ماضيا (قوله) انما قال من هي له لا ما هي له لاختصاصه في ان الاولى
 بل النصاب ما هي له وما ذكره من التكنة * لا يستعمل ولا يغنى من جوع *
 مع ان كون العلاء اصلا في جريان الصفة عليهم ممنوع اذا الاصل ما هو
 الاكثر (قوله) احتراز عما اذا تساوا بانحو اعطناها اياها قال سبويه
 ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا
 غائبين لم يميز خلافا للمبرد قياسا على الغائب (قوله) للتميز عن تقدم
 احد المتساويين من غير مرجح قيل يرجح الاول في نحو ضربه اياه
 بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز
 عن التقدم بلا مرجح في بادى النظر والترجيح كما ذكره محوج الى ضرب
 من التأويل (قوله) وحكى سبويه تجويز الاتصال لم يقل خكى
 الاتصال يعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سبويه عن النحاة
 دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء
 قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد
 مذهب النحاة (قوله) وان شئت اوردته منفصلا قال الرضى الاولى
 في ثاني مفعولى باب اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولى باب عقلت الانفصال
 (قوله) ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة لم يقل من رعاية المعارض
 اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة
 وثانيهما بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقة
 والمفعولية تشبيهية (قوله) والاكثر لولانت آه لم يقل لولانت وعسيت
 الى آخرهما فيكون اخصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما معا ولما رفع
 هذا الوهم جمعهما في قوله لولاك وعساك الى آخرهما لعدم خوف
 التباس المقصود بغيره لكنه غير الاسلوب تنبيهها على انه ليس بضرورى
 ولو غيره الى ما هو المتعارف في التهريف لكان اولى وفي تغييره مع
 فوت كمال الموافقة ابهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم (قوله) الا ان
 اولا في هذا المقام حرف جر كانه جعل في حكم حرف الجر محمولا عليه
 فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك

(قوله) فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولاً اولي لان المفعول محل التصرف وكذا لكونه متأخراً لان التأويل في المتأخر تأويل عند الحاجة (قوله) ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدأ مع الياء خيرة لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون آه وقوله ويختار في ليت آه وعكسها لعل جل معطوفات على الحال وقوله ويختار مسئلتى من الجوز ~~وصكها~~ عكسها لعل واقربة على ان المراد باخوات ان ماعد البيت ولعل (قوله) لتنى آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجبر وهى كسرة يكون فى آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذلك لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجبر ومن ههنا ظهريته لوقال لتنى الماضي عن الكسرة آه ثم وان ذكر الآخر مما يحتاج اليه (قوله) ولهذا سميت نون الوقاية اى نون هى سبب الوقاية او نون هى الوقاية تأمل (قوله) بخلاف كسرة تضرب بين لانها فى الوسط حكماً لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكونه علامة الاعراب بعد الياء المتأخر عنه (قوله) وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشتركتين وبين ما قبل الياء وانه يقوى مماثلتها للجبر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالمسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين (قوله) وليت لا يتخير فى ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى ان ليت ولعل مسئلتان عنها (قوله) فحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما الخ ويحمل لعل على لغاتها (قوله) ويتوسط بين المبتدأ والخبر فيه تجريد وتأكيده لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل (قوله) قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبر لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب ان تصاف ما قصد بهما لفهوميهما حتى تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه لانه تطبيق بالمشتق وجع بين الحقيقة والمجاز فنتمسك

في كون ما نحن فيه حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بأنه
من الجمع بين الحقيقة والخيال او من قبيل عموم الخيال بعيد عن الصحة والجواز
(قوله) مطابق للبندأ ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير
فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما شمل فصلا على تقدير كون المرفوعات
مبتدأ فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سهى (قوله) لم يقل
ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فاذا بيان الفصل على وجه لا يكون فيه الاختلاف
اذا كونه على صيغة ضمير مرفوع ~~الذي~~ من فصل متفق وان اختلف في كونه ضميرا
وبعد كونه ضميرا في كونه ضمير مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير
مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجمع وامرا
متفقا فاخياره للتنبيه على رجائه عنده (قوله) يسمى هذا المرفوع فصلا
الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا ~~وكان~~ البشارح تسامح
لظهور المراد (قوله) وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل
متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها
ان لام كي ومعناه سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله بين كون المبتدأ
نقطة وخبر التوسط لالتسمية (قوله) لان الفصل انما يحتاج فيها فيما
اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف ولما لم يمتحج الى الفصل فيما هو الاصل
من المبتدأ المعرفة بالخبر التكررة حل عليه ما احتج اليه من المبتدأ التكررة فلم
يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل (قوله) او افعال من كذا وفعلا مضارعا
عند الزجاج تمسك بقوله تعالى ومكر اولئك هو بيوزورد بأنه يحتمل كونه مبتدأ
وتأ كيدا كافيا وانه هو اضحك وابكى وزيف بل تأ كيدا الظلم بعهد ولا يخفى ان
كلامه على السند الاخص (قوله) اقتصر على مثال افعال من اقول اقتصر
لان الدخول فيه مع الاستثناء عن الفصل ~~كل~~ استثناء فيكون فيه
ايضاح الغير بطريق الاولى (قوله) وبعض العرب يجعله مبتدأ اي
يستعمله بحيث يحكم النجاة بكونه مبتدأ لو كان معنى الجمل مبتدأ الحكم
بكونه مبتدأ احتج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر
انه يجعله في الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان
جعل شيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء

(قوله) وحينئذ الرفع متعين لم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه فيما سبق. (قوله) ويتقدم قبل الجملة أى الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها تاو اسخ المتبدأ والخبر نحو فانه لا تعمى الابصار (قوله) ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متأخرا فهو اخرجه في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للمتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجهها وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحتز به معان هناك ما يحتز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وربه ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشأن والجملة متميز للضمير او الجملة معترضة (قوله) قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة من الجنس ليحعل الجملة بعده لخصه منه فيتعارفان ردا على من قال وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأنه فكان من مظان التقرير ولا يخفى ان ما قبل اهون مما ان تكسبه فتدبر واختر احسن التميز (قوله) ويحسن تأنيده اذا كان العمدة فيها مؤثنا وجه حسنه انه المسموع وامانا نيته يتأويله بالقصة من غير كون العمدة فيها لمؤثنا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضى (قوله) والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله يفسر آه (قوله) فانه لا دخل للنسبة في هذا الحكم لا يقتضى الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها وعلته لثبوتها بل يكفى ان يكون لتقييد الضمير الغائب وتعيينه (قوله) وايضا يلزم استدراكه قوله آه فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون

ضمير الشأن منه باعتبار انه راجع الى الشأن او القصة لتعيينه في المقام
فيكون ما بعده خبرا صرفا لتفسير المضمرة واثبات انه لم يرجع الى الشان
المتعين في المقام و ذكر على الابهام ففسر دونه خرط القتاد (قوله)
فعلى هذا ولم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد
قائم لما رأى ان التوجيه السابق بقوله يتقدم بعيد اليه يتوقف اتمام القصة
عليه انه لولا ان انتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا
الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشأن هو قيام زيد ولا يخفى عليك
ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض
القاعدة به (قوله) و اذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى
علم الفصل بين هذا التفصيل والتصل بالمتفصل (قوله) فان كان
عاملة معنوية لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفيا
وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا ولا خبرا
(قوله) فانه لا يجوز اصلا لكونه محذوف لا بدليل عليهما لاستقلال
ما بعدهما والا فالمتبادر مع كونه محذوف (قوله) ومثاله اى مثال
الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشأن لان
كلمة ان لا يدخل على كلمة المجازاة كتب الشارح في الحاشية الكنيسة محذوف
النصارى الجاذر جمع جودرو وهو ولد البقر الوحشية (قوله) فانه مع كونه
منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بل دليل عليه لان التزام حذفه
يجعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقا واضحا (قوله) مع ان ان المفتوحة
اقوى شبهة بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة ككسرة
وان المكسورة كحرف تأمل (قوله) وهي ذا اى اسم الإشارة ذا
حال كونها فيه ان ذا ليس خيرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا
للنسبة حتى يصح جعل ذا فاعلا بل الفاعل هو المجموع من
حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقيضة لكأن توجيهه الفضيلة وقيل
خير هي محذوف اى هي خمسة (قوله) ان هذا ان لسان ان على
احد الوجوه ثابته ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشأن محذوف
هكذا انفصل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا تدخل على

خبر المبتدأ والثالث ان حذف ضمير الشأن ضعيف (قوله) وبه وذه بقلب
 الالف والياء اى الالف من ذا والياء من ذى فالظاهر ابدال الالف بالها والياء معا (قوله)
 يوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف بالها والياء معا (قوله)
 ولا يثنى من اقسامه اى لا رد على صورة المثنى والا فلا ثنية في المعنى بل اللفظ
 بتمامه موضوع لمعينين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعين لان المعرفة لا تثنى
 الا بعد التكرار (قوله) اذا كان مقصودا يكتب بالياء لان هذا
 حال الالف المجهول اصلها وكذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس أول بالي
 حرف جز ولا يكتب بالالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها
 يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة (قوله) فهو ليس
 في الحقيقة منها يعنى من فوائد كلمة الخوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة
 منها على ما توهمه شدة الامتزاج وكتابتها بحروف الكلمة ولم يقل وليتصل
 بها لئلا يوهى عدم جواز الفصل بينها وذامعانه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها
 كثير ومنه قوله تعالى * ها اتم اولاء (قوله) لامتناع وقوع الظاهر
 فوقها قبل امتنع وقوع الظاهر موقع ضميرا فعلى ويفعل وتفعل مع انها
 اسماء وفيه ان ضميرا فعلى مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف
 ما نحن فيه فافترا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مشغل بالمفهومية
 ومعنى ذاك انبت بسكون الياء ومعنى ذلك آنت ولا يبعد ان يقال لا يكون في
 التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا (قوله)
 وهى اى حروف الخطاب خمسة تأنيث خمسة لئذ كبر مبرها وهى حروف
 الخطاب والحروف بد كـ و ب وث ولو اعتبر تأنيثه هنا وقال او هى
 خمس لكان فيه تقرير لحرفية حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة
 بقوله في خمسة (قوله) مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة
 لا فائدة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون
 المراد وهى خمسة موجودة في خمسة من اسماء الاشارة فيكون خمسة
 وعشرين (قوله) وانما قلنا من انواع آه يعنى يرتقى ما يتصل به حرف
 الخطأ بلا خلاف الى ستة فلا يزيد ان ماعده من الواحدة سبعة (قوله)
 وذلك للبعيد وذلك للمتوسط لا يستعمل الكلفى الا للمتوسط والبعيد واللام
 للتصريح على البعيد (قوله) ولما رأى المصنف ونحن نقول به على

ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدته الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه
لا يقل وهي ذا للمذكر القريب (قوله) ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى ذلك يبعده ان ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذلك (قوله)
على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير ما نأخذنا نحو هناك
الولاية لله الواحد القهار * او غيره وقوله واما ما عداها اشارة الى وجه
محتمل تخصيص الاختصاص بالمكان بهذا اللفاظ وهو ان غيرهما من اسماء
الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر
اذا استعملت في المكان وهو ان هذه اللفاظ لا يكون الا ظروفًا والمستعمل
في المكان بما عداها لا يلزم ان يكون ظروفًا (قوله) اولاً يصير جزءاً تاماً
ان كان يتم من الافعال الناقصة بنى تفسير الكلام على القولين في الافعال
الناقصة القول الثاني انه لا حصر لها والاول انه منحصراً فيما ضبط وما عداها
بما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تام لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات
بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا
تميزاً ولا يبعد ولو جعله حالاً لكان اوفق بما تقرّر في محله وجعل بعد
كونه فعلاً ناقصاً بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان
وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاولى واراد بالناقص جزء الجزء وهذا
انما يتم لو كان المبتدأ والخبر او المفعول بمجموع الصلة والموصول ولبس
كذلك بل هو الموصول والصلة تفسيره ولا نصيب له من اعراب
الموصول فمضى قوله الا بصلته الامقارناها لأمأخوذاً معها وعلى هذا
ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم البيان من ان البيان
تمام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى
هنا ما لا يكون جزءاً لا مع صلة (قوله) ولقائل ان يقول يمكن ان
يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشرطية
للاسماء الشرطية نحو من يضربه اضربه وما يفعلها افعله الى غير
ذلك لاننا نقول من في قولنا من تضرب مفعول تضرب فهو جزء بدون جملة
وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاح لا يلزم
تفويض الحد من الشرطية ففقه سها سها ايننا (قوله) وذكر العابد معناه

ما حوِّذ في مفهوم الصلة آه لا يخفى انه تسكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ما لا يتم
 جزء لغو الدخوله في مفهوم الصلة (قوله) ولما كانت الصلة يعني لبس
 المقصود. تعريف الصلة كما هو الظاهر السوق حتى يردان التعريف غير مانع
 (قوله) عنهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزء الصلة بجملة خبرية
 نعم ما قبل لوقال الموصول ما لا يتم جزءه بالجملة خبرية وضميره لكان اوضح
 واخصر (قوله) او ملق معناها لاجابة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل
 والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان (قوله) والعائد ضمير
 لا غير ضمير لم يفرق المالكى في التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصول فالحق
 ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه (قوله) وصلة الالف واللام
 اسم فاعل او مفعول مع ما يتعلق به من الفاعل. والمفعول وغيرهما وكذا
 اسم المفعول يردان صلة الالف واللام من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لهما
 لبس لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ماعداها بل
 لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهو اسم الفاعل مع فاعله واسم
 المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل
 او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما
 لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا يثبتان بالفاعل فلا يصيران
 بمعنى الجملة (قوله) وهى اى الموصولات يعنى المرجع مأخوذ من السباق
 (قوله) واى اى مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذى وفرعه
 وكذا قوله وايه بمعنى التى يريد به وفرعه (قوله) المنسوب الى بنى طى
 قلبت في النسبة احدى الياتين الفاء والاخرى همزة تحرزا عن اجتماع
 الباءات (قوله) وذابعد ما يجوز الكوفيون كون ذاب وجميع اسماء الاشارة
 موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولاً ولم يجوز البصريون الا فى ذاب شرط
 كونه بعد ما ومن الاستفهامية اذا لم يكن زائدة كافي قوله تعالى من ذا الذى
 يقرض الله قرضا حسنا اى من الذى فان ذاب زائدة اذ بعده موصول (قوله)
 والعائد المفعول سوى العائد الى الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لحفاء
 موصوليته والضمير احد دلائل موصوليته (قوله) لا اذا كان فاعلا
 يعنى التقييد بالمفعول لاجراخ الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخصه بل يعم

المحرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان هذا التقييد ضئيف والاول ان الحذف
 فيه كثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون
 الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اى او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذى
 فى السماء الموفى بالارض الله فان طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المحرور
 بشرط ان يخبر بحرف جر متعين يطلبه الصلة او باضماره فصفة ناصبة به
 تقديرها نحو الذى انما صار بزيد اى ضاربه (قوله) باب الاخبار بالذى
 تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات اولانه جرى العادة
 بالترتيب به والا فهو جار فى كل من الموصولات فنقول من ضربه زيد وما
 فعلته خير (قوله) او ما يقوم مقامه بزيده الالف واللام وحيث المراد بالذى
 الذى وفروعه ان تقديره ان يخبر بالذات مثلا ولك ان تذكره فى قوله او ما يقوم
 مقامه وقوله تعلمه ماضى التعلم لامضارع العلم فاعرفه (قوله) بعدد ما
 طريق الاخبار يشعربان تمرين المتعلم كان بعد تفهيم طريق الاخبار
 وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكر فيه مسألة
 تصور الذى ووضع الضمير موضع الخبر عنه لانه من فروع المسائل الخوية
 وليس من موضوعاتهم فى هذا الباب تأمل (قوله) اى باستعانة الذى
 اى بما يعرف عنه بالذى طلبه صلة الاخبار (قوله) صدر بها هذا يشعر
 بان يكون فى مواضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر
 فى موضعه فى شئ من كتب النحو فلامهم ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل
 فى باب المبتدأ (قوله) اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى يريد ان التعبير
 بالخبر عنه باعتبار ما يؤيد ذلك ان تريد بكلمة عن التعليل اى المخبر عن
 جهته وبسببه (قوله) واخرته اى المخبر عنه عن الضمير اعتبار التأخير بالنسبة
 الى الضمير واظنا اعتبارا مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة (قوله)
 ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منه ليسر كلامه بان ذلك فى الاخبار عن زيد
 فى المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فنقول الضاربه تازيد وتقول
 المضروبى زيد فتنبه وبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة
 الفعلية ولذا اى به مع لنة لبس من دأبه تعليل المسائل (قوله) كالسين
 وسوف وخرف النفى فيه بحث لان السين تفيد التأخير كما ان ضيغة المستقبل

تفيد ذلك وصيغة الماضي القديم فاذا لم يالوا في الاخبار بالالف واللام يغوت
الزمان الدال عليه الجملة جازان لا يالوا يغوت ما يفيد السنين او سوف فانه بمنزلة
الزمان ولانه لا يجوز ان يؤخذ من الفعل المنى اسم الفاعل المبدول فيقال
في الاخبار عن زيد في لم يقيم زيد اللا قائم زيد فلان قلت ينبغي ان يصح
الاخبار عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذي جزء
الجملة الاولى مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما
مقام الآخر (قوله) ووضع غائدا الموصول موضعه هذا عند التفصيل
احر ان وضع الضمير موضع الخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها
لبسهل عليك استنتاج جميع ما ذكره (قوله) في ضمير الشأن
قبل الانفع في ضمير المبهم (قوله) المصدر العامل الاخصر الاوفر والعامل
(قوله) والحال الاولى ما يجب تنكيره فاعرفه زيد لك تميزا (قوله)
وما لا يسمي تحقيق لهما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا
ما ذكر في اخواته فليس بيانا للمالبس بموصول في باب تقديرنا كما ظن ونبه
يوصف ما على انهما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والخبر في انضواءهما
انجر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لهما
وقس عليه يسان غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال (قوله) فانها
اما كافة نحو انما زيد قائم آه فيه انه قد يكون مصدره وقد يكون زائدا ايضا
(قوله) ناستفهاجة باقية على معنى الاستفهام او مستحارة بمعنى من معاني
تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وحذف الفهم مع
حرف الجزر والمضاف اذا لم يكن مع ذواتها قليل (قوله) وربما تكره
النفوس قبل جاز ان يكون ما كافة قال المص ان الحاجة اختار واكونها
موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من
الامر وذلك قليل الا بشرط فقد هنا والاولى ان يقلل ان الجملة اختاروه
لاستغناءه عن تكلف من حذف المبين او تضمين تكره ما يستدعي كلمة من
او الحكم بزيادة من او جعلها لا تبعيض والتميزاد منه البيان بعد كلمة ما قوله له
فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر ومن جملة صفة الامر بتأويله بالمتكر
تكلف ما لا يعينه (قوله) وتامة قبل اي غير محتاجة الى صلة او صفة

قلت او موصوف وقوله بمعنى شئ صفة التامة ذكره تنصيصا على اختيار
 مذهب ابي علي دون سبويه ولك ان تجعله بيان المعاني ماسوى الموصولة
 ويحصل الفائدة السابقة ضمنا (قوله) وصفة نحو اضربه ضربا عاى ضربا
 اى ضرب كان اوضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما
 للتعميم او التعظيم او التحقير او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات
 واختار المصنف كون ماصفة اسمية لاحرفية كما زعم البعض (قوله)
 ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم الحالات اذ لم يثبتها
 البصرية (قوله) الا فى التامة رد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهمة
 التى لا ينبغي ان يدعه الناظر فى هذا المقام ان من يوجهها لذوى العلم ولا يقع
 على ما لا يعلم الا تغليبها وما لا يعلم الا قليلا اولصفة العالم فيقول ما زيدنى
 السؤال عن صفته والمجهول ماهية وحقيقة ومنه ماهية الشئ وهو فى الاصل
 ماهية نسبت الى لفظ ما والهمزة يراى فى ثنائى مقصور اريد به نفسه فيقال
 لفظ ماء ولا قلبت الهمزة هاء او نقول انة منسوب الى ما هو على تقدير جعل
 الكلمتين كلمة واحدة هكذا فى الرضى (قوله) والموصوفة نحو بابها
 الرجل خص الرضى كونها معرفة بالنداء واجاز الا خفش كونها كناية موصوفة
 (قوله) وهى معرفة بالاتفاق وحدها نص بقوله وحدها على
 رد اعراب اللذان وذوالطائية وقد منع الشارع ما قصده بجمل بيانه مختصا
 بما هو المتفق فافهم (قوله) الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة
 ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم وسبويه يحجر اعرابها ايضا فان لم يكن
 مضافة فالاعراب (قوله) فمن قرأ بالضم اى عند بعض من قرأ بالضم فان
 منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير يقول فيهم ايهم اشد
 (قوله) وفيما ذا صنعت وجهان ذا لايجب موصولة ولا زائدة الا بعد
 ما ومن الاستفهاميين الاولى فى ماذا هو او من ذا هو خير منك الزيادة ويجوز
 على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا فاما فذا فيه اسم الاشارة
 لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان يكون زائفة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله
 تعالى امن هذا الذى فان هاء التنبيه لا تدخل الاعلى اسم الاشارة والمقصود
 من بيان الوجهين فى ماذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبنى

على احتمال وليس بثبوت بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فيما وجد رفع الخبر
قلت جعل صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدأ وان كان قليلا وانما
قال قميذا صنعت احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح
رفع مضدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان يجعله فعلا مجهولا (قوله)
ما كان اى اسم كان الظاى اسما يقال كان هذه يحتمل التمام والنقصان
والصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال
ان لا يكون لها اعراب كالماضى والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو
مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقام زيد وهذا هو الذى اختاره المص
في ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب وقيل هي مصادر
منصوبة بافعال محذوفة وينافي تقدير الفعل ككونها اسم فعل (قوله)
مثل رويدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى التهدي ككون
هيهات مثلا لما هو بمعنى الماضى واللازم او لما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما
هو اسم فعل فقط ولما استعمل في معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويد
اما تصغير مخفف لارواد بمعنى الرق واما تصغير رود بالضم بمعنى عدى الى
المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله بمعناه (قوله) القح في الحاشية
القح الخالص وفي القاموس القح بالضم الخالص من اللوم (قوله) وفعال
بمعنى الامر المشتق يعنى من الثلاثى صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكاين
اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اى كائن من الثلاثى ولا يخفى
ان كون الشيء قياسا لا يقتضى ان يجيى من كل لفظ في كلام العرب بل يقتضى
ان لا يجيب التوقف في اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال من كل فعل
وان لم يسمع من العرب فكون فعال قياسا يقتضى ان يصح لك ان تأخذ
قوام من قام وان لم يجيى فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على
انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون بناءه على الكسر قياسا
غير متوقفين على السماع فافهم (قوله) الانادرا هو قرقر بمعنى صوت
من التصويت وعرضا راي تلاعبوا بها الصبيان بالعرعة وهي لعبة
لهم قال المبرد قرقر حكاية صوت الرعد وعرضا حكاية صوت الصبيان
قبل فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقليل قار قار وعار عار وفيه

ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام
 اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يأت الانادرا معناه اي اسم
 الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الانادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت
 من الرباعي وما ذكر من قرقرار وعمرار ليس فعال كما لا يخفى (قوله) ولم يقيم
 لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان
 فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بهامذ كروجب علم
 انصرفها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم
 في كونها مؤنثة (قوله) وحال كونه صفة مؤنث لم يجز فعال صفة
 في الذكر وجعلها يستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة للنداء سماعا
 نحو ما فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار علم جنس
 بالعلبة كجباد للنية وهي في الاصل لكل ما يجيد اي ما يحدث ثم اخصت بالعلبة
 بجنس المنها والضرع الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية
 (قوله) كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك
 الشيء فيه فيرد عليه ان ثلث عدل عن ثلاثة وثلاثة ثلث بتمامها ليست اسما
 بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد
 ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما التأم منه اصله (قوله)
 علما للاعيان حال من ضمير مبنى وقوله معرب مستغن عن التقييد به لجعل ضميره
 الى الفعال المعيد فلا يحتاج الى ما قيل العادل فيه ما يستفاد من قوله معرب
 ومبنى اي مختلف فيه والالاجتماع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف
 معمول احدهما كما عرف في باب التنازع وقوله مؤنثا صفة علما وذكرا للتمييز
 آه فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكرا فانه ليس علما مؤنثا
 قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلاثة لا يخرج بتسمية مذكرا عن التأنيث
 باني ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما لذكر ولا يخفى ان بناء فعال
 مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا
 ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن غير علم وح
 يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فامل (قوله) كقطام
 وغلاب هما علم امرأة (قوله) فاكترهم يوافقون الحجازيين في بناءه واقلهم

لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون بأعراب الكل فمعنى قول المص
 معرب في بني تميم كلهم الا في ما في آخره راء فانه لبس بمعرب في تميم كلهم بل عند
 اقلهم (قوله) وجه الاكثر ان الراء آه هذا وجه بديع ذكره الفاضل
 الهندي ووضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الامالقة في
 ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرهما فالترزم قوله اعلم ان الاصوات الجازية
 على لفظ الانسان بل لفظ العرب اما الزجر والدعاء او غير ذلك من تسكين
 البهيمه او حمله على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخه البعير (قوله)
 لا تنفاه التركيب فيها فهي داخله في قوله او وقع غير مركب (قوله)
 والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ماهي عليها من غير نقلها على
 سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه ح اسم لاصوت وبه يشمر قوله وهي
 بهذا الاعبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت ح بين
 القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد نخ فيصير القسمان قسما واحدا وفي
 الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على
 المحضر وليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى
 كل تقدير فهو صوت ولبس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء
 يعتبر الاسم حقيقة او حكما لاننا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا
 عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين
 بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات مضمر مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار
 ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل
 قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل بما هو الغرض منه
 والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات
 يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكى به صوت (قوله)
 او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل
 الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل يشمل دواعي اخرى للتصويت به
 من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول
 ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم واماما وجهه به الشارح
 اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما ذكره وخذ ما صفا (قوله)

قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قائله الفاضل الهندي رحمه الله تعالى
 كأنه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهايم فان الصوت يلحق الى البهيمة
 وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب
 مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوى للمتعب
 فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد
 من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فمما هو
 ابعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب
 لا يوجب اولوية الحاقها بالمبنى فجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
 لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا (قوله) المركبات اى المركبات
 المعدودة من المبنيات يشعر عبارة هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل
 اسم آه عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل
 وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحدوف
 اى المركب كل اسم لا يلازم جعل التعريف في اخواته للمذكورات
 على ما هو ظاهر كلام المص ويسان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة
 للجمعية لا يلازم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المص داعية
 الى حمل المذكورات على الاجناس لا للمعهودات (قوله) كل اسم صرح
 بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة
 كما في اخواته لان القرينة تنحصر بالاسم المبنى لانه في قسم الاسم
 المبنى والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبنى الا ترى ان بعلبك معرب
 وبهذا سقط ما ذكره الرضى مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم
 غير محتاج اليه كما في سائر الحدود والمتقدمة لانه في قسم الاسماء
 على ان ايهام قولنا كل ما هو من الكلمتين عدم صحة جعلها قسما من
 الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتأمل باني انه لا يصح ح وصف
 المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود
 بنفسه او بجزئه فافهم (قوله) من كلمتين حقيقة او حكما
 اسمين او فعلين آه ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين
 حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر

فانه مركب من تحت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عنده
صنم انصر نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على مافي القاموس ونصر
ماضي التفعيل (قوله) وليس بينهما نسبة اصلا لافي الحال ولا قبل التركيب
رديان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلية ووجه اردائه عدول
عن عموم العسيرة بلا داع لكنه لبس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف
والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالخاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية
لحملة على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل
التركيب احسن من قوله قبل العلية لشموله خمسة عشر (قوله) ولا يخفى
انه يخرج بهذا القيد خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر ويت مما يتضمن
الثاني منه معنى حرف حرف العطف كان او حرف الجر كما في بيت بيت فالاولى
ان يقول في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وهذا
ان دفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج بنحو خمسة عشر ليس متعديا
ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لا مكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن
يردان ما ذكره بقوله والاحسن لبس الاتمين النسبة على وجه يخرج
منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل
الهندي حيث قال اى لانسبة اسناد ولاضافة ولا عمل ولا افادة معنى فخرج
نحو تابط شرا وعبد الله والنجم ويريد لبس على وجه يخرج بنحو خمسة عشر
(قوله) والاحسن ان يقال المراد بنسبته نسبة مفهومه الخ يرد عليه انه لو كان
هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر
الهيئة والا فلا تفهم النسبة اصلا لان ظاهر الهيئة ولا من باطنها فلا حاضل
لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان
هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر وما نسب
الى خمسة مثلا ولا يلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة
عشر كعربك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا
ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مثاب خمسة وعشر فهذا الاعتبار
جعل متضمن للمعنى الحرف وجعل مبني بهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعربك
هذا هو التحقيق الذي افاد التوفيق وبهذا ظهر جعل خمسة عشر من الاسم

المبنى بلا تسامح فاعتمده وان كان مخالفا لما في المشهور بين الجمهور فان
الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات
السنين والشهور (قوله) وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدارا
للبناء كون الجزئين عديدين حتى ينتبه على ان بصيغة الفاعل المشتق من
العدد في حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شي من جزئيه عيدا
نحويت يت فالاول ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس
التركيب والاخر لتضمنه في اصله (قوله) وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل آه حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمين
الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد
الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير
عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على
واحد تضمنته الحادي لاصل الحادي اذا المعنى على ذاته الوحدة والعشرة في كلام
الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل
على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي
غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه
فهو عدد معطوف على عدد لا على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالة التهما كما بينا
لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهر اهذه عبارة (قوله)
والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب على الثاني والا فالعرب
بالاعراب الجلبى على المركب هو مجموع المركب لاجزاء الثاني وقول الشارح
ان لم يكن قبل التركيب مثبتا تقييد الحكم ليوافق ما هو المشهور والاولى فقد
نقل الرضي جوازا عراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة
المص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا لالاعراب مكان
قوله ان لم يكن مثبتا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص
(قوله) في الافصح اى اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح
اللغات تكلف في عبارة المتن تكثير الفوائد والا فالواضح منها ليس الا ترجيح بناء
الاول واعراب الثاني على غيره لاترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على
غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كعطفك تقييدا لاعراب الثاني لا تمثيلا لحسب

(قوله) جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كناية عن كذا يكنى ويكنى كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تكلم بشيء وتريد غيره او يلفظ بخاضيه جانباً حقيقة ومجازاً (قوله) ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه مغرب كهن كناية عن الفرج اوعن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الساب كالضمر الغائب ومن وما (قوله) ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب لا بعض منهم وكأنه السهو من الناسخ (قوله) ولذلك لم يقل بعض الكنايات بقائه ما وجد الاصطلاح في الكنايات دون الظروف (قوله) لكونها موضوعاً وضع الحروف اى وضعت ثابته ويسمى هذا الاسم اسماً ناقصاً في القاموس كم اسم ناقص مبنى على السكون او مؤلفه من كاف التشبيه وما قصرت واسكتت وهي للاستفهام وينصب ما بعده تمييزاً والخبر ويخفض ما بعده كربت وقد يرفع تقول كم رجل اباه هذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر ليسه الاستفهامية واخر بناء الخبرية فتأمل (قوله) وكذا كناية عن غير القيد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يعنى كبت وزيت ايضا في القاموس كبت وزيت ويكسر آخرهما اى كذا وكذا والتاء فيها هاء في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وزية على وزن المزة حذف اللام وايدل عنها تاء التأنيث كافي بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها حيثئذ بالنساء ولا يكونان المفتوحين كذا في الرضى وبين جواز بناءهما على الضم ايضا ولزوم استعما لهما مكررتين بواو وعطف (قوله) وانما بينا لان كل واحد منهما الخ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصبر من شيء من قسمي المبنى لامن مشابه مبنى الاصل ولانما وقع غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل (قوله) فترتبته في البناء منقطعة عن اخواتها لانه في الاصل مغرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين بمنزلة لام فصار كانه مبنى على السكون ويحتمل ان لا يقول المصنف ينسائه (قوله) لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اى حكماً بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكماً قلت الوسط لا يساوى شيئاً من الطرفين في كونه طرفاً ويميز عنهما

وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي
انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضى ان السائل في الأغلب لا يعرف الغلظة والكثرة
فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب ميز كم الاستفهامية
لانه جعل ميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل ميز كم الاستفهامية
مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمير اولى
يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية ليكون الاستفهام فرع الخبر
فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط (قوله) لكن يجوز
ان منحسرى ان يكون كم هذا رد لقول الرضى ولا دل على جوازه كتاب من الكتب
التحوية بانه دل عليه كلام المنحسرى في تفسير الآية وما يرد ما ذكره قبيل
هذا الكلام انه يجوز جر ميز كم الاستفهامية المجروزة بحرف الجر على
كم جذوع بني يثك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم وميمه جرا
والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمه كما في الخبرية وعند النحاة هو محرور
عن مقدرة ويجوز ضمها قصد التطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة
قوله وكم الاستفهامية ميمه ما منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه
داخل في قوله ويدخل من فيهما (قوله) والخبرية ايضا يدل على انشاء الكثير هذا
اول ما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية تقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه
نطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء الكثير وكون
رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء
راجع الى استكثار التكلم واستقلاله متعلق بحكم الخبري (قوله) لو قال وكلتا هما
نعم ما فعل اذ في تدكير كلاهما تدكير لان تأنيث كم شاع في السنة الحاة تأويله
لتأويلها بكلمة (قوله) كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية والظفيه
التذكير فقوله فهو على تأويل كلاهذين النوعين كما ترى ولوقيل في التأويل فالظ
كلاهذين اللفظين او الاسمين (قوله) اى كل واحد منهما اشار الى وجه افراد
الخبر ومن وجوهه ان كلاما مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف خفي للطفه وهو انه نبه
على ان كلاهما واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاهما يتكلف اعتبار
التعدد لثلاثي توهم تخصيص اعتبار الاعراب باحدا اعتبارى كم (قوله)
فكل ما بعده فعل او شبه فعل نبه على ان المراد بالفعل ما بعده وشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (قوله) او متعلق

ضميره النسخة الصحيحة غير مشغل عنه فهو نعم المشغل بالضمير والمتعلق
 وفي بعضها فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشغل عن
 الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره
 فليس جاءك في كم رجل جاءك مشغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضى
 هلى قوله فان كان بعده فعل غير مشغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك
 ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشغل عن الشيء ايضا المشغل به
 وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض
 نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل
 مشغل به (قوله) وعمله لا يكون الا بحسب المير اشار به الى دفع ما
 اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب
 اقتضاء فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على
 الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاء بكم يوما لبس الا بالظرفية وملاك
 اقتضائه المير (قوله) نحوكم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضى وليس
 بمعروف انتصابها وطرقا ومصدرا وخبر كان نحوكم كان مالمك او مفعولا
 ثانيا يلب ظن نحوكم ظننت مالمك (قوله) وانما جعلنا الفعل اوشبهه اعم
 من ان يكون مفعولا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
 ضربت آه اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فرفع اى
 يجوز رفعه وحل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضى
 ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعیف (قوله) وكل ما قبله لم يقل
 وكل مالمه مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لئنه على جواز تقديم
 المضاف والجار عليها مع اقتضاءها صدر الكلام (قوله) نحو من
 ابوك نظير لامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبت فانه يتعين كم هناك
 الخبرية لان التكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك
 وضربت برجل افضل منه ابوه كما مر (قوله) فكم ههنا منصوب المحل
 أولا هكذا ذكره الرضى وهو غير مرعى لان المرفوع محلا لبس كم بل الجملة
 الظرفية وهى النابتة عن الخبر (قوله) اى مثل كم فى تأتى الوجوه
 الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه كذلك قوله فكل ما بعده ولك ان

يجعل المشار اليه من قوله ولهما صدر الكلام الى هنا ولما نجر الوجوه
 الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك
 الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التأويل في التشبيه فقال معنى قوله
 وكذلك اي مثل كم في بعض تلك الوجوه اوجيعها اسماء الشرط والاستفهام
 ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جازاة لانه لا بد ان يراد
 جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام (قوله) واذا كانتا شرطيتين
 فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى
 اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط فهذا ان ظاهرا
 بيان المصنف فافهم او الجزاء فقط واسم الشرط مبتدأ اخبره (قوله)
 وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة ويؤيد قوله وقد يحذف باضمار التميز ولو لا ذكر
 التميز هنالك كان الظاهر وقد يحذف التميز (قوله) اي ما هو تميز باعتبار بعض
 الوجوه والاطهر ان المراد ما هو تميز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الوجة
 الثلاثة في غير هذا التركيب ذكر التميز نصا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حل التميز
 على التميز في بعض الوجة قلت يلزم ان يكون الوجة اربعة ذكره نصا وجرا
 حذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلاثة (قوله) فكان الابق تأخير هذا عن قوله
 وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تأخير الفرع عن الاصل فعلى هذا
 التوجيه منع التحمل في التميز بحمله على التميز في بعض الوجوه فوات حسن
 الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالوجة الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد
 وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل تميز كم عمة لك
 يا جبر وخاله فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه آخر باعتبار
 المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز
 او بتبيين الاحتمال المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك
 فتأمل (قوله) فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان اللام
 يغني غناه فيكون ذكره ذكرا لما لاحاجة اليه ولك ان تقول حذف
 ازالة لا يهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة (قوله) ها اي ظرف
 جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان يقيمه على عمومه اشارة
 الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق

أثر من الإضافة كما فيما عرّض عن المضاف إليه بشيء فإنه حينئذ كأنه لا قطع
 فيدخل في الظروف بما أجرى مجراه (قوله) لأن غاية الكلام كانت
 ما أضيفت هي إليه لأن غاية الكلام في كل أمر نسي يجب أن يكون المنسوب
 إليه أو غاية الكلام فيما قصد إضافته يجب أن يكون المضاف إليه (قوله)
 فلما حذف صرنا غايات أي للمحذف بلا عرّض صرنا غايات وأما ما عرّض فيه
 عن المضاف إليه ككل وبعض وأذ فالغاية هو المضاف إليه بعدلانه لوجود
 العرّض كأنه مذكور والغاية العرّض (قوله) وشبههما بالحروف في
 الاحتياج إلى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبهة من ظهور الإضافة المرجحة
 بجانب الاعتراض بخلاف حال الإضافة فإن الاحتياج فيه تعارض وليس في
 المضاف إلى الجملة ظهور الإضافة لعدم ظهور أثرها في المضاف إليه بل لعدم
 ظهور المضاف إليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة ومآلها (قوله) ومن
 للظروف المسموع قطعها عن الإضافة وهو على ما ضبطه الرضي مع ما ذكر
 أمامه وأسفل ودون وأول ومن غل ومن علو على وزن من قبل دون ما هو
 مضمون الأول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها
 (قوله) فساغ أي سهل مدخله كذا في القاموس (قوله) أكاد
 اغض من باب علم أو فتح على ما في القاموس (قوله) لشبهها بغير في
 كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالإضافة الأعجب أن يقال لأن حسب بمعنى
 لا غير إذ لا فرق بين أن يقال جله زيد فحسب وبين أن يقال جاء زيد لا غير
 والغفلة عن هذا الوجه أعجب وليت شعري أنه لم يحمل حسب مناسبا للغايات
 في الانهزام لأنه لا بهامه لا يتعرف كغير (قوله) ومنها إذا الحكم ببناء إذا
 استدلال من غير شاهد الاستعمال يقاس في الحكم ببنائها على ما شاهد
 بنائها مما يشتركها في موجب البناء بخلاف متى وأين وكيف فإن عدم
 التنوين فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط
 سوى إذا هو الشرط عند الأكثرين وفي إذا الجزاء عند الأكثرين
 والرضي رجع قولهم فيما سوى إذا واختار التفصيل في إذا بأنه إذا قصد به
 معنى الشرط فللقول قولهم وإن جرد بمعنى الظرفية فالعطل ما هو في موقع
 الجزاء (قوله) وفيها أي في إذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون الجملة

ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام
 اللعب بهذه اللعبة واعلم ان قوله فانفقوا على انه لم يأت الانذار معناه اي اسم
 الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الانذار الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت
 من الرباعي وما ذكر من قر فاروعر عار ليس فعال كما لا يخفى (قوله) ولم يقيم
 لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان
 فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بهامذ كروجب عدم
 انصرافها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم
 في كونها مؤنثة (قوله) وحال كونه صفة لمؤنث لم يجز فعال صفة
 في المذكور وجعلها يستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة للنداء سماعا
 نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما باصارع جنس
 بالعلبة كجاء للنية وهي في الاصل لكل ما يجيد اي ما يحدث ثم اخصت بالعلبة
 بجنس المتناهي والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية
 (قوله) كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك
 الشيء فيه فبذلك عليه ان ثلث عدل عن ثلاثة وثلاثة ثلث بتمامها ليست اسما
 بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب اليه الاسمية الا ان يقال المراد
 ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما التأم منه اصله (قوله)
 علما للاعيان حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد به لجعل ضميره
 الى الفاعل المقيد فلا يحتاج الى ما قبل العادل فيه ما يستفاد من قوله معرب
 ومبني اي مختلف فيه والا لا اجتماع على معمول واحد عاملان او احتج الى حذف
 معمول احدهما كما عرف في باب التنازع وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه
 آه فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي بهامذ كرفانه لبس علما مؤنثا
 قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلاثة لا يخرج بتسمية مذكرة عن التانيث
 بقي ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما مذكرا ولا يخفى ان بناء فعال
 مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنثا فانه لا يبنى اتفاقا الا
 ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن غيره علم وح
 يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا لبس للاحتراز فتأمل (قوله) كقطام
 وغلاب هما علم امرأة (قوله) فاكترهم يوافقون المحجازيين في بناءه واولهم

لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون بأحزاب الكل فمعنى قول المص
 معرب في تخميم كلهم الا في ما في آخره راء فانه ليس بمعرب في تخميم كلهم بل عند
 اقلهم (قوله) وجهه الاكثر ان الراء آه هذا وجهه بديع ذكره الفاضل
 الهندي ووضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الاء الف
 ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرهما فالترزم قوله اعلم ان الاصوات الجازية
 على لفظ الانسان بل لفظ العرب اما الزجر والداء او غير ذلك من تسكين
 البهيمه او وجهه على الشرب او اناخته كما اذا قلت نخ لاناخه البعير (قوله)
 لا تنفاه التركيب فيها فهي داخله في قوله او وقع غير مر كب (قوله)
 والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ماهي عليها من غير نقلها على
 سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه ح اسم لاصوت وبه يشعر قوله وهي
 بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت ح بين
 القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد نخا فيصير القسمان قسما واحدا وفي
 الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته اما الحكم على
 المحضر و ليطلب منه ما هو الغرض من صدور كاهو في اللفاظ وعلى
 كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال برادانه اسم حكما وفي احكام الاسماء
 يضرب الاسم حقيقة او حكما لاننا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا
 عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين
 بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار
 ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل
 قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل بما هو الغرض منه
 والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات
 يشمل كلها باعتبار الحكاية بهالانه يصدق على الجميع حكى به صوت (قوله)
 او صوت به للبهائم يعني مثلا الاول ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل
 الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل يشمل دواعي اخرى للتصويت به
 من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول
 ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح
 اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا (قوله)

قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان قائله الفاضل الهندي رحمه الله تعالى
 كانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهايم فان الصوت يلقي الى البهيمة
 وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب
 مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوي للمتعجب
 فانه بتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد
 من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو
 ابعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب
 لا يوجب اولوية الحاقها بالمبنى فجاوز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
 لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا (قوله) المركبات اى المركبات
 المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل
 اسم آه عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل
 وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحدوف
 اى المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف في اخواته للمذكورات
 على ما هو ظاهر كلام المص ويبان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطله
 للجمعية لا يلايم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المص داعية
 الى حل المذكورات على الاجناس لا للمعهودات (قوله) كل اسم صرح
 بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة
 كما في اخواته لان القرينة تخصه بالاسم المبنى لانه في قسم الاسم
 المبنى والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبنى الا ترى ان بعلبك معرب
 وبهذا سقط ما ذكره الرضى مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم
 غير محتاج اليه كما في سائر الحدود والمتقدمة لانه في قسم الاسماء
 على ان ايهام قولنا كل ماهو من الكلمتين عدم صحة جعلها قسما من
 الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتأمل ببقائه لا يصح وصف
 المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود
 بنفسه او بجزئه فافهم (قوله) من كلمتين حقيقة او حكما
 اسمين او فعلين آه ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين
 حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر

فانه مركب من تحت بالضم وهو عرب بوخت بمعنى الابن وجده عنده
صم انصر نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على مافي القاموس ونصر
ماضي التفعيل (قوله) وليس بينهما نسبة اصلا لافي الحال ولا قبل التركيب
رطلبيان الرضني حيث قال اي لبس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الراداه عدول
عن عموم العبارة بلا داع لكنه لبس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف
والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية
فعله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل
التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر (قوله) ولا يخفى
انه يخرج بهذا القيد خمسة عشر اراد بخمسة عشر ويتضمن ما يتضمن
الثاني منه معنى حرف العطف كان او حرف الجر كما في بيت بيت فالاول
ان يقول في التعليل لان بين جزئييه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا
اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر لبس متعذر
ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لا مكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن
يردان ما ذكره بقوله والاحسن لبس الاتعيين النسبة على وجه يخرج
منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل
الهندي حيث قال اي لانسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فخرج
نحو تابط شرا وعبد الله والنجم ويريد لبس على وجه يخرج نحو خمسة عشر
(قوله) والاحسن ان يقال المراد بنسبته نسبة مفهومه الخ يرد عليه انه لو كان
هيئة خمسة عشر موضوعا لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر
الهيئة والا فلا تفهم النسبة اصلا لان ظاهر الهيئة ولا من باطنها فلا حاصل
لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان
هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر واثني عشر
الى خمسة مثلا ولا يلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة
عشر كعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا
ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب ثواب خمسة وعشر فهذا الاعتبار
جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل ميزان هذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك
هذا هو التحقيق الذي افاد التوفيق وبهذا ظهر جعل خمسة عشر من الاسم

المبنى بلا تسامح فاغتمه وان كان مخالفا لما في المشهور بين الجمهور فان
الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات
السنين والشهور (قوله) وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدارا
للبناء كون الجزئين عديدين حتى يثبت على ان صيغة الفاعل المشتق من
العدد في حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عيدا
نحويت يثبت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس
التركيب والاخر لتضمنه في اصله (قوله) وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل آه حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمين
الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الاله غير الاحد
الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير
عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على
واحد تضمنه الحادي لاعلى الحادي اذا المعنى على ذاته الوحدة والعشرة في كلام
الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل
على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي
غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه
فهو عدد معطوف على عدد لا على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالة الجمع بينهما
لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهر اهذه عبارة (قوله)
والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب على الثاني والا فالعرب
بالاعراب الجارية على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح
ان لم يكن قبل التركيب مبتدأ تقييد للحكم ليوافق ما هو المشهور والاولى فقد
نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة
المصنف في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب فكان
قوله ان لم يكن مبتدأ قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف
(قوله) في الاقصر اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو اقصر
اللغات تكلف في عبارة المتن تكثير الفوائد والا فالواضح عنها ليس اترجيح بناء
الاول واعراب الثاني على غيره لاترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على
غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كعطفك تقييدا لاعراب الثاني لا تمثيلا لحسب

(قوله) جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كناية عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم بشئ وتريد غيره او بلفظ يخاديه جانباً حقيقة ومجازاً (قوله) ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثيرته لبس من هذا الساب كالضمر القاب ومن وما (قوله) ولا كل بعض لافرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض منهم وكأنه السهو من الناسخ (قوله) ولذلك لم يقل بعض الكتابات بقائه ما وجد الاصطلاح في الكتابات دون الظروف (قوله) لكونها موضوعاً وضع الحروف اى وضعت ثابته ويسمى هذا الاسم اسماً ناقصاً في القاموس كم اسم ناقص مبنى على السكون او مؤلفه من كاف التشبيه وناقضه واسكنه وهي للاستفهام وينصب ما بعده تمييزاً والخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يقع تقول كم رجل اباه هذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر ليسه للاستفهامية وآخر بناء الخبرية فتأمل (قوله) وكذا كناية عن غير التلذذ ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يعنى كبت وزيت ايضا في القاموس كبت وزيت ويكسر آخرهما اى كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وزية على وزن المزة حذف اللام وايدل عنها تاء التانيث كافي بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها حيثشذ بالهاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا في الرضى وبين جواز بناءهما على الضم ايضا ولزوم استعملهما لهما مكررتين بواو وعطف (قوله) وانما بنيان كل واحد منهما الخ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شئ من قسمي المبنى لامن مشابه مبنى الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل (قوله) فترتبته في البناء منقطعة عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين بمنزلة لام فصار كانه مبنى على السكون ويحتمل ان لا يقول المصنف ينسأه (قوله) لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اى حكماً بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوى شيئاً من الطرفين في كونه طرفاً ويميز عنهما

وسط افلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي
انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضى ان السائل في الاغلب لا يعرف الغلبة والكثرة
فحملها على الدرجة الوسطى اول والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية
لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية
مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تميز اولم
يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر
فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط (قوله) لكن يجوز
ان منحصرى ان يكون كم هذا رد لقول الرضى ولا دل على جوازه كتاب من الكتب
التحوية بانه دل عليه كلام المنحصرى في تفسير الآية وما يرد ما ذكره قبيل
هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر على
كم جذوع بنى يتك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم وميمره جرا
والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمره كما في الخبرية وضد النحاة هو محرور
بمن مقدرة ويجوز ضمها قصدا للتطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة
قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفعول من غير انشاء بكم رجل مررت لانه
داخل في قوله ويدخل من فيهما (قوله) والخبرية ايضا يدل على انشاء الكثير هذا
اول ما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة رب التى لانشاء التقليل لانه
تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء الكثير وكون
رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء
راجع الى استكثار التكلم واستقلاله متعلق بحكم الخبرى (قوله) لو قال وكلتاها
نم ما فعل اذ في تدكير كلاهما تدكير لان تأنيث كم شاع في السنة النحاة تأويله
لتأويلها بالكلمة (قوله) كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية والظرفه
التدكير فقوله فهو على تأويل كلاهذين النوعين كما ترى ولو قيل في التأويل فالظ
كلاهذين اللفظين او الاسمين (قوله) اى كل واحد منهما اشار الى وجه افراد
الخبر ومن وجوهه ان كلاما مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف خفي للطفه وهو انه نبه
على ان كلاهما واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاهما بتكلف اعتبار
التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحدا اعتبارى كم (قوله)
فكل ما بعده فعل اوشبه فعل نبه على ان المراد بالفعل ما يعمله وشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (قوله) او متعلق

ضميره التسمية الصحيحة غير مشغل عنه فهو يعم المشغل بالضمير والمتعلق
 وفي بعضها فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشغل عن
 الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره
 فليس جاءك في كم رجل جاءك مشغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضى
 هلى قوله فان كان بعده فعل غير مشغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك
 ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشغل عن الشيء ايضا المشغل به
 وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض
 نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل
 مشغل به (قوله) وعمله لا يكون الا بحسب المير اشار به الى دفع ما
 اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب
 اقتضاء فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على
 الظرفية فاجاب السارح بان اقتضاء بكم يوما ليس الا بالظرفية وملاك
 اقتضائه المير (قوله) نحوكم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضى وليس
 بمعروف انتصابها او ظرفا ومضرا او خبر كان نحوكم كان مالا او مفعولا
 ثانيا بباب ظن نحوكم طنت مالا (قوله) والمما جعلنا الفعل او شبهه اعم
 من ان يكون مفعولا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
 ضربت آه اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فرفوع اى
 يجوز رفعه وحل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضى
 ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف (قوله) وكل ما قبله لم يقل
 وكل ماله مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح ليقه على جواز تقديم
 المضاف والجار عليها مع اقتضاءها صدر الكلام (قوله) نحو من
 ابوك نظير لامثالي وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبتك فانه يتعين كم هناك
 للخبيرية لان التكرار لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من لبوك
 وضربت برجل افضل منه ابوه كما مر (قوله) فكم ههنا منصوب المحل
 اولا هكذا ذكره الرضى وهو غير مرعى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة
 الظرفية وهى النابتة عن الخبر (قوله) اى مثل كم في تأتى الوجوه
 الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده ولك انه

يجعل المشار اليه من قوله ولهما صدر الكلام الى هنا ولما تجر الوجوه
 الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأني تلك
 الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التأويل في التشبيه فقال معنى قوله
 وكذلك اي مثل كم في بعض تلك الوجوه اوجيعها اسماء الشرط والاستفهام
 ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جزازة لانه لا بد ان يراد
 جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام (قوله) واذا كانتا شرطيتين
 فكذلك يتأني فيهما تلك الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ فاعلي
 اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط فهذان ظاهرا
 بيان المصنف فافهم والجزاء فقط واسم الشرط مبتدأ لا خبره (قوله)
 وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة ويؤيد قوله وقد يحذف باضما والتمييز ولو لا ذكر
 التميز هنا لكان الظاهر وقد يحذف التميز (قوله) اي ما هو تمييز باعتبار بعض
 الوجوه والظاهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الالوجه
 الثلاثة في غير هذا التركيب ذكر التميز نصا وجرا وحذفه فلا حاجة الى جل التميز
 على التميز في بعض الالوجه قلت يلزم ان يكون الالوجه اربعة ذكره نصا وجرا
 حذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلاثة (قوله) فكان الالهي تأخير هذا عن قوله
 وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تأخر الفرع عن الاصل فاعلي هذا
 التوجيه مع التعميل في التميز يجعله على التميز في بعض الوجوه فقلت حسن
 الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالالوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد
 وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل تميز كم عمة لك
 ما جرم وخالة فانه الذي سبق انفا فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه آخر باعتبار
 المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز
 او تبينا لاحتمال المحذوف المصدر كافي كم ضربت او المقدر كافي كم مالك
 فتأمل (قوله) فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان اللام
 يغني غناء فيكون ذكره ذكرنا لما لاحاجة اليه ولك ان تقول حذف
 ازالة لا يهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة (قوله) ما اي ظرف
 جعل ما يعني الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان يتيقن على عومه اشارة
 الى ان من الظروف في باب المبنى ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق

أثر من الإضافة كما فيما عوض عن المضاف إليه بشئ فانه حينئذ كأنه لا قطع
 فيدخل في الظروف بما أجرى مجراه (قوله) لان غاية الكلام كانت
 ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب
 اليه أو غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه (قوله)
 فلما حذف صرن غايات أي للمحذف بلا عوض صرن غايات وأما ما عوض فيه
 عن المضاف اليه ككل وبعض واذا فالغاية هو المضاف اليه بعدلانه لوجود
 العوض كأنه مذكور والغاية العوض (قوله) وشبهها بالحروف في
 الاحتياج إلى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبهة من ظهور الإضافة المرجحة
 بجانب الاعتراف بخلاف حال الإضافة فان الاحتياج فيه متعارض وليس في
 المضاف إلى الجملة ظهور الإضافة لعدم ظهور أثرها في المضاف اليه بل لعدم
 ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة ومآلها (قوله) ومن
 للظروف المسموع قطعها عن الإضافة وهو على ما ضبطه الرضي مع ما ذكر
 امام والسفل ودون وأول ومن غل ومن علو على وزن من قبل دون ما هو
 مضمون الاول وقوله ولا يقاس عليها ما معناها يريد فضلا عما ليس بمعناها
 (قوله) فساغ أي سهل مدخله كذا في القاموس (قوله) أكاد
 اغض من باب علم أو فتح على ما في القاموس (قوله) لشبهها بغير في
 كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالإضافة الاعجب ان يقال لان حسب بمعنى
 لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جله زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير
 والغاية عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات
 في الابهام لانه لا بهام لا يتعرف كغير (قوله) ومنها اذا الحكم ببناء اذا
 استدلال من غير شاهد الاستعمال يقاس في الحكم ببنائها على ما يشاهد
 بنائها مما يشاهد كها في موجب البناء بخلاف متى واين وكيف فان عدم
 التوهم فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط
 سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين
 والرضي رجع قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذانيه اذا قصده
 معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعطل ما هو في موقع
 الجزاء (قوله) وفيها أي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة

على اخرى لكن يفرق بين تضمين اذا وسائر اسماء الشرط من معنى ونظايرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عرافة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يفترون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويحيى جعلتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم اتى مائل الراس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى اضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل (قوله) ولذلك اى ولكون معنى الشرط فيها الاول ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوبة كانه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اخير بعدها الفعل ولم يجب كما في معنى واخواتها والذي يستفاد من الرضى ان محيى الاسم بعدها شاذ كانه هناك عليه (قوله) من فحشته فجاء بالضم والمد يعنى من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر فجاءه من الحدين يعنى اخذه بقتة (قوله) والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدأ فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله) زمان وقوع السبع او مكلنه مقول فيه فجاء لامفعول به واللام تبقى اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضى ان لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان علم بقائها ظرفية لا يصحح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد لمن الظرفية لان مذوقه قد عدل عنه مع انها مبتدأ عند الجمهور (قوله) وقد يبيى للمستقبل كقوله ته الى فسوف تعلمون اذا الاغلال في اعناقهم وذلك لتبذيل المستقبل منزلة الماضى لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضى فتأمل وايضا يمكن منع كونه فى الآية للمستقبل لجواز ان يكون اطلاق الوقت كانه قبل فسوف تعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون (قوله) وقد يبيى للمفاجأة نحو خبر حبت فلذا زيد قائم فى الرضى والاغلب محيى اذ فى جواب بينما واذا فى جواب بينما ولا يبيى بعد اذ المفاجأة الا الفعل الماضى وبعد اذ المفاجأة الاسمية وقد يبيى اذ المفاجأة فى غير جواب بينما وبينما نحو كنت واقفا اذا جازى عمرو فى الباب وهما يعنى اذ واذا كالتين للمفاجأة ويختص

الاول بالعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانية (قوله)
 اى حال كونهما للاستفهام او شرط كانه جعل استفهاما حالا منهما مسابقة
 بتقدير ذاتى الاستفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المصنف جعله
 ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما (قوله) وقد جاء اى زيد بمعنى كيف
 وانى القتال بمعنى متى قال الرضى يحنى انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويحنى
 بمعنى متى واول قوله تعالى انى شبتن على الوجة الثالثة ولا يحنى بمعنى متى وكيف
 الابعده قيل (قوله) والمشهور قطع الهمزة والنون وقد جله كسرهما
 يتبادر من هذا العبارة ان يحنى كسرهما كجحنى فتحهما ولبس كذلك قال
 الرضى وكسر همزة لغة سليم وقال الاندلسي وكسرتونه لغة هذا واختلف
 فى اصله ف قيل هو اى زيد فيه يا مواد غم الباء فى الباء واليه جرى اهل اللغة حيث
 ذكروه فى باب النون وقيل اى او ان حذف منه الباء والهمزة وادغمت
 الباء فى الباء وقيل اصله اى ان حذف الهمزة وزيفه الرضى بانه لم يحنى الا ان
 خالبا عن اللام ولم يحنى اى مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بل ان
 للمكان وايان للزمان (قوله) بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ اول المدة
 وانما يختص بلول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل
 فلا يرد انه ينبغى ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج فى دفعه
 الى ان اللام للشهد او عوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحسن
 تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه لبس مراد المص
 (قوله) اى اول زمان هدم رؤيته الضمير كضمير رأيت ولبس
 فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عديم روي كما يتوهم (قوله) المفرد
 اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع لو اراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع
 لم يعلم انه لا يصح ما رأيت منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة
 فينبغى ان يراد بالمفرد الواحد كما فى قوله فيما سبثنى وتقول فى المفرد من المتعدد
 اى يقع بعدهما الزمان الواحد المتعبر وحدته الغير المقصود بتعديده (قوله)
 او حكما نحو ما رأيت بعد اليوم ان اللذان صاحبتا فيهما دفع لما يفهم من كلام
 الرضى انه لا يخص ما يلها بالمفرد بل قد يكون المثنى بتأويل المفرد بما هو اعم
 من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده المحيى مثنى

بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يعرف الهندي في المفرد وجعل المثال
 المذكور مما لم يلتفت اليه المصنف لقلته وقوله فادام لا يلاحظ هذان اليومان
 امر واحد لا يحكم عليهما باولية مدة المدوخ الا انه اهل بيانه وجه ملاحظة
 اليومين امر واحد ابل او هم بيانه انه بمجرد ملاحظته بهذين اليومين يصير
 امر واحد وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان
 المصاحبة الاله جي بالمتي ليعين انه اي زمان للمصاحبة (قوله) ليحصل
 التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم لقيتي في قوة يوم
 الملاقاة (قوله) اي الزمان ان الذي قصد بيانه حال كونه ملتصقا بالعدد
 جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب
 صلة الباء لما قاله ان رضى انه لو لم يتوكل بهذا كان العبارة فليهما المقصود به العدد
 قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكيف مقصودا به
 شأن اللفظ وانما شأن المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد
 ليشمل المثني والجموع والمفرد المفيد بالوحدة نحو ما رأيت منذ يوم ومنذ
 يومان ومنذ ليال لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد من تعيين
 الاحاد (قوله) وقبض بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احدهما
 الاخر بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من جهة احواله
 ولا يفضل بينهما بيان المقنى الثاني لاننا نقول نحو ما رأيت منذ سافرت ان اريد
 زمان حدوث السفر فهو اول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره
 فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته بجميع زمان سفره (قوله)
 او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد
 الفعل كما يوهمه عبارة (قوله) او ان اي ما كتب على هذه الصورة
 اراد ان يجمع عبارة ان مثقلة او مخففة فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناه
 اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه بوجب ان يقرأ او ما كتب على هذه
 الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق
 ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقيدها بالشدائد والتخفيف فانه كثيرا ما
 يفعله المصنفون (قوله) فتقدير زمان هو زمان او ساعة او وقت او يوم
 او ليلة او ساعدهما القرينة فلهذا تكرار الزمان المضاف (قوله) ويرد عليه

انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذبوبان نكرة والخبر معرفة ويمكن دفع الضماد الثاني بجعل مذهب معنى جميع مدة زمان ما رأيت فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كانا معرفتين في ما رأيت مذبوب يوم الجمعة ويندفع بما ذكر في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله) لدا بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم ببناءها لجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لذن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا يبنى ولا يريد بهم الجهة لئلا من لدن حيث أنه يكفي بجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه للمعناه لجواز ان يكون الدخول للتأكيد (قوله) ولدن بضم اللام فيها ثمانية لغات لا يحتمل بيان الكتاب الاسبعة وثنا منها ما بقي من بيان الشارح من لدن يكسر الدال الا ان يقال كنه اكنى المصنف في البيان بتقيد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقيد بان تقيد الدال بحركات ثلث معا لا يفوته التنبيه على أصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام ولدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب (قوله) وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما هو في الرضى وغيره (قوله) ولا يقال المال لدى زيد او لدن لم يتعذر في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكره في لدى وعند (قوله) ولذلك يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان منصوب عبادة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها نون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة (قوله) من سحرة بضم السين وسكون الحاء السحرة الاعلى والسحر قبل الصبح كذا في القاموس (قوله) لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضى استدراك ذكره بعد ذكر الغايات (قوله) يدل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا ومفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجثه مكسورا ومفتوحا بعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الامضوما (قوله) المعرفة والنكرة هذا باب بيان المعرفة والنكرة الى جهات معرفتين لانهما النكرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثر احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما

على بيان المنصرف وغير المنصرف الآلهة الخدماء هماتوق بغير معرفة بعض اشخاص
المعرفة على مناجات المنى الى هذا المقام (قوله) بوضع جزئى الموضوع الجزئى
ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضعاً خاصاً ايضاً والوضع الكلى
ما لوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ
كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعاً عاماً
ايضاً فالاول وضع عام لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص (قوله)
لشيء ملتبس بعينه اى بداته المتعينة فصرح ببداته المتعينة وهذا انما يتم لوجاه
العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعد اللفظ اذ ما يناسب هذا المقام من معانية
ذات الشيء او نفس الشيء كما فى قولهم جاء زيد بنفسه وجاء زيد بنفسه
وتحيث دلالة زائدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه
لا لامر متعلق به وهو حيث يتناول كل لفظ موضوع لشيء الا وهو وضع
لذلك الشيء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه فى امثال هذا
المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضع الادب وان لم يصرحوا به
(قوله) المعلومة للتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم التكلم فى التعريف ولذلك
يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب (قوله) وقوله بعينه
يخرج به التكرار بقى بعد التكرار التى كانت علماً تكرر للتأويل وهو مما جعله
الرضى حين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال
اطلاق التكرار عليه فحوز لانه فى حكم التكرار ويعامل به معاملة لها (قوله)
واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع فى ذلك الهندى ولبس
بذلك فان المهمات منها ما يساوى فاللام والمضاف الى احدهما معنى منه ما يساوى
المعرف باللام ومنه ما يفرقه (قوله) فالوضع كلى والموضوع له جزئى شخص
كان ينبغى الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق ان الموضوع له جزئى اذ فى فرما
يكون كلياً وبما ينبغى ان يعلم ان الوضع الكلى للموضوع له الجزئى مما اراه به
بعض محقق التأخرين والقديما لم يغتروا عليه حتى المص فيجعل معنى قوله
الشيء بعينه لامادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المضمرة مثلاً لمفهوم كلى
لا يستعمل فى جزئى من جزئياته وشرط ان لا يستعمل فى مفهومه الكلى
لمفهوم كلى مفعول فى الاستعمال واللام فى قوله لشيء لئلا يفسد الموضوع

بل غرضية والسارح للمرأى. ان كان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرعية
 تعليميا لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به (قوله) من حيث معلوميته
 ومعهوديته يتبادر منه لسابق كلامه المعهودة في ذهن المتكلم والمخاطب
 والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتدكرين ويشكل تصوير العلم
 الشخصي بانه الذى تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع
 تصويره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان
 الواضع اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمى وهو
 فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاياه الاعلام لانها ثم في عينه الانباء
 قبل رؤيتهم وبوضع العلم لشخص مع انه يتبدل لشخصاته من اول عمره
 الى اخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم بشخصه حين وضع العلم للشخص
 فانه موضوع لشخصاته المتبدلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصويره
 بخصوصه الذى وضع اللفظ له بهذا الخصوص (قوله) ما عرف باللام
 العهدية والجنسية والاستغرافية فيه ان اللام محصورة في اللام العهدية
 والاستغرافية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك في اول
 الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغرافية تقسيم الشئ الى نفس الشئ
 وقسمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه (قوله) والميم في لبس
 من امبراصيام في امسفر بدل من اللام فحينئذ سقط ما ذكره في قوله
 ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
 للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه
 فلا يشمل حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المتبدلة من اللام في قولك
 الرحمن والصمد والرحيم الى غير ذلك (قوله) ولم يذكر مرجوحه الى ذى
 اللام هو مذكور في المتون وكا انه لم يكن في مثله او هناك سهو كاتب
 وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام على ما في الهندى ووجه
 كونه في الاصل بايهما الرجل خفى فالأظهر ما في الرضى ومن لم يعدده من
 الهويين فليكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
 (قوله) ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدهما لا يخطئ الله تكلف جدا
 والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندى المرجع

وسط افلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي
انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضى ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة
فجعلها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب ميم كم الاستفهامية
لانه جعل ميم كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل ميم كم الاستفهامية
مثلها او مثل احدى التنبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط ميم اولم
يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية ليكون الاستفهام فرع الخبر
فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط (قوله) لكن جوز
المنخسري ان يكون كم هذا رد لقول الرضى ولا دل على جواز كتاب من الكتب
التصوية بانه دل عليه كلام المنخسري في تفسير الآية وبما رده ما ذكره قبيل
هذا الكلام انه يجوز جر ميم كم الاستفهامية المجزورة بحرف الجر على
كم جذوع بني يثك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم وميمه جرا
والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمه كما في الخبرية وعند النحاة هو محذور
بمن مقدرة ويجوز ضمها قصد التطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة
قوله وم كم الاستفهامية ميم هان منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه
داخل في قوله ويدخل من فيهما (قوله) والخبرية ايضا يدل على انشاء الكثير هذا
اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية تقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه
تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء الكثير وكون
رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلاما فيه احدى عن الخبرية لان الانشاء
راجع الى استكمال التكليم واستقلاله متعلق بحكم الخبري (قوله) لو قال وكلتا هما
نعم ما فعل اذ في تدكير كلاهما تدكير لان تأنيث كم شاع في السنة النحاة تأويله
لتأويلها بكلمة (قوله) كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية والظفيه
التذكير فقوله فهو على تأويل كلاهذين النوعين كما ترى ولو قيل في التأويل فالظ
كلاهذين اللفظين او الاسمين (قوله) اى كل واحد منهما اشار الى وجهه افراد
الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف خفي للطفه وهو انه نبه
على ان كلاهما واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاهما يتكلف اعتبار
التعدد لثلاثتهم تخصيص اعتبار الاعراب باحدا اعتبارى كم (قوله)
فكل ما بعده فعل اوشبه فعل نبه على ان المراد بالفعل ما يعمله وشبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وم رجلا انت ضارب (قوله) او متعلق

ضميره النسخة الصحيحة غير مشغل عنه فهو يعبر المشتغل بالضمير والمتعلق
 وفي بعضها فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن
 الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره
 فليس جاءك في كم رجل جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضى
 هلى قوله فان كان بعده فعل غير مشغل عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك
 ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به
 وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض
 نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل
 مشغل به (قوله) وعمله لا يكون الا بحسب المير اشار به الى دفع ما
 اعترض به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب
 اقتضاء فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على
 الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاء بكم يوما ليس الا بالظرفية وملاك
 اقتضائه المير (قوله) نحوكم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضى وليس
 بمعروف انتصابها وطرقا ومصدرا وخبر كان نحوكم كان مالمك او مفعولا
 ثانيا يباب ظن نحوكم طنت مالمك (قوله) والمما جعلنا الفعل اوشبهه انعم
 من ان يكون مفعولا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
 ضربت آه اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فرفع اى
 يجوز رفعه وحل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضى
 ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف (قوله) وكل ما قبله لم يقل
 وكل ماله مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح لئنه على جواز تقدم
 المضاف والجار عليها مع اقتضاءها صدر الكلام (قوله) نحو من
 ابوك نظير لامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبت فانه يتعين كم هناك
 الخبرية لان التكرة لا يكون مبتدأ المعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك
 وضررت برجل افضل منه ابوه كما مر (قوله) فكم ههنا منصوب المحل
 أولا هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة
 الظرفية وهى النابتة عن الخبر (قوله) اى مثل كم فى تأتى الوجوه
 الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه كذلك قوله فكل ما بعده ولك ان

يجعل المشار اليه من قوله ولهما مصدر الكلام الى هنا ولما نجر الوجوه
 الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك
 الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التأويل في التشبيه فقال معنى قوله
 وكذلك اي مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام
 ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حيزا لانه لا بد ان يراد
 جميع اسماء الشرط وبقي اسماء الاستفهام (قوله) واذا كانتا شرطيتين
 فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى
 اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط فهذان ظاهرا
 بيان المصنف فافهم والجزاء فقط واسم الشرط مبتدأ لآخره (قوله)
 وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة ويؤيد قوله وقد يحذف باضمار التميز ولو لا ذكر
 التميز هنالك كان الظاهر وقد يحذف التميز (قوله) اي ما هو تميز باعتبار بعض
 الوجوه والاطهر ان المراد ما هو تميز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الالوجه
 الثلاثة في غير هذا التركيب ذكر التميز نصا وجرا وحذفه فلا حاجة الى جل التميز
 على التميز في بعض الالوجه قلت يلزم ان يكون الالوجه اربعة ذكره نصا وجرا
 حذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلاثة (قوله) فكان الالقي تأخير هذا عن قوله
 وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لياقة تأخر الفرع عن الاصل فعلى هذا
 التوجيه مع التحمل في التميز بحمله على التميز في بعض الوجوه فوات حسن
 الترتيب فالاول ان يقال المراد بالالوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد
 وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل ميم كم عمة لك
 يا جمر وخالة فانه الذي سبق انفا فيكون اشارة الى ثلاثة الوجه آخر باعتبار
 الميم المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز
 او تبيننا لاحتمال المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك
 فتأمل (قوله) فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان اللام
 يغني غناء فيكون ذكره ذكرنا لما لاحاجة اليه ولك ان تقول حذف
 ازالة لا يهام كون بعض الظروف اسما كاسم الاشارة (قوله) ها اي ظرف
 جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان يقيه على عموم اشارة
 الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق

أمر من الإضافة كما في ما عوض عن المضاف إليه بشئ فإنه حينئذ كأنه لا قطع
فيدخل في الظروف بما أجرى مجزاه (قوله) لأن غاية الكلام كانت
ما أضيفت هي إليه لأن غاية الكلام في كل أمر نسبي يجب أن يكون المنسوب
إليه أو غاية الكلام فيما قصد إضافته يجب أن يكون المضاف إليه (قوله)
فما حذف صرن غايات أي لما حذف ما عوض صرن غايات وأما ما عوض فيه
عن المضاف إليه ككل وبعض وإذا فالغاية هو المضاف إليه بعدلانه لوجود
العوض كأنه مذكور والغاية العوض (قوله) وشبهها بالحروف في
الاحتياج إلى المضاف إليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الإضافة المرجحة
بجانب الاعتراض بخلاف حال الإضافة فإن الاحتياج فيه معارض وليس في
المضاف إلى الجملة ظهور الإضافة لعدم ظهور أثرها في المضاف إليه بل لعدم
ظهور المضاف إليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة ومآلها (قوله) ومن
للظروف المسموع قطعها عن الإضافة وهو على ما ضبطه الرضي مع ما ذكر
إمام السفل ودون وأول ومن غل ومن علو على وزن من قبل دون ما هو
مضموم الأول وقوله ولا يقاس عليها ما عفاها يريد فضلا عما ليس بمعناها
(قوله) فساغ أي سهل مدخله كذا في القاموس (قوله) أكاد
أعص من باب ظلم أو قبح على ما في القاموس (قوله) لشبهها بغير في
كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالإضافة الأعجب أن يقال لأن حسب بمعنى
لا غير إذا لفرق بين أن يقال جلد زيد حسب وبين أن يقال جاء زيد لا غير
والغفلة عن هذا الوجه أعجب وليت شعري أنه لم يحمل حسب مناسبا للغايات
في الانهزام لأنه لا بهامه لا يتعرف كغير (قوله) ومنها إذا الحكم ببناء إذا
استدلال من غير شاهد الاستعمال يقاس في الحكم ببنائها على ما يشاهد
بنائها مما يشتركها في موجب البناء بخلاف متى وأنى وكيف فإن عدم
التوین فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط
سوى إذا هو الشرط عند الأكثرين وفي إذا الجزاء عند الأكثرين
والرضي رجع قولهم فيما سوى إذا واختار التفصيل في إذا بأنه إذا قصد به
معنى الشرط فالقول قولهم وإن جرد بمعنى الظرفية فالعطل ما هو في موقع
الجزاء (قوله) وفيها أي في إذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة

على أخرى لكن يفرق بين تضمين اذا وسائر أسماء الشرط من معنى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراققة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويحيى جعلها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ترى مائل الراس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى اضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل (قوله) ولذلك اى ولكون معنى الشرط فيها الاول ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوبة كانه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختيار بعدها الفعل ولم يجب كما في معنى واخواتها والذي يستفاد من الرضى ان محيى الاسم بعدها شاذ كانه هناك عليه (قوله) من فحشته بخاء بالضم والمد يعنى من حد سمع وضع وانما قيد الفجأة بالضم والمد لان الفجأة كالضربة مصدر بخاء من الحدين يعنى اخذه بقتة (قوله) والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها هذا بعيد وقبل لزوم المبتدأ في غير باب الاضمار على شريطة التفسير (قوله) زمان وقوع السبع او مكنه مفعول فيه لفجأة لا مفعول به والامرين اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضى ان الم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان علم بقائهما طرفية لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد لمن الظرفية لان مذوقه قد عدل عنه مع اتها مبدءا ان عند الجمهور (قوله) وقد يحى للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذا الاغلال في اعناقهم وذلك لتبذير المستقبل منزلة لماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضى فتأمل وايضا يمكن منع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لطلق الوقت كانه قبل فسوف تعلمون زمان للاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون (قوله) وقد يحى للمفاجأة نحو خرجت فلان زيد قائم في الرضى والاغلب محيى اذ في جواب بينما واذا في جواب بينما ولا يحى بعد اذ المفاجأة الا الفعل الماضى وبعد اذا المفاجأة الاسمية وقد يحى اذ للمفاجأة في غير جواب بينما وبينما نحو كنت واقفا اذ جاءني عمرو وفي الباب وهما يعنى اذ واذا كاثنتين للمفاجأة ويختص

الاول بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للجماعة بينهما وبين الزمانية (قوله)
اي حال كونهما للاستفهام او شرط كانه جعل استفهاما حالا منهما مسابقة
يتقدر ذات الاستفهام لان الاستفهام معناه والاظهر ان المصنف جعله
ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما (قوله) وقد جاءني زيد بمعنى كيف
وانى القتال بمعنى متى قال الرضى يحنى انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويحنى
بمعنى متى واول قوله تعالى انى شئتم على الواجهة الثالثة ولا يحنى بمعنى متى وكيف
الابعد فعل (قوله) والمشهور قطع الهمزة والنون وقد جاء كسرهما
يتبادر من هذه العبارة ان يحنى كسرهما كجحنى فتحهما ولبس كذلك قال
الرضى وكسر همزة لغة سليم وقال الاندلسى وكسرتونه لغة هذا واختلف
في اصله ف قيل هو اين زيد فيه يا عواد غم الباء والياء اخرى اهل اللغة حيث
ذكروه في باب النون وقيل اى او ان حذف منه الباء والهمزة وادغمت
الياء في الباء وقيل اصله اى ان حذف الهمزة وزيفه الرضى بانه لم يحنى الا ان
خالى ساعى اللام ولم يحنى اى مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بل ان
الكان واياى للزمان (قوله) بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ اهل المدة
وانما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق ذلك الفعل
فلا يراد به ينبغى ان يقول معنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه
الى ان اللام للبعد او عوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحسن
تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه لبس مراد النص
(قوله) اى اول زمان هدم رؤيته الضمير كضمير رأيت له ولبس
فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم روى كما تنوهم (قوله) المفرد
اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع لو اراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع
لم يعلم انه لا يصح ما رأيت منذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة
فينبغى ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سبثنى وتقول فى المفرد من المتعدد
اى يقع بعدهما الزمان الواحد المعبر وحدته الغير المقصود تعديده (قوله)
او حكما نحو ما رأيتهم هذا الزمان اللذان صاحبنا فيهما دفع لما يفهم من كلام
الرضى انه لا يخص ما يلها بالمفرد بل قد يكون المثنى تأويل المفرد بما هو اع
من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده المجيء مثنى

بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يعرف الهندي في المفرد وجعل المثال
 المذكور مما لم ينفذ اليه المصنف بلفظه وقوله فادام لا يلاحظ هذان اليومان
 امر واحد لا يحكم عليهما باولية مدة حتى الا انه لم يبين وجه ملاحظة
 اليومين امر واحد ابل او هم يانه انه بمجرد ملاحظته بهذين اليومين يصير
 امر واحد وليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان
 المصاحبة الاله جي بالتي ليعين انه اي زمان للمصاحبة (قوله) للحصول
 التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم لقيتي في قوة يوم
 الملاحظة (قوله) اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتصقا بالعدد
 جعل البناء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب
 صلة البناء لما قاله الرضي انه لو لم يقول بهذا كان العبارة فليهما المقصود به العدد
 قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به
 شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد
 ليشمل المثنى والجموع والمعرف المفيد بالوحد نحو ما رأيت منديوم ومنذ
 يومان ومنذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد من تعيين
 الاحاد (قوله) وقبيح بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احدهما
 الاخو بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تمامه احواله
 ولا يفضل بينهما ببيان المعنى الثاني لاننا نقول نحو ما رأيت من ساهرين ان اريد
 زمان حدوث السفر فهو اول المرة وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره
 فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته بجميع زمان سفره (قوله)
 او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد
 الفعل كما يوهمه عبارة (قوله) او ان اي ما كتب على هذه الصورة
 اراد ان يجمع عبارة ان حذلة او خففة فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناه
 اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ او ما كتب على هذه
 الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق
 ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقيدها بالشدائد والتخفيف فانه كثير ما
 يفعله المصنفون (قوله) فتقدير زمان هو زمان اوسا ع او وقت اويوم
 اولية لوسا ع هما القرينة فلهذا تكرر الزمان المضاف (قوله) ويرد عليه

انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذئومان نكرة والخبر معرفة ويمكن
دفع الضماد الثاني بجعل مذهبى جميع مدة زمان ما رأيت فيه ويرد عليه ايضا
انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كانا معرفتين في ما رأيت مذئومان الجمعة ويندفع
بما ذكر في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب (قوله) لدا بالالف المقصورة
وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم بئسائها لمجرد موافقتها في بعض الحروف
بل لدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا
ينى ولا يريد عدم الجهة لئلا من لدن حيث لا يكتفى بجهة البناء كون لدن في
من لدن على لفظ ما هو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه
للمعناه لجواز ان يكون الدخول للتأكيد (قوله) ولدن بضم اللام فيها
ثماني لغات لا يحتمل بيان الكتاب الاسبعة وثا منها ما بقي من بيان الشارح
من لدن يكسر الدال الا ان يقال كانه اكفى المصنف في البيان بتعديد الدال بالفتح
والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتعديد بان تعديد الدال
يحركات ثلث معال لا يفوته التنبيه على أصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان
الانسيب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام
ولدن بفتحها فقدفات شرح الشارح الانسيب (قوله) وكلها بمعنى عند
لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما هو في الرضى وغيره
(قوله) ولا يقال المال لدى زيد او لدن لم ينعز في كلامهم على هذا في لدن
وانما ذكره في لدى وعند (قوله) ولذلك يحذف عنها ويثبت هذا اذا كان
بضم غيرة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه فونها بنون
التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة (قوله) من سحرة بضم السين
وسكون الحاء السحرة الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس (قوله)
لا يكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضى استدراك ذكره بعد ذكر الغايات (قوله)
يدل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا
ومفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجثه مكسورا ومفتوحا بعده عن كونه
مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الامضموما (قوله) المعرفة والنكرة
هذا باب بيان المعرفة والنكرة الى بهما معرفتين لانهما النكرة ذكرهما فيما سبق
معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما

على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخذهما توقفاً بغير معرفة بعض اقسام
المعرفة على مناجات المبنى الى هذا المقام (قوله) بوضع جزئي الوضع الجزئي
ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعاً خاصاً ايضاً والوضع الكلي
ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ
كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعاً عاماً
ايضاً فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص (قوله)
لشيء فليكن بعينه أي بداته المتعينة فمصر عينه بداته المتعينة وهذا انما يتم لوجه
العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانية
ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء في زيد نفسه وجاء زيد بنفسه
وحديث الباء زائدة على ما ذكر جوابه فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه
لا لامر متعلق به وهو حيث يذنبنا اول كل لفظ موضوع لشيء الا وهو وضع
لذلك الشيء نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا
المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضع الادب وان لم يصرح جوابه
(قوله) المعلومة للتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك
يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب (قوله) وقوله بعينه
يخرج به التكرار يبقى بعد التكرار التي كانت علماً تكررت بالتأويل وهو مما جعله
الرضي عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال
اطلاق التكرار عليه يجوز لانه في حكم التكرار ويعامل به معاملة متماثلها (قوله)
بما اشار بترتيبها في التكرار الى ترتيبها بحسب المرتبة تبع في ذلك الهندى وليس
هذا فان البهائم منها ما يساوى في اللام والمضاف الى احدهما معنى منه ما يساوى
المعرف باللام ومنه ما يفرقه (قوله) فالوضع كلي والموضوع له جزئي شخص
كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اصلاً في فرما
يكون كلياً وبما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي بما ناز به
بعض محقق التأخرين والقدماء لم يعترضوا عليه حتى المص فيجعل معنى قوله
الشيء بعينه لامادة شيء بعينه وقال الواضع وضع المصير مثلاً لمفهوم كلي
لا يستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي
مفهومه الكلي مهيئ في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع

بل غرضية والسراخ للترأى. اكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به
 تعلما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به (قوله) من حيث معلومته
 ومعهودته يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب
 والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم
 الشخصي بانه الذى تصور للذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع
 تصويره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان
 الواضع اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمى وهو
 فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاء الاعلام لانياتهم في عينه الانباء
 قبل رؤيتهم وبوضع العلم لشخص مع انه يتبدل لشخصاته من اول عمره
 الى اخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم بشخصه حين وضع العلم للشخص
 فانه موضوع لشخصاته المتبدلة من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصويره
 بخصوصه الذى وضع اللفظه بهذا الخصوص (قوله) ما عرف باللام
 العهدية والجنسية والاستغرافية فيه ان اللام مختصرة في اللام العهدية
 والاستغرافية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك في اول
 الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغرافية تقسيم الشئ الى نفس الشئ
 وقسمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه (قوله) والميم في لبس
 من امبرامصيام في امسفر بدل من اللام فحينئذ سقط ما ذكره في قوله
 ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
 للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه
 فلا يشمل حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المتبدلة من اللام في قولك
 الرجن والصمد والرحيم الى غير ذلك (قوله) ولم يذكر مرجوعه الى ذى
 اللام هو منذكور في المتون وكا انه لم يكن في متنه او هناك سهو كاتب
 وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام على ما في الهندى ووجه
 كونه في الاصل بابه الرجل خفى فالأظهر ما في الرضى ومن لم يعدده من
 التحويلين فلكونه فرع المختبرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
 (قوله) ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدهما لا ينفى انه تكلف جدا
 والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندى المرجح

الامور الاربعة هو ان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى
وكأنه عبارة المتقدمين الذين لم يذكر النداء ولم يسبق هلى كلامهم هذه
الاربعة فلما زاد المصنف و اورد هذا العبارة بعده اختل الضمير (قوله)
ولا يحجى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير
او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا والشرطية خبران ولو قال المصنف
وما عرف باللام والنداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان يجعل
المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوف على اللام فيكون في معنى
وما عرف بالاضافة معنى (قوله) اسما كان هذا معنى ثالث للاسم
اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم وقد عرفت فاحفظها
(قوله) لانه ان صدر بالاب والام الخ هكذا في كتب النحويين لكن
قال صاحب القاموس ابو العباسية ككراهية لقب ابى اسحق اسمعيل بن
سويد لا كتبه ووهم الجوهرى هذا فاحفظه فانه بديع (قوله) واحتز
عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد بعينه لكان اخصر
واوضح (قوله) لثلا يخرج الاعلام المشتركة لا تقول قد
خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد
يدخل لالثلا يخرج لانا نقول لبس المذكور في الحد عدم التناول المطلق
بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم (قوله) اراد التنبيه
على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين
اصناف المبهنات وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول
وبانه لا ترتيب فيما بين اصناف المضاف الى احدها بمعنى وتعريف المضاف
بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على
ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه (قوله) ثم المضمر
المخاطب لبس ونحوه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهرا الان يجعل
تعريفه لكونه في الاصل معزفا باللام (قوله) لكيفية اجاد الاشياء منفردة كانت تلك
الاجاد او مجمعة اشارة الى جوامع ذكره الهندي عن اشكال الرضى حيث قال
لخرج عنه الواحد والاثان لانها وان وضعا للكيفية لكن لم يوضع للكيفية الا احد
بل للكيفية الواحد والاثان ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكيفية احاد الاشياء

منفردة لا مجمعة ونحن نقول قد حقق الرضى في بحث التعريف باللام ان
الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة
جماعة فلذا يصح استثناء ايها شئت عنه فنقول جاء العلماء الا واحدا
او اثنين او جماعة فانه في معنى جاء في كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل
جماعة والمضاد المستغرق كالمحلى باللام فاحاد الاشياء في معنى كل
واحد منها وكل اثنين منها وكل واحد منها فلا اشكال وبما
حققة الرضى ان الكمية كلمة نسبت الى الصفة المنسوبة الى كم وهو
العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين فنخرج المجموع
عن تعريف العدد حتى الالف والمات ودخل رجل ورجلان على تقدير
دخول واحد واثنين فاخرج رجل ورجلان بارادة ماوضع لكمية الشيء
فحسب ورجل ورجلان وضعا للهيئة وكتبها كذا **ك** والشارح هذا
وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث **ك** كيف ولا ينكر صحة الجواب
عن كم رجل عندك بقولك الالف ومات الا ان يقال هذا ليس جوابا عن
السؤال بكم بل اعتراف بعد العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر
الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم فلا تنوين انكم
ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد واللام يكن المناسبة لان ذلك من التناس
الكلم الحكمي بكم القوي (قوله) فالاشياء هي المعدودات واجادها
كل واحد واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فبلغوا ذكرها ويكني
ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الواحدات القائمة
بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها (قوله)
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اى لم يكن شئ منهما عند بعض
الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد
نصف مجموع حاشيته عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج
الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول
عددا ايضا (قوله) اى اصول اسم العدد التي تنفع منها باقيها
اما بالخلق تام التأنيث لم يجعل المؤنث في الواحد والاثنين من الاصول
ولقد احسن لان من الفروع الخالصة بالخلق تام التأنيث او الفه وكذا لم يجعله

فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلاثة اصل
 وثلاث فرع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد
 والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلت الى عشرة
 وحصر الاصول في اثنا عشرة كلمة انما يصح لولم يجعل لفظ البضع من اسماء
 العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد للغير المبهم قال الشيخ الرضى البضع
 بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجل
 وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد
 التعين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول
 بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه
 (قوله) او امتزاجيا كخمسة عشر جعله الرضى من العطف لانه
 في الاصل بالعطف والشارح اترعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب
 او تضمينا مكان امتزاجيا (قوله) تقول واحد واثنان سمي الواحدة
 واحدا امالانه الواحد بذاته كما يجعل الضومضيل لذاته وامالانه من
 الانواع المتكررة والراجح هو الثاني واليه اشار الرضى حيث قال فالواحد بمعنى
 المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال
 رجل واحد وقوم واحدون (قوله) اثنتان واثنتان التاء في اثنتان للتأنيث كما
 اثنتان واللام باء محدوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في ثنتان يدل من اللام
 التي هي الواو وابدال التاء من الباء قليل ومن الواو كثير (قوله) احد
 عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت
 واؤه الفاعل على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذلك عند غير المازني
 واما حذو قلب الواو المكسورة قياسا كالمضمومة ولا يستعمل احدولا احدى
 الا في التثنية او مضافين نحو احدى واحدين ولا يستعمل احدوا واحدة
 في التثنية الا قليلا (قوله) ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
 الخ وللتصريح بقوله احدى وعشرون احدى وعشرون كنسنة اخرى سوى
 ما ذكرناه وهو انه اراد التثنية على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
 عطف العقود على الرايد عليها فصريح بصورة العطف فقال ثم بالعطف
 ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصريح في مائة والع بصورة العطف

بل اجلها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف
 المطلق الا اعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق ما ذكره
 الشارح متابع لما في الحواشي الهندي اما على ما ذكره الرضى من ان عطف
 الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة (قوله) فنقول
 مائة وواحد او واحدة وانيك عطف قوله مائة على قوله وواحد وقوله ومائة
 واثنان واثنان عطف على قوله مائة وواحد وانيك وان تجعل قوله ومائة
 عطف على واحدة وتجعل واحدة ومائة عطف على مائة وواحد فيكون تمثيلا
 لعطف الاقل على الاكثر لانه مع فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذا المناسبة
 له واحد ومائة يمنع قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتأمل
 وبما نقلناه لك عن الرضى ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله
 ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندي لانه يوهم
 ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق دقيق طعوم
 السباق المعدود في سلك السباق واعلم ان اصل مائة مئة كسدره حذف
 لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما في عزة وثبة ولامها ياء كما حكى الاخفش
 مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشبه بصورته خطأ
 والحق التشبيه بالمفرد دون الجمع (قوله) كما في معدى كرب مثال للتاقل
 بالتركيب للجواز الاسكان بالتاقل فان الاسكان في معدى كرب واجب
 صرح به الرضى (قوله) قال الشارح الرضى به بذلك على ان ما يتبادر
 من عبارة المص بما لا يرتضيه الرضى فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر
 غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه فصحى ما في الشرح المنسوب الى المص
 (قوله) لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال غيراتها يوهم
 ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد وميراتها والظ انه معقود لبيان
 اسماء العدد وبيان المميز را جمع الى بيان احوال اسماء العدد كما
 ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في تلك
 المفردة الفطنة الصافية (قوله) مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه
 لا غير وذلك اذا كان المميز مجمولا لفظا ومجرورا بكلمة من في الاكثر
 اذا كان مجمولا بمعنى بان كان اسم جمع ورهط بفتح الراء ونحرك فانه قوم الرجل

وقيلته ومن ثلثة اوسبعة الى عشرة او مادون العشرة وما فهم امرأه كذا
 في القاموس او اسم جنس كالتمرا والعسل وقل ~~كونه~~ بجمعها صححها
 واذا لم يكن التميز الاجمع قلت فيوثق بها وان لم يكن الاجمع كثرة فكذلك وان كان
 له كلاهما فالأغلب ان يوثق بجمع القلة لبطابق العدد المحدود وان لم يكن
 له جمع التكمير يوثق بالجمع المؤنث السالم كقوله ثلث عورات لكم وقد جاء قوله
 تعالى سبع سنبلات مع وجود ستابل (قوله) احدىهما في صورة جمع المذكر
 السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المؤنث
 السالم لانه اختلف في مثنى قال الاخفش هو فاعلين كفلسين فهو عنده اسم
 الجمع وقال بعضهم هو فاعيل كعصى ابدل الباء الاخير نونا (قوله) ولا يجوز
 اضنا فاعلا الى جمع المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قول المص و كان
 قياسها مثلات او مثنى غير مستقيم والقياس مثلات لا غير (قوله) فلاته
 لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا الظاهر قبلية
 ونحوه هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع
 الفضلة صارت في الكلام ~~كثيرة~~ فافرد لتقليلها (قوله) لان استعمال
 مائة في الاعداد ومرفوض لا يقال ثلث مائة رجل كما يقال ثلث الاف رجل
 هذا الوجه انما يتيم لولم يجر مثلات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء
 مثلات رجل قال الرضي وان لم ~~يكن~~ له مائة مضاف اليها ثلث واخواته
 جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو ميات رجل (قوله) مخفوض مفرد
 قد يجمع نحو مائة رجل وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتي مائة عام فقد
 ذهب للذاذاة والفتاة (قوله) واذا كان المعدود معوثا واللفظ المعبر عنه مذكرا
 تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضى الا انه ذكر الرضى سابقا ما يوجب
 تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيف الى مائة وجب حذف
 نائها سواء كان ممرا لمائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلث مائة رجل او امرأة
 واذا اضيف الى آلاف وجب اتيان التاء سواء كان ممرا الى آلاف مذكرا
 او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة لان ممرا لها المئات والاف لاما اضيف
 اليه المائة والاف ههنا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا
 ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثا وشخصا ثلثة

اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يدرك عند بيان التذكير والتأنيث
 لا بعد بيان المأية والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا (قوله) فان
 شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضى الاقبس
 الاكثر (قوله) هب ان ميم الواحد معن عنه فيه اشارة الى منع الاعناء
 لجواز افادته التأنيد كما في اله واحد والهين اثنين (قوله) لم لا يجوز
 ان يكون مفردا كما يقال اتا رجل وقد جاء في الشعر ثنتا رجل خنطل ومن
 اسانيد النعماني ذكره الرضى نحو واحد رجل واثنا رجل فاعرفه (قوله)
 لما التزموا الجمعية في ميم سائر الاحاد آه الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة
 بين المميز والعدد في سائر الاحاد في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين
 ايضا فافهم (قوله) ونقول في الحواشي الهندية انت وقد صرح بذلك
 انت ان تقول صيغة الخطاب ويحمل الغيبة بارجاع الضمير المستكن الى العرب
 اى تقول العرب ويرجع ما اختاره قوله وان شئت قلت حادى احد عشر
 فتعرب الاول (قوله) ونقول في المفرد باعتبار حاله اى مرتبة لا يخفى ان
 التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة
 لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعداد من غير بيان مرتبة
 يقال واحد الثلثة والاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الاول والثاني
 الى غير ذلك (قوله) اذ فوجه مركبات لا تنيسر اشتقاق اسم الفاعل منها
 ينقص بمحادى عشر احد عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء
 لتلك المركبات وسند ذكرها لك وجهه (قوله) حكم اسم الفاعلين
 في التذكير والتأنيث وكذلك في عدم الحاجة الى التمييز (قوله) ومن
 ثمة اى ومن اجل اختلاف الاعتبار بين الاولى ان المراد من اجل ان الاول
 بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المستثنى هو
 حنه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل بمرتبة واقتصر على ما جاء
 الفعل فيه اذ ما يؤدى معنى فعليا لا بد ان يشتق من فعل وذلك من اثنين
 الى غيره فانه جاء من تلك التسمية الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الاما
 في لامه حرف خلق فانه جاء فيه حد فتح ايضا ولم يجزى مما دون اثنين
 لامتناعه عقلا وما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه

باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلى فهو اسم فاعل صورة لاسمى فيصح
 اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد
 في مرتبة خاصة من ذلك العدد (قوله) ثالث اثنين بالاضافة او التوين
 والاول هنا ككثير بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب
 فيها متساويان والثاني اكثر كذا في الرضى (قوله) الى عدد يساوى عدده
 اى العدد المأخوذ منه فالاضافة لاد في ملايسة ويجب ان يقول بالاضافة
 الى عدده لان الاثنين بعينه عدداخذ منه الثاني لاملثل ذلك العدد (قوله)
 والايانم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة يجوز ارادة المبدأ
 والمنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ
 فيلغى ان يقول والايانم جواز ارادة الواحد الثاني والثالث مثلاً (قوله)
 فتعرف الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس
 في آخره حرف علة او فيما آخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء
 ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب (قوله) المؤنث مما فيه الخ
 يخرج عن تعريف المؤنث المؤنثات الضعيفة كهندي وتاء والتي وانت تدخل
 في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة (قوله) وما يقابله
 لقصر مسافة بيان الاحكام لانها تصير مخصوصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم
 اختصاصها ولزوم اطلاق المذكر على هذه الصيغ (قوله) وعلامته
 اى علامة التأنيث التاء وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها تأتي لاربعة عشر معنى
 فصلها وحققها الرضى في هذا المقام (قوله) او ممدودة كصحراء
 لاينحى ان الالف التي تسمى التي قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجابا
 وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية في قوله والالف
 ممدودة نظرا لان يحمل وصف الالف الممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف
 الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة
 ينتقض بعرفات وفقى وكساء وتقييد الحروف بما هو للتأنيث يستلزم الدور
 فاعرفه وقوله وعلامة التأنيث التاء رد على النكوفين حيث جعلوا علامة
 الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء والهامغيرة
 لها (قوله) نذكر في جنس الحيوان احتز بقوله في جنس الحيوان

من النحلة فانها بازايتها ذكر فانه بوصف النحلة بالاثني والذكر وليس تأنيثها
 بحقيق (قوله) واذا اسند الفعل بلافضل كما هو الاصل يعني يتبادر قيد
 بلافضل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا
 المتصرف فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة (قوله) فانه مع الفصل يجب
 اثباتها نحو جاءت اليوم زيد رفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد
 بما اذا لم يكن قرينه يدل على التأنيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة
 واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيق بالخيار علم المذكر
 مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيق ولاخبار فيه بل يجب تدكير الفعل
 اذا تأنيث لتأنيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب
 ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه
 عند ابن السكيت ليعلم انه المسند اليه مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال
 ابى حنيفة رح القرآن على ان نملة سليمان كانت اثنى وهو من مشكلات النحو
 فاعرفه واعلم ان الضمير المتفضل في ~~حكم~~ الظاهر لاستقلاله فيجوز
 هند زيد ضار به هي ذكره الرضى وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير
 المتفضل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدأ فانه يشمل نحو اقام زيد
 انت (قوله) فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجوز تأنيثه يجب ان يستثنى
 عنه بنون فانه يشمل لتغير ابن فيه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله
 تعالى آمنتم به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والقون التي حقها ان تجمع
 بالالف والتاء كارضون وثبون وسنون كذا حققه الرضى (قوله) غير
 المؤنث الحقيق يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيق بمؤنث غير
 الحقيق لا بغير المؤنث الحقيق (قوله) في كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر
 غير العاقل فتأمل (قوله) اى اخر مفردة بتقدير المضاف لا يثنى
 انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير ~~شك~~ كال
~~شك~~ كال (قوله) قولنا مع لواحقه فيكون التثنية بجمع
 المفرد والالف والياء والتون فلم يكن مسلما البلد ثنية اذ لم يوجد المسلم مع
 تلك الواحق لا يقال التون مقذرة لان التون في حال الاضافة كالتونين
 كما لا تقدير للتونين معهما لا تقدير للتون (قوله) والا لا يصدق التعريف

الاعلى مسامحا يمكن جامعنا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا
 لصدقه على المفرد (قوله) ولو امكنني بظهور المراد لاستغنى
 عن هذه التكاليف. لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة
 ما في آخره الف او باء ونون ملحقات فاعرفه (قوله) لانه على تقدير
 تسليمه هذا منع ما اجمع عليه من كون علامة التثنية الالف والياء
 وكون النون عوضا عن الحركة او التثنية في المفرد وما ذكره على تقدير
 التسليم في غاية السخافة وكيف لا ولبس الغرض عن الحاق
 الالف او الياء والنون دلالة بل عن مجرد الحاق الالف او الياء
 (قوله) اى مع مفردة هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف (قوله)
 تحت جنس الموضوع له بشكل يمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما
 لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسدين تحت الجنس المراد بالاسد
 وكذا الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار اراوة المسمى بالاب وهو
 لبس موضوعا له للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان
 يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى
 في حكمه ويجعل ما ذكره في القهرين والابوين كاشفا عنه (قوله) ولو اريد
 بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
 هذا كلام الهندي وتبعه الشارح ولبس بذلك لان هذه الارادة بعيد
 بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه
 فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل اكثر وبهذا ظهر
 ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي (قوله) وهو ما في آخره
 الف مفردة اما حذر بقوله مفردة عن المقرونة بهمة فانها بمدودة وبقوله
 لازمة عن الف زايذا في الوقف فانها لا يصير زايذا بها مقصورا لعدم
 لزومها لاختصاصها بحال الوقف (قوله) ويسمى مقصورا
 لانه ضد الممدود يعنى اخذ من القصر يعنى خلاف المد والتوجيه الاخر
 بالنظر الى اخذه من القصر يعنى الجنس ولك ان تجعله من القصر كغيب
 يعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر
 ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس

(قوله) او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى
 بالالف في الاسماء العريضة البناء ~~ص~~حمتي وعلى والى واذا اعلما
 خديم الاصل ومجهول الاصل ماهو اسم ممكن لم يعرف اصلها كذا حقه
 الرضي فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل
 او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي
 شرط في قلب عدم الاصل ومجهول ياء ان كان محاسم فيه الامالة ولم يكن
 هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء (قوله) بان كان
 مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لاهد من قيد آخر وهو ان لا يكون
 لامالته سبب سوى ~~ص~~كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت . (قوله)
 كقراء يضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة وللمتنسك من قرا ماذا تنسك هذا
 سهو في القاموس ~~ص~~القراء ككتان الحسن القراءة جمعه قراؤن ولا يكسر
 وكرمان الناسك المتصد ~~ص~~القارى والمتقرى جمعه قراؤن وقراوى
 كصايح (قوله) لكننا قد تفحصنا كتب اللغات كما لمفصل والمفتاح
 واللباب آه كتب في الحاشية فعبارة المفصل هذا وما في آخره همزة
 لا يخ امان سبغها الالف او لا فالتى سبغها الالف على اربعة اضرب
 اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كراء وكساء وزائدة في حكم
 الاصلي كعلياء ومنقلبة عن الف تانيث كعمراء فهذه الاخيرة ثقلب واوا
 لا غير كعمراوآن والقياس في البوا في ان لا يقلبن وقد اجير القلب ايضا
 وعبارة المفتاح هكذا واما الممدود فاذا كانت التانيث قليت همزتها واوا
 والالم يقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء
 او عن جار مجرى الاصل وهو ان يكون للحاق كعلياء وقد رخص في القلب
 وعبارة اللباب بوا في ما في المتن هذا كلامه والعلباء هصب العنق
 كذا في الصحاح (قوله) غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد يقلب المبدلة
 من اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا يقع في بيان قاعدة هذا
 القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة (قوله) ان لا يحذف
 عن آخر المثني اى اخر مفرد المثني فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا يقع في حشو
 والاولى ان يقول ان لا يحذف عن المثني (قوله) المجموع ما دل اى اسم

دل لا يتخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل كمسلمي مركب فالمراد
بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعد الشدة الامتزاج (قوله)
على جملة ايجاد قيدا بالجملة لثلاثتهم ان استعماله في هذا التعريف
كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة
طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل
على ايجاد نحو رجل رجلين هذا ولو اجرى الاحاد مجرا في تعريف اسم
العدد يخرج المفرد بقوله بحروف مفردة لكن يبقى التثنية (قوله) بحروف
مفردة اي بحروف هي مادة لمفردة الى آخره ومادة له ايضا فالقصد او
الدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلة لحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة
ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يتخفى والمراد بحروف مفردة اعم من
حروف مفردة المحقق كما في رجال ومن حروف مفردة المقدر كما في نسوة
فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعله
من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واما ما في الحواشي
الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا
كنسوة في جمع امرأته ليس بشيء اذ ما من جمع الا وقد يقصده ايجاد حقيقة
وانما التفاوت بين المجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يتخفى ان المراد بالمفرد هنا
ما ليس بشيء ولا مجموعا فالتعريف به دوري (قوله) فقول ما دل على ايجاد جنس
يشمل المجموع واسماء الاجناس او المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما
دل اسماء الاجناس (قوله) كرهط ونفر قد سبق تفسير الـرهط والنفر جمع
الناس او مادون العشرة كذا في القاموس (قوله) فتحوثرها الفارق
بينه وبين واحد خص نحو ثمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله
على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فانه اسم جمع بالاتفاق كما سذكر
ولا يتخفى انه حينئذ يجب ان يقيد بنحو مركب بماله واحد من لفظه فانه اسم جمع
لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سذكر ايضا ولك
ان تريد بنحو مطلق اسم الجنس ونحو مركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله
على الاصح لان السلب الكلبي ايضا اختلافي وبعض نحو ثمر وركب جمع
عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصني واغضب ولك ان تجعل تقييده

نحو نمر وإطلاقه نحو ركب إشارة إلى التوجيهين ولا يذهب عليك أنه لا بد
 من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الأصح ليصح تفريع قوله فهو نمر
 وركب لبس بجمع على الأصح عليه (قوله) كجامل جمع جل وبأقر
 اسم جمع بقر على ما في القاموس فكأنه أراد بقوله جمع جل اسم الجمع أو نكلم
 في الموضوعين على المذهبين (قوله) فالجمع المذكور الأظهر أن قوله فالذكر
 يتقدر مضاف أي بجمع المذكور يرشدك إليه قوله فالصحيح لمذكر حيث
 لم يقل فالصحيح مذكر فالأولى تفسير قوله فالذكر بقولنا بجمع المذكور الصحيح
 (قوله) آخر مفردة فيه أنه يصدق على رجلين ومسلمات (قوله)
 بلاء ملفوظة كالنقاضي أو مقدرة كفاض فإن قلت كيف يصدق في شأن البلاء
 للمقدرة قوله حذف فتنبغي أن يخص بالبلاء المذكورة قلت تعود البلاء
 المحذوفة يحذف التنوين للاحق وأوالج أو يائه ثم يحذف لالتقاء الساكنين
 بين علامة الجمع وبينها وليس على حذفها الذي كان قيل لأن علة الحذف
 السابق التقاء الساكنين بين البلاء والتنوين وعلة الحذف بعد اللاحق
 التقاء الساكنين بين البلاء وعلامة الجمع (قوله) وإن كان آخره أي آخر
 الاسم الذي الح جعل ضمير كان لآخر الاسم ولك أن يجعله للاسم وقوله حذف
 دون حذف بالضمير الرجوع إلى الآخر يدل عليه قوله أي الفام مقصورة
 ملفوظة أو مقدرة وقد نبه المصنف على أن البلاء والألف اعم من المذكورة
 والمقدرة حيث مثل بقاضين دون للقاضين وبمصطفون دون المصطفون
 فتأمل (قوله) وشرطه أي شرط اسم أريد جعله جعل ضمير شرطه إلى اسم
 أريد جمعه والنظائر رجوعه إلى الجمع لئلا يلزم بقاء الضمير في قوله فخذ كرجل
 لا يعقل لأنه في تأويل فكونه مذكرا يعقل كما سبب إليه وضمير كونه لبس
 راجعا إلى الجمع بل إلى ما أريد جمعه قال المصنف في شرحه شرط التذكير
 مع أنه يستغنى عنه بكون اللام في جمع المذكور أم التذكير المذاهل عن كون
 الكلام في المذكور أم التنبية الفاسل لتوهم أن جمع المذكور مجرد كتنسية
 أسود ببيض قال رضي هذان هذان لا يبردا قلبا محروقا بنار الأشياء
 قال الهندي مناط فائدة الشرط انما هي وصفا المذكور دون نفسه كأنه
 قال شرط ما جمع بالواو والنون أن يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكور

النساء شامل لسنين واراضين وشبين وقلين مما مفردة مؤنث وكيف لا ولم يضم
هؤلاء الى جمع المذكور السالم في بيان الاعراب كما ضم النوء عشرون مثلاً
فلولم يتدرج في المذكور السالم لضم اليه كما ضم النوء عشرون واخواتها فلا
يستغنى بكون الكلام في جمع المذكور عن اشتراط التذكير (قوله) فذكر كراى
فكونه مذكراً اشعار به الى دفع اعتراضه الرضى حيث قال قوله وشرطه
ان كان اسماً فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه
مبتدأ وما بعده من الشرط والجزاء خبر لان قوله فذكر كراى معنى فهو مذكور
والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا
الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه
ان يكون مذكراً علماً يعقل ان كان اسماً فالجزء ما اعترض به الرضى وفيه
مخدورات ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدأ لم يتضمن معنى الشرط
وهو ضعيف مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكور والعلم بمعنى الكون
مذكراً والكون علماً وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها
الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت
الى ما اجاب به الرضى من جعل الشرط والجزاء خبر القول شرطه بتقدير
قوله فذكر كراى يعقل بقولنا فهو حصول مذ كراى يعقل فالطبر راجع الى المبتدأ
لانه حكم الرضى نفسه بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف
الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضى بمعنى بحث خبر المبتدأ واما
ما اشار اليه من الجواب هو ان مذ كراى بمعنى كونه مذكراً وهو خبر شرطه
بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده الرضى من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدراً
لانه يندفع بقيد الحثية اى فذكر كراى من حيث انه مذ كراى فيقول الى كونه
مذكراً علماً بقى انه لزم الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة
وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بقى انه هل يسمع
منع الهندي لما ادعاه الرضى من غير سند موثق به (قوله) يعقل من حيث
منعاه اشار الى ان المذكور العلم هو اللفظ فوضعه بالعقل وصفه بحال
محلولة (قوله) نحو اعوج للفرس في القاموس اعوج بلا لام فرس
لبنى هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكنده فاخذته سليم ثم انه صار

الى بنى هلال اوصار البهم من بنى آكل المرار وفرس لغنى بن الاعصر هذا
كلامه (قوله) واراد بالذكور ما يكون مجردا عن النساء ملفوظة او مقدرة
اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد
عن النساء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء على رجلين ولا يخفى
ان الجواب ضعيف (قوله) صفة من الصفات غير علم لافائدة في قوله
غير علم (قوله) الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير
والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعتان للذكور الهندي ان مناط
الفائدة الوصف دون قوله مذكرا لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع
المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالذكور هنا ايضا يجب ان يكون
ما اراد بالذكور سابقا والالكان الكلام مطلقا مع انه لو اكتفى من التذكير
هنا بالتجرد عن النساء لم صحة جمع حراء مثلا بالواو والنون واستدراك قوله
ولا يكون بناء تأنيث (قوله) اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة اشار
الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث في الصفة
ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجردا لتساوي يكون بالصيغة خلاف
الاصل لمساويتها بالاسم في ان الشائع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس
اللفظ والاشتراك بينهما كالعبر واللاتان والناقاة والجل والانسان والفرس
كما ذكره الرضى فالاولى حيث ان يبين عدم جمع اجر وسكران بالواو والنون
بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل
التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر
(قوله) للفرق بينه وبين فعلا يفهم منه جواز جمع امثال ندمان
بالواو والنون ولم يرص به وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع
(قوله) الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه
اى في هذه الصفة بتأويل الوصف قال الرضى هذه العبارة استخف
من العبارة السابقة لان الضمير لا يكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون
المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا
معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا
فيه المذكر والمؤنث لكان شبيها واجاب به الهندي بان ضمير وان لا يكون

فاعلم الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره من وجه السخافة فالشارح
 فسر العبارة على ما الجلب به الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى (قوله)
 الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور ملتبسا بشاء التأنيث يعنى عنه
 اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوى فيسه المذكر والمؤنث
 (قوله) ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة اى يجب حذف نونه بالاضافة
 اما حذف نونه كنون المشى لتقصير الضمة كما فى قوله الحافظو اعورة العشرة
 قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء فى الشواذ انكم لداثقوا العذاب ينصب العذاب
 فلبس بواجب (قوله) فقد شد نحو ستن من وجهين احدهما انه قد
 لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعانى من نجد فان ستنه وثانيهما ظاهر وبهذا
 علم ان لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له
 الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون (قوله) فان
 لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد
 انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو
 والنون قد علم حكمه من قوله بان يكون مذكره جمع بالواو والنون (قوله)
 فان لا يكون مجردا عن ثاء التأنيث المملوطة فالأخضر فان كان الهاء (قوله)
 تغير بناء واحد من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه
 ان التغير فى التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك
 اذ التغير الاعتبارى خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر
 الا لضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتبارى دون التغير باعتبار
 الامر اللاحق فروعى التباين فى الاول دون الشاى بقى ان تغير نحو افراس
 ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال
 لا ينكر فى افراس التغير باعتبار اللاحق يمكن فيه التغير باعتبار الامور
 الداخلة حيث عرض للقاء الساكن وصبروته خرفا ثانيا بعد ان كان
 اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير
 والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعبر
 فى تعريفه والاوجه ان يقال المراد بغير الحاق الواو والياء والنون والالف
 والهاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف فى اخراج جمع السالم لان جمع السالم

يغير مفردة بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما يطرأ الاخر لا يغير الصيغة فعوله
 ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان
 يغير آخره (قوله) يجمع القلة افعل آه قال الرضى هذه الاوزان للقلة
 اذا جاء للمفرد جمع وزن كثره واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي
 للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه والا فهو مشترك
 كاجادل ومصانع (قوله) اسم الحدث اى اسم يدل على الحدث مطابقة
 كالضرب او نضجنا كالجلسة والجلسة (قوله) يعنى الحدث معنى قائما
 بغيره لبس القسائم بغيره مطلقا حدثا اذ لبس الالوان حدثا اذا السواد بمعنى
 سناهي لبس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القسائم بغيره من حيث
 انه قائم بغيره هكذا حقق المقال (قوله) والمراد يجر يانه على الفعل
 اى جريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه
 موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل
 موصوفها صاحبا اى مبتدأ اوذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من
 الثلاثة اصطلاح مشهور فى محله فلا غرابة فى التعريف (قوله) وان كان
 الاخيران مفعولا مطلقا وان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما
 بل يجرى فى الاوابين ايضا اذا لاصفة فى المفعول المطلق وان اراد وجوب
 وقوعهما فريد قوله تعالى ويل للمطففين فتأمل (قوله) سماع اى سماعى
 لم يردان ياء النسبة محذوفة ولم يشأ حذفها بل اراد انه بمعنى السماع او حذف
 مضاف اى ذو سماع (قوله) اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى حقيقة
 واما المفعول المطلق المجازى نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل
 نص عليه الرضى (قوله) ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام الحياة
 وخالفهم الرضى فى الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها (قوله) فلا يلزم
 اجتماع الثنتين اعترض عليه الرضى يانه فليضرب فيه الفاعل المتنى والمجموع
 كما يضرب فى اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع الثنتين والجمعين واجاب عنه
 الهندي بان القول بالاستتار فى اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار فى الذى
 ينوبان عنه والاظهر الاخصران يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضرب فيه لالتبس
 بالمحذوف (قوله) ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر
 فى العمل لا المنون كما ظن صرح به الرضى واذا اضيف المصدر الى معموله

الار جمع جعل تابع ذلك المفعول تابع اللفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا
عند الاكثر (قوله) فان كان المصدر مفعولا مطلقا اى غير قائم مقام
الفعل بقرينة ماسياتى قال الرضى المشهور خلاف النحاة فى مفعول المطلق
المحذوف الفعل مطلقا سواء كان المحذوف جائزا او واجبا (قوله) اى
فيحوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه فحوى فذهب الى الثانى سبويه
والى الاول السيرافى لكن ذهب سبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لالتاويله
بان مع الفعل فيثبت يحوز تقديم مفعول المفعول المطلق على ما صرح به
الرضى (قوله) وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت
ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه لیس بوجه (قوله) وانما فصل
بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اباه يعنى هذه
الاقسام مشتركة بين قسمي المصدر فيلغى ان يؤخر عنهما فاجاب بانه
ذكره عقب القسم الاول مع الاشتراك تبيينها على انها لها مزيد
اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المفعول يخص
بالقسم الاول (قوله) من فعل اى حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في
تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل آجزاء حال
اللفظ على المعنى لشدة الملازمة بينهما واما ان يريد المصدر لان سبويه يسمي
المصدر فعلا وحداثا والثاني يوافق تفسير الرضى للفعل وحيث ان الجوز
فى قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى استدل الى اللفظ قال الرضى
والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب
السيرافى فى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر
ان الضمير فى قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه
فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازى الى لفظ
مثل ضرب ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة فى رجوع الضمير الى الفعل
على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال
المعنى المطابق الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني والالتزام (قوله)
موضوعا ذلك الاسم به على ان لام الجار صلة قوله اشقت لتضمنه معنى
الوضع وان يجعل للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى عن

التضمين (قوله) أي لذات ما قام به الفعل هذا يكفي ويعني عن قوله
 أي الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء و اشار الى وجه صحة
 المشاؤ اليه بقوله لكان أولى بقوله ولعله قصد التخليل فينبغي ان يعلم ان
 المراد بمن قام به الفعل مع الفعل وقيامه به او اسم الفاعل للجميع لا مجرد من
 قام به الفعل وهو المقادير من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضي بانه اخرج
 هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو او مضرب من فلان ومتبعه
 منه ويحتمل فان هذه الاحداث لا يقوم باحد النسبتين معنا دون الاخر ويمكن
 دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضر بين بل المتصف بضرب
 متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا
 معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من
 مصدر هو المضاربة التي قام به المضاربة أي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه
 ضرب متعلق بمضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو
 ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فنكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب
 منه متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنسبين
 معينا دون الاخر فلا معنى له اذا حدث لابدان يقوم بمعنى ولا معنى لقيام شيء
 لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب
 ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشباه النسبة
 بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من ان القيام امر اعتباري والقيام المذكور
 في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا
 ليس باعتبار قيام القر بين الفاعل فتأمل (قوله) المصنف في شرحه أي
 المفضل او التطريف قال المص في شرحه أي المفصل او التصريف (قوله)
 وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له آه فيه بحث لانه يخرج اسم الفاعل
 المشتق من الغالبة نحو طاولته فظلمته طولا فان طائل أي ذو غلبة بالطول فهو
 ممن قام به الحدث مع زيادة الان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه
 ولو تجاوزا الا انه لم نعر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق
 الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل
 بان طائل للزيادة في المشتق منه حتى جعل التعريف منقوضا به (قوله)

واستندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدث آه يرد عليه مع ما
 اورده ان اسم التفضيل قد يكون للشبوت وقد يكون للحدث صرح به
 الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل رأسا (قوله) وجعل صيغ احكام
 المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امر ان احدهما انه جعل المثنى والمجموع
 ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل يانه لم يجعل المثنى والمجموع من
 اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرخ يادراج لفظ
 منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل ونبه الشارح للامر الثاني
 وتكلف في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرج فخرج التعسف كما ترى
 (قوله) على زنة فاعل قال المصنف وبه سمي لكثرة الثلاث فلم يقولوا
 اسم المفعول ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص
 بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجهها مقبولا لكن لنا شاهد
 على ان قصدهم لبس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع
 لذات من قام به الفعل ولبس المفعول والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى
 والشاهد انهم سمو اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول
 لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل
 اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتي
 على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأثبا وقال الرضي والاولى ان
 المأثي في الآية بمعنى المفعول من آتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية
 الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل
 وعده مأثبا لوعده فجعل اهل الوعد في كونهم مأثبا للوعد بمنزلة الوعد
 المتمنع المغارقة عن نفسه فاستند المأثي الى الوعد قبل بيان الصيغة من
 وضائف التصريف وقع في النحو استطرادا لقول بيان الصيغة كالتعريف
 فهو يروى تعيين لموضوع الاحكام الجهورية (قوله) بشرط معنى الحال
 والاستقبال ايضا قال الرضي وظهر كلام النحاة انه اشترط معنى الحال
 والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط
 ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام
 هذا كلامه لقول قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهزئة

او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اى بشرط معنى
 الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما (قوله)
 فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف
 فانه اذا دخل اسم الفاعل بنفسه عن شرط من شرائط العمل صرح
 به الرضى ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى من قوله بشرط
 معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخل
 فى الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يخفى الاعتماد على الصاحب فاستثنى
 منه اللام لانه يكنى الاعتماد عليه وبما لا بد من معرفته فى هذا المقام ان اسم
 الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام ويسمى
 لام التقوية فى غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه الأفعال
 يكون التقوى بالياء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت يا زيدا
 قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا تقدم مفعوله فيقال زيد ضربت كذا فى الرضى
 (قوله) كضرب وضروب ومضرب هذه الاوزان الثلاث يعمل باتفاق
 من المخويين البصريين واما علم وحذر فعملهما مذهب سيبويه لا غير
 ومن عمل صيغة المبالغة من قال لا يشترط فى عملها زمان الحال والاستقبال بل هى
 كالصفة المشبهة (قوله) وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات
 من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم
 بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جارا لتقصان المشابهة اللفظية
 (قوله) لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة آه لا يكتفى ما ذكره بوجه عمل
 جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد اللباسب قال الرضى اما المثني وجمع
 السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل
 واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد (قوله) مع العمل فى معموله بنصبه
 على المفعولية يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على
 المفعولية ان لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة
 بذكر المفعول وكان اطلاق العمل محل قوله مع التعريف محل اذ اللام الموصولة
 لا يفيد فى اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه
 عليه الرضى حيث قال يعنى بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه

(قوله) اسم المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والإيصال إذا المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به وأما على ما ذكره المصنف في اسم الفاعل أن إضافة الاسم إلى الهيئة التي هي الأكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة إلى الحذف والإيصال وكأنه الذي جزم على ما قال (قوله) لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأنيب مضروب له إلا أن يقال الاستعمال على خلاف الوضع بتفريق الظرف والسبب بمنزلة المفعول (قوله) في العمل أي عمل التصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط (قوله) واشتراط عمله بأحد الزمانين قال الرضي لبس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابن علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وأمره في العمل كما مر اسم الفاعل لكفي لأن الاشتراط أيضا من أموره في العمل وأما قيد الأمر بالعمل والاشتراط فيخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا (قوله) ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر أن يشتق من الفعل المتعدي الثابت أيضا نحو علم الله ثلاثين الصفات الثانية المتعدية بالألف لأنه لما كان المتعدي غالباً حدثاً لم يلتفت إلى ثبوته أحياناً وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازاً (قوله) على معنى الثبوت أي المقابل للحدث على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي (قوله) فيخرج عنه نحو ضلعه ولا يذهب به مخالفتها بصيغة الفاعل (قوله) وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل أو بصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الأول مع حذف شطر الاسم أن صيغة الصيغة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل للمبالغة إلا أن يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل (قوله) أي كاشة على قدر مريد عليه أنه في الألوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن أفعول وأنه من الثلاثي المزيد فيه والرابع على وزن اسم الفاعل الآن يقال يحتمل أن يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماحية بأن لا يكون مجيهاً من غير الثلاثي قياساً بل يكون مقصوراً على ما سمع (قوله) ويعمل عمل فعلها مطلقاً أي من غير اشتراط زمان لا ينبغي اختلال عبارة المتن الآن يقال منه يحل أنهما لا تنفك عن الاعتماد وأعلم أنه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب التشبيه

بالمفعول دون فعلها (قوله) وعلى كل من التقديرين معمولها امامضاف
 او ملتبس باللام اذ هذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن
 الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد
 بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم
 كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاق
 الى الضمير بلا واسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة في المجرى
 عن الاضافة فلا يخرج عن المستعم وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبح
 (قوله) والمعمول في كل واحد منهما مفعول فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل
 نفسها لانه استوفى في مباحث النعت اقول لبس الغرض من بيان اعراب
 معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه ضابطة القبح والحسن مبنية على اعرابه
 فلنا بين اعراب معمولها دون اعرابها (قوله) وحسن وجهه ان صورته
 الخطية لا تصلح الا الوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف
 كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المص بالامثلة
 الثلاثة ما احتمله صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلاثة لمعمول الصفة
 من حيث الاعراب فلا (قوله) اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح
 به الرضى بقرينة واختلف في حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن
 وجه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يقيده التخفيف
 باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد (قوله)
 احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاق الى ضمير
 الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنان وجههما مع انه
 لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل
 حسن وجهه ويكون مختلفا فيه (قوله) لاشتماله على ضمير زائد
 على قدر الحاجة فالقياس ان ينتقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد
 حسن وجهه ينصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن
 وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه
 ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابيه وزيد ضرب ابنة
 في داره لان ضمير ماسوي ضرب لبس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب

(قوله) وما لا ضمير فيه فيه انه لم يقع نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين
الحسن الوجه برفع الوجه وهما سياتي في الاشتغال على التعريف العهدى
الثابت عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن في نعم الرجل بالضمير فاكتفى
فيه بالعهد بلا فتح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت
الفتح في الحسن الوجه والحسن وجه (قوله) لان معمولها حيث
فاعل لها فلو كان ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون
المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل
(قوله) ففيها ضمير الموصوف للقياس يقتضى فيه تفصيلا وهو انه
ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان الاضافة
الى التميز او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف للقياس لان
الاضافة الى المرفوع الذى هو عين الصفة فيجوز كاضافة الشيء الى نفسه
فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله
كالمفعول الذى هو في الغالب اجنبى فيلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة
كحين النصب فيقال في تركيب زيدان الحسن وجههما بل رفع الزيدان
الحسن وجههما بالجر (قوله) فتوث انت الصفة جعل توث على
صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولادعى اليه بل الانسب بالسابق
جعله مجهولا مسندة الى ضمير الصفة (قوله) مثل الصفة فيما ذكر من رفع
المفعول ونصبه وجره من غير اشتراط الى زمان الحال والاستقبال صرح
به الرضى (قوله) كذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب
ايضا من الاسماء الجامدة التى اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس
الوجه اى حسن الوجه وهو قليل كذا فى الرضى (قوله) لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اى موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى
ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم
لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال لمتصف
بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصفت بهن الا والمراد
بغيره غير ما سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما فى قولهم هذا بسر
اطيب منه رطباً (قوله) فى اصل ذلك الفعل يعنى ان الجار والمجرور محذوف

والتقدير بزيادة على غيره وفيه الاحتياج الى التقدير ليخرج اذا بدعنا التعريف
فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لافي المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ
الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او
لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من الجار (قوله) وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف لا حاجة في
الاخراج الى جنس الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم يوضع
لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف وقوله يخرج اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا لما يتعرض
لخروج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على حذهب من جعل اسم الفاعل
شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع
للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر افادة اضافية زيادة الى الغير ولذا وجب
ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة
اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكّر المفضل عليه للاستثناء
عن الذكور الفهم (قوله) وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته قدر تغير
ليصبح حمل افضل على اسم التفضيل والاولى تحذف المضاف بجعل وهو
بتقدير وصيغته لانه الجمادة (قوله) فعلى المؤنث لوجه للاقتصار على ضم
المؤنث لتبني كلام المتكلم لان له ثنتين وجمعين ايضا (قوله) فيدخل فيه خير
وشر لكونهما في الاصل اخيرا وشر لا يكفي بحرور ذلك لدخول خير وشر مؤنثين
لانهما ليسا في الاصل اخيرا وشر بل خوري وشرى على مقتضى قوله وفعلى
المؤنث وتحقيقان افعلى قد يكون لجميع الامور وقد يكون للذكر وفعلى المؤنث
والثنية الثانية والجمع للجمع وخبر وشر مغير اخبر وشر للجمع لانهما
مغيرا للغير وشر المستعملين بمن (قوله) وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل
من ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدى وارجل
من اليد والرجل فانه لم يثبت واختك الشاتين بمعنى اكلهما من الحنك
واول لانهما اذا ن وقبده الرضى لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال
لا بد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعال التفضيل من الافعال الناقصة
وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما باس

بكلمة اى ماتكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس
اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل تصرف في الفعل فلا يجمع
عدم التصرف للموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنى حديثه
عن شئ لانه ح يخالف فعله في ان فعله للنفي وهو للاتيات مع زيادة فيه والمستق
للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجرى فيه الزيادة والنقصان وكون
الافعال الناقصة مما يجرى في مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر
(قوله) لبس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق
من اليلج بمعنى ككون الحاجبين غير متصلين اليلج للتفضيل بل للصفة
قال الكوفيون يجي من البياض والسواد للذين هما اصل الالوان وقال
البصريون ماجاء منهما شاذ ومنه قوله عليه السلام في وصف الكوثر ماؤه ابيض
من اللبن (قوله) وعود في القاموس العود كالفرس ذهبا حس
احدى العينين (قوله) فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد الالام للعهد
ى غير الثلاثي المجرد المعهود اى الموصوف بما لبس بلون ولا عيب فلا يرد
ان مرجع الضمير لبس مجر الثلاثي المجرد بل اخص منه (قوله) ففيه
اشابة من حق ابن هنبقة قد تكرر من الشارح ابن هنبقة واظنه سهوا
صححه الهندي عن غير ابن وقال في القاموس الهنقى كهملس الاحق
وهنبقة لقب ذى الودعات يزيد بن ثروان فجعله لقبالا كنية وقل في العين
الودعة وفحرك جمعه ودعات خرز يبيض يخرج من البحر يضاء شقها كشق
النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الالوان وسفينة نوح عليه السلام
والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق في ستورها وذو الودعات هنبقة يزيد ابن
ثروان يضرب بمحفة المثل والصحيح اح وافقه وزاد انه احدي بنى قبس بن نعامه
يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عرش بجد وكن هنبقة وهذا قد شنع
الشارح قدس سره تشبعا شنيعا للهندي وذلك كان منه امر ابداعا
ولا يرضى بمثله عن مثله لثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا حواشيه
واعجب منه انه لبس ما نقله من الهندي مرضياله كيف وقد كتب فيه اشارة
الى القدح فيه كما هو دأبه (قوله) ويستعمل اى اسم التفضيل على احد
ثلاثة اوجه اذا لم يحمل معدولا كما في آخر او اسما كفى الدنيا والجنى اسما

للخط العظمية اولي يخرج عن معناه نحو اخر بمعنى غير فتقول جاء في رجل
 اخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعجالات من ثم الاضافة بالمعنى الاول
 (قوله) - واما قوله ولست بالاضحى منهم مخضى وقيل اللام زائدة
 والاقراب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع
 ذلك قليل هربا من صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما (قوله) ولا يجوز
 زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه المحذوف مع الافعل
 الذي خبر غالب ومع غيره قليل (قوله) ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
 هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء اورد عليه انه لا بد من تعويض
 المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منافر للتوئين
 في ينقص بالتعويض في جوار رفعا وجرا عند من جعله توئين العوض على
 انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه يجيء بعد اسم التفضيل
 ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل
 وعدم صحة قصد المثاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا
 يجوز به افضل من عمرو وتقدير نحو زيد اعلم من الجار نحو زيد اكبر من الشعر فانه
 ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في التكبير بل افعال التفضيل
 يخرج عن معناه التفضيل الى التبعاض والتبا الذي يلزمه فان التفضيل
 مستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد عن الشعر
 ويجوز استعمال التفضيل على ما عن الوجوه الثلاثة يجعله بمعنى اسم الفاعل
 قياسا عند المبدء وسماها عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهلون
 اذ ليس شيء اهلون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزمه صيغة افعال
 من اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو اصل اي افعال من
 (قوله) احدهما وهو الاكثر ان يقصده الزيادة استشكل حل القصد على
 المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف
 المضاف اي قصد احدهما وثانيهما جعل ان يقصد محذوف الجار اي احدهما
 ساقط لان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح
 اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وصكاه

جعل ان يقصد مضدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول
وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف وتعسف (قوله) باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ماعدا المفضل عليه لثلاثتهم انه يصح
قيد التفضيل باعتبار اي بعض كان (قوله) لان وصفه لتفضيل الشيء
على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل
عليه كما في القسم الثاني من الاضافة (قوله) مطلقة غير مقيدة بان يكون على
المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق على المضاف اليه وليس
كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه غيرا قصد تفضيله
عليه (قوله) ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه
لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص والتقابل
بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة
للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله بخو قولك نبينا اقول افضل ونحو
محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر
(قوله) ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة
الاستثناء ولعله كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية
وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني اصلا في مظهر
الافى مظهر كذا غايته ان العمل في مظهر لا يتصور الا بالفاعلية (قوله)
وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضي
قبده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم
في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر لا يظهر وجود المضمر
حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لانه لا يظهر اثر العمل في لفظه والالجاز عمله
في سائر المبيئات وانما خص بالفاعلية لانه لا ينصب المفعول به سواء كان
مظهرا او مضمرا بارزا ونظيره قوله رافعة للظاهر في تعريف المبتدأ فانه
يراد به رفعه بالظاهرا المفعول ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى
التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في المفعول بالرفع بالفاعلية وانما
قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف

القوي فيقال ما اضرب منك لزيد وانا اعرف منك زيد (قوله)
 وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية آه ماذا كره من الدليل لا يخص بنى على
 الرفع بالفاعلية او بل يجرى في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به
 فلا وجه تخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان به الاول ترك اعادة
 اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجهها مستقلا كما
 يفيد اعادة اللام (قوله) الا اذا كان صفة اى وصفاسيبيا وهو في اللفظ
 لشيء الاول ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفيا
 سببially لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضى هذه شروط
 رفع افعل لفاعله الفاعل مسمى بلاضعف يعنى لا بشرط اصل عمله حتى
 لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن يانس من العرب رفعه بالفاعل
 بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خبرته عمه (قوله) وهو في المعنى
 صفة لمسيب قال الرضى الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لاسباب
 وقال الهندي اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب
 ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى فاعل الاسباب
 اسببيا فالاسباب ح في مسياتها وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على
 انه لا يلزم ان يكون في المعنى السبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعل المتكلم
 سببا صحيحا كان اوسقيا (قوله) قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين
 غيره على ما جعل قول المصنف يخرج عنه ما رأيت زيدا احسن في عينه الكحل
 اليوم منه في عينه افس قينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر غيره في قوله باعتبار
 غيره بغير الاول بل يفسره بغير تقييده السابق بالاول (قوله) مفضل
 ذلك السبب باعتبار ذلك الاول الخ اعترض الرضى بانه كيف تعلق باعتبار
 الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل
 بالحرفين المتماثلين الى الاسم من نوع واحد فلا يقال جلست في الدار
 في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا
 من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار فينبدل البعض عن الكل
 ويجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني
 حال من قوله على نفسه (قوله) والمساواة اياه مقام المدح هذا البيان

جعل ان يقصد معذرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله معنى المفعول
وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف وتعسف (قوله) باعتبار محققه
في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل عليه لثلايتوهم انه يصح
قيد التفضيل باختيار اى بعض كان (قوله) لان وصفه لتفضيل الشيء
على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل
عليه كما في القسم الثاني من الاضافة (قوله) مطلقة غير مقيدة بان يكون على
المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق على المضاف اليه وليس
كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه غير ما قصد تفضيله
عليه (قوله) ويضاف للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى التكررة للتخصيص وفيه انه
لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص والتقابل
بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة
للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله بخوفك نسبنا اقول افضل ونحو
محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر
(قوله) ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة
الاستثناء ووجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية
وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على محومه بمعنى اصلا في مظهر
الافى مظهر كذا غايتة ان العمل في مظهر لا يتصور الا بالفاعلية (قوله)
وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلاق المضمر والرضي
قيد بالاستمر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم
في المستترك والمراد بعلم ظهور اثر العمل في المضمر لا يظهر وجود المضمر
حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لانه لا يظهر اثر العمل في لفظه والالجاز عمله
في سائر المنبئات وانما خص بالفاعلية لانه لا ينصب المفعول به سواء كان
مظهرا او مضمرا بارزا وتظيره قوله رافعة للظاهر في تعريف المبدأ فانه
يراد به رفعه بالظاهر المملوظ ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى
التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في المملوظ الرفع بالفاعلية وانما
قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف

التقوى فيقال ما اضرب منك لزيد وانا اعرف منك زيد (قوله)
 وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية آه ماذا كره من الدليل لا يخص بنى على
 الرفع بالفاعلية آه بل يجرى في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به
 فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان آه الاول ترك اعادة
 اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجهها مستقلا كما
 يفيد اعادة اللام (قوله) الا اذا كان صفة آه اى وصفاسيبيا وهو فى اللفظ
 لشيء الاول ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء اووصفا
 سببياه لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضى هذه شروط
 رفع افعل لفاعله الفاعل مسمى بلاضعف يعنى لا بشرط اصل عمله حتى
 لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن يانس من العرب رفعه بالفاعل
 بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خبرته عمه (قوله) وهو فى المعنى
 صفة لمسبب قال الرضى الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لاسباب
 وقال الهندي اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب
 ما حقل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى فاعل الاسباب
 اسببا فالاسباب ح فى مسيات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على
 انه لا يلزم ان يكون فى المعنى السبب الواقع بل يكفى ان يكون لما جعل المتكلم
 سببا صحيحا كان اوسقيا (قوله) قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين
 غيره على ما حل قول المصنف يخرج عنه ما رأيت زيدا احسن فى عينه الكحل
 باليوم منه فى عينه امس فينبغى ان يطلق المسبب ولا يفسر غيره فى قوله باعتبار
 غيره بغير الاول بل يفسره بغير تقييده السابق بالاول (قوله) مفضل
 ذلك السبب باعتبار ذلك الاول الخ اعترض الرضى بانه كيف تعلق باعتبار
 الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل
 بالحرفين المتماثلين الى الاسم من نوع واحد فلا يقال جلست فى الدار
 فى الصبراء ويقال جلست فى الدار فى اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا
 من الاول صح كما يقال جلست فى البلد فى الدار فيبذل البعض عن الكل
 وواجب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني
 حال من قوله على نفسه (قوله) والمساواة بآه مقام المذبح هذا البيان

يخص فثالا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يخص
 بمقام المدح فربما يكون النفي نفيًا للزيادة مع بقاء فائدة أصل الفعل سواء كان
 على وجه المساواة أو على وجه يكون دون جنس المفضل في المعنى وعلى هذا
 عرفت ان العمدة هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطرافه في تركيب لسان
 في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان أصل إيمانه يجرى في الجميع وان لا يجرى
 بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه أصل البيان فأمّا (قوله)
 وثانيهما ان يحمل احسن قبل تسلط الثاني عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى
 انه لا يتأتى ذلك منع وجود من انتفضيلة اذ لا يبقى وجه لذكرها (قوله)
 فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية الخ فان قلت هذا السؤال لا يخص
 زوال الزيادة التفضيلية بالثاني بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء
 كان يرجوع النفي الى الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن في قول عبارة الشارح
 يحمل الباقى قوله بالثاني بمعنى مع لالسيبة حتى يتم التوجيهين السابقين (قوله)
 بين احسن ومعموله باجتنبي لم يقل لفصلوا بين العامل ومعموله باجتنبي لان
 الفصل بين العامل والمعمول لا يمنع بل بين العمل ومعموله اضعف عمله فيكون
 زيد كان غمر وضاربا نص عليه الرضى (قوله) ولو قدم قوله منه في حين
 زيد على الكل اشارة الى شبهة نقلت عن المص من انه فليقدم منه على الكل
 حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو
 انه لو قدم كرم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه زده الهندي فانه لا فساد في رجوع
 الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو منه كور زينة كما في هذا المثال لان
 الكل المؤخر لكونه متبدا مقدم تبة واجلب بانه تعقيد كلف فرجع
 العمل مع ضعف عمله عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره المص راجعا الى ما ذكره يعنى
 يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه
 محررا لما ذكره المصنف فانظر اطراف الكلام لئلا تكون بالتقصير الملام
 على قواف المرام (قوله) مع اسمها لسان من قبيل العبارة المشهورة الواردة
 هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو بما يقضى منه العجب لانه كيف
 يجاب به القدر فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف
 في العمل فان حصل الوجه ان العرب كان مضطرا الى اسماله وحاصل القدر

منع الاضطراب بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق
التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى في الاثبات
ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب
الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي
بضعف التفضيل فيعمل افعل مع الاضطراب بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل
قويا فانه لا يعمل مع الاضطراب ايضا (قوله) ولورفع لفظ الغير اه لم يلتفت
اليه المصنف بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا
(قوله) وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله
من كحل عين زيد رد هذا على تقدير ذكره الرضى وتبعه الهندي متمسكين
بان المقصود تفضيل الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه اردان عمل
باسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار
وحينئذ يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا
يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور
من وجار العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف وينجى عليه انه يوجب اخراج
التركيب الى ما لا ينظر له في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار
وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل
والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي مرجع المعنى الى ذلك
ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل
والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل
عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتأمل (قوله) وتقديره ما رأيت
عينا مماثلة بعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد
اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضى بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين
زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى
ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل
ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون
احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا
مثل عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه
في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن

صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف استعما لانه لم يرض بكونها لان الظاهر كونها
 خرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع اما يجعل
 المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لاني الفضل في حسنه واما يجعل المماثلة
 بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الامنع وكان اللزوم
 على الوجه الامنع مبنى على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع
 ما عداه لم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون التي مبرهنا فيكون ابلغ
 واعلم ان اللفظ من عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخضرين فرقان
 لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل
 جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف
 ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها
 الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في
 عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق
 به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك
 ان تجعل معنى قوله فان قدمت آه انك ان قدمت ذكر العين وجب ان
 تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي وليس
 بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك مفضل
 عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجهتها اعمال احسن
 متفقان نظر الى تقدير الكلام (قوله) لانه كان في مقام بين الاختصار وما
 ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال به بد كالمثال والتمثيل بالشعر على جواز
 حذف الموصول وذكره (قوله) اسم جماعة الركبان يعني لبس يجمع به
 على ذلك ليصح منه ما سألني من جعل ساريا صفة ركبان لان اسم الجمع
 لا يجب تأنيث المسند الى ضميره ولا جمع صفة بخلاف الجمع (قوله) وساريا
 من السري واحتمال جملة من السرية على ان يكون صفة مصدر محذوف
 اي اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قبل ضعيف لان حقه التقديم
 على المستثنى حيث قلنا لم يلتفت اليه فقوله اري اما من رؤية البصر
 او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل اري
 مجهولا اي اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعينية فتبين

واعلم (قوله) وارى منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع اما حقيقتها وشرار الناس وقطاع الطريق (قوله) والحال انى لا يرى جعل الواو حالية وقبل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال ولا يرى ومقتضى السابق ان يقول ومارأيت ليفيد انه ما يرى ولا يرى قط لانه لو رأى مثله لم يتأت الحكم منه بانه لا يرى قط فتأمل (قوله) فلما وصل التوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله اعلم (قوله) اى نفس مادل يعنى الكلمة جمع بين مادل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهوانه باعتبار لفظ مادل دون معناه (قوله) اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل (قوله) ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعلل بتعلل فاعل ما اجبالا وهو متفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعلل بتعلل متعلق متعلل اجبالا لانهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما (قوله) ولما وصف ذلك المعنى بالاقتزان بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما اخرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتزان بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث (قوله) فالمراد بالمعنى لبس معناه المطابقى مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازى في موجهات شرح الرسالة الشمسية الا تتضمن لانه لا يهيج ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامى ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم (قوله) وبقولنا وضعنا واسماء لافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها لبس دأرا بين الامرين

بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم
على الجمع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء نحو جاني الرجال اى كل واحد
وكذا جاني جميع الرجال (قوله) والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا
الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامات في اصل
الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغيائية
(قوله) اول تقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لامعنى لتقليل
الاصطلاحى او تحقيقه فلا يصح قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتقليل الفعل مدلول الفعل
الا ان الظاهر حينئذ ان يقول شئ من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتأمل
(قوله) لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع التأكيد صرح به
التفتازانى في شرح التلخيص (قوله) لانها وضعت آه ولان الشئ
ما لم يخص الشئ لم يعمل فيه (قوله) وانما خص لحوق تاء التأنيث
اى الساكنة وبهذا صح قوله والصفات استغنت عنها آه (قوله)
ولحوق نحو تاء فعلت الاحضر ان يقول ولحوق نحو تاء فعلت وفعلنا ويستغنى
عن قوله ولحوق تاء التأنيث ساكنة والاولى ان يفسر نحو تاء فعلت بالضمير
البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل
مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح (قوله) اى بحسب اصل
الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن
(قوله) قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان
زمانى وهو التقدم الذى لا يجمع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين
اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما
هو بين العلة التسامية والمعلول وتحقيقه علم آخر ولفهم مخاطب آخر
ولزم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأوه التباين التقدم
بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق
بحدث وقع صفة زمان فيكون المعنى مادل على زمان واقع في زمان متقدم
على زمانك فيلزم ان يكون للزمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظه قبل
بلفظ متقدم بان يقال مادل على زمان متقدم على زمانك (قوله) مبنى

على القبح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته (قوله)
 باحد حروف تأيت في واؤه الظاهر في اوله (قوله) كوقوع الاسم
 مشتركا آه لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم
 الا انه ليس كل ماض مشترك بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي بسبب
 زيادة احد حروف تأيت دائمى فلذا قيد مشابته باحد حروف تأيت ولو جعل
 مشابته باحد حروف تأيت لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان
 والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة (قوله) فالهمزة
 لم يراع في البيان ترتيب حروف تأيت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه
 يتبدأ من المتكلم الواحد وينتهى الى الغائب (قوله) مفردا مذكرا كان
 او مؤنثا فالنذكير للتغليب (قوله) اى للمتكلم المفرد يجب ترك المفرد
 لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او ينضرب وانما وصف في
 اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب
 بكونه مع الغير فلا يجمع الافراد مع كونه مع الغير (قوله) او اكثر مذكرا
 كان او مؤنثا او مختلط (قوله) غيبته اى حال كون المؤنث آه يمكن جعل
 غيبته مصدرا حينئذ لان جعلها حالا انسب بنظرها ولو قال المصنف
 والغائبة والغائبتين لكان اظهر واخصر (قوله) ولما كان هذا الكلام
 في قوة آه دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيدان عدم اعراب غيره مفيد
 بوقت عدم اتصال نون التأكد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه
 لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون التأكد
 او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال مال البيان انه انما يعرب
 اذا لم يتصل به نون تأكد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من
 الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون
 اتصال الطرف به تقييد الحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها
 لا الحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق
 ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى لا يعرب مغايرة وقت
 عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى
 النونين (قوله) واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون

اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يتقوم المقضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون
 آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل لبس بمعنى وقوله ونصب
 معنى فتحه واحذف نون اوجبهما العامل وقوله وجزم بمعنى سكون واحذف نون
 او حرف اقتضاء العامل (قوله) فالصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو
 ما لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث (قوله) وهو عند النحاة
 احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال
 حرفه الاخير ولم يقل لانه ليشمل نحو يحمر بلاشبهة (قوله) المجرد عن
 ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو تضرب ويضربك
 (قوله) متصل به نحو يضرب وما يضرب الالهو فانه وان لم يجرد عن
 الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل ولاشبهة انه لاحاجة
 الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله
 والمتصل به ذلك فتأمل (قوله) للثنية آه لاحاجة الى ذكر هذه
 القيود لانه لبس ضمير بارز مرفوع الالثنية والجمع والمخاطب (قوله)
 والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث
 فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكور ولذلك صح قوله
 فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك
 شاملا لضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم بجمع المؤنث (قوله) والسكون
 في حال الجزم لم يقبده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا
 لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضممة تقديرا
 وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا
 اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم (قوله) مثل يضرب
 مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا لاعرابه حتى يكون قاصرا والمتبادر
 من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب فاقمه بما الحق به (قوله)
 والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله
 والمتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح
 عطفه على الصحيح المجرد لاعلى مجرد المجرد ففيه الشارح عليه بقوله والمضارع
 المتصل ولو مثل المصنف بقولنا يدعوان وتدعوان الى آخره بدل يضربان لكان

واضحاً (قوله) اسقط الحرف المناسب لان حرف العلة مناسب للحركة
 في كونهما قاطبين للسقوط (قوله) والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم
 ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام
 الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص (قوله) هذا التجرد ولم يقيد والتجريد
 المضارع وقيدوه في المبتداء حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد
 اليه في قسم المسند اليه من المبتداء واسناده الى شيء كافى في قسم المسند من
 المبتداء لانه يحتاج الى التقييد في المبتداء دون المضارع لان الاسم يفيد
 معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما يجرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف
 المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير من فروع
 (قوله) كما هو المتبادر عن عبارته المتبادر من بيانه لاقسام المضارع انه
 لم يجعل الرفع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان
 وفي بيان المجزوم وينجزم الى آخره فلما يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب
 وتجازم بتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق
 العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم بمنع
 وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الاسم وجازمه فلي لم
 يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان
 وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من الموضع فلا يتجزئه المرفوع عند المبتدئ
 سهولة والمقصود الاصل في هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها عن
 عن بعض لا بيان العامل (قوله) وذلك مذهب الكوفيين اى اكثرهم اذ
 الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين (قوله) كما في زيد يضرب لاتقول صحة
 الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبنى الاصل فلا يؤثر
 فيه العامل (قوله) ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والتون
 الا ان يقال التون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين (قوله) وقال
 الخليل اصله لان يرده ان لا تضرب في تقدير لا ضربك وهو ليس بكلام بخلاف
 لن تضرب اقول لن مركب من لا والتون الخفيفة التي حقها ان للحق
 الفعل الا انه الحق بلا لتصريح به لتأكيد النفي لالتأكيد الفعل المنفي
 حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة

يكون مع التون ولذا خض لن من بين حروف التني بتأكيد التني (قوله)
 بعد حتى نحو سرت اء ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي تقدر بعد اذان
 شروع في الشيء قبل اوائه فان المصنف سيفصلها فحل ما ذكره مقام
 تفصيل المصنف (قوله) اذالم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء
 بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد لبس لفظ
 العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم اوارؤية
 اوالوجدان اوالظن اوغير ذلك (قوله) هي المخففة صيغة الفصل ههنا
 للمحصر اي هي المخففة لاغير وبه صار مقابلا لقوله والتي يقع بعد الظن وقوله
 من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة لما خوذ من المثقلة فانها للرجاء والطمع
 فلا يناسبه فكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة الغيت
 لخروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير
 الشأن قوله وليست هذه تأكيد للمحصر (قوله) على غلبة الوقوع
 اي ككون جانب الوقوع غالبا على عدمه ولبس المراد بغلبة الوقوع
 كثره كما هو المتبادر (قوله) لا مؤيدا مطلقا كما قبل ولا مؤيدا في الدنيا
 كما قبل هو الحق (قوله) لتكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكن ان الا في
 الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب
 ان يكون مستقبلا وكذلك الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب
 من قال اسلمت صار جزاء وان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن
 لضعفها لا يقدر ان يعمل في الحال الذي هو جار لماضي الذي هو مبني الاصل
 (قوله) واذا وقعت بعد الواو والفاء وخص بيان هذا الحكم في كتبهم
 بالواقع بعد الواو والفاء وكأثم لم يجدوا وقوعهما بعد غيرهما من حروف
 العطف لانهم وجدوها ولم يجدوها ذا وجهين فتدبر (قوله)
 فالوجهان جائزان جعل وجهان مبتدأ لافاعلا لان حذف الخبر
 اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمستند بخلاف
 الاول فان فيه حذف المستند لاغير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان
 يكون تقديره ففيها الوجهان الانفاء والاعمال (قوله) وان كان بالنظر
 الى زمان التكلم الاول سواء كان اوترك المستقبل فتدبر (قوله) بمعنى كي

للسببية لافائدة لتقييد كي بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كي قبيل ذلك
 لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت
 حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها
 او معنى كي قلت كانه اراد لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء
 منه (قوله) فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما
 لا يخفى (قوله) كما تقول كنت سرت امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع
 لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على
 ذكر امس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد
 من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المصنف تحكم (قوله) كأنك
 كنت في زمان الدخول حيث هذه العبارة آه جعل حكاية الحال بمعنى حكاية
 اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف والاطهر ان المراد زمان
 الحال المحكي به من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال
 (قوله) لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر
 الى ما قبله وهو لا ينسأ في الحال الا يقال ينسأ في افادة الحال فلا يصح ذكره في
 مقام افادته (قوله) كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون انها حرف
 ابتداء ويريدون لزوم المبتدأ بعدها (قوله) لتحصيل الاتصال المعنوي
 فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما
 بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت اوجارة (قوله) مثل مرض فلان
 حتى لا يرجونه الا ان يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اکتفى المص
 به فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق (قوله) وامتنع نظرا
 الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سري لا يصلح
 سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سري يحتمل ان يكون في تقدير
 كان سري واقعا وان يكون في تقدير كان سري متعينا منتقيا الى غير ذلك
 فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط
 لاتفاء شرط صحة التأويل (قوله) فقوله ايه عطف بتقدير جاز
 لا يخفى بعده في نفسه بالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى ادخلها عطف
 من غير تقدير لانه دعاه اليه ما ذكره انه اذا عطف شيء على شيء وسبقه

قيد يشارك المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه
 قيد فالشركة محتملة (قوله) ففي الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في
 صورة النصب ليس حتى ادخلها بالرفع على تقديره (قوله) اى ما كان
 صفة الله تعذيبهم الاولى فعل الله تعذيبهم فتأمل (قوله) الفاء التي
 ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان آه جعل خبر الفاء جملة
 محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله
 فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين (قوله) احدهما
 السببية اى قصد السببية وقد نبه الشارح عليه (قوله) من النفي
 المستدعى جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء قد سبق
 منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مفردا
 فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة
 ولا يمكن العطف على الجملة المختلفة خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء
 هنا مبدع عن العطف بتقديم الانشاء المستدعى للجواب فان الجواب لا يعطف
 فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية
 في زنى فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه
 العطف الا ان يقال حيثئذ يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في
 تسمع بالمعدي خير من ان تراه (قوله) فالحق بالحجاز فاستريحاه جعله
 لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله بقولنا سبق منى
 ترك منزلى والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن
 الضرورة وهو ان يجعل سائر والحق في معنى الامر اى لترك والحق
 فاستريحاه (قوله) واول التي تنصب آه اكتفى هنا بتقدير متعلق الظرف
 ولم يقدر المبتدأ ولقد احسن (قوله) اى بشرط ان يكون معنى الى آه لا يخفى
 انه بعيد والاولى ان يراد انه ينصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب
 معنى الى ان فتقدير ان ليم اللفظ الدال على معنى الى ان (قوله) اذا كان
 المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني
 ان تضرب زيد فتشتم فانه حيثئذ لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان

ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل بالعجني انك انسان وتعلم فانه
 يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصرح ويمنع كون المعطوف عليه
 في العجني ان تضرب زيد فنسب اسم ابل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل
 بالاسم متأخر عن العطف (قوله) ويرد عليه انه كان المناسب ذكرهما مرتين
 ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز
 بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعدا ولا بخصوصات
 بشرط لينضبط وفصل عقبيها شرائطها ثم العدد كالمشركات في الشرط
 مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل (قوله) ومع العاطفة اي مع
 العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها
 وهو المتبادر من قوله لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان
 الشرط المشترك بين الكل (قوله) وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام
 الامر ولا المستعملة في التهي اضافة اللام لانهما تنكره قابله للاضافة ولم يضاف لا
 لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في التهي صفة لا
 فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق المشهور
 ان يكون التقدير ولا مستعملة في التهي يجعل قوله في التهي حالا لان الانسب
 بالمعنى تقدير المعرفة فما قلناه ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية
 جانب اللفظ (قوله) احتراز عما استعمل في معنى التهي وعما لم يستعمل في شيء
 نحو لا قسم (قوله) وهذه الكلمات تجزئ فعلا واحدا اي تجزئ بالاصالة
 فعلا واحدا والافقد يتعدد مجزومه بالعطف فنقول لا تضرب وتقتل
 (قوله) وكلم المجازات اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازات
 (قوله) والمجزوم بها فعلان اي قد يكون كذلك كما استعرف (قوله)
 واي وهو ايضا مما تجزئ المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى
 ايا ما تدعوا او يدونه (قوله) مع كيفما واذا فشاذا في كيفما شذوذان اذ كونهما
 من كلم المجازات كالجزم بها شاذ (قوله) ويختص اي لما بالاستعراق ولا يبعد
 ان يستفاد ذلك من تأكيده لما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما
 (قوله) وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العاقل ومعموله فيه بحث
 لان ان في ان لم اضرب لبس عاملا في اضرب لانه لم دخول لم ومعموله وانما

مدخول ان لم اضرب (قوله) ولا انتهى لا يصح اضافة العلم وانه نكرها
او جعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية (قوله) سببية الفعل
لا يحق ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فاللايق ان
يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثاني فكان المصنف اراد بجعله
سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك لبس الالافادة فانه ان المراد لافادة
سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التتبع (قوله)
من حيث يبنى على الاول آه قديتني كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما
اذا كان ملزوما من غير سببية فلس الامر كذلك والاطهر ان المراد انه
يسمى الفعل الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة
الاولى والجزاء هو الجملة الثانية فافهم (قوله) لتحقق تأثير حرف الشرط
الح اي تحقق التأثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فظا واما
في ان خرجت لم اخرج فلان الجرم يلان لقربه وسبقه معنى لان ان دخل على
لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع
(قوله) وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو
ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى
لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتثنية فانهما مستقبلا ن تحقيقا قبل
دخول ان فلا تأثره فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجي (قوله)
او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثر اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا
بلن والاولى اصلا لا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه
كامر (قوله) او استفهام نحو ان لم يضربك زيدا فاضربه او مضارع
حتى بما نحو ان لم يضربك فاضربه ووجه عدم تأثير حرف الشرط فيهما ان
الاستفهام يبق على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والتثنية بما يكون
لحال من غير انقلاب (قوله) موضع الفاء فيه على ان الفاء واذا لا يجتمعان
ولذا لم يقل ويكتفى باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر (قوله) لاختصاصها
بها اي الجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدير (قوله)
وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة وعبارته مشعرة بانه جعل
مقدرة في قول المصن وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة
لان وجعل بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة خبرا لانما كانت ولا ضرورة

قد عو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان (قوله) بعده هذه الاشياء الخمسة
 صالحا الى اخره لاحاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد
 السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او ادعاء لنكتة
 فتدبر (قوله) فانهم يطلقون امثلة الماضي اه اقوى الشواهد على ارادة
 الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة
 قولهم الامر بالصيغة (قوله) وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر
 الامر المعروف بالصيغة يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع
 توهم ارادة المصدر بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر
 بمعنى المصدر اي صيغة للامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال الامر
 في السنة العشرتين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين
 المحصلين فخاف انه يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه
 بالامر بالصيغة (قوله) صيغة يطلب بها اه قوله يطلب بها اخرج النهي
 والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام وافي
 النهي لابل صيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا ينحى
 ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف
 حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها
 الفعل شامل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعضها فصولا ولا يظهر
 ان صيغة بمنزلة الجنس و يطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل
 يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز قيدت مافيه وكذا قوله المخاطب
 احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل
 قوله تعالى فلتفرحوا وعن صبه ومه عرفت مافيه والحق انه ليس من تنمة
 التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر بالتقدير
 هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع (قوله) وفي الصورة
 حكم المجزوم اي في حكم اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم (قوله)
 في اسكان الصحيح لاختفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة
 حكمه الاخر واما سقوط النون فليس حكم الاخر لان النون ليس اخر الامر
 الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير الباسر والفعل والنون تزلت منزلة

كلمة واحدة فنزل النون منزلة الآخر (قوله) فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة ايعنى المص بعد كون آخره فى حكم المحذور ان كان له ولهذا اكتفى ببيان زياد الهيرة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك قام مراد ليس فى ما فى آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فبني ان يقول اسكن آخره وحذف (قوله) والمراد بالرباعى ههنا اى فى علم النحو واما فى علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفى قوله من المزيد فيه ينظر لان الرباعى لا يختص المزيد وقوله واتما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى بعده حرف مضارعة ساكن وكذا قوله ههنا يعنى فى مضارع رباعى بعده حرف مضارعة ساكن (قوله) دفعا للالتباس يعنى ضم الهيرة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير القتح اى فتح الهيرة فقوله فانه اذا قيل اقبل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهيرة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالبه احد بانه لم يفتح اوله بكسر حتى يكون لسانه فائدة والصواب انه اذا قيل اقبل يفتح الهيرة التيسر بواحد المتكلم المعروف فى حال الوقف واذا قيل اقبل بكسر الهيرة يلزم الخروج من الكسر الى الضمة وهو ثقیل (قوله) فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس ~~بكسر~~ الهيرة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه حرف المضارعة فضمير سواء الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقف اى وقت حوى وقت يكون بعد الساكن ضمة (قوله) مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون ساكن بعده حرف المضارعة ضمة (قوله) او على حذف مضاف الى فاعل فعله آه لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لا دنى ملايسة تقدير الفعل لم يزد فى الكلام الانقديرا وعلم بما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا دنى ملايسة لم ينبه له (قوله) ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يرد كفاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية و كأنه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشائعة (قوله) اكتفاء يذكره فيما سبق فى تعريف مفعول

ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكر اعتمادا على اشتهاؤه لايحوز حذف
 ثالثا على يدون افعالة المفعول مقصده (قوله) ويضم الثالث الى قوله
 خوف اللبس الاخصر ان يقال فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم كل
 متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل
 والثاني مع التاء (قوله) لثلاثا يلبس بالدرج بالامر في ثنية الغائب وجمعه
 مطلقا وفي واحده وقفا والاولى ترك التعليل وتفسير قوله خوف اللبس (قوله)
 هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه
 لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم
 والتبس في باب علم بلاشبهة فالاولى ان يقول المصنف فان كان ماضيا كسر
 ما قبل اخره وضم اخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل والثاني
 مع خوف اللبس (قوله) اى ما يكون عينه فقط معنلا ويمكن ان يقال
 اراد ما يعقل عينه وعين اللفيف لا يعقل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب
 (قوله) وانما خص معتل العين بالذكور زيادة غموض واختلاف
 في المبني للفاعل منه كما ذكر وتبعية ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن
 فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص معتل
 العين بالذكور زيادة غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وتبعية ذكر
 مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر المتعدي وغير المتعدي هذا ان قيد ان
 لقسمي الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير
 المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق
 فان المصدر لا يتوقف على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله
 والسرف في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن من معنى
 الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما اشتق منه
 الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف
 فهمه ما يشتق هو منه عليه ~~ومكانه لذلك~~ قال المتعدي من الفعل (قوله)
 فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دلل عباراته سيما هذه العبارة
 ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالخذف
 والابصال فما وقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين

فكما ان الفعل متعلق بالمفعول والمفعول ايضا متعلق به فاوضح بيننا
تعلق الفعل بمعنى المتعلق الذي هو المفعول (قوله) وهيته الفاعل والمفعول
يريد به معنى الحال (قوله) وهيته الفاعل قد حقق ان المفعول الذي
يبين الحال اعم من المفعول فلا وجه لتترك هيته المفعول في هذا المقام
فان اللازم كالتعدي له تعلق بهيته الفاعل والمفعول (قوله) وغير المتعدي
يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بتون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعّل
نحو تدحرج (قوله) وبالف المفاعلة او بيمين الاستعمال نحو استخرج جده هذا غير
مشهور ان في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلاثة الاخر وكاثرهما
تركلا لانهما لا يعدان جوهر الحروف ولا ينصرفان في معناه بما يحمله طلب المفعول
بل يحدان في الكلمة معنى هو مستقل يطلب المفعول بخلاف الثلاثة الاخر فان
ما شئت معناه صاحبة في الثني فلم يتغير فيه معنى الشيء بحيث يطلب مفعولا
بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستعملة في طلب المفعول واستخرجته
معناه صبرته خارجا فحدث السين معنى التصيير المستقل في التعدية مع بقاء معنى
الخروج على ما كان فتأمل (قوله) وثانيهما غير الاول كاعطى
وهو سماعية كثيرة جمعها الى سنين وار جوان اضبطها واعمل رسالة بها ينتفع
الطالبون (قوله) كفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني
واعطيتك (قوله) والثاني والثالث من مفعولها من يمانية لا تبعضية
ولذا لم يقل من مفاعلهما (قوله) كفعول علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الاخره الاوجه تخصيص بيان المص به بل هما مثلها في خصايص
اخر باب علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول
علمت زيد العمر وقائم او امر وقائم وقائم وايضا يجوز كون المفعول الثاني
مع الفاعل ضميرين بشي واحد فتقول اعلمتني زيدا قاعدا (قوله) كما أنهم
ارادوا بالشك الظن هذا خلط اللغة باصطلاح الميراثين والافني اللغة الشك
خلاف البقين علماني بالقاموس (قوله) لتساوي الطرفين اى وقوع
الخبر وعدم وقوعه (قوله) لبيان ماهي اى تلك الجملة ومن حيث الاخبار
بها ناشية عنه الاظهر ان المراد لبيان ماهي اى تلك الجملة المذكورة عبارة
عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني هكذا سواء كان

بمعنى ذكره الشارح أو بمعنى ذكرناه يقتضى أن يكون هذا ما لا فعل له ليسان
 كيفية الجملة الاسمية ومبترلة أن الداخلة على الجملة لبيان انها مرفوعة فلا تفيد
 مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال
 فالأوجه أن يقال معنى الكلام لبيان ما هي اى الافعال عنه اى عبارة عنه
 والمقصود منه التفتيد على انها ليست من توارى الجملة الاسمية بل مذكورة
 لبيان معانيها وهى مناسط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل
 الجمل فافهم (قوله) فينصب الجزئين على انهما مفعول لهما الظاهر
 مفعولاها وكأنه اراد ان كلا منهما مفعول لهما (قوله) انه اذا ذكر احدهما ذكر
 الآخر اى هذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضى
 ان لا يصح علمت ضربى زيداً قائماً وعلت كل رجل وضيقته بل يجب في المثالين
 أن يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جداً كأنه ليراد انه اذا ذكر احدهما ذكر
 الآخر أو ما ينوب منابه (قوله) لا تخلطنا فى الحاشية اى لا تخلطنا جازعين على
 غرائك الملك بنا اذ قد وصى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضربنا هذا
 بوفى العباب اى تخلطنا اذ لا على غرائك الملك بنوا الجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء
 ونحن لم نجد فى اللغة (قوله) فلا تقول علمت وطلبت لعدم الفائدة هذا لا يوجب
 عدم جواز حذف المفعولين نسباً لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك
 جهات افادة اخرى كان يقول فلان بظن كثير او يعلم قليلا اى يقع الظن عنه كثيراً
 ويقع اليقين قليلاً او يقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او يقول
 ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم (قوله) لا استقلال الجزئين الصالحين لان يكون
 مبتدأ وخبر او مفعولين لهما الظاهر الواو ثم لا يظهرفائدة فى وصف الجزئين
 وكذا لفائدة فى تفيد الكلام بالتمام وكلاميه غير مقيدة بالتقدير الاول لانه
 كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة
 على خلاف ظاهر كلام المصنف (قوله) فلهذا قيد جواز المبنى الخ
 ولا احتراز عن صورة التقديم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل (قوله)
 او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام
 بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه
 تميز جان معه امتزاجاً تاماً بحيث يسرى الاستفهام فى المضاف وحرف الجر

معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام (قوله)
والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين أحدهما أن الإلغاء جائز ولا واجب
والتعليق واجب فيه بحث لأنه لو كان كذلك كان الإلغاء جائزا لكان في قوله ومنها
جواز الإلغاء استدراكا لما صح ما تقدم من أن الإلغاء واجب في الصور المفصلة
وغاية ما يمكن أن يقال أنه لم يرد الفرق بين معنى الإلغاء والتعليق بل أراد الفرق
بين خصائص الإلغاء والتعليق في هذا السلب بأن الإلغاء جائز ولهذا
قيد بل جواز والتعليق واجب ولم يقيد بل جواز بل بسياق الكلام فيه
بحسب يفيد الوجوب فتدبر (قوله) رأى البصرية أي رأى بمعنى ابصر
والحلية الخ هو التوم (قوله) ولقد أرا في الرماح درية أي ابصر
نفسى كقصة هي هدف الرماح وليكون يرى بمعنى العلم مساع فيكون درية
مفعوله الثاني وعلى ما ذكره هي حال (قوله) أفعال القلوب
ما عدا حسبت أنه لا يصح الأنساق من بعض أفعال القلوب لامتصلا ولا مفصلا
فيجب حله على البدل ثم أنه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان
المعنى (قوله) وهي أما العلم والنظر فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد وإنما قيد
بذلك لئلا يقال لأوجه التخصيص ببعض ولئلا يقال لأوجه التخصيص ببيان
هذا من المعاني الآخر فإن لكل منها معان أخرى (قوله) بمعنى صرت
ذا حسب وهو الذي في شعره شقرة كذا في العلب (قوله) وحسب بظنين أي
بمهم فظنين بمعنى المفعول (قوله) لأنها لا تتم برفعها وقيل لنقصان مدلولها
عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لأنهم لا يسمون أفعال
المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك أن تقول سميت بها
لنقصان عددها بالنسبة إلى الأفعال التي تتم برفعها وفيه ما فيه (قوله)
هو تقرر الفاعل أعلم أن مدلول كان نسبة الصفة إلى فاعله والزمان والنسبة هي
ثبوت الصفة للفاعل وقرق بينهما وبين التقرر الذي هو صفة التمسك أن كان
مصدرا مبتدئا للفاعل كما هو الظاهر بين التقرر الذي هو صفة الفاعل أن كان
منشبا للمفعول فإرادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لا تعليق بمقام التعريف
(قوله) فكل من الصفة والتقرير علة لو كان مجرد الدخول
في الموضوع له مستلزما لكونه علة فيما وضع له لكان الزمان أيضا

عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة فيلما وضع له امر آخر
لا بد من يلزمه حتى يتكلم عليه على ان يكون كل من الصفة والتقرير عمدة في
التامة يمنع خروجهما بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقلل
المراد ما يكون عمدة فيما وضع لتقرير الفاعل على صفة فقط فيجوز ان العبارة
لا تساعده (قوله) ولو جعل الموضوع له آه اشارة الى تصحيح الحد
بالتصريف في مطلق الافعال التامة قضية ويجعلها مجردا لتقرير بدعي
خروج ما زاد على التقرير عن مضاهاتها وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع
ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على جعل الزمان
خارجا عن هذه الافعال داخل في افعال التامة تكلف وتحكم (قوله)
ولا يبعد ان يجعل اللام آه جعل التقرير بمعنى النسبة فيخصاص الى التقدير الاضافة
لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والاوجه عندي ان المراد
بالتقرير ما اشتهر في سائر فائدة التأكيد والافعال التامة قضية موضوعات
لتقرير الفاعل على صفة وتأكيد اضافته بالصفة فانها موضوعات
للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة
على النسبة المدلولة لها فيما كذا النسبة المدلولة للجمل بدخولها عليه
ولا يبعد في ان الغرض افادة الاملان ايضا غاية ان العمدة افادة التقرير في
تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من جعل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على
ان العمدة تقرير الفاعل (قوله) لا يحتاج الى قيد بأنه كما انه اشارة
الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجية عن مدلولها ترك ذكره
لتبادره من العبارة (قوله) وقد يحسن كثيرا آه الضمير ملاحظه معنى
فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظه فضله واعمله عليه بهذه الملاحظة ولا يراه
في مقام التفسير طريقان جعل الاصل للزمان والضمير حالا لا يقل في تفسير
بمعنى التسمية بهذا عشرة ثم التسمية بهذا عشرة وتاثيرهما يمكن هذا كما
ذكره الشارح فقوله تامة وكما لا حالان لاصفات تأتوهم العبارة (قوله)
وجاءت بمعنى كانت في المفضل بمعنى صارت (قوله) من الغرابة وهو الغيبة
فان الكاكت من من الخطا وان يحسن لاجل الهم على ابن عباس رضي الله
عنه عن غيبته طاعتك اي لم تجدنا في غيبته (قوله)

وعدم جانب في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ملقرو يمكن وجهه
 آخره ان يتميز ليس من الافعال المنفية اخذها ان المراد بالخطف فيه
 ما اختلف فيه اللغات لاما اختلف فيو الحلة فعمل المصنف اختلاف
 الحلة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفض الاختلاف منهم بخلاف
 مخالفة ابن كبريتان فانه الخطف في اللغة وتأنيدها لم يحل المخالفون
 عند المصنف في ليس بخلاف الافعال المنفية (قوله) ما وضع ما في فعل
 اشرف على ابن الزهر نضع لفظه للمقاربة (اذ لا يعرف للمهنية دون الافراد
 فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع حين
 العباد الى فعل المقاربة اي هو ما وضع (قوله) عسى طبع واشفاق
 فيخرج عن تعريفه افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجله
 لو اشفاق لا تقول طبعي للاشفاقية موضوعية له تواخير رجاء لانه يقول قيد
 بالظنية من ان وكيف لا وافعال المتسارعة قد تكون لمضها متى لا يكون
 باعتبارها منها (قوله) لتضمنه انشاء الطبع والرجاء لو الاشفاق (قوله)
 والانشاء في الاصل انما قل في الاغلب لان انشاء اضره انشاء لمكنها
 مع كثرتها متطوية للحروف الانشائية (قوله) لا ايا في افعال الاسم
 في رغبة ما جاء في صيغة الاسم من قولهم عسى ان ياتيهم رجل الخ
 باسم المفعول (قوله) ان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
 الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرد ايضا
 عسى صامتا (قوله) والقد ارى ان هذا الوجه قريب برده نحو
 عسى ان ياتيهم (قوله) ونحو يخرج من عسى يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر
 للباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان يكون عسى طالبا للاسم مع امتناع
 الامتنان قبل الذكر عسى كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف
 زيد قام ثم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الى ان
 ويريد ايضا ان لو كان كذلك ينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بخذف
 لفظ قام (قوله) وانظر وهو ان يفتل آه يتوقف صحة هذا التوجيه
 على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرج الى ان لو كان الاستعمال
 عسى ان يخرج الى ان يثبت عسى على حذف البصريين عن اختيار اعمال

الثاني (قوله) : وقد يحدف ان مع الفعل آه فالاول ان يقول المصنف
 يقول نصي زيد ان يخرج وقد يحدف ان وعني ان يخرج فيه (قوله)
 لعدم مشابهة قولك آه هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج
 اما لو كان اسم عسي وان يخرج بحره او يكون اسم عسي ضمير زيد كما
 يجوز فالمناسبة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول (قوله) فتضرب عن
 ديوان الخيل الملك بالمرافقة لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كان دوا يعقلون
 وقوله لم يكن يومئذ الهوى من حب مية يرخ (قوله) ان يفتح المصح
 يعني ذهب وانقطع (قوله) اي كسائر الافعال اي كباقي الافعال (قوله)
 تغيره اي غير لم يكد وحطه لم اجد (قوله) قل عسيته على وزن
 طلبته بمن الاسماء العربية وفي كثير من النسخ غسيته بزيادة التوكيد
 العين ولم يجلها من الاسماء العربية (قوله) وفي المبتدأ الاول
 وفي المضارع وكأثر لفاء الخلل اقتصر على الماضي والامضال (قوله)
 وقد عرفت وجه التمسك به آه لا يفتق على الجدة ان هذا كادوا مضطربون في
 القرب في كل وجه قول من قال انه في الماضي لا يفتق على القرب في
 الماضي اذ ان مقتضى انفصاله قرب الوقت فلا يقال له كاد زيد يفتق الا
 اذا كان قبله جملة ان كان بعيدا عن الفعل نحو يؤيده انه قال وانما في ذلك
 معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم في الفعل فتثبت وحط التمسك به فاصغر
 والجواب عنه ضئيف (قوله) وفي دعوى الثانية آه لا تقول لم يكد
 ماض فيجب ان يكون للاثبات لا تقول جعله اذا مستقبلا وكان من غلط
 ان لم يثر أي انه ماض وصحانه غيره فالزمه اما لفتقته عن تعبير الواسع
 لاجل اعتراض القاصرين (قوله) هذا مسلم لكن لا يثبت مدعاة وهو
 مجموع الامرين (قوله) بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاول وفيه اثر ما
 سبق يدل على انه جعل قوله وقبل يكون في الماضي للاشياء وفي المستقبل
 كالأفعال دعويين وجعل التمسك نشرها مرتبا وقد قدح في التمسك
 الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت بمجرد ذلك ما
 لم يثبت معاخذة يعرفها المصلح فتقطن (قوله) وهي مثل عسي وكاد
 في الاستعمال لاقى المعنى ويجه عليه انه يؤهم ان الاصل فيه استعمال

خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تنهاقض
 (قوله) وجهه بالنظر الى كثرة افراده يعنى بمنزلة ذكر الكل في
 المعارف للتنبيه على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون
 بمنزلة ذكر كل ويكون التكتة فيه بعينه فما يذكر لذكر كل لكان
 اقرب ولك ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى فصل
 التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشئه التعجب سواء كان هذين او
 غيرهما الا انه لم يوجد الاهدان (قوله) وثنية بالنظر الى نوعي صيغته
 ولتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين (قوله)
 في معنى الثنية والجمع ايضا اى كما هو مفهوم في صريح المفرد (قوله)
 ولاشئ الشلل ليس في اليد او ذهابها يقال شلت معروفا ومجهولا المراد
 بالشيء الاصابع وهذا التعجب من حسن الرمي (قوله) فانه فعل وضع لانشاء
 التعجب وليس بمعنى البطل يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب
 في نفس مصدر هذا الفعل وقائه الله من شاعر ولاشئ عشره ليس كذلك (قوله)
 وله اى لفعل التعجب والوضع الوجه هو الاول لان تعريف الشيء لبيان
 الحكم عليه لا الحكم على التعريف (قوله) طالعتهى الطعامة في القاموس
 شهية كبرية فاحبه ورغب فيه (قوله) طالعته الكنية في القاموس
 عقبه ايضا (قوله) والتقديم والتأخير لان الاطلاق خير من
 التقييد لانه متكامل لمعرفة حال الضممين من غير حاجة الى تذكير التقديمات
 الجارية في غيرها والمنفعة واما ما ذكر من الباعث فلا يمنع لان منع فعل التعجب
 من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر (قوله) واجيب
 الى آخره لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالسكن والماء البارد
 ولا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن
 على ما لا يؤثر مما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذه التصرف وان كان
 هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة لقططن (قوله) من باب شير
 امر ذاتا ب عند من جعل المعنى شر عظيم امر ذاتا ب لاشئ حقير فالمعنى
 شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى وامان جعل المعنى شرا امر ذاتا ب لا خير
 فلا يصح ان يكون ملا احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا

بشئ الاثنى . فيلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة
 لعمومه فان المعنى كل شئ احسن زيد وهو مناسب لمقام التعجب جدا (قوله)
 قال الشارح الرضى الى اخره وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حيث
 احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوايد الاستفهام فالقول يكون
 فعل التعجب لا يجمع هذا التوجيه (قوله) وبه اى مجروره وانما عبر عنه
 به لان الباء زيادته كالعلم فم ذكره كانه لم يذكر اولاه للزومه كالجزم من الفاعل
 (قوله) ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء فى السمع بهم
 وابصر (قوله) وقال الفراء وتبعه الزمخشري الى اخره ويمكن ان يقال
 الخطاب للحسن والباء للسيبى اى صر يا حسن حسنا يزيد (قوله) بهذا
 اللقب اراد باللقب النير لا العلم الخصوص كما هو المتبادر فى اصطلاح النحوى
 والاطهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح او ذم
 كما هو فى نظائره ولا داعى الى ارادة المشتهر بهذا اللقب فى هذا المقام خاصة
 (قوله) او مبرأ بنكرة منصوبة وصف المنصوبة لمجرد التوضيح اذا التميز
 لما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد به الاحتراز عن المجرور من
 كفى فانه الله من شاعر ولك ان ترديه المنصوبة لا محلا فاحترازه عن حق ما
 ليحسن التسايل بين النكرة وبينها فحيث التفضيل للتوضيح فافهم وانما
 اتى بالتفصيل رد المذهب ابنى على وسبويه (قوله) لقيام لام التعريف
 العهدى اى العهد الذهبى ليلام ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ
 يبعد ان يكون اللام للعهد الذهبى لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا
 التقدير كون الضمير فى نعم رجلا زيدا منهما بل الظاهر انما يرجع الى زيد ورجلا
 تمييز عن النسبة لانهم حكموا بانه تمييز منهم للزوم افراده فالعائد فى نعم رجلا
 زيد ليس التمييز بل التمييز مع تميزه صان بمزلة نعم الرجل وصار مرتبطا
 بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولو لان الخصوص قد تقدم على الجملة لكان الانسب
 جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ لانه لا يحسن التفسير
 على الابهام (قوله) مطابقة الفاعل اى مطابقته الفاعل يعنى الفاعل محتمل
 ان يكون فاعلا ومحتمل ان يكون مفعولا وطفى ان الملبس بالفاعل يعين
 للفاعل كما اذا لبس فاعل الفعل بالمفعول يعين المقسم للفاعل (قوله)

حقيقة لو لم يلا لا يخص التعميم بالمطابقة في الجنس بل يجرى في المطابقة
 في غيره ايضا لا ينسب تأخير (قوله) من حب الشيء او حبه الى اخره يريد
 ان في حب لغتين حب يفتح الحاء كما هو القياس وحيد يصحها ينقل الضمة الى
 الحاء ثم الادغام فانضاهه بحسب على وزن حسن وفي التصحيح تفضيله وعند صاحب
 القاموس حبنا من بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب (قوله) والعامل
 في التميز او الخلل ما في حبنا من الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حب
 لا به فعل وعلى هذا القياس العامل في التميز في نعر جلا نعم والظاهر ان العامل
 في التميز عن الذات المذكور الميم كافي رطل زينا فالعامل كذا والضمير
 الميم كافي ربه ربحلا (قوله) فان را كبحال عن الفاعل لا عن المخصوص
 فيه فصافه لان الله على ان هذا والحب الى لازيد وهو بعينه ان را كبحال
 عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حاله عن الفاعل لا عن
 المخصوص كافي بفض النسخ (قوله) اي ربحها بالضم مصدر ربح
 على وزن ككرم وعلم ومعلم الانساع كذا في القاموس (قوله) ففي عدها
 من معروف الجر تبعها بولنا لم يجمع واوالقسم معها كما جمع باؤه مع الباءات
 فرقا بين العدد لمساخة والمعدودة حقيقة والظاهر انه اختار مذهب النكوفيين
 في جمعها مع واوالقسم للتصريح بجمعها جاراة عنده ولذا لم يرد ذكر التأويل
 مع ان رب مضمم بعدها ايضا ولا يصح يزوز هذه الاخر في الثلاثة في الشعر
 ايضا الاشارة (قوله) كثيرا ما يطلقون الغطية فيعلمه يلزم ان يخص
 من الابداء لثمة الافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يوضح على القدر من اول
 النهار الى اخره والاحسن ان المراد بالغية النهاية اي لا يتراءى منها به ولا يستعمل
 في الابداء لانها مفعلة كالامور الابدئية الا ان يراد بالمسلفة المسافة الحقيقية
 او التزمية (قوله) وعلامته ضمة وضع الموصول في موضع لا يقال لا يصح وضع
 الموصول موضع من في وقد كان من مطر اي شيء من مطر مع انه جعل من بيانية
 لا يلائم وصيغة المذكورة للمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لا لقول المراد
 وضع الموصول موضع مع اياد عن ضيات الموصول (قوله) او هو واراد على
 المصنف لمة قال لم يرد بكونه في الكلام خبر موجب كونه في الحائل وفي الاصل
 (قوله) او هي بهذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة فان من اياها لا بدله

من المكان اولاً ابتداء من الزمان والى قد يكون للاتهاء في غيرهما (قوله)
 فلا يقال خناه كما يقال الباء ومعد وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه
 بمعنى (قوله) ولا يصلحكم في بخدوع البخل الجذع الساق (قوله)
 والمصاحبة قد تعني في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة
 (قوله) والاتصاف يستلزم المصاحبة فيه بحيث لجواز ان يكون اشترى
 الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصح حب السرج الفرس في الاشتراء (قوله)
 والتعدي بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة المصنفين ان تعدي لازم
 بحرف الجر في الكل في الثلاثي المجرد وغيره فخصوص بالباء (قوله) في غير
 الجنس الواقع في الاستفهام والتي سماها هذا بدل على انما يذكره من غير
 تقييد بالجماع فيلحق استعمال الباء للاستعانة اولاً للاتصاف لا يتوقف على
 السماع والاقلية به وقبل التعدي مضرورة على السماع (قوله) واللام
 للاختصاص ظاهرة انه للابتناء لشيء والتي عن غيره وجرى عليه الفحول
 وذو كبر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد مناسبة الحصر
 اذ لا يصح في ذلك الى اخ لعمرو اذا كان احابكر ايضاً وفيه انه لا ينبغي
 الاختصاص الاضيق في مورد استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص
 عن الظاهر (قوله) وبمعنى الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم
 مع ان الباء اصل تنبيه على انه حكيوا والقسم لا كيان (قوله) مختصة
 بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة لافرق بين رب وسائر حروف الجر حتى
 يمنع عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع ضمها فالوجه على ما بينه الرضي انه
 لا يحمق التقليل في المعرفة لانها ما انكره فيها فيه واما الواحد المعين فلا يجزى
 فيه التقليل لانه انما يجزى فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب
 في معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما انكم للتكثير ففيه شائبة العدد الطالب
 للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيلتهم (قوله) ثم تستعمل في معنى
 الكثرة وبقي له اشتراط وصف مدخولها وان اتى عنه موجه من التقليل
 (قوله) سيف صيقل اي مجلو (قوله) وواوها اي واو رب في حكمها
 كأنه اشار ان الاولى ان يقول واوها في حكمها ولا يخص مشاركتها بالمدخول
 محلي نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد المحو

ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال وقد نزل على ذكره بوصوفة قديمها
 على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاصا بالواو بالتيكدة الموصوفة دون
 الضمير ودون الحمل لعدم حقوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الحمل
 (قوله) وبلدة الميلة كل جزء من الارض متخير عامر او عامر والاينس
 المواس وكل ما يؤنس به واليعفور طي بلون التراب او عام ويضم الباء (الجسف)
 والعبس بالكسر الابل الايض بخاطب يياضها شقرة كل ذلك من القاموس
 (قوله) فلا يقدرون له معطوف عليه لان ذلك تعسف وجوب ارتكاب الفاء وبل
 لبسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا (قوله) انما يكون عند حذف الفعل
 قوله عند حذف الفعل خير يكون وقوله لغير السؤال خير ثان اى لا يكون
 الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال ولبس اخدهما متعلقا يكون
 والاخر خبر الفساد المعنى فافهم (قوله) وذلك لكثرة استعمالها
 في القسم آه يعنى حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان
 الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع الظ
 والضمير فوجه الظهور ان الباء معانى كثيرة شائعة خيرا القسم بخلاف الواو
 (قوله) مختصة باسم الله من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة
 بلفظ الله لكان اوضح (قوله) فلا يريد انه لا يصح آه لكن برده لوقا
 الباء اعم من الواو لكفى (قوله) ويتلقى اى يجاب يقال تلقت كذا اى
 التى اليك فحمل الشارح قوله يتلقى القسم على انه يتلقى الى القسم الجواب
 باللام فجعل القسم ملق اليه جوابه تجوزا فصار ما له ويجاب القسم والافهم
 ان المعنى انه يتلقى القسم الى المخاطب مع اللام في جوابه او ان حرف التلقى
 (قوله) اى توسط القسم بين اجزاء الجملة اه تنازع اعترض وتقدم في ما يدل
 عليه فاعمل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الش (قوله)
 اذا لتقدير لبس مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا
 الكلام وجوها ولبس زيادة الا في وجهه واما الباقي فنه ما لا زيادة فيه
 شئ وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للنفي مثل
 وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول
 ورجموه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه

بحث وهو ان نقي مثل المثل لا يستلزم نقي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل
 المثل المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه فهيها وبمثلة الاصل
 والمثل بمثلة المطلق به المتقارب منه وما لازمة فيه للكاف بل الزائد
 هو المثل و كان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بل بزيادة
 قيل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف
 الحرف من الحكم بزيادة الاسم سمى اذا كان الحرف حروفا واحدا ورجحه
 ايضا ان الحكم بزيادة المثل بموجب دخول الكاف على الضمير في التقدير
 قال الرضي اعلم انه اذا امكن في كل حرف جريته من خروجه عن اصله وكونه
 بمعنى كلمة اخرى وزياته ان يبقى على اصل معناه الموضوع له وضمن فعله
 المعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاول بل هو الواجب فلا
 نقول ان على جمعي من في قوله اذا اكملوا على التمام بل يضمن اكملوا معنى
 يحكموا في الاكثيال وتسلطوا (قوله) يضمن كالبعد منهم البرد حب الغمام
 والانهام اولدبان شبه نغم هي اللاتي يعلوها الرقيق بحجاب الغمام الذنابات
 (قوله) الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب تقديمها على الحروف
 الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور لانه راعى اصالة
 حروف الجر في العمل لها وفرط هذه الحروف (قوله) فلان معانيها معاني
 الافعال آه لم يرد ان هذه الحروف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر لها انشاء
 التامعبد والتشبيه والترجي والتثني في الحال والتعير عن معانيها بالافعال
 الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والسامع استعمال الماضي
 في الانشاء كصنيع العقود (قوله) اي بعكس ما فيها على حذف المضاف
 كما ان كتب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضمير بها وعكسها في المراجع
 والافعال كن رجوع ضمير عكسها الى ما يوافق استثناء الذين هذه الحروف فان
 قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام المقصود لذاته فاذ كر من الموجب
 لا يوجه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه
 اذ لا ينكر ان يد اقام اليه قلت ان اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا
 لذاته او لا واسم ان وخبرها لمسا كلاما بل جعل مفردا فيجوز ان يثبت في صدر
 الكلام وقعت فيه (قوله) و يلحقها اي هذه الحروف ملا الكافية قلنا

على الافصح سمع العمل في لئسا وفس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافه
اسمايهما كضمير الشأن اسماء هذه الحروف والجملة بعدها خبر او الاسم انها
حرف فذا نذكر في حلة اعمال لئسا وغيره بالاتفاق فلو قال فليكن على الافصح والاصح
لكان انفع (قوله) كما وقع في بعض اشعارهم بشعر بان السماع يساعد في الجمع
وقد عرفت انه مختص بليث (قوله) فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال الشيخ
الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين لان وان معنى
فالاول اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف (قوله) في حكم المفرد حيث لا يشتمل
على استناد تام يصح السكون عليه فكسرت (قوله) فكسرت ان فيه
على ان كسرت مستند الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف ان والمراد كسر
هذه المسادة فلا يلزم تحصيل الحاصل (قوله) اي في ابتداء الكلام
يحتمل ابتداء للكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم
او اوله وعليه حله الشارح للرضي وحيث يتجه عليه انه لا مقابلة
بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هي تحت كون ان في ابتداء
الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال وكذا يكسر
بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل لوسط كلامه وحيث
تقابل كونه بعد القول والموصول لانها وسط كلام المتكلم ولا يرد
عليه الاعظم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة
وقعت خبر او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكي به لا القول بمعنى
الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن (قوله) حال كونها مع جملتها
فاعله شبه على ان في كلامه مسامحة لان ان لبس فاعلا ولا مفعولا
ولا مبتدأ ولا مضاعفا البسه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء في المعنى
فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندى امكن قائم عندى ثبوت قين امكن فالمبتدأ
في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما
لم يسم فاعله يدرج في الفاعل على اصطلاح غير المصنف ويدرج
في المفعول على اصطلاحه هو المراد بالمفعول غير مفعول القول
ومفعول بان علت اذ دخل في خبره لام الابتداء نحو علت ان زيد القائم
فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى من المضاف

اليه ما اضيف اليه حيث لا حاجة لجمع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور
يحرف الجر نحو عجيبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند
المصنف كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه غلبة ته ذكر المجرور يحرف
الجر كما يشعر به كلام الرضى (قوله) وقالوا لولائك آه خص ذكر
الولا ولو بالتعرض رد اعلى المخالف فان المبرد والكسائي زعموا ان ما بعد
الولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد يعيد الشيخ
الرضى حيث جعل قوله وقالوا لولائك جواب سؤال مقدر وهو انه يجب ان
يعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية
ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعاً
وان المفتوحة لا توجب الفعلية لايساعده قوله ولوانك لانه فاعل لانه
لا سؤال لدفعه (قوله) نحو لوانك قائم صوابه لوانك قائم كما ستعرفه
في بحث حروف الشرط (قوله) فلان جاز في موضع التقدير ان آه ترجح
احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواب الاخر فلا يريد انه كيف
يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرهني فاني اكرمه ونظايره مع
صححة الكسر المستغنى عن الحذف (قوله) لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ اقصر
الرضى على الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضى لم يلتفت اليه
لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا
تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالكسرة فكيف يجوز حذفه وحذفه
يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله واكرامي ثابت له بوجه تقدير
الخبر مؤخراً وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر
المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المصنف
من مواقع للمفرد ~~ص~~ كما عد المبتدأ والمفعول قلت الخبر الجزاء لا يصح
ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح
قاصر (قوله) فن جملة اشباهه قولهم آه لنفع اشباهه واجدوها
بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم
النار يا فتحم وقال امره الفتحم فلارد للكلام السابق عند الخليل وزائدة
كما في لا اقسم عند الرضى لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماضى عند

مبنوية والحقايل وفسره سبنويه بمعنى حق ومصدر بمعنى المقطع كالرشد
 عند القراء وروى فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشدة بمعنى لاجرم انهم الثاني
 لا قطع من ان لهم النار فهو ككلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم
 للتأكيد الذي فيه حتى يجاب به القسم لاجرم لا ينك ولا جرم انك قائم
 بالكسر والقح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى غاوض القسمة
 وحكي الكوفيون تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحاصلين وزيادة
 ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين مما يفتن به لاجرم ان جرم ان
 زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه ظنت
 ككما انك قائم ولبس من اشباهه لتعين الضح لان ما زائدة
 غير كافية الترموا زيادة ما مع الكاف الجارة لثلاثية بكان (قوله)
 جاز العطف على اسم ان الظاهر فيما زلزلته بما قبله وكما في حفظ كتابه
 المتن واعرض عن الربط واختلف عبارة النفاة جعل بعضهم المعطوف
 عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المص الاوّل وتبعه الرضى
 واوضحه (قوله) حيث يكون مع ما علمت فيه تأويل الجملة لانه نائب عن
 مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة
 مع ما يتعلق بها نائب عن مفعوليه كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السير في
 العطف على محل اسم ان المفتوحة اصلا (قوله) دون المفتوحة خلافا
 لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التواضع
 فيما سوى البدل كالمعطوف عند الجرعي وان جاج والقراء وسكت غيرهم
 عنها والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس (قوله) ولا اثر لكونه
 اى لكون اسم ان قال الشيخ الرضى الكسائي مع بلقي الكوفيين والقراء حاكم
 بين الفريقين فقال ان ككمان اسم ان غير معرب لعطف جاز العطف على محله
 لان ككون شئ واحد خبر الامين متغايري الاعراب تغاير اظاهر المستكثر
 بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير متغايري الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من
 الاستشكار وليس بنائب عن الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم
 اجتماع عاملين على مفعول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده
 ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مستندا الى المبدى والكسائي لا يوافق كسب

النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث
 قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يتخالفان
 في انقضاء اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبني هو المضمحل
 فالواضح تركه في التصريف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم (قوله) ولكن
 في جواز العطف آه خلافا لبعضهم (قوله) وهو لا ينسأ في المعنى الاصل
 لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده (قوله) ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
 آه خلافا للقراء (قوله) اذا فصل بينه اى بين الاسم آه وذلك الفصل
 لا يكون الا بطرف هو خبران كالمثال المذكور او طرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار
 زيد اقايم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل
 على حرف النفي ولا على حرف الشرط وعلى جواب الشرط ولا على واو
 المتصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال كل رجل لوضيعة وقد يتكرر اللام في الخبر
 والمتعلق نحو ان زيد القبح لا اغب وهو قليل ويدخل على اذا قبلت همرته هاء
 فيقال له منك قائم كذا في الرضى (قوله) واختاروا تقديم ان الح اى
 رجحوا العامل في التقديم لشرف العامل على ما لبس بعامل اولان العامل
 يستحق التقديم على معموله صرح الرضى بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا
 تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لا وهم عملها والغاء ان (قوله) لفوات بعض
 وجوه مشابعتها آه ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه
 في فوات بعض وجوه مشابعتها مع الفعل ولهذا لم يذ كر صريح اى ليكون
 الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل
 اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء (قوله)
 ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر هذا لا يغنى عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر
 العبارة فلا يحسن مقابلة بطرد الباب (قوله) اى من الافعال التى هي
 من دواخل المبتدأ والخبر لا غير ادرج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين
 في التعميم دفعا لما اعترض به الرضى حيث قال قول المصنف ويجوز دخولها
 على فعل من افعال المبتدأ لبس بوجهه والاولى ان يقول واذا دخلت على
 الفعل من افعال المبتدأ لكن عدم دخولها على وجب كونه من نواسخ
 الابتداء فتأمل لا تقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال

المبتدأ لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد
لاغير من الافعال او جواز دخولها على الاسم علم من يسان جواز الالغاء
والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ
والخبر ولم يكف بقوله من دواخل المبتدأ لثلاثتهم دخوله بمثل ان كان
زيد لقائهما دون ان كان قائما لزيد (قوله) بالله ربك ان قلت لسلما
ويقولهم ان يرتك لتعسل وان تشبك لهية ويلزم دخول اللام على الجزاء الاخير
من افعال التواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع الافعال التواسخ الاعلى الجزاء
الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى
ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء واللام يدخل في المثالين المذكورين
واجب بان دخول اللام في المثالين شاذ واعلم ان الكوفيين انكروا ان المحففة
وقاوا انها تافيه مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الاورده البصريون بان اللام
لم يجي بمعنى الاوالات لجاز جاء في القوم لزيد وتعبه الرضى بانه يجوز اختصاص
بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن
نقول يبطل انكار ان المحففة اعمالها في قوله تعالى وان كلاما ليوفينهم كما يبطل
انكارهم عليها (قوله) كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة في المكسرة
او في كونه مقتضى كثير الاستعمال والثقل (قوله) وان كلاما ليوفينهم لام ليوفينهم
لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعده ادفعا لكرهه اجتماع اللامين
كذا في الرضى (قوله) وحز مشرق اللون كأن ثديا مخفان اشرق بمعنى اضاء
والثدي بفتح التاء وكسرهما خاص بالمرأة واما ويؤث والحقة بالضم وعاء من
خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس والظحقتان ويترأى انه مثل خضبان
ولا يصح ان يكون ثنية حق جمعا اذ جمع سوى ما على صيغة متبني المجموع
يصح ثنية بتا ويل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة في ثنية
الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم (قوله) وفيها
ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المحففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير
لانها ~~في~~ ان المحففة المكسورة في انها تلي وتعمل فلا يلزم حجب شي عليها
بالاعمال حتى يتدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المحففة المفتوحة
قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصطلاح في اللغة الفصحى وهي المرادة

بالاستعمال الافصح فهي في تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لاتعمل
 أصلا (قوله) ويجوز ان يقال آه وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال
 ههنا وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدروها وتخفف فتلغى على الافصح
 ولعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الامع ان
 اذا خففت (قوله) فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضى فيه نقل
 الحركة الى التحركة (قوله) وكلمة ان نحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التأكيد
 والتحقيق لان السابق اوهن خلا في مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه
 او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك آه فسر الهندى بطلب درك السامع بدفع
 ما عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح
 حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فكون لكنني للاستدراك بمعنى
 انه لتدارك ما فات المتكلم لابهام كلامه ما لبس بواقع بايراد كلام دافع التوهم
 (قوله) نخو جاءني زيد لكن عمر الم يجي هذا المثال مما اثبت الرضى واحكمه
 القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
 لا يشكرون فمما فات ما في القاموس حيث قال ولكن ويخفف حرف يثبت به
 بعد النون للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان كلامين
 متغايرين لا يجب ان يتضادا حقيقيا بل يكتفي بتأنيدهما في الجملة كما في اية المذكورة
 فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ لا يليق ان يشكروا (قوله)
 فانجران منصوبان على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازة لبث
 زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند
 الفراء منصوبان بمعنى لبث وعند الكسائي نصب الثاني لكان المقدره وعند
 المحققين بالحالية فالوجه ان الفراء يعمل لبث تشبيهها بتمت ثم هذا من مواقع
 وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند
 المحققين قوله كما جاء في اللغة العقلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزير
 ابو قبيلة (قوله) وارفع الصوت دعوة رواه الرضى رفعه (قوله) لعل الى
 المغوار بالياء فيجب الجر فيه في القاموس رجل مغوار بين المغوار بكسرهما كثير
 المغارات (قوله) او كان اشهر ذلك ان جل بابي المغوار بالياء فيجب آه
 ومنه ما وقع في كتابة علي كرم الله وجهه كتبه على ابن ابي طالب (قوله)

بعد ما جزم بوجود الجر بها آه الجزم بوجود الجر لبعده هذا التأويل والحاجة
 الى التأويل للتأويل يقال بجر لعل للاشكال فيه مع انه لاستدله الا هذا البيت الواقع
 عن عقيلي (قوله) ولما كانت هذه الحروف تحمل المعطوف اه وتميل العامل الى
 المعطوف (قوله) كما ذهب بعض اخر الى ان بل آه ما هو المثبت في الكتب
 ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض اخر فلم نعتز عليه (قوله) فالاربعة الاول
 للجمع اعم من آه فالمعنى لا فائدة للجمع لان موضوعها الجمع لا نه ليس الاموضوع
 وجزء من موضوعات البوائق (قوله) وليس المراد اجتماع آه ولا اجتماعها
 في كونها مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولى
 فيه اى في الحكم لتشمل زيد وعمرو انسانان (قوله) فقولك جادنى
 زيد وعمرو او عمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما قوله فقولك
 مبتداً لا خبره لان قوله اى حصل تفسير جادنى زيد فهو بمنزلة عطوف البيان
 لا الخبر وانما وقع لتقل كلام الرضى غير تام فانه قال وقولك جادنى زيد وعمرو
 او عمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جادنى زيد او عمرو اى
 حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فنقل الشارح وظن
 ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه (قوله) والغاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب
 بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف
 مثلاً فالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى جلى قوله للترتيب على معنى
 الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة
 المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع و اشار الى خلل عبارة
 المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه قلت عنه قيد لا يدمنه لا تقول يفهم من مقابلته
 مع قوله و ثم مثلها بمهلة لا تاقول فليكن من مقابلته الخاص بالعام (قوله)
 محرونة بمهلة اعلم ان الفلوم ثم قد يصلح ان لترتيب واحد بان يكون المعطوف
 امراً امتداً كان انتهاؤه متراخياً عن المعطوف عليه وابتداءه عقيباً بلامهلة
 فلك ان تعطف بالغاء نظر الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف
 بضم نظر الى بعد انتهائه وترخيه عنه (قوله) من وجهين بل من ثلاثة اوجه
 ثالثها ما تقدم من ان المهمله في حتى اقل (قوله) على رجالتهم على وزن
 لا العلامة جمع رجال لمن ايس له ظهر يركبه كذا في القاموس (قوله) هكذا

في بعض الشروح ذكر الرضى في بحث حتى الجسارة انه لا يجوز في العاطفة
 كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملا في له وكأنه لم يتذكره الشارح
 في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر انه رد على الحواشي
 الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضى تمثيلة الجزء حكما بقوله
 تمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزء ان
 ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا يخلل في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة
 او حكما ولا استثناء عنه لانه قال الرضى في بحث حتى الجسارة انما بعد العاطفة
 يجب ان يكون جزء مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا وكثرته بالاختلاط
 نحو ضربتني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى
 على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه يلا في الجزء الاخير كما منه الرضى
 و يصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما
 اجازته الهندي فلا منافاة بين نفي الرضى وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره
 وجه العدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى
 على الجزء الاضعف او الاقوى لا يفيد بعطف الجزء على الكل المقضى للغايرة
 قوته اوضعه بحيث صار مغايرا للساير الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح
 ان يدخل على غير الجزء لان عطفاً غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف
 (قوله) لاخذ الامر بين اكنفي المص في هذا المقام باقله ما لا بد منه فلم يقل
 او الامور وله غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع
 الفعلان (قوله) اي غير معين عند المتكلم هذا في اول الشك اما والتفضل
 كما في التخصيمات واول الابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان
 المعنى المشترك بين الثلاثة ومعنى التفضل والابهام لا يتجوز في ام وبهذا اندفع انها
 في لا تطع منهم انما وكفوا الكلام الامر بين لانه لو سلم بالكلام في المعنى المشترك بين
 الثلاثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشياء لانه وان كان او
 فيه لاحد الامر بين مبهما والعموم لازم من دخول النفي على احد الامر بين مبهما لكنه
 ليس لاحد الامر بين مبهما عند المتكلم قوله لازمة لعممة الاستفهام اي غير مستعملة
 بدونها لزمت في اللغة بمعنى لم يفارقه واللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا
 في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائزا للمفارقة انما هو في اللازم الميراني
 (قوله) بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نبه به قوله عند المتكلم

بالاستواء في علم المتكلم وبما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب
او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام عمرو (قوله) لطلب التعيين
لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بمثل قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام
لم تنذرهم فانه لبدس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه
كذلك وقد يستعار للنسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان
جوابه بالتعيين آه واختلف في تحقق تركيب النسوية فعند التحاة اكثرهم ان سواء
خبر مبتدأ هو مضمون انذرتهم ام لم تنذرهم اى سواء انذارك وعدم انذارك
وبعضهم جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة
الفعل والاسم الصريح اولى يجعله مبتدأ من اسم في صورة الفعل ويتجه ان ام
لا يفيد معنى الواو واجب بان الهمة تروا لم يبقا على حقيقة مما بل استعير للاستواء
ولهذا لم يحز سواء على اقيمت او وقعت وقال الرضى سواء خبر مبتدأ محذوف اى
الامر ان سواء والثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقيمت او
وقعت في معنى الشرط اى ان اقيمت او وقعت فالامر ان سيات واستدل على اعتبار
معنى الشرط واستعارة حرف في الشك في التركيب اعني الهمة وام للشرط الذي
هو للشك يكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يستحسن
ويستهجن الجملة الاسمية بعد الهمة ويلتزم الماضي لان الماضي بمعنى
الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبدله بالمضارع تفويت للقرب
(قوله) لان ما كان فصيحاً لا بعد ضعيفاً لا كلام في عدم عده
ضعيفاً طلقاً ما في عدم عده ضعيفاً بالاضافة الى الافصح فانظر فقطن (قوله)
وقد يجاب بنفي كليهما اما اعتراض على المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين
او نفيه على ان مراده بالحصص بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا
صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انعام المسؤل لارد
السائل فالجواب ما يطلبه ونفيهما مخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤله فالجواب
بالتعيين دون نفي كليهما وح اتجه ان الاولى ان يكتفى بقوله كان الجواب
بالتعيين ولا يخصص نعم ولا ينفي الا ان يقال لاشاملة لنفي كليهما فتأمل
(قوله) وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الى آخره هذا هو الاكثر
وقد يجيى لجرد الاضراب اذا كان ما بعده ماقطوعاً به نحو قوله تعالى

ام اناخير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدهما مشتقاً على حرف
 الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل يستوى الظلمات والنور واعترض على قولهم
 انها لا بل ام شاء لانه عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته
 واجاب الهندي بانه استفهام مستأنف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة
 من حروف العطف بل يكون حرف استئناف والكلام على تقدير عده
 من حروف العاطفة واجاب ثانياً بان التقدير بل ليس كذلك اهي غير
 شاء ام شاء وقال يتجه عليه ان يؤل المنقطعة حينئذ الى المتصلة وفيه ان
 معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيشمل
 على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اهي شاء وعلى اى تقدير بينه
 وبين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار
 بتأويل القصة وجعله عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب
 وايضا يجوز ان يؤل بل اهي شاء بقولنا بل اشك وارتد فيكون اضراباً
 عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه (قوله) وعن الثاني
 الواو الداخلة على اما الثاني الخ هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول
 الاندلسي حيث قال العاطفة كلتا هما والواو لعطف احدهما على الاخرى
 لتجعلها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على
 الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها
 يحرف الجمع المقيد شركة المعطوف والمعطوف عليه في حكم التركيب
 والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف رفع الالتباس بغير العاطف حتى
 قبل الترامها فيها دون لكن للرومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن
 (قوله) فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيًا
 على خلاف لكن العاطفة على المنفى فان الحكم الثابت لما قبل لا لا يثبت له بذكر
 لاحتي يكون لا للمعطوف عليها بل بذكر لا ينفى عما بعد لا فيكون لا ما بعدها (قوله)
 حروف التنبيه الظ ان هذه الحروف ليس حروف المعاني بل اصوات وضعت
 تعرض التنبيه فالائق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة (قوله) يصدر
 بها الجمل آه ولا يكون الا في صدر الكلام سنويها المتصلة باسم الاشارة فانها
 تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر

الكلام نحو قوله تعالى ها اتم اولاء والاصل اتم هؤلاء وقل الفصل ينهوا بين
اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو
ها الله ذا ظلمن ها لعمرك الله ذا فمما وفرق الصحاح بين اما والافعال
اما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على
الحقيقة دون المجاز واما الاخر فبفتح الكلام للتشبيه تقول الان زيدا
قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد
التشبيه وحيث يناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة (قوله) حرف النداء
يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للقريب والبعيد ويا وهيا للبعيد وكذا آ وای
وفي الصحاح ايامن حروف النداء وينادي بها القريب والبعيد ولم يلتفت
الى كلام الحجة اعلم ان يا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال
فتكون محذوفة ومذكورة ولا يخذف من حروف النداء سواها ولا ينادى
اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الابهسا ولا يندب الايها او بوا
كذا في القاموس (قوله) نعم فيه اربع لغات المشهور فتح النون
والعين والثانية كسر للعين وهي كتابة والثالثة كسر النون والعين والرابعة
نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة جاء كذا في الرضى (قوله) فلو قال احد
بازيد البس آ قال الفاضل الهندى ومنه ما ورد في حديث الحنفية من قولها
نعم بعد قوله صلى الله عليه وسلم لو كان على ابيك دين ففضيته اما كان
يقبل منك فقالت نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام فدين الله تعالى احق
فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي (قوله) وای اثبات بعد الاستفهام
يعني بحرف اذا لا يوجب بشئ من حروف الایجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه
غير خفى على تأمل خفي (قوله) ويلزمها القسم استعمال اللزوم على خلاف
ما هو عادته والا كان يقول ويلزم القسم ويقول اى والله وای الله بخذف حرف
القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة هاء التشبيه نحو اى ها الله ذا لانه
مجرور لا غير لثبابة هاناب الجار وفيه اى ثلاثة اوجه حذفها وقبحها
للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان الهمزة تملأ في
كلمتين اجزاء لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص
لفظة الله (قوله) لمن قال هو فضالة بن شريك (قوله) من جوى

جهن في القاموس الجوى هو باطن والحرن والخرقة وشدة الوجد وداء
 في الصدر وكلها في المقام حسن (قوله) ومعنى كونها زائدة ان
 اصل المعنى بدونها لا يختل . يوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء
 من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضى وقال مع انها لم تفد المعانى
 التى وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئاً بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ
 التأكيد اسماً كانت اولافاتها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه
 ان المعنى الذى يفيد الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال (قوله)
 وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكنا
 هم فيما ان مكناكم فيه وبعد الالتنبية نحو الان قام ابوهم (قوله) وان بفتح
 الهمزة وسكون النون زاد مع ما كثيراً يفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة
 بقله زيادتها مع لما وكثرتها في مقابلة ان المكسورة لالزيادة بين لو
 والقسم حتى يلزم قلتها ولك ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف
 بالقلة في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو قوله تعالى فلما ان جاء البشير وقد
 يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم الله فجعل
 الواقع بعد لما مقابلاً للزيادة ووجهه خفى ووضح منه موضع زيادة
 ان لم يدكره (قوله) نحو كان طيبة تعطوا الى ناضر السلم ويروى الى
 وارق السلم العطو التناول ورفع الرأس واليدى ونظي عطو مثله وكعدو
 ويتطاول الى الشجر ليتناول منه والناضر الشديد الحضرة والوارقه
 الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس (قوله) وقلت قبل القسم
 وان كثرت القسم الذى جوابه نفي للايدان بان جوابه نفي نحو لا
 والله لا افعل (قوله) في يتر لاجور وما شعر آه الحور الهلكة
 على وزن الغرقة هكذا ذكره الجوهرى في الصحاح فنوهم
 الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع وانه ليجاب
 فقال الحور جمع حار قال الجوهرى في الصحاح الهلكة الهلاك في القاموس
 الحور بالضم للهلاك وجمع احور وفي شرح الايسات آخره بافكه حتى
 اذا الصبح حشر الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل
 العاشق سرى في بئر المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء

الصحيح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك
 الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يحل من الحروف
 الزائدة وكذا في حيثما واذا ما كن لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثر في
 الكلام وهو كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكفا
 حيث واذا عن الاضافة تصحيح كونها وجاز مين قال الرضى والعجب انهم لا يرون
 تأثير الحرف تأثيرا معنويا كالتأثير في الباء ورفع الاحتمال في الالف الزائدة بعد العاطفة
 على التني وفي من الاستعراقية ويرون تأثيرها لفظا كلفها ما نعا من زيادتها هذا
 كلامه ونحن نقول اذا لم يكن للمية عين صحيحة فلا غرو ان يرتب والصحيح مسفرا
 لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه
 وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود ان كيد المحكم
 على زيد لولا كلمة ما بل ربما يقدر لان اسم محكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب
 مجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول اذ لا يفيد حيث
 بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حرف المباني التي
 لو حذفت لا تخل دلالة اللفظ (قوله) فهي كل مبهم قال ابن مالك الغالب
 فيه ان يكون تفسير الغير ما في معنى القول (قوله) اي بفعل مقدر في معنى
 القول آه اشارة الى توجيه ظرفية المعنى اللفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعاره
 اداة الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع حتى قال الهندي انه
 على القلب لكن جعل القلب قسما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية
 اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية (قوله)
 مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول فقوله مختصة بما في معنى القول معناه
 بمفعول ما في معنى القول لانه لتفسير نفس لفظ في معنى القول الا انه جعل
 الرضى ما في معنى القول الغير المصرح حتى القول المقدر من مقولة ما في معنى
 القول وهو بعيد عن العبارة (قوله) فتقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فيه آه
 اشارة الى وجه قوله فهي لا تفسر في الاكثر لا لمفعولا مقدر آه من ان قول
 في الاكثر لانه قد تفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك بالآية في انه تفسير
 القول الصريح زعمنا منه ان قوله ان اعبدوا تفسير لما امرتني لكن قال الرضى
 تقدير امرتني به امرتني بقوله اذا لما موربه لا يكون نفس اعبدوا بل قوله لهم

فالضمير مفعول قول صريح مقدر به لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل
المؤل بالقول في عدم الظهور قال الرضى وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة
لبس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير
للمهم المقدر كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله لبست ان مفسرة لان قوله
الحمد لله وبالعالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير
الفاء في قوله تعالى الزانية والرائي فاجلدوا الآية على مذهب سيبويه
(قوله) او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت قال الرضى اذا وقع الطرف
بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسطهم في الظروف
فتحوي هلا يوم الجمعة زدتني يوم الجمعة فيه منصوب بزدتني (قوله) والهمزة
اعم تصرفا اه جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اى اعم تصرفه
وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملا بسد لانه عنى به التصرف فيه
ولك ان يجعل التصرف فعل الهمزة اى الهمزة تصرفها اعم من تصرف
هل لانها تدخل في مواقع لا يدخل فيها هل وكلما تدخل تصرف في الكلام
ينقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم
وينبغي ان يبرأ بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات لبست
للهمزة قال الرضى ويختص هل باحكام دون الهمزة وهى كونها للتقرير
في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفاوى الم ثوب واذا تها فائدة الثاني حتى
جاز ان يجر بعدها الاقصدا لايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا
الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للتفي في خبر المبتدأ الذى بعدها نحو هل
زيد قائم (قوله) بادخال الهمزة على ثم اه يعنى الهمزة لمراقبتها في التصدر
لا يدخل عليها العاطف قبل هى تدخل عليها وعلى هل قال الله تعالى فهل اتم
مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد
ويقرب منه اذك تقول ان اكرمتك فهل تكرمنى ولا تقول فاتك كرمنى
وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى الهمزة لا يجرى بعدام ويجوز
في هل وسائر كرم الاستفهام كذا في الرضى واعلم ان هذه الصور ايضا
من موجبات كون هل اعم تصرفا (قوله) واعلم ان المشهور ان لولا لا انتفاء
الثاني اه ذهب المحقق التتازى الى ان لو موضوعه لذلك فكانه خالفه لىكون
ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع (قوله) وما كان حصوله مقدرا

في الماضي الى اخره فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الوجود والمعدوم
 كما حقق في محله (قوله) فلينز لاجل انتفاء انتفاء ما علق به هذا
 اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سبباً له وكلاهما ممنوعان (قوله)
 وكون انتفاء الاكرام سبباً لانتفاء المجي في زعم المتكلم فيه بحث (قوله)
 ومن هذا الاستعمال توهم المصنف الى اخره قد صرح المصنف سبب
 نخطتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب المسبب قد يكون اعم من السبب
 فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل
 بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم
 والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفائه انتفاؤه (قوله) موضع
 منطلق اي في موضع يليق فيه ان يقع منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان
 الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال ان انطلقت وقع موقع منطلق
 فوجهه بان الموضوع موضع منطلق نظرا الى اتصال افراد الخبر وبممكن
 توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغولد لانه على ماضوته وبان المراد موضع
 منطلق قبل دخول لو فانك اذا قلت انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب
 وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وبه
 اول ما جاء في كلامهم من امثلة واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بل اوفعل
 ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة
 الشرطية صلة او طال شرطها بذبوله فانه يكثر حذف اللام حيث ذولا يكون
 جملة اسمية خلافا للزمن (قوله) واذا تقدم القسم اول الكلام اي في
 اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في الى اخره دفع لا اعتراض الهندي انه
 لا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف
 زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى
 ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالنهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان
 معه ما يوجب التسامح والهندي صححه بتضمن التقدم معنى الدخول اي اذا
 تقدم القسم داخلا او الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان حقيق والمكان
 التبريلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فنصبه
 بتقدير في بلاقرينه (قوله) واحتز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط

قال الرضى بتقديم ما يطلب خبراً من مبتدأ ولم يدخل عليه ناسخاً ودخل وانما
قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله على
الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول
الكلام لامحالة في قوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره
(قوله) اي لزم القسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه
لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكان
الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يصمّر القسم في قوله وكان
الجواب للقسم الا لا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه (قوله) لانه يلزم
ان يكون مجزوماً وغير مجزوم وهو محال وفيه انه اذا كان الشرط ماضياً لا يجب
جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوماً وغير مجزوم وجوابه انه يتكلف ويقال اراد
صحّة كونه مجزوماً وجوب كونه غير مجزوم (قوله) وللشرط ايضاً الكونه
مشروطاً بالشرط وفيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب
على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى ح مجموع الشرط
والجزاء (قوله) فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما شرعاً على ترتيب اللف
لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم في الذكر وفي قوله انا والله ان تأتي
انك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير
ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر لان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز
الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني
فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان
اريد اللف الذي باعتبار مثال انا والله آه وان اتيتي والله آه فهو على المعنيين باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء
القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار الشرط والغاءه فكلامه
بما يعجب عنه الناظر ويجعل نظره عن الاطاعة بمقصده القاصر وقد بلغنى
نسخة لا يتجه عليه شئ وكانّه اصله بعض من اصل كتابه لكونه مجازاً عن عنده
هذا والاولى والاناسب لسياق الكلام جعل ضمير ان يفتر الى القسم لانه
في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه (قوله) وان اتيتي والله

يحتمل العطف على قوله انا والله الخ فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل للعطف
 على قوله والله ان تأتيني في حيز انا ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من
 قوله بتقديم الشرط او غير من تقديم الشرط والغير معا (قوله) وانما اورد في هذا
 المثال الشرط بصيغة الماضي آه نص على ما اشار اليه التسهيل المالكى (قوله)
 اختلاف بين اعتباريه اى اعتبار اللف والنشر (قوله) او مقدره كلفوظه في صدر
 الكلام مقدره كلفوظه مطلقا المقدر في الصدر كالملفوظ فيه والمقدر في
 وسطه كلفوظ فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام (قوله)
 فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم يحذف التون اولى به قال الرضى
 في بحث ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك (قوله)
 فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الايتان بالقاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة
 ولهذا زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير القاء لكن
 في لزوم الايتان بالقاء غلط بل اللازم اما القاء او اذا الا ان يوسع في قوله الايتان
 بالقاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر
 الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء الشرط وتدخل القاء على
 اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا
 ذكره الرضى وقد تقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم
 دالا عليه عند البصريين ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفيين ويلزم معنى
 الشرط ح كذا في التسهيل (قوله) واما التفصيل قال الرضى وقد
 يحذف اما الكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد القاء امر او نهيا
 وما قبلها منصوبا به او مفسر به فلا يقال زيد افضرت ولا زيد افضرت به بتقدير
 اما هذا فما وقع في توجيه اما في او ايل الكتب من قولهم وبعد فان آه من انه
 بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي (قوله) والحاكم ان كلمة اما للشرط لزوم
 القاء في جوابها وسببية الاول للثاني ولم يحكم بكون اذو حين للشرط مع
 انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه فاذا لقيته فانا اكرمه ولا دشواهد
 كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلنا حين الايتان بالقاء طرفين جاريتين مجرى
 الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضى وان امتنع وقوع
 المستقبل في الماضى لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان

هذا بالافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك
 لقصد المباعدة (قوله) مما في حيزها اي حيز فاتها هذا هو الوجه دون
 الآخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في حيز اما مطلقا مالم يكن من حيز الغاء
 فان مما في حيز اما معمول الشرط كما اثبت المذهب الآخر وفي قوله جزء مما في حيزها
 مطلقا اطلاق محله اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فز يد وفي اما يوم
 الجمعة فاني منطلق اما اني فان منطلق يوم الجمعة (قوله) وهذا مذهب سبويه
 قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره المص (قوله) عملا مطلقا
 جعل مطلقا صفة مفعولا مطلقا وقد راعى معنى مفعولته وتقديره ظرفا في زمانا
 مطلقا اوضح وابعد عن التكلف (قوله) واما تقديره على تقدير الرفع
 بمهما يذكر زيد آه ردهذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا
 لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل واقع
 اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الاعلى تأويل مرجوح هو
 تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير
 ناصب مع انه لا يجوز والشارح اخبار تقدير الكون وجعل هذا الابرار
 رد التقدير المذكور ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما
 زيد فمنطلق بالكون المقدّر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون
 المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى مالا يعقل
 سوى الزمان صرح به المعنى فمهما يكن يوم الجمعة مالم يكن يوم الجمعة في
 يكن ضمير الي مهما لا بد منه فم لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لا تنفاه
 ضمير يرتبط به يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر
 زيد الاعلى جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه
 وحيث لا بد من تقدير ثابت اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق
 في تقدير ما لم يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت
 الرخشي في تفسير قوله تعالى مهما تأتياه من آية وقال هذا اقتراف على لغة
 العرب لكن اثبت ابن مالك ووافقه الرضي وتبعهما المعنى بانه ليس فيما
 استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا والجملة تبين ان النظم في مهما هو المذهب
 الاول (قوله) وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم تقديره يذكر
 آه عدم جوازه بلا خلاف عدم اجواز بتقدير يذكر والا فعدم سماع جوازه

مرجوحا بقدرة العائد (قوله) تقول لشخص فلان يبغضك فبقول آه
هذا رد للمخبر ونفي لخبه وقد يكون يسألكون خبراني به المتكلم منكرا كقوله
نعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا (قوله) وقد جاء
اى كلا بمعنى حقا وحيث يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان
ليطغى وان لا يجاب به كلا بل تحبون العاجلة (قوله) لانها مختصة
بالاسم فلولم يقبل لم يصح قوله تلحق الفعل الماضى وهذا اتم مما قال الهندي
احترز عن التمركة لانها لا تلحق لتأنيث المسند اليه بل لتأنيث
نفس الاسم لانه ما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تاء التأنيث التمركة
من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقة
بمترلة كلمة واحدة واما عدم عدد علامة التثنية والجمعين في الفعل
فلانها اسماء واشار الى علامتها حروفا في لغة ضعيفة تبعا لبيان حكم
تاء التأنيث فافهم (قوله) لتأنيث المسند اليه تحفيقا وتزيلا كما في المجموع
المترلة منزلة المؤنث بالتاء (قوله) فان كان اى المسند اليه آه والمعنى
فان كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه
المؤنث ظاهرا غير حقيقي (قوله) اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث
وبين عدمه او فهو مخير اى الحاق تاء التأنيث مخفيه على الحذف والايبصال
والاول جعله اسم كان (قوله) وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها
ذكرت آه وبهذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر
من قوله وتلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي (قوله) اى
جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان يعنى الضعف حين الاسناد الى
الظ لا مطلقا كما افاد عبارة وجعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي
فمخير لصار مفيدا مما ينبغي ان يقصد لانه يفيد يكون الفاعل ظاهرا غير
حقيقي وبفعل الماضى (قوله) اى ادخلته نونا آه اطلاق النون لبس
على ما ينبغي لانه ادخال النون الذى يسمى تنوينا قال في الصحاح يقال
نونب الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء (قوله) فسمى ما به
ينون الشيء لا يقال زيد المضروب انه ما ضرب زيد قلبس التنوين ما به
تنوين الشيء اى ادخال النون على الشيء بل هو اللون الداخلة (قوله) نون

ساكنة اى بذاتها ان اراد بالساكن بذاته ما يكون ساكنا اذالم يكن موجبا
 للتحريك فكل نون في آخر المعرب نحو محسن كذلك وان اراد معنى آخر
 فليبين حتى يتكلم (قوله) فلا يضرها الحركة العارضة الظفلا يضره
 ليرجع الضمير الى تعريف التنوين وكأنه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف
 (قوله) وهى شاملة نون من أمهكذا ذكره الرضى وتبعه الشارح وظهر
 ان المراد نون وهى كلمة لان الكلام فى قسم الحرف يمنع ذلك الشمول
 (قوله) تنوع حركة الاخر اى آخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل تنوين
 قائمه ويصيرى واخبل المراد بالآخر ما ينتهى اليه التكلم فيشمل تنوين فاض
 فان الصاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره منوى لكنه ينتهى به
 التكلم (قوله) لان المتبادر من متابعتها الاخر افعيه بحث بل المتبادر
 من حوقبه به من تحلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط
 فى الوقف باسقاط الحركة (قوله) لالتا كيد الفعل فخرج نون التاكيد
 الحقيقة لوقال بدل قوله لالتا كيد الفعل للتمكن والتكثير لاستغنى عنه (قوله)
 ولا ينتقض التعريف بالنون فى بارجل انطلق قد عرفت ما فى الانتقاض
 ودفعه بما ذكره يوجب اخراج قبح حركة الآخر نون التاكيد ايضا
 (قوله) فهو الدال على ان مدخوله غير معين قال الرضى قبل مختصة
 بالصوت واسم الفعل نحو سبويه وصده وقال فى الصحاح تنوين صده للفرق بين
 الوصل والوقف فعند الوصل بنون وقبل للفرق بين المعرفة والتاكيد
 فقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف
 (قوله) اى اسكت السكوت الا ان يمكن طلب الشئ فى زمان الحال
 والا لكان طلبا لما يمتنع امثاله اذ ما لم يفرغ الامر عن امره ولا يفهم
 المخاطب لا يمكنه الا الاقدام به فقولهم اى اسكت السكوت الا ان فساحجة
 معناه اسكت سكوتا متصلا بالان (قوله) زالت للعلتين العلمية والتأنيث
 قال الزمخشري تاء مسلمات ليست بمختصة للتأنيث ووجودها يمنع تقدير التاء ايضا
 فلا محالة مسلمات علما ينصرف (قوله) وذلك التزديد من اسباب حسن
 الغناء فسمى تنوين الزنم لذلك لان الزنم حسن الغناء ومن لم يتنبه الى
 ذكره قال سمي به لان فيه تركت الزنم (قوله) وعوض عن الالف عند التقاء

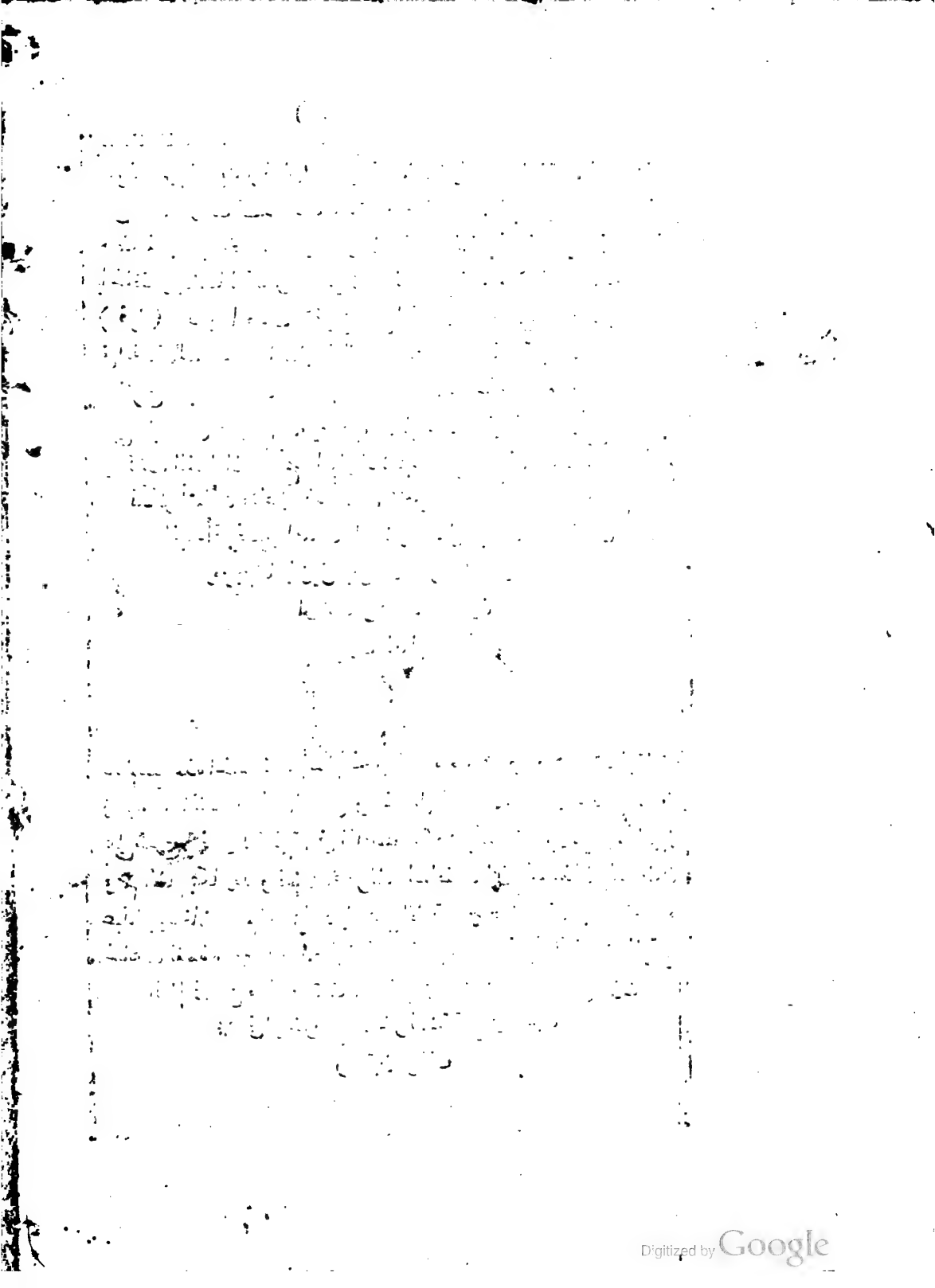
نون التأكيذ ولا حاجة لتحصيل المدة بالاشباع ثم ايداله بالتبوين بل الاظهر
 ان الحاق التبوين مفعن عن تحصيلها بالاشباع (قوله) كافي قول الشاعر
 هوروبة على مافي القاموس وتحريك عين الحفق منه لضرورة الشعر
 والحقق حركة السراب واضطرابه والقبائم الغبار المرتفع والاعماق
 جمع العمق بالفتح وقد يضم اطراف المغلاة والحاوي الخالي والمخزق هب
 الرياح واشتباة الاعلام التباس علامات يعرف بها الطرق والواو في قوله
 وقام واورب ليريد ب مفازة مغبرة الاطراف مشبهة الاعلام سلك (قوله)
 واما التبوينات الاخر في اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل اذ الظاهر
 ان تبوين العوض لغرض التعويض وتبوين المقابلة لغرض المقابلة
 وجعل التبوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالتبون
 بعيد في قول المصنف وهو التمكن او التكبر او العوض او المقابلة او التزم
 ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والتزم في معرض الموضوع
 (قوله) وخطا يحذف الف ابن وما فيما بين ارباب الحديث انه يحذف
 من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما لعل قاعدة
 وضعوها على خلاف قاعدة العربية (قوله) وكذلك قولهم فلان ابن
 فلان آه في الرضى وطاهر بن طاهر وهي ابن بن وضل ابن ضل لانه يعبر به
 عن ما لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من هذه
 الصفة هذا كلامه وفي القاموس طاهر ابن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه
 وضل ابن ضل بكسرهما وضما لا يعرف ابوه وهي ابن بن كلاهما على
 وزن اي من ولد آدم ذهب في الارض لما يعرف سائر ولده فلم يحس منه اثر
 (قوله) الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لثلاث لبتس
 ينت في مثل هذه هند ابترعاصم فيه انه لا التباس لان تاء التانيث
 مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب
 التخفيف يصح فيه وجود بنت واذا استعمل ابنة لم يحذف الف لان طالب
 التخفيف لا يلو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا (قوله) نون التأكيذ
 خفيفة قدم الحفيفة لكونها بعضها من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها

(قوله) لانها مبنية والاصل في البناء السكون والى ان يقول انه فرع
 المثقلة يحذف نونها الثانية لان الآخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو
 الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المحذوفة فرع المثقلة
 واما على مذهب سيبويه من ان ~~كلا~~ منهما حرف برأسه على ما نقله
 الرضى فلا (قوله) والى الجمع اى الف الفاصلة الاولى الاكتفاء
 بالتفسير (قوله) يختص اى نون التاء كيد الظاهر ان يختص خبر
 تان نون التاء كيد فتعين الضمير لها ومن حوز رجوعه الى القسمين
 بتأويل كل واحد منهما فقد بعد كل البعد ويناقى الاختصاص بما ذكر
 كثرته في مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما يختص به وزاد الرضى
 التخصيص (قوله) نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يعنى
 عن التفصيل قوله آخر بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة (قوله)
 فلا يقال زيد ما يقوم الا قليلا في محيئها مع التقي بما تظنر انما دخلت
 التقي بلا المشابهة التقي انتهى حتى قبل محيئها في التقي بلا المتصلة قياس
 عند ابن جني بخلاف المتصلة وان جاءت قليلا نحو لاقى الدار يضربن زيد
 والمراد بالتقي ما يشمل الحد قال سيبويه يدخل بعد لم تشبهها لها بلا التقي
 في الجزم (قوله) وزمت اى نون التاء كيد في مثبت القسم المثبت هو
 الجواب فهو من قبل اضافة الجواب الى القسم كالمخاطبة الشارح فاذا كره
 الهندي اى الاضافة من قبل جرد قطيعة محل نظر ونقص الزوم بقوله
 تعالى ولئن لم اوقلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المشتبه بان لا يتعلق به
 ظرف او حار متقدم عليه (قوله) اى الشرط المؤكد حرفه بما سواء
 كان التاء كيدا لا فعلا في جميعا واذا ما او حار كما في متبذولها وقد يؤكد
 جواب هذا الشرط ايضا (قوله) ليدل على الواو المحذوفة وفى
 لا تحشرون لطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة (قوله) ان اشترط
 في التمام الساكنين على حده آه وحاشا لا يمين يسان جهة عدم حذف
 الالف في اضربن واضربن متعلم والحق انه لا تردد في اشترط ان يكون
 السبعة كان في كلمة واحدة والتشديد في التنية وجمع المؤنث خلت منزلة
 المتصلة (قوله) وهو الواحد المنة كرمالها آه وضيقت المتكلم ايضا

(قوله) - بمنزلة الاستثناء عنه اى عن الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكأنها واقعة بعد الفحة بلافاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول في التثنية وجع المؤنث اضربان واضربان بيان انك تثبت الالف في تأكيدهما بالنون المشددة فحيث لا يكون المقصود الاستثناء (قوله) - فانه يميز التقاء الساكنين على غير حده اولانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوز بين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه حل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوزوا بالنون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا تضربان بالحاق نون الوقاية واضربان تعبان بادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشددة ليس من المدة في كلمة واحدة ولا منزلة منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والفاء التثنية (قوله) - وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المتعلقة الاخر هكذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالتصل لامتصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالتفصل واذا بالتصل نحو باب والفاء يجر فانه يمنع من اعلان ياءى فاذ كر الرضى ان تشبيههما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان تشبه بالفاء التثنية لا بوجه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والفرض من التشبيه بيان حال الاخر مع النون تشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضى ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغنى عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيد بل هما سببان في وجوه التعليل (قوله) - اما مع ضمير بارز لا يعني انه لا يقتصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير

نحو ليضربن زيد (قوله) وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها
 يعني لمراعاة ترتيب تصريفها فانت مراعاة ترتيب المثل بها فيها (قوله)
 حطاً لمرتبة ما يدخل الفصل آه ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى
 بالحفظ وايضاً الكسر مما لا يلائم الفعل فادخله على لاحق الاسم اولى
 (قوله) فإرد ما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد
 في الحذف للسالكين الا ان يجعل الرءاء من الرد في الكتابة ايضاً (قوله)
 المفتوح ما قبلها تقلب الفاء بناء الكتابة في الآخر على الوقف وفي الاول
 على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها
 ويكتب الفاء اذا انفتح ما قبلها فكتبتا بها على خلاف القياس * اللهم
 نشكر نعمائك * على قدر آلائك * واسئلك ان تجعل هذه الارقام *
 المبتدأة بخير اسمائك * خير افضل انبيائك * ذخراي
 وموجبا لجزيل جزائك * وصل عليه مادام
 ارضك وسماؤك * آمين
 يارب العالمين
 تم

قد تم طبع هذه الحاشية التي هي للتحقيقات وافيه ♦ وبزواهر التدقيقات
 زاهيه * المنسوبة للمولى المحقق والفاضل المدقق * المولى عصام الدين
 على شرح الجامى للكافية * في ظل سلطنة من ابنتت ثغور الايام بعده *
 وعم الاتام بمكارمه وفضله * مولانا السلطان ابن السلطان السلطان
 عبد المجيد خان ادام الله ايام دولته على الامة * وكشف بياهر نصره
 غياهب الغمة * آمين يارب العالمين وكان ختام الطبع في ايام نظارت المرتجي
 الطاف من مكارمه عمت * الفقير يسارى زاده مصطفى عزت
 * في اواخر ربيع الاخر لسنة تسع وخسين
 وما تين والف





Library of



Princeton University.

نون التأكيـد ولا حاجة لتحصيل المدة بالاشباع ثم ايداه بالتثوين بل الاظهر
 ان الحاق التثوين مغن عن تحصيلها بالاشباع (قوله) كافي قول الشاعر
 هو روبة على ما في القاموس وتحريك عين الحقيق منه لضرورة الشعر
 والحقيق حركة السراب واضطرابه والقبائم الغبار المرتفع والاعماق
 جيع العمق بالفتح وقد يضم اطراف المغلاة والحاوي الخالي والمخترق هب
 الرياح واشتباها الاعلام التباس علامات يعرف بها الطرق والبواقي قوله
 وقام واورب ليريد بـمغاظة مغيرة الاطراف مشبهها الاعلام سلكت (قوله)
 واما التثوينات الاخر في اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل اذا اظهر
 ان تثوين العوض لغرض التعويض وتثوين المقابلة لغرض المقابلة
 وجعل التثوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالتثوين
 بعيد في قول المصنف وهو للتمكن او للتكبر او للعوض او للمقابلة او لترجم
 ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترجم في معرض الموضوع
 (قوله) وخطا يحذف الف ابن وما قبله بين ارباب الحديث انه يحذف
 من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فكلما بينهما لعل فاعده
 وضوعها على خلاف قاعدة العربية (قوله) وكذلك قولهم فلان ابن
 فلان آه في الرضى وطاهر بن طاهر وهي ابن في وصل ابن وصل لانه يعبر به
 عن ما لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من هذه
 الصفة هذا كلامه وفي القاموس طاهر ابن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه
 وصل ابن وصل بكسرهما وضما لا يعرف ابوه وهي ابن في كلاهما على
 وزن اى من ولد آدم ذهب في الارض لما يعرف سائر ولده فلم يحس منه اثر
 (قوله) الا في حذف هـ منتهى فانها لا تحذف حيث ما كانت لثلاث يتبس
 ينت في مثل هذه هند ابترعا صم فيه انه لا التباس لان تاء التانيث
 مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم تحذف الف ابنة لان طالب
 التخفيف يصح فيه وجود بنت واذا استعمل ابنة لم يحذف حذف الالف
 للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا (قوله) نون التأكيـد
 خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضها من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها

(قوله) لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع
 المثقلة بحذف نونها الثانية لان الآخر اولى بالحذف فالباقى بعد الحذف هو
 الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان الحفظة فرع المثقلة
 واما على مذهب سيبويه من ان ~~الساكن~~ كلا منهما حرف برأسه على ما نقله
 الرضى فلا (قوله) ر والف الجمع اى الف الفاصلة الاولى الاكتفاء
 بالتفسير (قوله) يختص اى تون التاء كيد الظاهر ان يختص خبر
 تان لتون التاء كيد فتعين الضمير لها ومن جواز رجوعه الى القسمين
 بتأويل كل واحد منهما فقد بعد كل البعد ويناقى الاختصاص بما ذكر
 كثرة في مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما يختص به وزاد الرضى
 التخصيص (قوله) نحو اضربين بالتخفيف واضربين بالتشديد يعنى
 عن التفصيل قوله آخر بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة (قوله)
 فلا يقال زيد ما يقوم الا قليلا في محبتها مع النقي بما تظنر انما دخلت
 النقي بلا المشابهة النقي انتهى حتى قبل محبتها في النقي بلا المتصلة قياس
 عندا بن جنى بخلاف المتصلة وان جاءت قليلا نحو لاقى الدار يضربن زيد
 والمراد بالنقي ما يشبه الحد قال سيبويه يدخل بعد لم تشبهها لها بلا النهى
 في الجزم (قوله) ر وزمت اى تون التاء كيد في مذهب القيس المثبت هو
 الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما عاده الشيلوخ فاذا كره
 الهندي اى الاضافة من قبل جرد قطيفة محل نظر ونقص الزوم بقوله
 تعالى ولئن تم اوقلتهم لالى الله تحشرون فوجب تفيد المثبت بان لا يتعلق به
 ظرف او حار متقدم عليه (قوله) اى الشرط المؤكد بحرفه بما سواه
 كتاب التاء كيد لا تفعلها في حيثما واذما او حار اى في حيثما واذما وقد يؤكد
 جواب هذا الشرط ايضا (قوله) لا يدل على الواو المحذوفة وفى
 لا تحشرون لطرد وكذا قوله لا يدل على الياء المحذوفة (قوله) ان اشتراط
 في التمام الساكنين على خذره او حشره لا يلزم بيان جهة علم حذف
 الالف في اضربان واضربن وتعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون
 السببه كان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية وجمع المؤنث فذلك منزلة
 المتصلة (قوله) ر وهو الواحد الية كرضا لاءه وصيغة المتكلم ايضا

(قوله) بمنزلة الاستثناء عنه اى عن الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكأنها واقعة بعد الفتحة بلافاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول في التثنية وجع المؤنث اضربان واضربان بيان انك تثبت الالف في تأكيديهما بالنون المشددة فحيث لا يكون المقصود الاستثناء (قوله) فانه يميز التقاء الساكنين على غير حده اولانه يزل الخفيفة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه حل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوزوا النصرفيون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا تضربان بالحاق نون الوقاية واضربان تعمان بادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشددة ليس من المدة في كلمة واحدة ولا منزلة منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والفاء التثنية (قوله) - وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المتعلقة الاخر هكذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر على بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالتصل لان منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالتفصل وازاد بالتصل فحوباء محاب واللف يحى فانه يمنع من اعلال ياء يحى فاذ كر الرضى ان تشبيههما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضمير ان متصلا بل ينبغي ان تشبه بالفاء التثنية لا يتجه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والفرض من التشبيه بيان حال الاخر مع النون تشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا اجل على المشبه حتى يرد ما ذكره الرضى ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغنى عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيد بل هما بيان في وجوه التعليل (قوله) اما مع ضمير بارز لا يعني انه لا يقتصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير

نحو ليزيد (قوله) وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها
 يعني لمراعاة ترتيب تصريفها فانت مراعاة ترتيب الممثل بها فيها (قوله)
 حطا لمربة ما يدخل الفصل آه ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى
 بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلائم الفعل فادخله على لاحق الاسم اولى
 (قوله) فبردا محذوف متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد
 في الحذف للسالكين الا ان يجعل الرءاء من الرد في الكتابة ايضا (قوله)
 المفتوح ما قبلها تغلب الفاء بناء الكتابة في الآخر على الوقف وفي الاول
 على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها
 ويكتب الفاء اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس * اللهم
 نشكر نعمائك * على قدر آلائك * واسئلك ان تجعل هذه الارقام *
 المبتدأه بخير اسمائك * خير افضل انبيائك * ذخرالى
 وموجبا لجزيل جزائك * وصل عليه مادام
 ارضك وسماؤك * آمين
 يارب العالمين
 تم

قد تم طبع هذه الحاشية التي هي للتحقيقات وافيه ♦ وبزواهر التذقيقات
 زاهيه * المنسوبة للمولى المحقق والفاضل المدقق * المولى عصام الدين
 على شرح الجامى للكافية * في ظل سلطنة من ابتمت ثغورا الايام بعده *
 وعم الانام بمكارمه وفضله * مولانا السلطان ابن السلطان السلطان
 عبد المجيد خان ادام الله ايام دولته على الامة * وكشف بياهر نصره
 غياهب الغمة * امين يارب العالمين وكان ختام الطبع في ايام نظارت المرتضى
 الطاف من مكارمه عمت * الفقير يسارى زاده مصطفى عزت
 * في اواخر ربيع الاخر لسنة تسع وخسين
 وما تين والف

Digitized by Google



١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

Library of



Princeton University.

Princeton University Library



32101 063974594